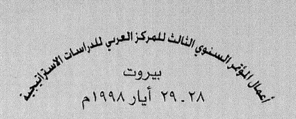


المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

نحو مشروع للنهضة العربية في القرن الحادي والعشرين

د. عبد العزيز حجازي
أ. السيد ياسين
محمد جمال باروت
د. حسن حنفي
د. أحمد برقاوي
كريم مروة
عبد الإله بلقزيز

د. فارس السقاف
د. مصطفى العبد الله
محمد بركات
د. أماني قنديل
د. حامد خليل
أ. د. كامل أبو جابر
د. كلود حجار



بيروت
٢٨ - ٢٩ أيار ١٩٩٨م



نحو مشروع للنهضة العربية
في القرن الحادي والعشرين

منشـورات



عنوان الكتـاب : نحو مشروع للنهضة العربية
في القرن الحادي والعشرين
النـاشـــــر : المركز العربي للدراسات الاستراتيجية
الطبعـة الأولى : ١٩٩٩

Title : Towards a Project For Arab
Renaissane in Twenty-first Century
The Arab Center For Strategic Studies
First Edition 1999

المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

بإشراف الرئيس علي ناصر محمد

سوريا ـ دمشق صندوق بريد : ٣٦٨٤٣ أو ٣٦٧٤٤
تلفون : ٢٢٤٨٤٢٢ - فاكس : ٦١٣٢١١٢
مصر ـ القاهرة صندوق بريد : ٤٦٩
تلفون : ٣٦٠٦٠٧٨ ـ فاكس : ٣٣٦٩٧١٨
اليمن ـ صنعاء صندوق بريد : ١٩٨٢٩
تلفون : ٢٣٦٠٦٢ ـ فاكس : ٢٢٩٢٦٩
الإمارات ـ رأس الخيمة صندوق بريد : ١٠٤٢٨
تلفون : ٢١٢٧٦٦ ـ فاكس : ٢١٢٩٧٧

المركز العربي للدراسات الإستراتيجية

نحو مشروع للنهضة العربية
في القرن الحادي والعشرين

مقدمة

أصبح المؤتمر السنوي للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية تقليداً سنوياً ثابتاً من تقاليد عمل المركز ونشاطه . ويقدم المركز في هذا الكتاب أبحاث ومناقشات مؤتمره السنوي الثالث الذي عقده خلال الفترة ٢٨ ـ ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٨ في العاصمة اللبنانية بيروت ، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) . وقد رسخ المركز في هذا المؤتمر الذي حمل عنوان : نحو مشروع للنهضة العربية في القرن الحادي والعشرين هويته القومية الشاملة ، ومناقشته للقضايا الاستراتيجية العربية من منظور عربي شامل . وهو ما يفسر حرص مركزنا على أن تكون مؤتمراته دوماً بالتنسيق مع السيد الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية ، بهدف بلورة رؤية عربية مشتركة مكتملة الأبعاد حول مختلف القضايا التي تواجه المجموعة العربية ، وفي مقدمتها ترسيخ مؤسسات العمل العربي المشترك ، وبشكل خاص الجامعة العربية كإطار مؤسسي للنظام الأمني والسياسي الاقليمي العربي . ومن هنا جاء محور مؤتمرنا السنوي الثالث حول النهضة العربية مرتبطاً بهذا الاهتمام المركزي ، ليناقش الباحثون العرب ، المشاركون فيه الجوانب المختلفة لهذه النهضة تاريخياً وواقعاً راهناً ومنظورات مستقبلية ، في الاطار الراهن للكونية ، وضغوطات العولمة ، والتوجهات العالمية الجديدة لإيجاد أشكال مؤسسية عليا اقتصادية وسياسية ما فوق نظام الدول القومية . وتتصف المجموعة العربية بتوافر امكانيات تحويل الجامعة العربية الى اطار مؤسسي قومي ما فوق قطري ، يمكنه ان يتطور مستقبلياً إلى اتحاد عربي على غرار الاتحاد الأوربي . ويستجيب هذا المنظور المستقبلي المحتمل ، والذي يصطدم بعوائق معقدة وصعوبات جدية شتى ، للمصالح المستقبلية للمجموعة العربية ، ويلبي وحدة قراباتها الحضارية والثقافية واللغوية والسياسية الكبرى . ومن هنا فإن ما سيطر على هموم مؤتمرنا

السنوي الثالث ليست هذه الرغبة أو الرؤية المستقبلية الممكنة ، بل والأشكال المستقبلية المحتملة لها . وهو ما يفسر ان المؤتمر قد اعطى اهتماماً مركزياً لمسائل التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية ، وعبر مناقشة أزماتها وتحليل آلياتها وتصور نماذجها المستقبلية الممكنة والمحتملة . فقد كانت فكرة المؤتمر أساساً نتاجاً لاهتمام المركز بالدعوات المتكررة لصياغة نموذج نهضوي عربي جديد ، يرى النهضة عبر مختلف مستوياتها المتراكبة والمتواشجة . وان تواضع أشكال الأداء المؤسسي العربي المشترك ، وضعفه بل وتراجعه لا يعني ويجب ألا يعني بأية حال من الأحوال أرجاء هذا العمل ، أو الحكم عليه بالفشل التاريخي ، بل يعني ضرورة التفحص النقدي والشجاع لقصور آلياته الراهنة وضعفها وعوائقها ، وهو ما يتطلب رؤية مستقبلية من نوع تلك الرؤى التي لا تفهم في منظور الفترات التاريخية القصيرة الأمد بل في منظور الفترات التاريخية الطويلة الأمد . وهذه الرؤية المستقبلية هي ما حاولنا تكثيفها تحت اسم النهضة . إن فهماً مستقبلياً للعلاقات الاقتصادية العربية ـ العربية ، والبحث عن أطر آليات التكامل الاقتصادي العربي ، وتفعيل السوق العربية المشتركة ، ودمقرطة النظم السياسية العربية ، وتعزيز المشاركة الأهلية للمنظمات غير الحكومية ولمؤسسات المجتمع المدني ، بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاجتماعية المختلفة ، وعن اختلاف مستويات تطورها ، لهو أمر هام ، إلا أنه لا يكفي وحده ما لم يتكامل مع رؤية واقعية لإمكانيات العمل الفعلي ، ومع تحليل نقدي وشجاع متكامل لذلك .

إن المركز العربي للدراسات الاستراتيجية يضع أمام صناع القرار والباحثين والمتابعين والاختصاصيين والمهتمين بشأن النهضة والقراء أبحاث ومناقشات مؤتمره في كل ورشاتها ومحاورها ، بهدف تعميق الحوار حول هذه المسائل ، وتكوين تصورات مشتركة ، تجعل النهضة الثالثة ممكنة على مستوى التصورات والارادات إن لم يكن ممكناً اليوم بناؤها في نموذج محقق وملموس . فبدون هذه التصورات والارادات المشتركة لن يكون نموذج النهضة الثالثة ممكناً وقابلاً للتحقق . إن مؤتمرنا هو دعوة لتكوين هذه التصورات والعمل على تجسيدها في آن واحد ، بما يحقق استعادة المجموعة العربية لسيطرتها على مصيرها وامتلاكه ، وأن يكون لها رأس في هذا العالم .

الرئيس علي ناصر محمد

المشرف العام على المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

نحو مشروع للنهضة العربية
في القرن الحادي والعشرين

كلمة الرئيس علي ناصر محمد

دولة الرئيس رفيق الحريري ـ رئيس مجلس الوزراء اللبناني.

الدكتور حازم الببلاوي ـ المدير التنفيذي للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا).

الدكتور علي عبد الكريم ـ ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية.

أصحاب المعالي والسعادة.

السيدات والسادة الضيوف والمشاركون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

اسمحوا لي أن أُحييكم وأُرحب بكم جميعاً في مستهل أعمال المؤتمر السنوي الثالث للمركز العربي للدراسات الإستراتيجية الذي ينعقد تحت عنوان : «نحو مشروع للنهضة العربية في القرن الحادي والعشرين» تحت رعاية دولة الرئيس رفيق الحريري ، رئيس مجلس الوزراء ، وبالتعاون مع اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

وباسمكم أتوجه بجزيل الشكر ووافر التقدير إلى لبنان الشقيق شعباً وحكومة ، وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ الياس الهراوي ودولة الرئيس رفيق الحريري ، رئيس مجلس الوزراء الذي يرعى هذا المؤتمر المنعقد على هذه الأرض الطيبة التي كانت سباقة دوماً إلى تبني فكر النهضة في عالمنا العربي على احتضانهم لمؤتمرنا هذا ، خصوصاً بعد أن استعاد لبنان عافيته ، وتحولت بيروت خاصة ولبنان عامة إلى ورشة عمل وخلية نحل على

---

* رئيس المركز العربي للدراسات الاستراتيجية .

طريق إعادة البناء والتعمير . أتوجه إليهم بالشكر والامتنان على دعمهم للمركز العربي للدراسات الإستراتيجية ورعايتهم مؤتمرنا هذا . كما أتوجه بالشكر والإمتنان لكل الذين ساهموا في انعقاد مؤتمرنا هذا . وبصورة خاصة إلى الجهود الكبيرة التي بذلها الدكتور حازم الببلاوي ، الأمين التنفيذي ، وكل الأخوة العاملين في الأسكوا من أجل احتضان المؤتمر وإنجاح أعماله .

السيدات والسادة

يتزامن انعقاد المؤتمر مع الذكرى الخمسين لاغتصاب فلسطين . النكبة العربية التي لا زلنا نُعاني من آثارها حتى اللحظة والتي تُشكّل مقاومة شعبنا العربي في فلسطين والمقاومة اللبنانية في الجنوب والصمود العربي السوري إحدى أهم ملامح التصدي لآثار تلك النكبة ، وباسمكم جميعاً نُحيي روح الصمود والاستبسال لتلك الأشكال الفذة من المقاومة .

كما أن الذكرى الأربعين للوحدة العربية بين مصر وسوريا والتي شكّلت بارقة أمل لتأكيد المصير العربي الواحد مرت بنا منذ شهور ، ونحن أحوج ما نكون لاستقراء تلك التجربة والاستفادة منها في حوارنا لاستشراف المستقبل .

السيدات والسادة

يُشكل مؤتمرنا السنوي الثالث الذي نُباشر أعماله في بيروت ، أحد المحطات الهامة في أهداف المركز التي تتمحور حول مكانة وطننا العربي في القرن الحادي والعشرين .

ومنذ مؤتمره التأسيسي الذي عُقد في دمشق في إبريل ـ نيسان ١٩٩٥ ، يعمل المركز بدأب على طرح القضايا العربية ذات الطابع الإستراتيجي للنقاش العام ، وهكذا تمحور المؤتمر السنوي الأول الذي عُقد في القاهرة في إبريل ـ نيسان ١٩٩٦ حول «موقع الوطن العربي على خريطة القرن الحادي والعشرين» وكان الهدف الرئيس له ، بلورة رؤية عربية تتصل بالتحولات الدولية والإقليمية الجارية ، وموقع الوطن العربي منها ومستقبله في إطارها .

وفي مؤتمره السنوي الثاني الذي عُقد بإمارة رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة في فبراير ـ شباط ١٩٩٧ حول «إعداد الوطن العربي للقرن الحادي والعشرين في ظل ثورة المعلومات» . تم استكمال البحث الذي بدأ في المؤتمر السنوي الأول بهدف التوصل إلى رؤية عربية مشتركة حول التحديات التي تواجه الوطن العربي في ظل تأثير ثورة المعلومات وكيفية التعامل معها .

ويأتي المؤتمر السنوي الثالث ، وبالتكامل مع ما سبقه ليطرح السؤال حول طبيعة وملامح مشروع النهضة العربية ، الذي يمكن من خلاله أن تدخل الدول العربية إلى عالم القرن الحادي والعشرين ؟

الأخوة والأخوات

ثمة دعوات متكررة لصياغة مشروع جديد للنهضة العربية ، عبّر عنها المثقفون والسياسيون العرب في عدة ندوات ومؤتمرات في مختلف أرجاء العالم العربي منذ فترة طويلة . والتحليل المعمق لهذه الدعوات يفصح عن مدى الحاجة لتأصيل المشروع الحضاري العربي ، كي لا يبدو أن مشروعاً كهذا هو أقرب إلى الحلم الذي يضع معالمه مجموعة من المثقفين ، ذلك أن مشروع النهضة بالمعنى العلمي ليس إلا نتاج جملة من التفاعلات السياسية والإقتصادية والثقافية التي تتم على أرض الواقع العربي ذاته ، بما يعني الانطلاق من معطيات الواقع بغية تجاوزه .

كما أن المناقشة الجادة لمشروع النهضة العربية وآفاقها في القرن الحادي والعشرين ، لا يمكن أن تكون فعالة ومُثمرة إلا إذا قامت على أساس بحث نقدي لمشاريع النهضة السابقة لاستخلاص العبر التاريخية والدروس المستفادة التي تسمح لنا بالانطلاق على ضوء الخبرات السابقة للشعب العربي من جهة ، وبتحديد ملامح هذا القرن الجديد الذي نُقبل عليه ، من جهة ثانية .

وفي هذا الإطار ، يهدف مؤتمرنا السنوي الثالث عبر أوراق العمل وجلسات النقاش ، وعبر جهودكم الطيبة والمشكورة إلى بلورة رؤية مشتركة حول ملامح مشروع للنهضة العربية في القرن القادم ، وذلك من خلال مناقشة القضايا الأساسية التالية :

- مشروع النهضة العربية في إطار الكونية
- المنظور التاريخي للنهضة العربية .
- مشروع النهضة العربية الثالثة والتنمية بجوانبها الأربعة : السياسية ، الإقتصادية ، الإجتماعية ، الثقافية .

وذلك انطلاقاً من وحدة المستقبل والمصير العربيين . ولاشك أنكم ستلاحظون بأننا وإن لم نفرد ورشة عمل خاصة بهذا الأمر إلا أن كل المحاور تلتزم بهذه المسألة وتنطلق منها مهما تعددت الرؤى والاجتهادات .

ونحن على يقين بأن تلك القضايا تستحق منا كل الاهتمام والجهد ، من جانب مفكري

ومثقفي الأمة ، لأن ما نطمح إليه يتجاوز تقييم الوضع الراهن ، بل يسعى إلى فتح المسارات بين الحاضر والمستقبل عبر العمل على تطوير قدرات الأمة وتعميق فهمنا لمشكلاتنا .

السيدات والسادة

مرة ثانية أشكركم على حضوركم ومشاركتكم في أعمال المؤتمر السنوي الثالث للمركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، وأنا على ثقة بأن هذه النخبة المتميزة والصفوة المختارة من المفكرين والمثقفين العرب سيساهمون عبر أبحاثهم ونقاشاتهم في إثراء موضوع هذا المؤتمر الذي يطمح لإرساء أُسس النهوض العربي وتعزيز مكانة الذات العربية لتأدية رسالة أمتنا الحضارية وتعزيز مواقعها بين الأمم في عصر التحول الديمقراطي والتطور التكنولوجي المتسارع .

وفي الختام أود مرة أخرى التعبير باسمكم جميعاً عن عميق امتناني لدولة لبنان قيادة وحكومة وشعباً على استضافة مؤتمرنا . نُحَيّي لبنان الذي يتم إعادة بناء مؤسساته الاقتصادية والسياسية على نحو يُثير الإعجاب بما في ذلك الانتخابات البلدية التي بدأت هذا الأسبوع في مناخ ديمقراطي متميز بعد خمسة وثلاثين عاماً .

كما أتوجه بالشكر إلى كل الإعلاميين الذين يقومون بدورهم في إثارة الاهتمام بالقضايا والمخاطر التي تواجه العرب ، وكلّي ثقة بأن وسائل الإعلام العربية لن تألو جهداً في إيصال مناقشات مؤتمرنا ونتائجه إلى الرأي العام العربي بغية تحقيق التواصل بين المهتمين والمثقفين العرب .

السيدات والسادة أشكركم على حضوركم معنا ، وحُسن استماعكم ، وأتمنى لأعمال مؤتمرنا التوفيق والنجاح .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلمة د.علي عبد الكريم

دولة الرئيس رفيق الحريري - رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية.

السيد الأستاذ علي ناصر محمد - رئيس المركز العربي للدراسات الإستراتيجية.

الأستاذ الدكتور حازم الببلاوي - الأمين التنفيذي رئيس اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا).

الأخوة والأخوات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

إنه لمن دواعي سروري واعتزازي أن أنوب عن معالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد ، الأمين العام لجامعة الدول العربية في افتتاح أعمال المؤتمر السنوي الثالث للمركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، والذي تحتضنه العاصمة اللبنانية بيروت ، ويُعقد تحت رعاية دولة الرئيس رفيق الحريري ، رئيس مجلس الوزراء اللبناني ، وقد حمَّلني الدكتور عصمت عبد المجيد أصدق تحياته وأطيب تمنياته للبنان قيادةً وحكومةً وشعباً ، وإشادته بصمود وكفاح شعب لبنان البطل ووقوفه صفاً واحداً خلف قيادته حتى يسترد كامل سيادته على أراضيه المحتلة .

السيد الرئيس ،

ينعقد مؤتمركم في ظل ظروف وتحديات جسام تواجه أمتنا العربية... . تحديات تفرض علينا أن نتعامل معها بوعي وإدراك ، وأن نشحذ الهمم من أجل توحيد مواقفنا ،

* الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية .

والدفاع عن حقوقنا بكل ما نملك من طاقات ، ولقد أحسن المركز العربي للدراسات الإستراتيجية صنعاً عندما اختار موضوع مؤتمره الثالث ليكون «**نحو مشروع للنهضة العربية في القرن الحادي والعشرين**» كمشروع حضاري لاستشراف آفاق المستقبل ، وإنني على ثقة ويقين بأن المشاركين وهم من صفوة العقول العربية سيضيفون بأفكارهم ومداولاتهم المثمرة لمحاور المؤتمر الكثير حتى يتم التوصل إلى بلورة رؤية مشتركة لملامح مشروع نهضة عربية في القرن القادم والذي بدأت إرهاصاته بالتجمعات والتكتلات الاقتصادية الكُبرى والتي لا مكان فيها لدول فرادى تعيش على الهامش .

ولاشك أن التركيز على العناصر الآتية يمثل في رأيي مدخلاً أساسياً وهاماً نحو المشروع الحضاري المنشود :

أولاً : التأكيد على ضرورة الحفاظ على الهوية الحضارية والقومية المميزة للأمة العربية .

ثانياً : صون الأمن القومي العربي ومدّه بالإمكانات التي تؤهله لأداء واجبه بفاعلية وقدرة حتى يتحقق الاستقرار والأمان بالقدرات الذاتية للأمة .

ثالثاً : دعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي باعتبارها القوة الإستراتيجية والتي بها نحمي الأمن القومي العربي في شتّى مجالاته .

وإن جامعة الدول العربية وهي تؤكد على العناصر السابقة تدرك أنّ آليات تنفيذها تستوجب تعزيز التضامن العربي من خلال تحقيق المصالحة القومية العربية القائمة على المصارحة والمكاشفة .

رابعاً : العمل على تفعيل العلاقات الاقتصادية العربية العربية من خلال دعم وتعزيز منطقة التجارة الحرة العربية الكُبرى والتي تمثل النواة الرئيسية للسوق العربية المشتركة .

خامساً : ترسيخ العمل العربي المشترك في مجالات التعاون الأساسية وذلك من خلال وضع استراتيجيات نوعية لهذه المجالات مثل الاستراتيجية العربية الإعلامية واستراتيجية العمل العربي الثقافي وإستراتيجية العمل العربي الاجتماعي .

بالإضافة إلى ما سبق فإن المحافظة على التنسيق السياسي العربي العام يمثل مقصداً هاماً لتحقيق الأهداف الإستراتيجية العربية .

ولقد سعت جامعة الدول العربية إلى توفير الانسجام بين برامج عملها وبين الأهداف الاستراتيجية العليا ومقاصدها وذلك من خلال :

١ ـ الانتهاء من مشروع النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية ، تمهيداً لإقراره وبهدف إقامة نظام قضائي عربي تكون مهمته تسوية النزاعات التي تنشأ بين الدول العربية في إطار عربي وضمن منظومة الجامعة وبالتالي الحيلولة دون تفاقم النزاعات والخلافات .

٢ ـ استكمال الصيغة النهائية لميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي ويهدف هذا الميثاق إلى تقوية العلاقات العربية ـ العربية وإلى إرساء القواعد المتينة لإدارة هذه العلاقات بما يعود بالنفع على كافة الدول أعضاء الجامعة .

٣ ـ استكمال مشروع آلية الوقاية من النزاعات وتسويتها وبما يكفل لمنظومة الجامعة العربية القدرة على التعامل الإيجابي مع أية نزاعات عربية بحيث لا تتصاعد ، والعمل على احتوائها في إطارها العربي .

٤ ـ وضع استراتيجيات نوعية في مجالات التعاون الأساسية حيث تم بالفعل إقرار الإستراتيجية الإعلامية العربية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ، والإستراتيجية العربية لمكافحة ظاهرة انتشار المخدرات ، وإستراتيجية العمل الاجتماعي والنهوض بالأسرة والأمومة والطفولة ، وإستراتيجية مواجهة الإرهاب والتطرف من خلال الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والتي تم التوقيع عليها في مقر جامعة الدول العربية في الثاني والعشرين من شهر إبريل الماضي .

السيدات والسادة :

إن العرض السابق في تحقيق مقاصد الإستراتيجية العربية الشاملة يؤكد الحاجة الماسة إلى بلورة مشروع للنهضة العربية محدد المعالم واضح الاتجاهات ندخل به القرن الحادي والعشرين ونحن مستندين على إستراتيجية اقتصادية عربية واحدة تعتمد على ما تملكه الأمة العربية من إمكانات مادية هائلة ، الأمر الذي يجعلها تحتل بُعداً إستراتيجياً هاماً في الاقتصاد العالمي ، وفي الخارطة الجديدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين ، وتفرض علينا العمل المكثّف للمحافظة على هذه الثروة وبما يدعم الأمن القومي العربي ، فضلاً عن قوة بشرية ضخمة يجب العمل على الاستفادة منها ومدّها بكل عناصر التكنولوجيا الحديثة لتدخل القرن الحادي والعشرين وهي متسلحة بأسباب التقدم العلمي والتكنولوجي ، وكل ذلك في إطار المحافظة على الهوية العربية التي تمثل نسيجاً حضارياً ينبغي التمسك به والدفاع عنه .

وإذا كانت القوة الاقتصادية هي أبرز عناصر مشروع النهضة العربية في القرن الحادي والعشرين ، فإن اعتماد الإستراتيجية الإعلامية العربية من قِبل مجلس وزراء الإعلام العرب يجعل الإعلام العربي يستشعر مسؤولية مضاعفه في الحفاظ على الهوية الثقافية للأمة العربية .

ولاشك أن الثورة الثقافية والعلمية التي يشهدها العالم تستنفر طاقات الأمة العربية الثقافية لمواجهة التحدي العالمي بإنتاج ثقافي يرتبط بالحضارة العربية وقضاياها المعاصرة وقيمها ، معتمداً في ذلك على الأساليب المتطورة من حيث الشكل والمضمون وذلك حتى تكون قادرة على تأكيد وجود الأمة العربية الثقافي إلى جانب ثقافات الشعوب الأخرى في عصر الفضائيات ومن ثم تكون قادرة على التفاعل معها بكفاءة وعلى قدم المساواة .

إن نشوء عصر الكيانات الكبيرة والتجمعات الإقليمية الذي أصبح إحدى السمات البارزة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين يحتّم على الأمة العربية أن تكون كياناً كبيراً وسط هذه الكيانات خصوصاً أنها تملك المقومات اللازمة لذلك ، مما يضع علينا جميعاً مسؤولية إبراز أهمية التضامن العربي وبلورة الرؤية العربية المشتركة التي تحدد المصالح العليا للأمة العربية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية الثقافية والاجتماعية .

السيدات والسادة

ستظل الثقافة والهوية من القضايا المركزية التي ستواجه العالم العربي في ظل نظام العولمة ، ولذا ينبغي لمشروعنا الخاص بالنهضة العربية في القرن الحادي والعشرين أن يتبنى موقفاً للتعامل مع كافة الثقافات العالمية ، وهذا يستدعي العمل على غرس قيم الثقافة العربية والتعاليم العربية الأصيلة في شباب وشابات أمتنا العربية والانطلاق بها نحو تفهم أفضل للثقافات العالمية ، مما ينتج عنه ثقافة مشتركة من أبرز ملامحها الانفتاح على العالم ، والحوار المتبادل والمشترك بين جميع الأطراف وعلى قدم المساواة .

وفي الختام كل الشكر والتقدير للسيد الأستاذ علي ناصر محمد ، رئيس المركز العربي للدراسات الإستراتيجية على دعوته الكريمة ، وعلى حُسن اختياره لموضوع يحتل اهتماماً كبيراً لدى الكثير من المهتمين والمثقفين العرب ، متمنياً لسيادته دوام التوفيق والنجاح وللمركز العربي للدراسات الإستراتيجية كل تقدم وازدهار .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلمة د. حازم الببلاوي

دولة الرئيس رفيق الحريري - رئيس مجلس الوزراء.

فخامة الرئيس علي ناصر محمد - رئيس المركز العربي للدراسات الإستراتيجية.

سعادة الدكتور علي عبد الكريم - الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية.

أصحاب المعالي والسعادة

سيداتي سادتي

بعد حوالي خمسمائة يوم من الآن يحتفل العالم بدخول القرن الحادي والعشرين وحلول ألفية جديدة . ورغم أن مرور الزمن بحدّ ذاته ليس له من دلالة خاصة أكثر من تسجيل حركة الشمس ودوران الكرة الأرضية ، ورغم أن ما ينفع الناس إنما يرتبط بأعمالهم ومؤسساتهم على الأرض ، فإن ذلك لا يمنع من أن تكون هذه المواعيد والتواريخ مناسَبة لمراجعة النفس ، وفرصة للتأمل والمحاسبة وتذكُّر الماضي والتطلع إلى المستقبل . وعسى أن تنفع الذكرى .

إن تاريخ التقدم والحضارة هو جدّ حديث في تاريخ البشر . فقد عاشت البشرية أغلب عمرها في ظل البربرية والوحشية ، ولم يعرف الإنسان أسباب التقدم إلا خلال فترة قصيرة وحديثة من تاريخه لا تكاد تُجاوِز واحداً بالمائة من هذا التاريخ . فعمر الإنسان الحالي - الإنسان المفكر (Homo Sapiens) يقدر بحوالي مليون سنة ، وخلال العشرة آلاف سنة الأخيرة فقط خرج الإنسان من طوق الطبيعة وأمسك بزمام حياته حينما عرف ثورته

* الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) .

الزراعية الأولى قبل حوالي العشرة آلاف سنة ، هنا في منطقتنا ، وانتقل بها إلى حياة الاستقرار وبناء الحضارات . وكانت حضارة ما بين النهرين وحضارة وادي النيل منارة العالم وطليعة مسيرتها . ومنذ حوالي ثلاثمائة عام عرف العالم ثورته الثانية في الصناعة ، وانتقل مركز الثقل إلى أوروبا والأطلنطي ، وكانت نقلة نوعية انطلقت بالإنسان وقدراته إلى مجالات ما كانت تخطر له ببال ، فعرف العالم من خلالها إنجازات هائلة ، كما ارتُكبت باسمها مآسي ومظالم فادحة . وها نحن منذ عدة عقود نخطو أعتاب ثورة ثالثة في المعلومات والاتصالات تكاد تمثل نقلة أخرى في حياة الإنسان لا تقل خطورة أو أثراً عن الثورتين السابقتين عند اكتشاف الزراعة والصناعة .

وأين نحن الآن من كل هذا ؟

عندما احتفل العالم بدخول الألفية الثانية عام ١٠٠٠ كان العرب والمسلمون منغمسين في بناء الحضارة والعلوم ومشاركين فاعلين في أسبابها بمختلف مظاهرها ، بينما كانت أوروبا ما تزال ترفل في سبات العصور الوسطى . فازدهرت دولة الإسلام في بغداد والقاهرة وغرناطة . وبدءاً من القرن التاسع ، كان للعلم لغة هي العربية ، وبات من المستقر أن تُقرأ في لغةٍ واحدةٍ منتجات العلم القديم والحديث على السواء ، وسواء تمت هذه القراءة في سمرقند أو غرناطة مروراً ببغداد والقاهرة ودمشق وباليرمو . والقائمة طويلة ، ويكفي أن نُشير إلى بعض الأسماء التي ما زال التاريخ يحتفظ ببعض آثارها . ففي بداية القرن التاسع ، وضع الخوارزمي أُسس علم الجبر ، لكي تتبعه سلسلة طويلة من خلفائه الذين تابعوا أبحاثه في القرن العاشر ، ونذكر منهم ابن ترك وسند بن علي والصيداني وسنان بن الفتح . وإذا انتقلنا إلى علم الفلك ، فقد سجلت المراصد العربية ، اعتباراً من القرن العاشر ، نشاطات العلماء العرب ، ولعلنا نذكر مرصد بغداد الذي بُني في حدائق القصر الملكي في عهد شرف الدولة ، وحيث أُجريت أبحاث القوهي وأبو الوفاء البوزجاني ، وفي القاهرة ظهر ابن يونس في بداية القرن الحادي عشر ، وفي أصفهان أبحاث عبد الرحمن الصوفي الذي رصد الكواكب الثابتة بشكل نظامي . وهل يمكن ذكر تاريخ الطب دون التوقف عند عبد الرحمن الرازي الذي تُرجِمَ كتابه « الحاوي في الطب » إلى اللاتينية في نهاية القرن الثالث عشر وأُعيدت طباعته أكثر من خمس مرات في القرن السادس عشر . وجاء ابن سينا في القرن الحادي عشر ، ومع مؤلَّفه « كتاب القانون » استقر الطب العربي وأصبح عمدة الطب عند العرب واللاتين الذين أطلقوا عليه اسم « جالينوس الإسلام » . وفي الكيمياء كانت أسماء جابر بن حيان وذو النون المصري ، فضلاً عن الرازي

وابن سينا ، مما ساعد على إرساء هذا العلم ، وخاصة لدى اللاتين ، حتى قال أحدهم ـ جيوليوس روسكا ـ «نستطيع القول بأن الكيمياء في الغرب اللاتيني لا تدين بشيء إلى اليونانية ، وتدين بكل شيء تقريباً إلى العرب» . ولم يقتصر الأمر على هذا النشاط العلمي والفلسفي ، بل كانت هذه الفترة فترة بناء وإعمار . ويكفي أن نتذكر أن القاهرة قد بناها المعزّ لدين الله الفاطمي في أواخر القرن العاشر لكي تصبح ـ فيما بعد ـ حاضرة الشرق . وبعدها بقليل أُنشئ جامع الأزهر ليكون أول جامعة علمية في العالم . وهذه بعض الأمثلة ، ويطول الحديث عن منجزات العرب والمسلمين في ذلك الوقت .

وأين كانت أوروبا في ذلك الوقت ، خلال الألفية الثانية ؟

لم تعرف أوروبا آنذاك دولة تضاهي دولة الإسلام ، بل كانت مفرقة إلى دويلات ومقاطعات . وكان حكم عائلة الكابيتان التي تولت حكم فرنسا حديثاً منذ سنة ٩٨٩ محدوداً بحدود باريس ، بحيث لم يكن ملك فرنسا أكثر من دوق باريس . ونفس الشيء عرفته إنكلترا التي غزاها النورمانديون في بداية الألفية الثانية ، سنة ١٠٦٦ . وكانت سيطرة الكنيسة شاملة وغالبة . ولعله من الطريف أن نذكر أنه في سنة ١٠٠٠ كان على رأس الإمبراطورية الرومانية ـ في ألمانيا ـ الملك أوتو الثالث الذي كان يمثل بارقة أمل «لتجديد الإمبراطورية» ، وذلك بتأثير معلمه الفرنسي جيربير دورياك (Gerbert d' Au-rillac) الذي حصل على تعليمه في المعاهد العلمية بالأندلس وأصبح فيما بعد أعظم علماء عصره ، ولم يلبث أن جلس على كرسي البابوية تحت اسم سيلفستير الثاني (Sylverster II) ، وقد دان بعلمه وثقافته إلى أسبانيا المسلمة .

ومع ذلك فلا ينبغي أن تخدعنا المظاهر . فعلى حين كان الغرب متخلفاً وأكثر فقراً وأشد بدائية من دولة الإسلام ، بدأت تظهر على دولة الإسلام أعراض الشيخوخة المبكرة ، وكادت أن تصل إلى حدودها الثقافية والاقتصادية والسياسية . كما بدأت تغلب عليها مظاهر الجمود وأشكال القيود ، وتراجعت روح التفاؤل والتسامح والثقة بالنفس لتحل محلها عناصر التربص والتشكك ، وسادت عقلية التقليد ، وحُوصرت نزعة الاجتهاد ، وغلب النقل على العقل . أما أوروبا المتخلفة فإنها بدأت منذ ذلك الوقت في التخلي عن أعبائها وقيودها ، فظهرت المدن الحرة واستقلت عن الإقطاع ، وتملكتها روح التحرر والمغامرة ، مما ولّد عصر النهضة بعد مرور أقل من ثلاثة قرون على بداية الألفية الثانية ، وبعدها قامت حركة الإصلاح الديني ثم الفكر السياسي التنويري ، وهكذا تحولت الموازين تماماً منذ القرن

السابع عشر ، مما مهّد للغرب القيام بثورته الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر ، ومنها انطلق مخلفاً وراءه الشرق يراوح مكانه ويستعذب ماضيه وأمجاده .

ما أحوجنا اليوم إلى أن نتذكر أن دورة التاريخ مستمرة ، وأن أوضاعنا الآن ، ونحن على أعتاب الألفية الثالثة ، تكاد تكون نقيض ما كنا عليه عند الألفية الثانية . وليس بمستبعد أو مستحيل أن تُتبادل الأدوار وتتغير المصائر . ولسنا في حاجة إلى ألف عام جديد حتى نستعيد مكانتنا ، إذ أنه ، مع تسارع التاريخ ، أصبحت حركة الأحداث أسرع وأشد كثافة . ويكفي أن نتذكر أن البشرية قد احتاجت إلى ما يقرب من المليون عام لكي تقوم الثورة الاقتصادية الأولى في الزراعة ، ثم إلى حوالي العشرة آلاف عام قبل قيام الثورة الثانية مع الصناعة ، وها نحن نتعايش منذ عدة عقود مع الثورة الثالثة ، بعد أقل من ثلاثمائة عام على الثورة الصناعة .

أصحاب الدولة والمعالي والسعادة
سيداتي سادتي

إن البحث عن مشروع حضاري لأمتنا ، ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين ، إنما هو حديث عن التحدي الأساسي الذي يواجهنا . هو أمر يتطلب أن تجتمع حوله اجتهادات أصحاب الرأي والمسؤولية . ولعل اجتماع اليوم ليس إلا حلقة في هذا النقاش الواسع حول مستقبل الأمة .

ومع ذلك فإنه يخالجني بعض المحاذير والمخاوف ، وخاصة عندما نتحدث عن « مشروع » . وأود أن أشارككم الرأي حول بعض هذه المخاوف . كثيراً ما يثور في الذهن ، عند الحديث عن « المشروع » المجتمعي ، معاملة المجتمع كما لو كان مشروعاً صناعياً تُحدد أهدافه الإنتاجية مسبقاً ، وننظر إليه كمجموعة من الموارد التي ينبغي أن تُسخَّر لأحسن استخدام ممكن ، فنُصمم للمجتمع أشكالاً محددة تلتقي حولها الأمة ولا تُحيد عنها ، ونُسخر كافة الطاقات لتحقيق هذه الأهداف . وهذا ما يُطلق عليه أحياناً اسم « الهندسة الاجتماعية » ، بمعنى أنه يمكن تصميم مجتمع المستقبل وفق تصور ورسومات محددة سلفاً (Blue Print) . فالمجتمع ، في هذه النظرة ، ليس سوى مشروع كبير أدواته الأفراد والموارد ، وهي تُسخَّر جميعاً لأهداف متوخاة ومعروفة سلفاً . وقد ساد هذا التفكير عند معظم المفكرين والمنظرين لـ « المدينة الفاضلة » سواء عند أفلاطون في جمهوريته ، أو كما رأيناه أخيراً ، في النُظم الشمولية ، من فاشية وماركسية ، التي تُبشر بالجنة على الأرض .

وهي تصورات وأفكار تنتهي عادة بمجتمعات شمولية عسكرية أو شبه عسكرية . فهناك مكان لكل فرد ودور مرسوم له يؤديه في ظل نظام مركزي صارم . والفرد مسمار في ماكينة الدولة التي تعرف أهدافها . ويقبع على قمة هذا المجتمع الأبوي نخبة تحتكر الحكمة والمعرفة ، تضع الأهداف وتُحكم قبضتها لضمان تنفيذها ، وينصاع الجميع لها تحقيقاً لأهداف هذا المشروع القومي . وقد تكون هذه النخبة هي فئة الفلاسفة ، كما عند أفلاطون ، أو قمة الحزب ، كما في ظل الحكم النازي أو الشيوعي ، كما قد تكون سيطرة احتكارات المال والإعلام .

المجتمع ليس مصنعاً لديه موارد ينبغي تعظيم العائد منها . المجتمع هو حصيلة لأفراد ذوي إرادات حرة وطاقات خلاقة وإمكانيات غير محدودة ولا يمكن تحديد آفاق إنجازاتها مسبقاً . المجتمع السليم هو الذي يسمح بتفجير هذه الطاقات الإبداعية وتيسير انطلاقها في قنوات سليمة ومتجانسة دون اختلال أو فوضى . وما عرفه التاريخ من إنجازات حضارية وأطلق عليه وصف المشروعات الحضارية الناجحة مثل « عصر النهضة » في أوروبا أو « الثورة العلمية » أو « الثورة الصناعية » ، لم يكن نتيجة مشروع قام في ذهن مفكر أو حاكم وفرضه لتحقيق أهداف النهضة أو الثورة أو العلوم أو الصناعة ، وإنما كان نتيجة توافر الظروف المناسبة في المؤسسات والنُظم التي أزالت القيود عن حرية الأفراد وإبداعهم بما يسمح بتفجير طاقاتهم الخلاّقة . وفي وقت تال أطلق المؤرخون اللاحقون اسم « عصر النهضة » أو « الثورة العلمية » أو « الثورة الصناعية » على هذه الفترات . المشروع الحضاري هو تحرير الإنسان من أعباء الطبيعة والمجتمع ، وتوفير الظروف المناسبة لإبداعاته الخلاّقة : تحرير العبيد والأرقاء ، الاعتراف بحقوق الإنسان وحرية الفكر والتعبير ، إلغاء سيطرة الكنيسة ، إلغاء الطائفية والقضاء على الامتيازات ، حرية التجارة ، توفير المشاركة السياسية والمسؤولية العامة ، توفير أسباب التعليم وفتح الفرص للترقي ، الشفافية وسلامة المعلومات ، والقائمة طويلة . لقد كان تاريخ الحضارة هو طريق التقدم على إزالة القيود والعقبات أمام حريات الأفراد وحقوقهم . لم نسمع في القرن الثالث عشر أن حاكماً أو مسؤولاً قد أعلن عن بداية عصر النهضة ، أو عن فتح الطريق أمام الثورة العلمية في القرن السادس عشر ، أو عن بدء برنامج الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر . لقد جاءت هذه المنجزات نتيجة غير مقصودة لتحرير الأفراد والمجتمعات من أعباء وقيود الماضي ، سواء أكانت هذه القيود سياسية أم اقتصادية أم ثقافية . مجتمع الحرية وحده قادر على فتح الطريق أمام المشروع الحضاري ، ولن نعلم مسبقاً بما ستفجره هذه الحريات من معجزات . حرية الفرد والمجتمع هي المعجزة الوحيدة التي تفتح الطريق أمام المشروعات الحضارية

الكُبرى . ولم يُنبئنا التاريخ عن تجربة واحدة خسرت فيها مجتمعات الحرية أمام مجتمعات التسلط والعبودية . فحتى أثينا ـ رغم انتكاسها عسكرياً ، أحياناً ، أمام إسبرطة النظامية ـ ظلت ماثلة في التاريخ وغالبة على أذهاننا ، وأما إسبرطة فقد انمحت تماماً من الذاكرة رغم بعض انتصاراتها ، ولا يكاد يذكر لها أثر أو اسم خلَّده التاريخ .

المشروع الحضاري هو بناء المؤسسات الكفيلة بإطلاق حريات الأفراد ، واحترام حقوقهم ، وتوفير الظروف المناسبة لإطلاق طاقاتهم الإبداعية ، والله أعلم .

شكراً على حُسن استماعكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلمة الرئيس رفيق الحريري

الأخ الرئيس علي ناصر محمد

أيها الحضور الكرام

نستبشر خيراً من لقائكُمُ اليوم في بيروت ، من أجل البحث في مشروع للنهضة العربية ، التي كانت بيروت ، ولا تزال ، إحدى بيناتها الرئيسية ، منذ حوالي القرن من الزمان .

من إبراهيم اليازجي ، إلى نجيب عازوري ، وصولاً إلى عبد الله العلايلي ، كانت هذه المدينة ، تحمل المشروع الثقافي النهضوي العربي ، وترفعُ لواء النضال من أجل التجدُّد والتقدم في سائر ديار العرب ، إلى جانب شقيقتيها مصر وسوريا . أما اليوم فإن هذه المدينة ، تعود منارةً عربيةً نهضويةً ساطعة ، وتستمر في صراعها مع المشروع الاستعماري الصهيوني ، دونما خوفٍ أو وَجَلٍ ، من أجل التحرير والسيادة الوطنية .

لقد أطلق النهضويون العرب فكرتي التجديد الثقافي ، والتجديد السياسي ، قبل أكثر من قرن . ونملك اليوم بفضل التجربة الطويلة ، ومساعي التقدم ، ثقافةً عصرية ، ما كان تصوُّرُها ممكناً من دون إسهامات مُدُننا العريقة من مِثْل بيروت والقاهرة ودمشق .

فإذا التقيتُمُ اليوم في بيروت لمتابعة البحث في مشروع النهضة العربية للحاضر والمستقبل ، فإنكم ستجدون أنفسكم واقفين على أرضٍ صلبةٍ ، اكتسبت تماسكها من المناخ العريق والعميق للتحرر العربي ولليقظة العربية وللتفكير في قضايا العرب وهمومهم .

---

* رئيس مجلس الوزراء اللبناني .

لقد نجحنا في بناء ثقافةٍ عربيةٍ شاملةٍ ، مفتوحة الآفاق على العالم ، مَغنيّةٍ بالمشاركة في النتاجات الإبداعية المُعاصرة ، أما في مجال بناء الدولة والمجتمع السياسي فإن جهوداً كُبرى ينبغي أن تُبذَل لكي يتكامل الجانب السياسي مع الجانب الثقافي ، في عالم يتغير بسرعة ، وينفتح بعضه على بعض ، ولا يصمد أمام تجاربه وثقافاته غير القوي القادر على الإسهام بالعلم والفكر والإنجاز التقني في نهوض أمته ، وتقدُّم العالم .

أيها الأخوة

منذ عدة عقود تضيع جهود كثيرة في صراعٍ عبثي من أجل أحد خيارين : الأصالة أو الحداثة . والمشكلة من وجهة نظري مصطنعة . فالذاتية العربية إنما تبقى وتتجدَّد بالتواصل الخلاّق ، وبالالتزام العميق بقضايا الإنسانية الكُبرى . لا تناقض بين ذاتيتنا وهويتنا من جهة ، والعالم والعصر من جهة أخرى . فنحن نكون عرباً نهضويين بقدر ما نُصغي ساسةً ومثقفين لأشواق أمتنا للتقدم في سياق حضارة العالم ، وقيمه الكبرى ، التي كنا نحن في أساسها قبل قرونٍ وقرون .

إن المشروع الذي أنتم بصدد متابعته في مؤتمركم الثالث ليس ابن ساعته ، فهو يستمد مشروعيته من جهود ما يزيد على القرن من الزمان في الثقافة والسياسة والاقتصاد والاجتماع . لكن لأنه يضع أُفقاً له القرن الواحد والعشرين ، فهو محتاج إلى حوارٍ ممتد بين سائر المهتمين بالشأن العام . ويتضمن الحوار من وجهة نظري مراجعة التجارب والمشروعات الماضية ، ومقارنة المشروعات المُماثلة في الهدف ، والتي طرحتها مؤسسات عربية بحثية أخرى ، والتطلُّعُ بعيون الفهم والتعقُّل إلى ما يجري في العالم من متغيرات وإنجازات . وقبل ذلك وبعده : تأمُّل مشروع النهوض هذا في ضوء المشروع العربي الإستراتيجي للتحرر والتقدم ، والذي ناضل من أجله أحرار العرب منذ أكثر من قرن من الزمان .

أيها الأخوة

يتصادف وجودكم في لبنان مع حدوث الانتخابات البلدية والاختيارية التي لم تحدث منذ خمسة وثلاثين عاماً . وإذا كان ذلك دليل عافيةٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ للبنان ، فإنه دليل أيضاً على تمسك الشعب اللبناني بتجربته الديمقراطية ونظامه السياسي المنفتح .

لقد خرجنا والحمد لله من أجواء ووقائع النزاع الداخلي ، واستطعنا في وقتٍ قصيرٍ نسبياً أن نحقق إنجازاً إعمارياً واقتصادياً وصل إلى حدود التجديد البنيوي للوطن كله . أما

الانتخابات البلدية والنيابية فتُحقق إنماءً سياسياً ، وتطويراً إدارياً ، وتُجدِّد النُخبة ، وتضع الأُسس لبناء الدولة العصرية . والشعب اللبناني الذي يُعيد البناء الاقتصادي والسياسي بالجهد والعرق ، يتابع في الوقت نفسه نضاله من أجل تحرير أرضه التي لا تزال إسرائيل تحتلها في الجنوب والبقاع الغربي .

إن لبنان القوي والديمقراطي والمزدهر ، تجربة عربية واعدة ، وجزء من مشروع الطموح والنهوض العربي الذي نأمل وتأملون أن يتكامل وتتواصل ضمنه التجارب الناجحة من أجل أن نبقى ونتجدد ، وينتصر مشروع الأمة فينا .

أشكر لكم دعوتكم لي لرعاية مؤتمر يحمل الفكرة العربية العزيزة على قلب كل عربي ، وأرجو لمؤتمركم النجاح في النقاش ، وتحديد الأهداف ، وأهلاً بكم في بيروت ولبنان ، بيروت منارة العرب ، ولبنان الذي يحبكم وتحبونه .

عاشت بيروت .

عشتم ، وعاش لبنان .

مشروع النهضة العربية

في إطار الكونية

خواطر حول
مشروع النهضة العربية في اطار الكونية

د.عبد العزيز حجازي*

ان الحديث عن مشروع للنهضة العربية لا بد وأن يكون حديثاً عن المستقبل ننتقل به من حال نحن عليها الى حال جديدة تكون أكثر اشراقاً ووعياً بما حققناه حتى الآن وما تنتظره شعوبنا في الأجل القصير والمتوسط والطويل على حد سواء وذلك كله على ضوء تعرف المتغيرات التي يمر بها عالمنا اليوم الذي يزخر من ناحية بالعديد من النقلات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نواحي كثيرة من حياة الانسان ، فمن تطور في علوم الحاسبات والالكترونيات والاتصالات والمعلوماتية بصفة عامة الى تكنولوجيا الصناعة والزراعة والطب بل والخدمات بصفة عامة... عالم ترفع فيه الحواجز عن انتقال رؤوس الأموال والتجارة والعمالة وتفتح فيه الأبواب لمستحدثات العصر في الملكية الفكرية وتثار مع كل ذلك قضايا الحداثة والمعاصرة في مواجهة التراث والحضارة ، وتتصارع فيه أفكار العلماء والباحثين عن دور العالم المتقدم والصناعي بوجه خاص في التحكم في مصير العالم الثالث النامي ، إما أن يواجه هذه المتغيرات أويفقد دوره في عالم الغد ، ويرحل الى عالم النسيان يزداد فيه الفقراء فقراً ويزداد فيه الأغنياء غنى ، ويفوته قطار التقدم والإعمار في ظل نظم رأسمالية جديدة يراعى فيها جودة الحياة للإنسان من خلال ممارسته للديموقراطية ومشاركته الايجابية في التنمية من خلال سوق حرّة وفي اطار من الرقابة والشفافية تحمي مصالح الفقراء والطبقات الكادحة... واذا كانت نتائج النهضة الصناعية في العالم المتقدم قد أضافت الكثير لرفاهية الإنسان إلا أنها في نفس الوقت عرضت البيئة وصحة الإنسان والمخلوقات الى الكثير من عوامل الهلاك والدمار وآن الأوان أن يصحو العالم الى حماية الثروات الطبيعية وتصحيح مسار

* رئيس الوزراء المصري الأسبق .

التنمية بحيث لا تؤثر على المخزون الاستراتيجي من هذه الثروات لتفيد أجيال اليوم وفي نفس الوقت تحمي احتياجات الغد...

إن «العولمة» أو «الكونية» لا يصح أن تعني السيطرة والتحكم ، كما لا يصح أن تكون التكتلات أداة لتشكيل قلاع جديدة للحماية ولا نقبل أن يكون هناك نظام عالمي جديد لا يرعى مصالح الأغلبية العظمى من شعوب العالم الذين لم يصلوا حتى الآن الى حد الكفاية . بل بينما الآخرون يعيشون في مجتمعات استهلاكية يزداد فيها الأثرياء ثراء على ثراء يتمتعون بالرفاهية بكل أشكالها بينما الآخرون (الأغلبية في العالم الثالث) يموتون جوعاً وهم محرومون من كل أساسيات الحياة... هم ينادون في منتدياتهم بمحاربة الفقر أينما كان ولكن الواقع يؤكد أنهم ينقصون المعونات لدول العالم الفقيرة ، هم يطالبون بتوفير التعليم وفرص العمالة للأعداد المتزايدة من القادرين على العمل ولا يجدونه ؟ بل هم ينادون بحماية البيئة وهم في الواقع الذين صنعوا ما يلوث البيئة ويضر المخلوقات ، بل هم الذين يدعون الى التحرر والديموقراطية وهم في نفس الوقت يفرضون العقوبات على من يشاؤون ، هم يريدون من دول العالم قاطبة تطبيق النظام الليبرالي ودعامته (السوق الحر) وهم في الواقع يحتكرون الانتاج العالمي والتجارة العالمية والأسواق المالية العالمية والاتصالات الدولية والتكنولوجيا المتقدمة وكل ما هو حديث وجديد... ويتم ذلك عبر شبكات من المعلومات وآليات وتكنولوجيا حديثة بل وبمعاونة الشركات العملاقة عابرة القارات أو متعددة الجنسية بل من خلال الأفرع الثلاثة الرئيسية للأمم المتحدة (البنك الدولي (ويتبعه الـ IFC) وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية) والعديد من المنظمات الدولية التي تلعب دوراً مؤثراً في مسيرة هذه المجتمعات... ولا شك أن ما يتم من اندماجات Mergers أو إقامة مشروعات مشتركة عملاقة تربط بين أكبر المؤسسات الانتاجية والمعلوماتية والاعلامية والثقافية بل والمهنية لتؤكد للعيان أهمية المتابعة المستمرة لملاحقة هذه التطورات وتحديد دورنا الفاعل معها وبها...

وسط هذا المناخ الذي يسود في العالم نتحدث عن النهضة العربية التي لم تتمكن شعوبها حتى الآن رغم ما حباها الله به من ثروات طبيعية وبشرية وتراث وحضارة أن تجد لنفسها موضع قدم في حركة المجتمعات المتقدمة أو الراقية... ودعونا نستعرض بعض العلامات على الطريق .

١ ـ نحن نتزايد سكانياً بمعدلات تصل الى ٣ في المائة تفوق المعدلات التي تسود في هذا العالم المتقدم الذي لا تتجاوز فيه الزيادة في أغلب الأحوال عن ١ في المائة بل تتناقص

في بعض دول الغرب . فإذا كان عدد السكان في العالم العربي يبلغ حوالي ٢٥٠ مليون في عام ١٩٩٦ فإنه سوف يتجاوز عام ٢٠١٠ اذا سرنا على نفس المعدل سوف يتجاوز العدد ٣٥٠ مليون نسمة ، الأمر الذي لا بد أن نأخذه في الحسبان عندما نقدم مشروع النهضة العربية في القرن الواحد والعشرين .

٢ ـ إذا كنا نستهلك اليوم معظم ما ننتجه حيث يبلغ الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٦١١ , ٥٧٦ مليار دولار أمريكي بينما يبلغ اجمالي الاستهلاك الخاص والعام ٤٣٤ , ١٠٧ مليار دولار موزعة على الوجه الآتي :

الاستهلاك الخاص	٢٨٦٧٤١ مليار دولار
الاستهلاك العام	١٤٧٣٦٦ مليار دولار
	٤٣٤١٠٧ مليار دولار

ولا شك أن هذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك لا بد وأن تكون محل اعتبار عندما نخطط لمشروع النهضة العربية مستقبلاً ، وإلا لجأنا الى تزايد الاستيراد العربي بما يتجاوز الرقم الحالي ١٨٨,٦٨٠ مليار دولار وما يفرضه من أعباء .

٣ ـ واذا علمنا أن معدل التنمية البشرية لمجموعة الدول العربية منخفض حتى اذا ما قورن بمعدلات التنمية للدول النامية سوف نجد أن علينا أن نسد الفجوة القائمة حالياً في مستويات المعيشة القائمة بالاضافة الى مواجهة مطالب السكان والعمالة المتزايدة الداخلة سوق العمل عاماً بعد عام . ويعني ذلك المزيد من الطلب على السلع والخدمات حتى نحافظ أولاً على توفير مطالب هذا المستوى المتدني لشعوب العالم العربي في معظم أقطاره بالاضافة الى الوفاء باحتياجات الأعداد المتزايدة من السكان وإلا وجب علينا إما أن نعظم الانتاج أو نستورد ونوفر الاحتياجات المطلوبة لهذه الأعداد المتزايدة . ولا يتم ذلك إلا من خلال قدرات مالية سوف لا نكون قادرين على تغطيتها من غير أن ندخل مرة اخرى في دوامة (الإقتراض) و(أبعاد الديون) ، وبصفة عامة نحافظ على المصداقية المالية .

٤ ـ نحن في عالم الغد نحتاج الى تعظيم قدراتنا على التصدير وهو أمر شاق ويحتاج الى ثورة في عمليات تخطيط الانتاج وإعادة هيكلته على المستوى العربي خاصة اذا علمنا أن البترول يمثل حجر الزاوية حتى الآن في صادرات معظم الدول العربية ، وتمثل صادرات السلع الزراعية والصناعية القدر اليسير... ولم يصبح التصدير غير البترولي ترفاً يمكن أن نتجاوز عنه أو نهمله بل لا بد من نهضة صناعية وزراعية وخدمة تتفق مع قواعد اللعبة

التنافسية التي يمارسها الكبار في عالم اليوم (جودة سلعية واسعار منافسة) وكلاهما في ظل الظروف الحالية التحدي الصعب والمر... ولا يمكن أن نستمر في تحقيق هذا الرقم الهزيل لصادرات المجموعة العربية بما فيها صادرات النفط والغاز الذي يتجاوز المائتي مليار دولار بقليل في عام ١٩٩٦ ؟ ولا يمكن أن يتم ذلك إلا اذا قمنا بالعمل على رفع طاقاتنا الانتاجية من خلال منظومة انتاجية تتكامل فيها عناصرها على المستوى العربي دون تردد أو خوف ، وإلا تاهت معالم النهضة التي بدأناها في بداية هذا القرن ودعمناها من خلال ما أتيح من أموال أثناء فورة البترول في السبعينيات . وآن الان أن ندخل عصر التحديث والتطوير والتقدم التكنولوجي لغزو الأسواق... ومرة أخرى أقول لن تتصاعد أرقام التصدير إلا اذا قمنا بتعظيم الانتاج بل وتعظيم عوائد العناصر المشاركة في عمليات الانتاج ـ ولن يتم ذلك إلا من خلال إدخال برامج الكفاية الانتاجية والايزو والرقابة المالية وغيرها من فنون العصر التي ترقى بالإنسان الى عالم الرؤيا والقيادة الواعدة التي ترتكز على العمل والممارسة والخبرة المستدامة .

٥ ـ نحن كمجموعة عربية إذا أردنا أن ندخل عصر النهضة علينا أن نوفر المال (وهو موجود) لمشروعات الإعمار حسب أولويات تفرضها ظروف التحولات التي تتم في معظم الدول العربية . فهل يمكن أن نبقى على هذا المعدل المنخفض الذي لا يتجاوز على المستوى العربي ١٦ في المائة من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (١٢١,٥ مليار استثمارات بالنسبة الى ٥٧٦,١ مليار عام ١٩٩٦ من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي .

نحن نعلم أن الفوائض العربية المتاحة في السوق الدولي تتجاوز الـ ٧٠٠ ـ ٩٠٠ مليار دولار بل قد تتجاوز التريليون ، ومازالت مشروعات التنمية تبحث في أسواق المال العالمي عن مال توفره لمشروعاتها بأسعار فائدة قد تتجاوز القدرة الاقتصادية لهذه المشروعات أو الحكومات... ومع انفتاح العالم على أسواق العالم المالية ومع تزايد الطلب على هذا المال سواء من دول اوروبا الشرقية أو دول آسيا (شرق جنوب) أو افريقيا أو غيرها من دول العالم التي تحاول أن تستقطب الجزء الأكبر من هذه الأموال المتاحة لدى المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية وكذا لدى الشركات العملاقة تزداد المنافسة وهو مجال لا بد أن نطرقه لو أردنا أن نحقق نهضة حقيقية في مجال الإعمار والتنمية ، فتستخدم أدوات التعبئة بحيث نعرف ماذا نريد تحديداً ونطرق الأبواب الصحيحة للحصول على هذا المال شرط أن لا نقع في دوامة التعثر والانهيار كماحدث في أسواق جنوب شرق آسيا .

هل يُعقل أن ٢٥٠ مليون نسمة عرب يحصلون أو يوفرون ما يجاوز ١٢٠ مليار دولار فقط ، فيما نحن نحتاج الى أضعاف هذا الرقم إذا كنا نريد أن نرفع مستوى المواطنين العرب في القرن القادم ؟

٦ ـ نحن كمجموعة عربية ناقلون للتكنولوجيا رغم تعدد الباحثين وحملة الدكتوراه والدبلومات الذين يُعدون بالآلاف ، وإذا كان عالم الغد هو عالم يتكاتف فيه العلماء مع المهندسين لاستحداث الجديد فهل من سبيل إذا كنا نريد أن نعيد للعرب أمجادهم في مجال العلوم والتكنولوجيا التي سوف تكون عماد التقدم في عالم الغد أن ندعو الى أمرين هامين : (١) تكتل عربي للبحث العلمي في مراكز متخصصة ينفق عليها بسخاء في مجالات محددة توضع لها أولويات بدل التبعثر الذي نعيش فيه في مجال الجامعات ومراكز البحوث في المصانع والوزارات . إن الربط بينهما أصبح ضرورة حياة ؛

(٢) أصبح الانفتاح على عالم المعلومات أمر يجب أن يكون متاحاً للجميع ـ وإذا كانت اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي وقعها عدد من الدول العربية ويتشاور الآخرون في الانضمام إليها ، فهي قد أعطت فترة انتقال يُعاد فيها صياغة عمليات الانتفاع واستخدام مستحدثات العصر ، فالفرصة متاحة لأن يجتمع العلماء العرب وأهل الخبرة لصياغة وثيقة المستقبل في مجال الابتكار والابداع حسب أولويات العمل العربي المشترك في ميادين الصناعة والزراعة والدواء والخدمات بما يحمي مسيرة التنمية العربية التي هي مازالت في بداية الطريق ، والا تحملت التنمية العربية أعباء قد لا يكون في قدرتها أن تدخل بها سوق المنافسة العالمي .

إذا كانت هذه بعض جوانب العولمة أو الكونية أو الكوكبة التي يتحدثون عنها فهناك الكثير من عناصر المنظومة الجديدة أو التي تتطور يوماً بعد يوم بين مؤيد ومعارض ، بين مشجع ومحذرٍ من عواقبها ، فعلينا أن نركز على أهم معالمها التي نلخصها في الآتي :

أولاً ـ الاهتمام بالإنسان وإعطاء الأولوية لقضايا التنمية البشرية باعتبار أن الإنسان هو صانع النهضة والحضارة... فهل نحن قادرون على أن نغير أنماط العمل في هذا الميدان وعلى الأخص في مجال التعليم والتدريب والتحديث وتوفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة ، لا شك أن الفجوة كبيرة وتمثل تحدياً لا بد أن نكون قادرين على مواجهته . ومشروع النهضة العربية لا بد وأن يؤكد هذا التوجه « إنسانية النهضة » .

ثانياً ـ الاهتمام بالثروات الطبيعية وإعطاء الأولوية لحماية البيئة والمحافظة على هذه الثروات دون أن نعتدي على حقوق الأجيال القادمة خاصة ونحن نملك بل نسيطر

على الجزء الأكبر من بعض هذه الثروات كالبترول والغاز وفي نفس الوقت لا نملك حجب هذه الامكانات عن العالم فكيف نوازن بين ما نحن في حاجة إليه وما يفرضه علينا الآخرون من معدلات الانتاج وأسعار قد لا تحقق العوائد التي نحتاج إليها .

ثالثاً ـ الاهتمام بالعلم والتقدم التكنولوجي وهو أمر لا نملك كل خيوطه لأنه قد أصبح متشابكاً على المستوى العالمي ويكاد يحتكره العالم المتقدم وبعض الدول الصاعدة ، ويحتاج هذا الموضوع لندخل عالمه تغييراً جذرياً في مناهج التعليم والبحث العلمي وتنظيماته والياته... وسوف يكون ثمن النقل أو المحاكاة غالياً قد لا نقدر على تحمله ، ولكن لا يصح أن يترك مثلاً لاسرائيل أن تستقطب الأموال لتنمية قطاع الـ High Tech على حساب العرب... وإذا كان البعض قد أمكنه أن يحقق انجازات كبيرة في هذا الميدان (مثال ـ الهند ودخولها العصر النووي والاكتفاء الذاتي في الغذاء) فنحن بالإرادة والاقتناع بضرورة التغيير يمكننا أن نواجه هذا التحدي بشرط أن تتكاتف الجهود وتُحدد الأولويات وتوفر الامكانات على المستوى العربي والإسلامي .

رابعاً ـ الاهتمام بموضوع تعظيم الانتاج عن طريق تعظيم كفاءة عوامل الانتاج المتاحة لأنه لا تسويق من غير توفير حجم للإنتاج ولا انتاج من غير أسواق تستوعبها . ولهذا يحتاج الأمر الى النظر لدخول عصر النهضة البحث في إعادة هيكلة الانتاج العربي المحدود والتوسع فيه ودعم العلاقات التجارية العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية .

خامساً ـ الاهتمام بموضوع العدالة الاجتماعية وتوفير متطلبات التكافل الاجتماعي عندما تقصر الوسائل التي ترفع من مستوى دخول ومعيشة الإنسان العربي ليصل الى حد الكفاية (على الأقل) ، ولا ننتظر أو نعيش على ما تجود به المؤسسات أو المنظمات أو الدول القادرة على المنح (تعطي وتمنع) ولا يمكن أن يعيش الإنسان العربي على هذه المنح والمعونات وما تجلبه معها من ضوابط وشروط وتبعية... ان ثروات العالم العربي والمنهج الرباني الذي جعل العدل الاجتماعي فريضة من خلال الزكاة والصدقات لقادرة على أن تحقق التكافل الاجتماعي ، ومن غير أن نرقى بمستوى معيشة الإنسان العربي فسوف نتخلف عن الركب ونبقى تابعين للذين يملكون وهم قادرون على أن يفرضوا الشروط أو يمنعوا العطاء حينما يريدون... وتؤكد أحداث التاريخ هذه المقولات ، ولا بد لمشروع النهضة العربية أن يطبق شريعة الله .

سادساً ـ الاهتمام بموضوع مواثيق السلوك في كافة المجالات لأنه في ظل العولمة ومع تحرير الاقتصاد العالمي ومع الحواجز والارتفاع بمستويات المعيشة ينتشر الفساد بكافة أنواعه ، ويعلو النداء حول محاربة الفساد ودعم الشفافية والرقابة بكافة أنواعها... ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا ارتفعت القيم الأخلاقية وعاد الإنسان الى خالقه يحاسب نفسه أولاً ويعلم أن الحياة الدنيا هي معبر لحياة أخرى يتم في بدايتها الحساب الأكبر... فالعودة الى الرسالات السماوية من غير تعصب أو تطرف تحتاج الى وعي ثقافي وحضاري لا بد أن تقوم به الأسرة والمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام بكافة فروعها... وهو أمر يحتاج الى تغيير جذري في مفهوم «البلاغ للناس» .

سابعاً ـ الاهتمام بالانفتاح على العالم من خلال دعم المصالح المتبادلة عن طريق التبادل أو التعاون أو الشراكة . ولا شك أن الأمر يحتاج في ظل العولمة الى مجهودات القطاع الخاص اكثر من الاعتماد على الحكومات التي ينحسر دورها في ظل التحرر السياسي والاقتصادي والثقافي... وربما تكون التحولات التي تتم في العديد من الدول عن طريق الخصخصة وتحرير الملكية والتجارة أحد المسارات التي تقرب العلاقات بين الدول والشعوب ، لأنه كلما ارتبطت المصالح كلما أدى ذلك الى المزيد من الاستقرار .

وأخيراً وليس آخراً لا يمكن أن نسير في طريق النهضة أو الانتقال من حال الي حال يكون أكثر إشراقاً وأملاً في حياة أكثر احتراماً لآدمية الإنسان الذي خلقه الله سبحانه وتعالى في أحسن تقويم ووضع تحت تصرفه هذه الامكانات العظيمة (وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ـ إن الإنسان لظلوم كفار) ، إلا إذا أطلقنا طاقات هذا الإنسان في الإبداع والعطاء ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا تخلص هذا الإنسان من عقدة الخوف وساهم في المشاركة الحقيقية في مصيره ومصير أمته في عالم تتصارع فيه قوى الخير والشر وتعلو فيه القوة بأشكالها المختلفة على قدرة الضعفاء الذين لا يملكون ما يغني ولا يسمن من جوع فهل نحن قادرون على أن ننهض بشعوبنا وأمتنا لكي نحتل مكانتنا كأمة وسط تحمل رسالة السلام في عالم مازال يحمل عصا السيطرة والتحكم ولا مكان فيه للضعفاء .

نظرة استشرافية

للتطورات العالمية في القرن الواحد والعشرين

أ. السيد ياسين *

مقدمة

هناك إجماع بين الباحثين في مجال العلاقات الدولية على أن الاستراتيجية باعتبارها الجهد العلمي المخطط للتأليف بين عديد من العناصر الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية لصياغة المستقبل على المدى الطويل ، ستصبح بالغة الأهمية بالنسبة للقادة السياسيين والمخططين العسكريين ، كما لم يحدث من قبل في تاريخ الإنسانية .

ومرد ذلك يعود إلى تضافر ظاهرتين في نفس الوقت ، ونعني بهما التغير الأساسي في مجال بيئة الأمن الكوني بحكم سقوط نظام الحرب الباردة والانتقال إلى تشكل نظام جديد لم تتضح معالمه بعد ، والظاهرة الثانية ضغط الزمن ، ونعني بها تسارع إيقاع التغير بصورة تجعلنا نصفه بأنه تغير ثوري .

وإذا كان التنبؤ بالمستقبل أصبح مهمة ضرورية ينبغي أن يقوم بها القادة السياسيون ، فإنها ليست هينة ولا ميسورة ، فبحوث المستقبل جهد علمي مركب ، تحتاج إلى الإبداع والخيال وقبول ممارسة المخاطر الفكرية .

وهناك منهجيات مختلفة في هذا المجال ، من بينها أن الباحث المستقبلي يختار مجموعة من الاتجاهات الاستراتيجية لكي يرصد تفاعلاتها واحتمالاتها ، ويستنتج من ذلك بدائل ممكنة على ضوئها . وعلى الباحث المستقبلي - خلال هذه العملية - أن يكون متيقظاً لرصد العلاقات الكامنة ، والعلاقات غير المتوقعة ، سواء داخل أو خارج مجال الاستراتيجية القومية . وهذه المنهجية تتيح

* مستشار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .

للباحث المستقبلي أن يصوغ عدداً من المستقبلات البديلة ، سواء في المجالات العامة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية ، أو في المجال الخاص المتعلق بسياسات الأمن القومي .

تيارات التغير العميقة

ولعل مصطلح «التيارات» هو خير استعارة قادرة على الإمساك بنواحي قوى التغير التي تنفذ إلى كل مجالات الحياة الإنسانية . وتبدو أهمية التعرف على هذه التيارات والرصد الدقيق لملامحها ، في أن عديداً من العلماء الرواد في دراسة المستقبليات في مراكز البحوث المدنية منها والعسكرية ، يعكفون منذ نهاية الحرب الباردة على محاولات متعددة لرسم صورة المستقبل ، حتى يستطيع الزعماء السياسيون والقادة العسكريون على السواء إعداد بلادهم للتعامل الفعال مع المتغيرات العالمية .

ومن بين هذه المراكز البحثية التي تشتغل بصورة دائمة بهذه البحوث ، معهد الدراسات الاستراتيجية التابع للجيش الأمريكي ، والذي أصدر في ٧ مارس ١٩٩٧ تقريراً بالغ الأهمية كتبه الدكتور ستيفن ميتز عن «الآفاق الاستراتيجية : التطبيقات العسكرية المستقبلات البديلة : ، والمشكلة التي يتصدى لها التقرير محددة تحديداً دقيقاً ، وهي تنطلق من مسلمة بسيطة وإن كانت بالغة الأهمية . ومبنى المسلمة أن المخطط العسكري لا يستطيع صياغة استراتيجية للأمن القومي بغير أن يدرس بعمق تيارات التغيير العميقة في البيئة الدولية .

وهكذا كان منطقياً أن ينقسم التقرير إلى قسمين : الأول ويعنى برصد تيارات التغيير العالمية ، والثاني خاص ويُعنى بدراسة تأثيرات هذه التغييرات على مختلف صور استراتيجيات الأمن القومي .

والموضوعات الواردة في القسم الأول من التقرير بالغة الأهمية من وجهة نظرنا ، لأنها أشبه بمسح شامل لأبرز معالم التغيير في البيئة الدولية ، ولذلك سنعنى بمناقشتها مناقشة نقدية في ضوء دراساتنا ومقالاتنا السابقة سواء ما ضمته دفتا كتابنا : الوعي التاريخي والثورة الكونية : القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٧ » أو في مقالات « أوراق ثقافية» .

وهكذا يمكن القول أنه بالإضافة إلى الملامح العامة للتغييرات العالمية ، فهناك تغيرات تكنولوجية واقتصادية وسياسية واجتماعية ودبموجرافية وأخلاقية وسيكلوجية وأخيراً عسكرية . واما السؤال الذي يفرض نفسه الآن : ترى ما هي أبرز ملامح تيارات التغير العميقة ؟

● يمكن القول أن هناك ثلاثة تيارات عميقة : الأول يمكن أن نطلق عليه « الاتصال المتبادل » ، ونعني بذلك الاتصال المتزايد الألكتروني والفيزيقي بين الناس والجماعات والشركات التجارية والمنظمات من كل الأنواع . ومثل هذا الاتصال يحتمل عبر العقود القادمة أنه سيسرع من عملية التلاقح الثقافي ، بل قد يجعل الثقافات تختلط ببعضها ، وذلك في غمار عملية الارتباط الوثيق في جوانبه الاقتصادية والسياسية . ويعكس الاتصال المتبادل التطورات الشاسعة في مجال تكنولوجيا الاتصال والنقل ، بالإضافة إلى زيادة القدرة على نقل المعلومات عبر مسافات طويلة تربط بين المرسل والمستقبل . ويمكن القول أن تأثير الاتصال المتبادل في حده الأقصى ، يمكن أن يؤدي إلى الاعتماد الاقتصادي المتبادل والوحدة السياسية ، والتجانس الثقافي . وحتى لو لم يبلغ الاتصال المتبادل هذا المدى ، فإنه أصبح يؤثر بالفعل على كل جنبات الحياة في أغلب المجتمعات ، وهو اتجاه سيتعمق في المستقبل .

● والتيار العميق الثاني ، هو ضغط الزمن . وقد لوحظ في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أن عملية صنع القرار ، والتي تتمثل في جمع المعلومات وتقييمها ، وتحليلها ، واتخاذا القرار ، وتطبيقه ، كل ذلك يتسارع إيقاعه . وترتب على هذا ظاهرة بالغة الأهمية ، وهي أن العمر الزمني للأفكار والمفاهيم والاجراءات والمنظمات أصبح بالغ القصر . ومن ثم أصبح النجاح في أي مجال مرهوناً بقدر الإبداع والتجديد الذي سيوضع فيه ، وهكذا أصبحت ممارسة الإبداع مهمة دائمة لاتتوقف ، وليست كما كانت في الماضي تمثل إضاءة يلجأ إليها من حين لآخر ، لكي تقود العمل وتشكل اتجاهاته .

وهذا الاتجاه من شأنه أن يلقي أعباء ضخمة على عاتق القادة السياسيين والحكومات . وقد سبق للباحث المستقبلي الشهير ألفن توفلر أن قرر بهذا الصدد « أن تسارع التغيير قد فاق بكثير قدرة اتخاذ القرار في مؤسساتنا ، مما جعل أبنية اليوم السياسية تبدو عقيمة وفات أوانها ، وذلك بغض النظر عن إيديولوجية الحزب الحاكم أو نوعية القيادة السياسية » .

● والتيار العميق الثالث يتمثل في ظاهرة « تفكيك المؤسسات » ، ويعني ذلك عكس الاتجاه الراسخ الذي تبلور عبر قرون ، والذي يتمثل في تركيز الإنتاج والقوة مما أدى إلى ظهور ما يطلق عليه « وسائل الاتصال الجماهيرية » ، وهو الذي أعطى للصناعات الكبيرة والشركات الضخمة ميزة تنافسية كبرى بالنسبة للصناعات والشركات صغيرة الحجم . وهو نفس الاتجاه الذي أعطى للكيانات السياسية الكبيرة ميزة بالنسبة للكيانات السياسية الصغيرة .

والاتجاه اليوم يميل ـ تحت تأثير التكنولوجيا والعوامل البشرية ـ تجاه تفكيك

المؤسسات الصناعية الكبرى ، مما أتاح الفرصة للشركات والمنظمات الصغيرة أن تتنافس مع الشركات والمنظمات الكبرى ، وأن تفوقها في مجال الكفاءة وتحقيق الأرباح . ونفس الظاهرة سرعان ما سنراها سائدة في مجال السياسة . وفي نفس الوقت نلمس في مجال الهوية الشخصية تغيرات عميقة ، لأنها لم تعد تقبل ببساطة الانضواء تحت لواء هوية جماهيرية عامة كما كان الحال في الماضي ، حيث كانت أنساق المعتقدات الكبرى تشبع حاجات المواطنين المحدثين . ويبدو أن التعامل الواسع مع أجهزة الإعلام الإلكترونية والحاسبات أسهم في هذا التطور .

وقد أدى ذلك إلى أنه لأول مرة في التاريخ ، أصبح الأفراد قادرين على ابتكار وخلق أنساق عقائدية جديدة ، بدلاً من الانضمام السلبي لنسق عقائدي موجود . ولاشك أن النتائج التي ستترتب على هذا التطور بالغة الأهمية ، لأنها ستعني - بين ما تعنيه - انقراض قوة التيارات التقليدية في المجتمعات ، وذلك حين يصبح ابتكار وخلق الأنساق العقيدية الجديدة هو المعيار . وقد يؤدي ذلك في الأجل الطويل - إلى أن يعيد البشر صياغة المعاني التي يعطونها للوحدات الاجتماعية الأساسية كالمجتمع المحلي والمجتمع الكبير على السواء .

الروح الجديدة للعصر

إذا كانت تيارات التغير العميقة تتمثل في ثلاثة وهي «الاتصال المتبادل» و«ضغط الزمن» و«تفكيك المؤسسات» ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ، ما الذي يربط بين هذه التيارات الثلاثة ؟

ربما نجد الإجابة في فكرة قديمة تذهب إلى أن لكل عصر منطق عام يحكمه ، وعادة ما يتمثل هذا المنطق فيما يطلق عليه في دراسات التحليل الثقافي «رؤية العالم ، والتي هي في عبارة جامعة النظرة المشتركة للكون والطبيعة والإنسان» . وهذه الرؤية تتخلق عبر الزمن نتيجة تفاعلات معقدة وتطورات ملحوظة في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة . ومن شأن هذه الرؤية للعالم حين تتبلور وتسود ، أن تؤثر على مصائر البشر وأساليب حياتهم ، وأن تترك بصماتها على تشكيل المجتمعات الإنسانية نفسها .

أليس هذا ما حدث في أوروبا منذ عصر التنوير حتى الوقت الراهن ، حين سادت الرؤية الحداثية للعالم ؟ وألم يكن من شأن مشروع الحداثة الغربي ، بكل تجلياته أن تكون له آثار بالغة في تشكيل المجتمعات الغربية ، بل وحتى مجتمعات العالم الثالث التي جاهدت لتطبيق النموذج الغربي بدرجات متفاوتة من النجاح والإخفاق ؟

وما هي المعالم الرئيسية لمشروع الحداثة الغربي ؟ لقد كان يقوم هذا المشروع على عدة أعمدة رئيسية تتمثل في العقلانية في اتخاذ القرار ، والفردية كفلسفة سياسية واجتماعية واقتصادية ، والوضعية في الممارسة العلمية ، والاعتماد على العلم والتكنولوجيا لإشباع الحاجات الإنسانية ، وتبني نظرية خطية للتاريخ تذهب إلى أن الإنسانية ترتقي عبر الزمن من مرحلة إلى مرحلة أرقى غير أن نموذج الحداثة الغربي ـ فيما يرى أنصار ما بعد الحداثة ـ قد سقط نهائياً لأنه لم يحقق وعوده ، أو لكونه أسرف في استخدام العقلانية وبالغ في تبني الفردية ، وانحرف حين رفع شعار الوضعية ، بالإضافة إلى ظهور زيف نظريته التاريخية التي تحدثت عن الرقي المستمر للإنسانية ، مع أن الأحداث البشعة التي دارت في الحربين الأولى والثانية تكشف عن نكوص وارتداد وليس عن تطور ورقي . والفكرة الجوهرية الكامنة وراء التيارات العميقة للتغير ، والتي تتمثل في «الاتصال المتبادل» و«ضغط الزمن» و«تفكيك المؤسسات» ، هي أنها جميعاً تعبر عن روح جديدة للعصر ، تكشف عن نهاية مشروع الحداثة الغربي وبداية مشروع أو لا مشروع ما بعد الحداثة الإنساني .

١ ـ رؤية استشرافية للقرن الحادي والعشرين

إذا كان «الاتصال المتبادل» و«ضغط الزمن» و«تفكيك المؤسسات» تعبر عن تيارات التغير العميقة ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين ، فما هي تجليات التغير في الجوانب التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية والسيكلوجية والعسكرية ؟

ابتداءً لاينبغي أن يدهشنا أن التغير سيلحق كل هذه المجالات التي تكاد تحيط بكل جوانب الحياة الإنسانية . وذلك لأن النموذج الحضاري الغربي الذي قامت عليه الحياة في المجتمعات الغربية ، والذي أثر تأثيراً بالغاً في المجتمعات النامية باعتباره نموذجاً للتقدم يستحق أن يحتذى ، قد سقط وتآكلت قدرته على التصدي للمشكلات المعاصرة . وهكذا فنحن كما أكدنا أكثر من مرة في بحوثنا المنشورة ـ نمر بمرحلة أزمة ، تتصارع فيها نماذج جديدة ، حيث يحاول كل نموذج أن تكون له الغلبة على باقي النماذج ، بحيث يزيحها من الطريق ، ويتربع هو لكي يصبح النموذج الأساسي للقرن الحادي والعشرين . ألم تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ابتكار نموذج في مجال العلاقات بين الأمم باسم «النظام العالمي الجديد» ، الذي أطلق شعاراته الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش ؟ وألم يترافق

مع هذه الدعوة المحاولات الفكرية لمنظري الرأسمالية في طورها الكوني الجديد ، والتي تدعو إلى «نهاية التاريخ» كما زعم فرانسيس فوكوياما ، أو إلى «صراع الحضارات» كما بشر بذلك صمويل هنتجتون ؟ و ألم تعل صيحات الكونية أو الغولمة في المجالات الاقتصادية باعتبارها موجة التغير العارمة التي لن تفلت منها أي دولة في العالم حتى لو حاولت ، واستخدمت كغطاء لإعادة انتاج نظام الهيمنة الدولي القديم ؟

وهكذا ينبغي أن نضع في أذهاننا أن النموذج الذي يحاول أن يتخلق أمام أبصارنا له جوانب دولية تتمثل في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن ، واستخدام مايطلق عليه«حق التدخل» لغرض شرعية دولية استعمارية جديدة ، وجوانب فكرية تتمثل في الزعم بنهاية الماركسية والسيادة المطلقة للرأسمالية والليبرالية ، والصراع الحتمي بين الحضارات ، وأخيراً جوانب اقتصادية تتمثل في عولمة الاقتصاد ، وفرضها من خلال مؤسسات دولية لها أنياب وأظافر ، بمعنى أن لديها الآلية والقدرة على فرض عقوبات على المخالفين لمبدأ حرية التجارة ، كما هو الحال في المنظمة الدولية للتجارة العالمية ؟ نقرر ذلك لكي نضع التغيرات في المجالات المختلفة في وضعها الصحيح ، بمعنى أنها تدور في إطار عالم يمر بمرحلة انتقال ، تتسم بالصراع بين النماذج السياسية والاقتصادية والحضارية .

التغيرات التكنولوجية والاقتصادية

هناك تغيرات تكنولوجية كبرى تحدث في أنحاء متعددة من العالم تتسم بابتكار آلات جديدة وأنظمة مستحدثة ، وأهم من ذلك استخدامات جديدة لآلات جديدة ، ويتم ذلك بإيقاع بالغ السرعة .

غير أن التغيرات التكنولوجية قد تؤدي إلى نتائج مختلفة بحسب السياق الذي ستمارس تأثيراتها فيه . فهي قد يكون لها آثار إيجابية ، كما أنه قد يكون لها آثار سلبية . ومثال ذلك أنها قد تؤدي ـ في ظل ظروف معينة . إلى الاستقرار السياسي ، كما أنها قد تثير ـ في ظروف أخرى ـ عدم الاستقرار السياسي .

وفي الجانب الإيجابي للتكنولوجيا يمكن أن يؤدي ابتكار الأسلحة غير المميتة Non-iethal إلى الحد من الدم المراق في الصراعات ، مما يسمح للحكومات بابتكار وسائل مستحدثة لإشباع المطالب والحاجات الجماهيرية . ومن الناحية السلبية قد تؤدي التكنولوجيا إلى إنشاء مصادر جديدة للتهديد ، في صورة قدرة بعض الجماعات والأشخاص على الهجوم على نظم المعلومات القومية والعابرة للقومية . ومن ناحية أخرى فالتكنولوجيات

الحديثة تتيح للمنظمات والأفراد الذي يستخدمون العنف طريقاً لتحقيق أهدافهم أن يتواصلوا ويتعاونوا ، بل أن ينشروا أفكارهم المنحرفة عبر شبكة الانترنت ، مما من شأنه أن يؤجج السخط الشعبي على الحكومات القائمة . ولو فتحنا شبكة الانترنت على اسم أي قطر من الأقطار العربية ، سنجد المعلومات والبيانات التي تحاول فيها النظم السياسية والحكومات أن ترسم صورة إيجابية لها ، من ناحية استقرارها السياسي ، وفرص الاستثمار المتاحة فيها ، ومزاياها السياحية ، إلى غير ذلك من عناصر . غير أننا سنجد أيضاً منشورات الخصوم السياسيين للنظم ، وبعضهم يقيمون كلاجئين سياسيين في بلاد غربية ، ولكنهم يواصلون - من خلال الانترنت - تشويه صورة بلادهم ، سواء بالزعم أنها لاتنعم بالاستقرار السياسي ، أو أنها تمارس الخرق المنتظم لحقوق الإنسان على سبيل المثال . ولم يكن ذلك الاتصال الإلكتروني ممكناً لعقود قليلة مضت ، مما يبرز دور التكنولوجيا في اختراق الحدود . بعبارة أخرى فإن التكنولوجيا المعاصرة ألغت البعد الجغرافي ، وأصبح المواطن في أي دولة في العالم يتلقى آلاف الرسائل الإعلامية والفكرية بمجرد أن يفتح شبكة الانترنت ، ويبحر في محيطها الزاخر بالوقائع والأخبار والنظريات والأيديولوجيات .

كما أن المتغيرات التكنولوجية يمكن أن تشكل أيضاً نظامها الأمني الكوني وذلك بإبراز الفروق بين من يملكون ومن لايملكون ، سواء كانوا أفراداً أو دولاً ، مما من شأنه يثير السخط والعداوة بل والصراع .

وإذا كان القرن التاسع عشر قد شهد مع تعمق آثار الثورة الصناعية حركات احتجاج عنيفة ، دعا بعضها إلى تحطيم آلات مصانع النسيج التي كانت تحل محل العمال اليدويين ، فإننا ونحن في نهاية القرن العشرين بدأنا نشهد حركات احتجاج مماثلة ضد هيمنة التكنولوجيا على المصير الإنساني .

مجمل مانريد أن نركز عليه بصدد التكنولوجية ، الحقيقة التي مبناها أنه في الماضي كانت التكنولوجيا الجديدة تميل إلى أن تظهر بإيقاع يسمح بنضج التكنولوجيا ذاتها ، ويتيح كل ضروب التكيف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية معها . غير أنها اليوم ، ومع الوضع في الاعتبار ضغط الزمن الذي تحدثنا عنه من قبل ، والزيادة الثورية في الاتصالات الكونية كماً وكيفاً ، فإن التكنولوجيا الجديدة عادة مايتم تجاوزها حتى قبل أن تنضج وتحدث آثارها المتوقعة ، ويتكيف المجتمع معها .

ولو أخذنا على سبيل المثال تكنولوجيا المعلومات الألكترونية ، والتي تنهض أساساً على رقائق السيليكون ، سنجد أنها تؤدي إلى تغيرات عميقة اجتماعية وسياسية واقتصادية

وأخلاقية . وقد أصبحت بدون أدنى شك مصدراً للثراء والقوة ، ووسيلة للتدريج داخل المجتمعات ، وبين المجتمعات وبعضها البعض ، غير أن أهم نقطة ينبغي أن نركز عليها هي أن ثورة المعلوماتية مازالت في بداياتها ، وسيمتد التطور لكي تندمج مع التغيرات الجارية في مجال الهندسة والتصنيع ، والتي ستؤدي إلى تصنيع نماذج متطورة من الإنسان الآلي في صورة « آلات ذكية » قادرة على اتخاذ قرارات مركبة مع مايسمى «النانو تكنولوجي » والتي تتضمن القدرة على التحكم في الذرات الفردية وتصنيعها ، بما يتيح تشكيل آلات صغيرة ولكنها بالغة التركيب .

ومن المحتمل أن يترافق ذلك مع الثورة البيولوجية التي هبت في الهندسة الوراثية ، والتي تنزع لتصنيع كيانات جزء منها آلات ، والجزء الآخر كائنات حية . إن ثورة بيوتكنولوجية من هذا الطراز أصبحت الآن في مجال التحقق ، مما سيولد آثاراً خطيرة سياسية واجتماعية وأخلاقية وللنظر إلى الجدل العنيف الذي يدور في الوقت الراهن حول موضوع امكانية استنساخ كائنات بشرية ، والآثار التي يمكن أن تترتب على ذلك ، ومما لاشك فيه أن الصراع سيشتد بين هؤلاء المؤيدين للكشوف العلمية والإبداع التكنولوجي إلى غير ماحد ، وهؤلاء الذين يعترضون ـ بناء على حجج أخلاقية على إطلاق العنان لقوى البحث العلمي وتيارات الإبداع التكنولوجي ، على أساس أنها يمكن أن تفتح باب الشيطان ، وخصوصاً إذا مابدأت بوادر التلاعب في القوانين العامة للطبيعة الإنسانية .

التيارات الاقتصادية

إذا كان الخلاف قد احتدم بين الماركسية وخصومها حول دور العوامل الاقتصادية في تشكيل بنية ووظيفة المجتمعات الإنسانية ، ومدى حسمها في تحديد اتجاهات التطور ، فإنه يمكن القول أن الماركسيين ، إذا كانوا قد أفرطوا في إعلاء العوامل الاقتصادية ، فلايعني ذلك أن خصومهم الفكريين في محاولاتهم تحجيم المبالغات الماركسية ينكرون أهميتها . ويصدق ذلك على المرحلة الراهنة التي يمر بها المجتمع العالمي . فلاشك أن التركيز على العوامل الاقتصادية أصبح في مقدمة اهتمامات الزعماء السياسيين والمفكرين الاقتصاديين ، خصوصاً في ظل شعارات العولمة التي اجتاحت كل أنحاء العالم ، والدعوة لحرية السوق والخصخصة .

وإذا أردنا أن نرسم خريطة للتيارات الاقتصادية التي ستشكل مستقبل القرن الحادي والعشرين لقلنا ، أنها تتمثل في ستة تيارات كبرى هي كما يلي :

- استمرار تعمق حركة دورة رأس المال واتساع نطاق الشركات دولية النشاط والنزاع لوحدة الأسواق العالمية .
- ظهور وترسيخ قواعد المجتمعات مابعد الصناعية التي ستعتمد في أساسها على المعلومات ، أو على الأقل الاقتصاديات التي ستتمحور حول القطاعات المعلوماتية .
- تحول الصناعة إلى مناطق جغرافية جديدة ، وخصوصاً إلى منطقة الباسيفيك .
- إعادة صياغة الشركات وتحولها من التنظيم الرأسي إلى التنظيم الذي يقوم على الشبكات .
- تفكيك المؤسسات الكبرى وتأسيس أسواق صغيرة وشركات صغيرة .
- انهيار الاقتصاديات القديمة في بعض بلاد العالم .

وسيظهر في العقود القادمة عجز الحكومات عن السيطرة على الشركات التجارية ، أو في استخدام العلم الاقتصادي في مجال الثورة الكونية .

ومن ناحية أخرى ، فإن الدول العاجزة عن التكيف مع التيارات العميقة للتغيرات الاقتصادية ، قد تلجأ بعض عناصر مجتمعاتها للعنف ، وهناك بالإضافة إلى كل ذلك احتمالات كبيرة لتفكك الدول ، أو بروز عجزها عن ضبط الحركة الاجتماعية والسياسية في مجتمعاتها المدنية .

وهكذا تتضح العلاقات الوثيقة بين التكنولوجيا والاقتصاد وحركة وأداء المجتمعات الإنسانية المعاصرة .

٢ ـ مستقبل الدولة في عالم كوني!

هناك إجماع بين الباحثين في العلاقات الدولية على أن الدولة المعاصرة التي تأسست تقاليدها العريقة منذ قرون ، والتي قامت على أساس تقديس حدودها والدفاع المستميت عنها حتى لو دخلت في حروب ضارية مع أعدائها ، هذه الدولة أصبح مستقبلها مهدداً بحكم تفاعل عديد من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية . ولانقصد بتهديد مستقبلها أنها ستزول في المستقبل المنظور ، فذلك أمر بعيد الاحتمال ، ولكن نعني أن بنيتها والوظائف التي كانت تقوم بها ستدخل عليها تغييرات عميقة ، وخصوصاً فيما يتعلق بممارستها السيادة على حيزها الجغرافي .

لقد أدى نشوء التكتلات الاقتصادية والسياسية إلى أن تتنازل الدولة فيها عن عديد من مظاهر سيادتها ، من أجل تحقيق أهداف الكتلة السياسية أو الاقتصادية . كما أن انفجار

الدول القومية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية ، وتصاعد مطالب الأقليات والقوميات ، وارتفاع شعارات الدفاع عن الهوية الثقافية ، كل ذلك أدى إلى حركات انفصالية عديدة ، أو إلى تقليص قبضة الدولة المركزية على أقاليمها . ومن ناحية ثانية أدت عولمة الاقتصاد ، وأبرز تجلياتها وحدة الأسواق الدولية وهيمنة الشركات الدولية النشاط ، ونفوذ المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وغيره ، وتوحيد أسس التجارة العالمية من خلال مفاوضات الجات التي أدت إلى نشوء منظمة التجارة العالمية ، كل ذلك أدى إلى تقلص هامش المناورة أمام صانع القرار الاقتصادي داخل الدولة المعاصرة ، وخضوعه في كثير من الأحيان لشروط تمس السيادة الوطنية ، لم تكن لتقبل بيسر وبساطة فيما سبق . وفيما يتعلق بالجوانب الثقافية ، فمما لاشك فيه أن الثورة الاتصالية التي تعم العالم أدت إلى شيوع أنماط مقننة ومتشابهة من أساليب الحياة ، وعلى الأخص بين الشباب في مختلف الدول ، ممايشير إلى بدايات تخلق ثقافة عالمية عابرة للحدود ، من شأنها أن تؤثر على نسق القيم في كل دولة ،وبالتالي على عملية التنشئة الاجتماعية وصور المشاركة السياسية ، والتي كانت تحرص كل دولة على أن تحتفظ بخصوصيتها ، وتطورها وتجددها في ضوء تقاليدها .

نص العالم المعقد

لقد أصبح العالم اليوم ـ بفضل تفاعل عديد من المتغيرات وبروز تشكيلة من التناقضات ـ أشبه بنص معقد تصعب قراءته . وربما عبر عن هذا المعنى خير تعبير الباحث الفرنسي باسكال بونيفاس في كتابه الهام الذي أصدرته دار نشر (سوي) في باريس عام ١٩٩٦ وعنوانه « إرادة العجز » .

يقول بونيفاس في بداية الفصل الأول وعنوانه « عالم تصعب قراءته » : « **بعد أن تحرر العالم من يقينيات الحرب الباردة والنظام الثنائي القطبية الذي كان سائداً أثناءها ، فإنه يواجه بتناقضات عديدة ، تجعل من الصعوبة بمكان إمكانية فهم مايجري في جنباته** » .

لن نجد أصلح من كلمة «التناقض» إذا ما أردنا أن نصف المشهد الاستراتيجي الراهن . وما أكثر هذه التناقضات! فقد اختفى التهديد الذي كان جاثماً أثناء الحرب الباردة ، ولكن تعددت الصراعات . وفي الوقت الذي تتقدم فيه عمليات نزع السلاح النووي والكيميائي ، نجد من جانب آخر انتشاراً للأسلحة الذرية والباليستيكية . وإذا كنا نشهد حالياً انتصاراً للقوة الأمريكية ، ولكنه مصحوب في نفس الوقت بتعدد الأقطار على مستوى العالم . ومع تصاعد موجات العولمة ، نجد تعمقاً لجذور الخصوصيات . ونشهد أزمة تمر بها

الدولة القومية ، ولكن نرى في نفس الوقت صعوداً لتيار القوميات . وفي مقابل تزايد التكتلات الإقليمية نجد ميلاً للتفتت القومي ، ومع تزايد عدد الدول التي تنشأ كل يوم نتيجة لحركات الانفصال وانضمامها إلى الأسرة الدولية ، نجد في نفس الوقت تجاوزاً للدولة باعتبارها فاعلاً مركزياً في العلاقات الدولية . وفي مواجهة الانفتاح الشامل على العالم بفضل تطور وسائل الاتصال ، نجد أيضاً بروز مناطق منعزلة وفضاءات تتم حمايتها حتى لايغرقها هذا الانفتاح ، وإذا كنا نشهد مظاهر «للكرم» الدولي في مجال المساعدات الاقتصادية ، إلا أن هذا لاينفي بروز اتجاهات للأنانية العميقة . وأخيراً في مواجهة الرغبة العارمة في فهم العالم ، نجد شيوع اللجوء إلى التبسيطات المخلة بالفهم ومن الميسور أن نفهم حيرة المواطن في أي مكان في العالم أمام هذه اللوحة الزاخرة بالمتناقضات ، وهي حيرة تجعل من الصعوبة بمكان أن يفهم مايدور في العالم ، وأهم من ذلك إحساسه بالعجز عن تغيير الواقع .

السيادة وحق التدخل

وإذا كان العرض السابق قد ركز على لوحة التناقضات التي تشغل الفضاء العالمي في الوقت الراهن ، فإنه يمكن القول أن أزمة الدولة المعاصرة تثير بذاتها من المشكلات ما يستحق الوقوف أمامه بالتحليل ، لأنه سيحدد مصير هذه الدولة في المستقبل .

ولعل أبرز مظاهر أزمتها التقلص التدريجي في مجال ممارستها لسيادتها ، والذي وصل إلى ذروته في الوقت الراهن بظهور حق التدخل . وحق التدخل كما شهدنا ممارساته الراهنة يتم إما لأسباب إنسانية ، كما حدث للتدخل الدولي في الصومال ، أو لأسباب سياسية ، كما حدث بالنسبة للعراق تحت لواء الشرعية الدولية ، وبغض النظر عن أن هذه الشرعية الدولية تتحكم فيها بالوقت الراهن الولايات المتحدة الأمريكية ، بالرغم من المقاومة التي تبديها الدول صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن وغيرها . ومما لاشك فيه أن التوسع في استخدام حق التدخل وبغض النظر عن أنه لم يتم تقنينه حتى الآن ، من شأنه أن يفرض قيوداً عديدة على حرية الدول في ممارسة سيادتها .

ويمكن القول أن الضعف التدريجي لقوة الدولة من المحتمل أن يستمر في العقود القادمة ، وذلك إذا ما ركزنا على العوامل الثقافية التي من شأنها أن تعمق من هذا الاتجاه .

لقد أشرنا مراراً من قبل في دراساتنا وبحوثنا المنشورة ، لأهمية ممارسة التحليل الثقافي لفهم العالم المعاصر . ولو طبقنا منهجية التحليل الثقافي ، لاكتشفنا أنه نتيجة الثورة الاتصالية ـ تشكلت في الوقت الراهن «نخبة كونية» تتصل ببعضها البعض من خلال التكنولوجيات

المتقدمة للاتصال وعلى رأسها شبكة الانترنت . وهذه النخبة الكونية بدأت تتبلور ملامح أساسية في ثقافتها المشتركة وأهمها الانفتاح على العالم ، والإيمان بقيم الديموقراطية الليبرالية . وهذه النخبة الكونية « لها جناح ثقافي هام ومؤثر في مجال نشر الأفكار والقيم المتعلقة بالكونية بكل تجلياتها ، حتى هؤلاء الذين يقاومون سلبيات الكونية ، ويحاربونها ، إنما يفعلون ذلك بوسائل كونية ! وعلى الأخص من خلال شبكة الانترنت ، مما يؤسس منتدىً فكرياً كونياً للحوار ليس مسبوقاً على وجه الإطلاق في تاريخ الإنسانية .

ويشهد على ذلك ذيوع التخاطب عن طريق البريد الإلكتروني ، والذي أصبحت له لغته وتقاليده الخاصة ، بالإضافة إلى تعدد « جماعات النقاش « في الإنترنت إلى ما لانهاية ، حيث ينخرط ملايين البشر في نقاش كوني حول أعقد وأصعب المشكلات العالمية الراهنة .

وكل ذلك من شأنه أن يخفف من قبضة الدولة في المجال الثقافي ، والتي كانت تميل إلى أن تحمي حدودها الثقافية ـ إن صح التعبير ـ بوسائل شتى منها القمع الفكري ، وفرض الرقابة على المطبوعات الأجنبية ، بل وأحياناً ممارسة التشويش على الإذاعات الأجنبية ، أيام كانت الإذاعة هي وسيلة الاتصال الدولية قبل انتشار التلفزيون . الآن أصبحت وسائل الدولة التقليدية في الضبط الثقافي من المخلفات التاريخية . ولن تستطيع الدولة المعاصرة مع تقدم التكنولوجيا أن تقف أمام فيض الرؤى الذي يبهر عيون ملايين المشاهدين في مختلف أنحاء العالم ، ولا أن تضع سدوداً أمام تدفق الأفكار الكونية .

ولايعني ذلك بالمرة أن الكونية ـ بكل تجلياتها ـ سوف تقضي على الخصوصيات الثقافية ، ولكن معناه أن هذه الخصوصيات لو لم تمارس حركة إحياء ثقافي بصورة خلاقة ، بطريقة تكفل التفاعل الإيجابي مع روح العصر ، فإنها معرضة للتآكل ، في زمن تتزايد فيه كل يوم سرعة الإيقاع ، بحيث تغير لأول مرة في تاريخ الإنسانية « مفهوم الزمن » .

سلطة الدولة والخصخصة

وإذا كنا قد أشرنا إلى عديد من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التي من شأنها أن تضعف سلطة الدولة المعاصرة ، فمما لاشك فيه أن صعود موجات الخصخصة في عديد من البلاد ، وعلى الأخص في البلاد النامية التي تخضع لضغوط كونية ثقيلة لدفعها في هذا الاتجاه ، من شأنها أن تؤثر على سلطة الدولة . لأن هذا التيار الذي يهدف أساساً إلى تقليص الفضاء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي كانت الدولة تهيمن عليه ، ليس من شأنه سوى إضعاف سلطة الدولة ، وشل قدراتها عن التدخل الفعال في مجال صنع القرار

الاقتصادي والاجتماعي . وتبدو خطورة تعمق هذا الاتجاه ، في أنه يحاول أن يغزو ميادين تقليدية للدولة كالأمن والمخابرات! وما نقرره هنا ليس ضرباً من الخيال . فقد شهدنا في مصر على سبيل المثال تأسيس عديد من شركات «الأمن» الخاصة لحماية رجال الأعمال ـ هذه الفئة الصاعدة على المستوى الكوني . وغيرهم من الفئات الاجتماعية القادرة على دفع تكاليف هذه الحماية الشخصية «السوبر» ، مما يكشف في ذاته عن عدم قناعة ـ جزء على الأقل من أعضاء النخبة الاقتصادية المؤثرة ـ بقدرة أجهزة الدولة الأمنية عن أن توفر لهم الحماية الشخصية الضرورية . أما امتداد نزعة التخصيص إلى المخابرات والتي كانت دائماً احتكاراً أصيلاً لأجهزة الدولة ، فهناك في الوقت الراهن مناقشات في بعض البلاد الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حول أهميته في مجال الأمن القومي .

وقد جمح الخيال ببعض الباحثين ، فتصور أن الخصخصة يمكن أن تمتد للمكون العسكري للأمن ولو تم ذلك كما يقول هؤلاء الباحثون ، لأصبحت هذه هي الضربة القاضية للدولة المعاصرة .

والخلاصة أن الدولة المعاصرة مضطرة إلى تفكيك أبنيتها الشمولية لصالح المجتمعات المحلية من خلال اللامركزية ،حيث يشعر المواطنون بمشاركتهم في اتخاذ القرار ،ولصالح مؤسسات المجتمع المدني البازغة ، ولكنها مرغمة في نفس الوقت على التنازل عن عديد من مجالات سيادتها التقليدية لصالح المؤسسات الدولية والكونية .

وهكذا بين الاعتبارات المحلية والتطورات الكونية يمكن أن تسقط الدولة التقليدية المعاصرة!

٣ ـ مستقبل المجتمع العالمي!

هل يمكن مع الفروق الجسيمة بين الشمال والجنوب ، وتفاوت معدلات التطور بين الدول المتقدمة تكنولوجياً وتلك التي ماتزال تحبو في المراحل الأولى من التصنيع ، الحديث عن مجتمع عالمي ستتحدد قسماته ، وتتشكل ملامحه في القرن الحادي والعشرين ؟

منذ عقود مضت كان الحديث عن المجتمع العالمي لايعبر إلا عن رؤى مثالية لمجموعة من المفكرين الحالمين ، الذين من خلال قناعاتهم الإيديولوجية تصوروا أنه سيأتي يوم يتشكل فيه مجتمع عالمي . غير أن هذه الرؤى ظلت تعامل من قبل الفكر الجاد باعتبارها أقرب ما تكون إلى قصص الخيال العلمي!

غير أنه يمكن القول ـ بدون أدنى مبالغة ـ أننا تحت تأثير موجات الكونية المتدفقة ،

على مشارف تخلق هذا المجتمع . ليس فقط بحكم انتشار وتعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية ولكن لكون المجتمع الإنساني نفسه ،سواء في الدول المتقدمة ، أم في الدول النامية أصبح يخضع لنفس قوانين التغير ، والتي لحقت بالبنية الاجتماعية للمجتمعات من ناحية ، وبالنفسية الاجتماعية الجماعية من ناحية أخرى .

إن لم يكن هذا صحيحاً فكيف نفسر انتشار موجات الإرهاب الذي تمارسه جماعات أيديولوجية مختلفة اختلافاً شديداً في توجهاتها الفكرية وأساليب عملها ، في الدول المتقدمة والدول النامية على السواء ؟ وما الفرق بين الإرهابي الأمريكي الأبيض الذي قام بتفجير المبنى الحكومي في أوكلاهوما بالولايات المتحدة الأمريكية ، وترتب على الحادث موت عشرات من الأبرياء بمن فيهم الأطفال ، والمذابح الوحشية التي ترتكبها في الجزائر العربية المسلمة الجماعات الإسلامية المتطرفة ، حيث تستخدم السيوف والسكاكين لقطع رقاب الأبرياء بدون أى ذنب جنوه ؟

وألا يشهد على صدق ما سقناه شيوع الفساد المنظم في عديد من المجتمعات المعاصرة ، بحيث لا نجد سوى فروق في الدرجة ،وليس في النوع ،بين الفساد المستشري في بلاد متقدمة مثل إيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، وبين هذا المستشري في بلاد العالم الثالث ، والذي يتخذ في الغالب صوراً فجة على عكس الفساد «المتأنق» في البلاد المتقدمة ؟

وألا يلفت النظر أنه في بعض البلاد النامية ، بدأت تحولات خطيرة في بنية الفساد ووظائفه ، بحيث يتخذ الآن صورة «المافيا» المعروفة التي تؤثر في أوساط رجال الأعمال والأمن والإعلام والقانون ، وإن كان بصورة خفية لا تشي بالعلاقات العضوية العميقة بين أطراف الفساد ، لأنها تختفي وراء الصياغات القانونية المبهمة ، ويتم التواطؤ على إخفائها وعدم ظهور أصحابها في أقفاص الاتهام ؟

علاقات جديدة ومتغيرات قديمة

وإذا كنا قد ركزنا على عدد من الجوانب السلبية في ممارسة المجتمعات المعاصرة ، مثل الإرهاب والفساد وزعمنا أن تجلياتها متشابهة ، سواء في البلاد المتقدمة أو النامية ، مما يؤيد ما نزعمه من بداية تخلق مجتمع عالمي ، فإننا لو ولينا وجهنا تجاه المتغيرات القديمة التي تعطي الملامح المميزة للمجتمعات الإنسانية ، كمعدلات الزيادة السكانية ودرجات النمو الحضري ، لأدركنا أن ثمة علاقات جديدة ستنشأ في القرن الحادي

والعشرين بين هذه المتغيرات القديمة ـ إن صح التعبير ـ أهم ما يميزها هو التشابه في آثارها الاجتماعية والنفسية في أي مجتمع معاصر ، مهما كانت درجة تقدمه أو تخلفه . ويمكن القول أن أهم هذه المتغيرات التي ستؤثر تأثيراً بالغاً على بيئة الأمن ، سواء في شقه الداخلي أو الخارجي ، هو النمو السكاني من ناحية ودرجات النمو الحضري من ناحية أخرى . ويقرر الباحث ستيفن ميتز في بحثه الذي سبق أن أشرنا إليه «الآفاق الاستراتيجية» أنه إذا كان عدد السكان قد وصل إلى نقطة التوازن في العالم المتقدم ، فإن السياسات السكانية في العالم النامي ، والتي تهدف إلى ضبط عدد السكان ، لن تحدث آثارها المرغوبة إلا بعد ثلاثين عاماً من الآن .

وطبقاً لغالبية الإسقاطات الديموغرافية ، فإن عدد السكان في العالم غالباً ما سيثبت على رقم بين عشرة بلايين وأحد عشر بليون من البشر ، وهو ضعف عدد السكان الحالي .

ويمكن القول أنه بناءً على النظر العلمي الدقيق ، فإن النمو السكاني بمفرده لايعوق بصورة آلية النمو الاقتصادي أو يتسبب في شيوع الفقر . غير أنه من الثابت أن هناك علاقة مركبة بين نمو السكان والتدهور البين ، وخصوصاً في المناطق النامية غير القادرة أو غير الراغبة في تطبيق ممارسات بيئيّة صحيحة ، وبين الهجرة سواء إلى المناطق الحضرية في نفس الدولة أو إلى تلك الموجودة في بلاد العالم المتقدم .

وهكذا يمكن القول بأن الضغط السكاني يمكن أن يعجل بالتدهور البيئي ، وتحت تأثير بعض الظروف ، فإن ذلك يمكن أن يفجر العنف ، أو يزيد من معدلاته . ولذلك فإنه من باب النظر الدقيق للتأكيد على أن العلاقة بين النمو السكاني والعنف ، هي علاقة غير مباشرة ، وإن كانت بالغة الأهمية في ذاتها .

وقد أجاد أحد الباحثين في التصوير الدقيق لهذه العلاقة حين قرر «أن الضغوط السكانية لا تكشف عن نفسها إطلاقاً بصورة صريحة . فالناس الذين يعيشون في مناطق مزدحمة لن يتظاهروا في الشوارع ، ولن يهاجموا غيرهم لمحض أنهم يعرفون أنهم يعيشون في مناطق مزدحمة . غير أن الازدحام ذاته يخلق الندرة ، سواء في الطعام أو في المياه ، أو في الإسكان ، أو في العمل . ومن هنا فالندرة تولد السخط وعدم الرضا . ويعني الباحث بذلك أن هذا السخط قد يولد العنف ، كما هو معروف في عديد من المناطق العشوائية في البلاد النامية ، أو الأحياء المهمشة التي يسكنها المهاجرون الأجانب في البلاد المتقدمة .

ومن ناحية أخرى يمكن القول ، أن التحضر يغير أيضاً من بنية الأمن الكوني . وتقدر الأمم المتحدة أنه بحلول عام ٢٠٠٥ فإن نصف سكان العالم سيعيشون في مدن . والنزعة

نحو التحضر ، بمعنى النزوح من الأرياف إلى المدن ، ستصبح أعمق ما تكون في العالم النامي ووفقاً لبعض التقديرات فإن إفريقيا التي كان سكان الحضر فيها عام ١٩٥٠ يمثلون ١٤،٥٪من إجمالي عدد سكانها ، ستقفز النسبة فيها إلى ٣٠,٩٪ عام ٢٠١٠ . وستقفز نسبة سكان الحضر في أمريكا الجنوبية من ٤٣،٢٪ إلى ٩٠٪ في نفس الفترة ، وآسيا من ١٦،٤٪ إلى ٥٠،١٪ أما المدن الكبرى مثل مكسيكو سيتي وساوباولو ، فسيصل عدد سكانها إلى عشرين ملوناً من البشر في نهاية القرن العشرين .

وطبقاً لتقديرات الأمم المتحدة ، فإنه سيكون في العالم أربعة وعشرون تجمعاً حضرياً عدد سكان كل منها يفوق العشرة ملايين إنسان .

وكما قررنا بالنسبة للنمو السكاني ، فليست هناك علاقة مباشرة وخطية بين التحضر والعنف . غير أن التحضر أن صحبته عوامل أخرى مثل تدهور الشرعية ، وانخفاض معدلات كفاءة أجهزة الدولة ، وتفاعل ذلك كله مع المشكلات الاقتصادية ، فإن النتيجة قد تكون متفجرة . ولذلك لم يكن أحد الباحثين مبالغاً حين تنبأ بأن أشد أنواع الحروب خطورة في المستقبل ستكون هي الحروب الأهلية .

ويمكن القول أنه في أغلب بلاد العالم ، فإن الجريمة قد حلت محل الحروب بين الدول ، أو حركات التمرد السياسي ، باعتبارها أهم مصادر التهديد للدولة المعاصرة .

ويشهد على ذلك شروع العنف في المدن الكبرى ، وخاصة في مناطق العالم الثالث ، حيث انهارت الدولة أو فشلت في أداء وظائفها الأساسية ، بحيث أصبح جزءاً أساسياً من أسلوب الحياة ، بدلاً من أن يكون استثناء على القاعدة . وليس هناك مايشير إلى أن هذا الاتجاه سوف ينعكس في المستقبل القريب .

وقد أدت التكنولوجيا ، وتطبيق أساليب الإدراة الفعالة في مجال الأعمال ، إلى الزيادة الملحوظة في عدد الناس الأثرياء . ويرد ذلك إلى أن التقدم التكنولوجي يتجه بسرعة إلى وضع ستستطيع فيه جماعة صغيرة من الناس أن تحقق معدلات بالغة الارتفاع من الانتاج ، وسواء قامت بعمل يدوي أو ذهني . ومما لاشك فيه أن هذا الوضع سيمثل ثورة بالغة العمق في بنية المجتمعات الإنسانية ووظائفها ، مما سيترك آثاراً بالغة على مختلف النظم الاجتماعية ، وعلى النفسية الاجتماعية الجماعية . وسيثير هذا الوضع مشكلات اجتماعية وأخلاقية لاحدود لها ، مما يمثل تحديات كبرى للقرن الحادي والعشرين .

ولذلك ليس غريباً أن نجد في أدبيات العلوم الاجتماعية في الوقت الراهن بحوثاً متعددة عن العمل الإنساني ، تنطلق من السؤال البسيط والغريب في نفس الوقت : ماذا سيحدث

حين يختفي العمل كنظام اجتماعي أساسي في المجتمع الإنساني ؟ (يمكن أن نراجع لهذا الصدد كتابين صدرا عام١٩٩٥ بالفرنسية . أحدهما بقلم دومينيك ميدا وعنوانه «العمل : قيمة في طريقها إلى الاختفاء » باريس ، دار نشر أبيير ، والثاني بقلم برنارد بيريه بعنوان «مستقبل العمل» الديموقراطيات في مواجهة البطالة ، باريس ، دار نشر سوي) .

والأهمية القصوى للعمل كنظام اجتماعي تتمثل في الفكرة التقليدية التي كانت تربط احترام الذات والمكانة الاجتماعية بالعمل والإنتاجية . وهكذا في ضوء إمكانية تقلص فضاء العمل الإنساني ، سواء لما يطلق عليه «البطالة التكنولوجية» التي ستنجم من حلول التكنولوجيا محل البشر في الإنتاج ، أو نتيجة لازمه لارتفاع معدلات الاعتماد على العمل الذهني وتقلص الأعمال اليدوية ، أو لشيوع البطالة في المجتمعات الصناعية المتقدمة والفشل في إيجاد حلول لها ، لأنها ستصبح أحد الملامح الهيكلية الأساسية لبنية الاقتصاد الرأسمالي نفسه في البلاد المتقدمة والنامية على السواء فإنه سيثور السؤال الكبير : ماذا سيفعل الناس المتبطلون ، الذين لايجدون مجالاً للعمل ، بحياتهم ؟

وماهي الآثار السلبية على نفسياتهم ، بل وعلى الروح المعنوية للمجتمع ككل ؟

ومن الأهمية بمكان ، الإشارة إلى أن بعض المفكرين في ألمانيا على وجه الخصوص ومن بينهم فلاسفة وعلماء اجتماع بارزون مثل هايرماس ، وكارل أوف ، وداهر ندورف ، يذهبون إلى إننا على مشارف حقبة تاريخية ستختفي فيها المجتمعات الإنسانية التي قامت على العمل كنشاط أساسي . وهي مقولة تحتاج إلى دراسات مفصلة .

ما سبق بعض الملامح الأساسية التي ستحدد قسمات وملامح المجتمع العالمي في القرن الحادي والعشرين .

٤ ـ تغيرات كونية وإحباطات جماعية!

هناك اتفاق بين العلماء والاجتماعيين على أن تبلور القيم وترسخ الاتجاهات تمر عادة بمراحل متعددة ، وتحتاج إلى فترة زمنية كافية ، يتاح فيها للناس أكبر قدر من التجريب ، وأوسع مساحة للمحاولة والخطأ ، حتى يتم الاختيار بين القيم الاجتماعية التي ينعقد الإجماع في لحظة تاريخية ما على صحتها وضرورتها لتوجيه السلوك الفعلي للبشر . ومن هنا يمكن القول أنه مثلما تتبلور القيم وتترسخ الاتجاهات عبر فترة زمنية طويلة ، فإن التغيرات التي تلحق بها من زاوية تدهورها ، أو تجمدها ، أو تجديدها تحتاج أيضاً إلى وقت طويل حتى ينشأ الجديد على أنقاض القديم . في ضوء ذلك يذهب الباحثون إلى أن التنبؤ بتغير القيم

وتحول الاتجاهات مسألة في غاية الصعوبة . وقد يلجأ العلماء الاجتماعيون إلى مناهج وأساليب بحث متعددة ، حتى يستطيعوا رصد التغيرات بدقة ، وتحديد متى ـ على أكبر وجه من الدقة ـ حدث الانقطاع في مجال القيم والاتجاهات ، ووقع التغير الكيفي . وهذا التغير الكيفي لا يمكن رده في العادة إلى سبب واحد ، وإنما عادة مايكون نتاج تفاعل عديد من الأسباب ، منها ما هو داخلي يتعلق ببيئة المجتمع ذاته ومراحل تطوره المختلفة ، ونوعية النظم السياسية التي تسوده وتتعاقب عليه ، والتي من شأنها أن تؤثر تأثيراً بالغاً على عملية التنشئة الاجتماعية ، ومنها ما هو خارجي يتصل بظواهر كونية ، مثل الثورة العلمية والتكنولوجية ، أو تأثير ثقافة سائدة مهيمنة كالثقافة الأمريكية الراهنة على سبيل المثال ، وتأثيرها على ثقافات المجتمعات التي هي أدنى في درجات التطور ، أو تلك التي لايتمتع بحصانة ثقافية كافية تمنعها من الانجراف في إطار ثقافة أقوى وأكثر حيوية .

الهوية الشخصية والمعنى الاجتماعي

وأياً ماكان الأمر بصدد صعوبة التنبؤ بالتغيرات في مجال القيم والاتجاهات ، فإنه يمكن رصد عدد من التغيرات الأخلاقية والنفسية في الوقت الراهن ، تترك آثارها في نسيج عديد من المجتمعات ، المتقدمة والنامية على السواء . ومن بين أهم هذه التغيرات النزعة العالمية لتأكيد الهوية الشخصية ، والسعي العارم للبحث عن المعنى الاجتماعي ، وذلك في خضم الأحداث الكونية السياسية والاقتصادية والثقافية المتلاحقة ، وفي مواجهة تغيرات شاملة سريعة الإيقاع .

وإذا نظرنا إلى العالم الثالث ، فإننا نستطيع أن نلاحظ تدهور الأنساق التقليدية للهوية وسقوط المعاني الاجتماعية ، وذلك نتيجة لعوامل شتى . ومن أبرز هذه العوامل في تقديرنا ، فشل مشاريع التحديث التي صيغت على الطريقة الغربية في إشباع الحاجات المادية والروحية للجماهير العريضة . وهذه المشاريع صاغتها في الغالب وأشرفت على تنفيذها نخب علمانية ليبرالية أو يسارية احتذت النموذج الحضاري الغربي ، بغير فكر ناقد يسمح لها بتكيفه مع التقاليد الثقافية الموروثة . وفي بعض الأحيان مثل شعار « ضرورة اللحاق بالغرب » ، والاندفاع إلى حرق المراحل التاريخية ، كوارث سياسية واقتصادية وثقافية حقيقية ، أدت في النهاية إلى اغتراب الجماهير وشيوع مشاعر الإحباط الجماعية .

ومن ناحية أخرى ، أدت الهجرة الواسعة من الأرياف إلى المدن وزيادة معدلات التحضر ، إلى ضياع هوية عشرات الألوف من الريفيين الذين فقدوا ـ بانتقالهم إلى الحضر ـ

الركائز الثقافية للهوية التقليدية التي سمحت لهم بتحقيق التوازن النفسي قبل نزوحهم إلى المدن . وهذه المدن ـ بحكم تركيبها الاجتماعي ـ نادراً ما تقدم لهؤلاء النازحين إليها نسقاً بديلاً من القيم والمعاني . ونتيجة لذلك يتم انجذاب أعداد كبير ة من هؤلاء إلى مختلف صور الإيديولوجيات التي تحمل في طياتها من معاني النفي والإنكار ، ونعني نفي الحياة الحضرية وإنكار أساليب الحياة الحضرية التي يرى أنها متغربة . أكثر من معاني الإيجاب والمبادأة الاجتماعية ، والروح التجديدية . وهذه الإيديولوجيات تجد أمثلة لها في الحركات الأصولية الإسلامية المتطرفة ، وفي الحركات القومية القبلية ، أو حتى الحركات الوطنية العنصرية المتشددة .

والموقف في العالم المتقدم ، يختلف اختلافات جذرية عن الموقف في العالم النامي ، وذلك من زاوية أصالة تجربة التحديث الغربية التي تمت في سياقها التاريخي ، وفي ضوء التقاليد الثقافية للبلاد الغربية ، أو في ضوء قدرة بلد كاليابان أن تحتذي النموذج الغربي للتحديث بغير أن تذوب فيه كلية .

ومع كل ذلك ، فهناك حركات متطرفة أيضاً في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وعديد من البلاد الغربية المتقدمة . وذلك على الرغم من أنها لاتعاني بشدة في مجال الهوية الشخصية أو السعي إلى المعاني الاجتماعية ذات الدلالة . ومن هنا فلابد أن يلفت النظر ، صعود العنف فيها ، وانتشار المذاهب الدينية القيامية والألفية ، واتساع دوائر المنظمات العنصرية ، وبروز الميليشيات اليمينية المسلحة . وذلك بالإضافة إلى جماعات متعددة في الولايات المتحدة الأمريكية ـ تتبنى نظرية المؤامرة التاريخية ، سواء فيما تتهم به الحكومة من وضع برنامج سري للسيطرة على عقول البشر ، أو اتهامات أخرى للحكومة الأمريكية عن تحالفها مع كائنات فضائية!

ولابد لتفسير هذه الظواهر المنحرفة في مجتمعات متقدمة ، من أن نلجأ إلى المنهج التاريخي ، لنعرف أنه ومنذ بداية تجربة التحديث الغربية ، كانت هناك جماعات شتى مختلفة المشارب ، ومتباينة الاتجاهات ، تقف في وجه التقدم الذي بشرت بها الحداثة ، بل وبعضها حاول أن يوقفه باستخدام السلاح ، وذلك في بدايات الثورة الصناعية ، أو مؤخراً مع تعمق التقدم التكنولوجي .

غير أن خطورة هذه الجماعات ازدادت إلى حد كبير في الوقت الراهن ، مع التقدم المذهل حتى وسائل الاتصال الكونية . فالاتصالات الإلكترونية وعلى رأسها شبكة الانترنت ، تسمح لهذه الجماعات بتبادل الأفكار ، وتدعيم بعضها البعض ، بل ويتيح لها بناء تحالفات

فيما بينها ، تقوم على الكراهية العميقة للمجتمع الحديث ، أو سيادة الشعور باضطهادها من قبل السلطات . ويقرر الباحث الأمريكي بروس هوفمان بهذا الصدد «اليوم يمكننا أن نجد وسائل ومناهج الإرهاب معروضة في كتب تباع في المتاجر ، أو يمكن الحصول عليها بالبريد من ناشريها ، أو يمكن أن توجد مسجلة» على الأقراص المدمجة (CD-ROM) ، أو حتى مسجلة على شبكة الانترنت . وهكذا تعد هذه المعلومات الخاصة بممارسة الإرهاب متاحة أمام أي شخص لديه شكوى أو هدف معين أو أجندة للتغيير ، أو خليط من كل هذه الأسباب جميعاً .

ومن هنا يمكن على هذا الأساس ، أن يحدث تحالف تحكمه الكراهية وتغذيه مشاعر الاضطهاد ، بين جماعات تصوغ أيديولوجيات بالغة الخطورة عابرة للقارات ، تؤسس ـ كما أسست من قبل الفاشية والنازية ـ على الخوف والتحيز والعنف .

تضافر العوامل

في ضوء ذلك كله يمكن القول أن التضافر بين عدد من العوامل ، أهمها الاتصال المتبادل ، ومقاومة سرعة إيقاع التغييرات السياسية والاقتصادية والثقافية ، واتساع دائرة الثقافة الكونية ، يمكن أن يشكل هذا التضافر جوهر مشكلات الأمن في المستقبل .

ويندرج تحت هذه المخاطر الأمنية حركات كالأصولية الإسلامية المتطرفة ، والحركات العنصرية الوطنية المتشددة ، وسواء كانت هذه الحركات في روسيا ، أو جنوب إفريقيا أو راوندا ، أو الشرق الأوسط .

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن حركات احتجاجية أخرى ، وعلى الأخص في مجال أنصار البيئة ، بدأت تميل إلى استخدام العنف . ويشهد على ذلك أن العناصر الراديكالية من أنصار البيئة قد تحولوا فعلاً للعنف ، وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية ، وعلى سبيل المثال ، فقد صاغت حركة «الأرض أولاً» أيديولوجية متماسكة تقوم على العنف . (للأهمية البالغة لهذا الموضوع وخطورة تحول بعض مؤسسات المجتمع المدني إلى العنف راجع الدراستين التاليتين :

- سين إيحان ، «من الحراب إلى القنابل ، صعود الإرهاب البيئي» مجلة دراسات في الصراع والإرهاب ، مجلد ١٩ ، عدد ١ ، يناير ـ مارس ، ١٩٩٦ ، ص١٠ .
- مارتالي ، «العنف والبيئة» : حالة حركة «الأرض أولاً» ، في مجلة الإرهاب والعنف السياسي ، مجلد ٧ ، عدد ٣ ، خريف ١٩٩٥ ، ١١٣ ـ ١١٦ .

وفي ضوء ذلك يتنبأ الباحث الأمريكي المعروف «ادوارد لوتاك» بأنه ستنشأ في المستقبل القريب في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من المجتمعات الغربية ، إيديولوجية جديدة يطلق عليها «المجتمعية» في أحضان الجماعات المحلية والبيئية المتطرفة ، والتي تمثل التحدي الأكبر القادم للرأسمالية الديموقراطية .

ويمكن أيضاً اعتبار الجماعات المتطرفة الأمريكية مثل «منظمة الرجال الأحرار» ومختلف الجماعات العنصرية والميليشيات العسكرية ، باعتبارها حركات مقاومة ضد التغيير ، من قبل هؤلاء العاجزين عن التكيف معه ، أو الرافضين له كلية ، لأنه فيما يرون يهدد أوضاعهم الاجتماعية .

ولذلك ليس بعيداً عن الدقة ، التنبؤ بأن المعركة الكبرى القادمة ، والتي ستهيمن على مناخ القرن الحادي والعشرين ، ستكون بين جماعات كونية تختلف اختلافات كبيرة في مشاربها الفكرية وعقائدها السياسية ، ولكنها تتفق في رفضها للتغيرات الكونية ، بكل ما تتضمنه من انقلاب في أساليب الحياة ، وبين جماعات كونية أخرى تنتشر في كل أرجاء المعمورة تحبذ هذه التغيرات الكونية وتعتبرها حتمية ولامفر منها ، وتبدي استعدادها للتفاعل الخلاق معها ، في ضوء رؤية للعالم تتسم بالتفاؤل والإيجابية والانفتاح الحضاري .

وهكذا سيدور الصراع بين هؤلاء الذين يسعون إلى المكانة ويبحثون عن المعنى في ماض بعيد ، أو في حاضر ممزق ، وهؤلاء الذين يراهنون على تقدم الإنسانية المؤكد على المدى التاريخي الطويل .

ما بعد الدولة القطرية
آفاق الإندماج القومي العربي في إطار العولمة

محمد جمال باروت *

مثلت الدولة ـ الأمة في القرون الثلاثة الأخيرة محور الاندماج الاجتماعي أو التكامل القومي أو ما يعرف بـ «بناء الأمة» . وإذا كانت الأمة بالمعنى الاثنوغرافي ترتد الى ما قبل هذه الدولة فإن تشكل هذه الدولة لعب دوراً استراتيجياً في تخلق الأمة وتحقيق اندماجها أو تكاملها حول هوية مركزية كلية متجانسة ، تمثل محور الولاء . وهذا ما يعبر عنه حقوقياً مفهوم الجنسية أو الهوية nationalite من حيث أنه يعني الانتماء الى أرض ودولة وأمة في كيان سيادي واحد . ويدل مفهوم الدولة ـ الأمة على العلاقة العضوية ما بين الدولة والأمة ، فليست العلاقة ما بينهما هنا علاقة ما بين شيئين منفصلين بل علاقة ما بين شيئين متضايفين يعزز كلاً منهما الآخر ويتكرر فيه .

ينطوي نموذج الدولة في التوحيد القومي إذا ما استخدمنا لغة التنميط أو الأمثلة على تحويل العلاقات الأولية الشخصانية أو العمودية التي تمأسسها السلطات التقليدية الوسيطة الى علاقات ثانوية أفقية قومية وغير شخصانية[١] . إن هذا النموذج في حدود الأمثلة هو نموذج التمازج combinaison إذا ما استثمرنا مفهوماً لماركس ويعني بالتالي عامل تحويل جذري لجميع العناصر المكونة ، أي إنتاجاً لوحدة اجتماعية متماسكة ومندمجة وأعلى من كل الوحدات التي سبقتها هي وحدة الأمة . بكلام آخر يحول نموذج الدولة الأمة من نمط أنتروبولوجي الى نمط اجتماعي ، وهذا هو في تقديرنا المضمون الأساسي للمفهوم القومي الاندماجي التجانسي الحديث للأمة ، الذي يتأسس مرجعياً على ظروف تكون الدول ـ الأمم الحديثة في أوربا الغربية ، في سياق التحول من العصور الوسطى الى الأزمنة الحديثة . ومن

---

* كاتب وباحث سوري .

هنا فإن الدولة ـ الأمة أو الدولة القومية صورة في التاريخ . إنها إذا ما استعرنا تعبيراً لشترايـر «مبتكرة»[٢] ، وإن بحثت عن أصولٍ يونانية ورومانية مؤسِّسة لها .

وصل تألق نموذج الدولة ـ الأمة الى ذروته في القرن التاسع عشر ، وأخذ شكل أسطرة للأمة وعبادة لها « كشخص فوق بشري »[٣] بتعبير دوجوفيتيل . وباتت الدولة القومية هنا «آلهة أوربا الحقة الحية» و«سلمت أوربا نفسها تسليماً تاماً لعبادة أسطورتها »[٤] . وبحكم «توحيد » أوربا للعالم عبر السوق الرأسمالية العالمية ، وما انطوت عليه من تقسيم دولي جديد للعمل ، ومحاولتها «اكتشاف» العالم وإعادة بنائه على نموذجها في إرادة مزدوجة من المعرفة والسيطرة ، فإن جميع الاثنيات ، ومرة أخرى بالمعنى الاثنوغرافي للإثنية ethnos الذي يعني الشعب وليس العرق ، في الامبراطوريات الكوسموبوليتية ذات البناء المؤسسي المركب للهوية ، أخذت تبحث عن ذاتها على أساس نموذج الدولة ـ الأمة . إن «الاستتراك» و«التعريب» و«اليوننة» و«الرومنة» و«البلغرة»... الخ ، أسماء متعددة لآلية واحدة هي آلية بناء الأمة وتحويلها عن نمط أنتربولوجي الى نمط اجتماعي أعلى متكامل ومتجانس . يمكن في ضوء ذلك القول إن مستوى أساسياً من مستويات الحرب العالمية الأولى ونتائجها ، كان هو مستوى انتصار نموذج الدولة ـ الأمة على النموذج الامبراطوري ـ المتعدد القوميات ، وتفكيك هذا الأخير ، وتشكيل دول قومية جديدة فوق أنقاضه ، منحت دولياً الاستقلال أو الاستعمار الطويل الأمد أو وضعت تحت صيغة نصف استعمارية هي صيغة الانتداب في شكل إشراف أوربا على «تحضيرها» وإيصالها إلى مرتبة الدولة القومية المستقلة ذات السيادة . وشهدت عملية تصفية الاستعمار القديم بعد الحرب العالمية الثانية ، وتكون دول جديدة في ما سمي في العالم الثالث توسع هذا النموذج أي نموذج الدولة ـ الأمة وانتشاره عالمياً ، بحيث أصبح القاعدة السياسية لكل أمة تبحث أو تحصل على استقلالها . إن تعميم هذا النموذج على العالم لا يعني أن كل الأمم تمكنت من تكوين دولها القومية ، فالحقيقة أنه ما من أمة إلا وتعيش في دول متعددة كما أنه ما من دولة إلا وتضم في حدودها السيادية رعايا أو مواطنين ينتمون إلى أمم أو أنماط أنتروبولوجية قومية متعددة ، وهو ما ولّد بنداً ثابتاً هو بند ما يسمى بالأقليات .

تم الاعتراف بتشكل الدولة ـ الأمة بمعناها الحقوقي الراهن لأول مرة في معاهدة وستفالياً ١٦٤٨ التي أنهت حرب الثلاثين عاماً ، وقد شكل هذا الاعتراف قاعدة نشأ على أساسها نظام جديد في العلاقات الدولية هو النظام الدولي systeme international الذي تقوم وحدته الأساسية على الدولة ـ الأمة ذات السيادة . إن النظام الدولي هو هنا بكل وضوح

نظام علاقات ما بين الدول المستقلة من حيث أن هذه الدول تمثل أمماً ، أو أنها دول ـ أمم ، إنها الشخصيات القومية للمجتمع الدولي المتمأسس في إطار «هيئة الأمم المتحدة» والتي من الواضح أنها هيئة دول .

أوضحت نهاية الحرب العالمية الباردة في مطلع التسعينيات تقادم هذا النظام الدولي الذي تقوم وحدته الأساسية على الدولة ـ الأمة وتشكل معالم نظام جديد يمكن تسميته بالنظام العالمي systeme mondial الذي تقوم وحدته الأساسية على المجال الجيو ـ سياسي المدول أو المعولم أو المتكامل . واسمحوا لي هنا بالتمييز ما بين النظام الدولي والنظام العالمي كتعاقد قاموسي إجرائي مؤقت . فالنظام الدولي هو نظام ما بين الدول ـ الأمم في حين أن النظام العالمي الذي تشكل الوحدة الجيو ـ سياسية المتعددة الدول المعولمة وحدته الأساسية هو نظام عبر الأمم وفوقها . وإذا كان النظام الدولي قد تكون واستقر خلال ثلاثة قرون على الأقل فإن النظام العالمي بالمعنى أعلاه هو قيد التكون . ويشكل ما بات نسميه اليوم بـ «العولمة» أو «الكوكبة» أو «التدويل» العنوان الأساسي لعملية التحول من النظام الدولي الى النظام العالمي .

إذا ما ميزنا ما بين العولمة كسيرورة محققة ناتجة عن التدويل وما بين ايديولوجيا العولمة التي تشكل الايديولوجيا الليبرالية الجديدة أبرز أشكالها وأكثرها نفوذاً ، فإنه يمكن القول إن مصطلح العولمة جديد إلا أن مفهومها أقدم نسبياً ، وتعود جذور شكله الحالي الى بعيد الحرب العالمية الثانية ، حين طرحه المشتغلون بقضايا العلاقات الدولية تحت اسم «التكامل» . وقد ازدهرت نظرية التكامل هذه بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية ، ويمكن تلخيص مفعولها كما تتصوره هذه النظرية بـ «عملية نقل للسلطة أو للشرعية (من الدولة القومية ـ الباحث) الى مجموعة من المؤسسات الجديدة فوق القومية(٥) فتنزلق السلطة أكثر فأكثر من أيدي الدول القومية الى المؤسسات الدولية العامة والخاصة»(٦) . فـ «الوكالات الدولية ستتسنى المزيد من المهام التي كانت تؤديها الدولة» . فالسيطرة على التلوث وشؤون الاتصال والاقتصاد الدولي مثلاً سوف تنتقل جميعها الى منظمات دولية(٧) .

ينتج عن هذا المفعول اضمحلال دور الدولة ـ الأمة في تنظيم العلاقات الدولية ، وبالتالي تقادم النظام الدولي الذي يقوم على الدولة ـ الأمة . ومن هنا يسود حالياً أدب غزير يشكل : أفول السيادة عنوانه الأساسي . وإذ تصطدم آلية العولمة أو التدويل الشامل للإنتاج والتبادل والتوزيع ، بالضبوط الجمركية والإدارية والبسياسية السيادية للدولة ـ الأمة ،

وهو ما يثير التساؤل حول مصير قاعدة القوميات أو الظاهرة القومية التي شغلت السياسة العالمية طوال القرون الثلاثة السابقة على الأقل . فإذا افترضنا جدلاً أن التنظيم العالمي لعمليات الإنتاج قد سيطر سيطرة تامة على النشاط الاقتصادي الذي يتم من الناحية الفعلية المادية في النطاق الجغرافي السياسي لدول العالم المختلفة ، فإن الضرورة تملي تصفية مجموعة المعايير والمبادىء المرتبطة بالقومية وسيادة الدول ، ويتم بالتالي نفي القاعدة الاقتصادية والاجتماعية للقومية ، كمبدأ وأساس لتنظيم الحياة في المجتمع[٨] . لا يعني ذلك أن الدولة ـ الأمة ستزول إذ أننا مازلنا نشهد تكون دول ـ أمم جديدة وتخلقها ، إلا أنه يعني أن طبيعتها ستتغير . إن التكامل بما هو أحد مفعولات العولمة والذي يتخذ عادة صورة السوق المشتركة لتحرير التبادل وتدويله في مجال جيو ـ سياسي متعدد الدول والأمم لا يلغي الشخصية الكيانية المجردة للدولة إلا أنه يلقي كثيراً من الشك والريب حول مصائر وظائفها السيادية التقليدية ، فالدولة هنا تقوم بالوظائف الجديدة التي يقتضيها المجال التكاملي المدول أو المعولم داخل التشكيلة الوطنية وتعمل كرأس جسر لمؤسساته فوق القومية المتكاملة التي هي نواة دولة فوق قومية ، تتعهد كل دولةٍ وظائفها في تشكيلتها الوطنية . تحطم آليات العولمة هنا الروابط ما بين الدولة والأمة التي يكثفها مفهوم الدولة ـ الأمة وتجر الى تمزق مفهوم الأمة كما تكون تاريخياً . إنها آليات مزدوجة تتلخص بالاندماج الخارجي والتفكك الداخلي ، فهي تنتج تكاملاً أو اشكالاً مؤسسية عليا فوق قومية في أوربا مثلاً في حين أنها تنتج في مناطق اخرى أليات تفكيك الدولة الى ما تحتها ، إنها توحد فيما تقسم . وبشكل مكثف إذا ما انتقلنا بالإمبريالية من مستوى المفهوم الايديولوجي المعياري الى مستوى المفهوم الإجرائي الوصفي ، وأعدنا لها الاعتبار كمفهوم ، فهل يمكننا القول حينئذ أن العولمة مأسسة لنمط خاص من أنماط السيطرة هو نمط «الامبريالية العليا» الذي تنبأ به كاوتسكي في مقال قصير له عام ١٩١٩ . الامبريالية هنا خلافاً للمفهوم الهوبوني اللينيني ليست أعلى مراحل تطور الرأسمالية بل صورة من صورها ، والإمبريالية العليا بالتالي هي صورة امبريالية ترسي علاقة انسجام في المصالح ما بين مراكزها . إن تناقضات هذه المراكز هامة إلا أنها ليست أساسية وحاسمة وليس متوقعاً أن تؤدي الى حروب عالمية . تحيل الإمبريالية العليا هنا الى طبقة دولية مسيطرة توحد العالم فيما تشتته وتعيد تنضيد مصفوفاته على أساس جديد ، لا ينقسم فيه العالم كوكبياً الى شمال وجنوب ، شمال متدرج الشمالية وجنوب متدرج الجنوبية على مستوى الدول بل وعلى مستوى التشكيلات الوطنية نفسها ، فتنشأ في كل تشكيلة حيزات «مدولة» أو

« معولمة » يحكمها قانون الاستقطاب . إننا نعيد صياغة ذلك كله في صورة إشكالية تتطلب مزيداً من الحوار وهي : هل تمثل العولمة سيرورة وايديولوجيا إمبريالية عليا ؟

نأتي الآن الى الدولة القطرية العربية . لقد تشكلت هذه الدولة بغض النظر عن سيرورة تشكلها في سياق توسع النظام الدولي الذي يقوم على الدولة ـ الأمة . كان شكل هذه الدولة محاكاة لكن ساخرة لنموذج الدولة ـ الأمة الأوربي . وإذا أخذت منذ تشكلها حتى نهاية الحقبة الناصرية صورة « الدولة ما بعد الاستعمارية » ، التي تعكس حقيقة دولية أكثر مما تعكس حقيقة قومية ، فإنها آلت فعلياً الى ما يمكننا تسميته بالدولة القطرية المقومنة ، سواء اعتبرت كيانها نهائياً أم مرحلياً . وهذه الهوية المقومنة في مستوى أساسي من مستوياتها مخلوق إداري للدولة إلاّ أنه مخلوق تمكن نسبياً من التوطن بفضل أجهزة الدولة . فبوصفها دولة قبل أن تكون قطرية فإن منطقها هو منطق الدولة نفسه قبل أن يكون منطق الدولة القطرية . ومنطق الدولة لا يمكن أن يكون إلا قومياً في نظام دولي تقوم وحدته الأساسية على الدولة ـ الأمة ذات السيادة ، ويفرض بالتالي على جميع الدول أن تتقومن ، سواء كان تقومنها أصيلاً أم ساخراً أم مفبركاً . تنتج الدولة القطرية بذلك ايديولوجيتها القطرية المقومنة التي تشكل محور الصهر اللغوي والثقافي والاجتماعي للعناصر التعددية في المجتمع في بوتقة واحدة ، وخلق مواطنة جديدة وولاء مستحدث للدولة على أنقاض هذه الولاءات المتعددة ، إلا أنها لم تستطع على حد تشخيص علي الدين هلال أن تعوض البنيات التي كسرتها بهياكل حديثة يشعر فيها الفرد بانتمائه كمواطن الى مجتمع حديث يسمى الدولة القومية .(٩)

إن النظام الدولي الذي فرض على الدولة القطرية التقومن السيادي في حدودها « المصطنعة » هو نفسه في طور تحوله الى نظام عالمي ينزع عنه هذا المضمون ويفككه وينتقص من سلطاته السيادية . فالعولمة أو عالم ماك كما يسميها باربر (١٠) ، تضعف الدولة القطرية في سياق إضعافها للنظام الدولي المتقادم الذي يقوم على الدولة ـ الأمة . ويعني ذلك بالضرورة خلخلة الدولة كعلاقة اجتماعية في تشكيلتها القطرية ، إذ أن هذه الدولة ليست مجرد جزء من نظام دولي أوسع وحسب بل إنها نمط لتنظيم الحياة والأنشطة الاجتماعية بجوانبها المختلفة وتسييرها ففي العولمة يتحول ما هو خارجي الى داخلي في وحدة عضوية لا تقبل الفكاك ، وتغدو سيطرة الدولة القطرية على عملية التحول هذه محدودة للغاية ، إذ تكسر العولمة احتكار الدولة لأجهزة الإعلام والاتصال والتربية ، وبحكم ضغوطها المتزايدة لتحرير الاقتصاد من الضبوط الحكومية الوطنية وضغط أجهزتها المالية والاقتصادية الدولية باتجاه الخصخصة فإنهاتجرد الدولة القطرية من أداتها الأساسية في تحقيق التكامل

الاجتماعي وهي أداة القطاع العام ، الذي مكن الدولة القطرية من اختراق البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية والتحكم بها ، وتشكيل طبقات وشرائح اجتماعية جديدة ، تشكل قاعدة لها . فتجد هذه الدولة نفسها إما في وضعية مقاومة ضغوط المؤسسات الدولية مما يؤدي بها الى الإفلاس أو في وضعية الرضوخ لها فيما يعرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي مما يؤدي بها الى مواجهة توترات اجتماعية حادة . فالدولة القطرية لا تستطيع في سياقات العولمة وضغوطها أن تسيطر على مفعولات عملية التعبئة الاجتماعية الضخمة التي قامت بها بواسطة إنشائها لما يسمى بالاقتصاد الوطني . إن الدولة القطرية تستطيع أن تعيق عملية العولمة في نطاق محدودولآماد محدودة في حال حصول نوع من التناقض ما بين مصالحها وما بين استحقاقات العولمة .

إن الخصخصة هنا تتضمن تفكيك علاقة السيطرة ما بين الدولة والمجتمع ، إذ تشكل في إطار ايديولوجيا العولمة جزءاً لا يتجزأ من مفهوم المنظمة غير الحكومية باعتبارها الركن الأساسي في مؤسسات المجتمع المدني . وينكشف تنافس المجتمع غير الحكومي المتصور بنتيجة ذلك التفكيك مع السلطة السيادية للدولة في أن المنظمات القطرية غير الحكومية التي تشكلت في بعض الأقطار وإن عبرت عن حاجة المجتمع المدني للاستقلال النسبي عن تحكم الدولة القطرية التسلطية وسيطرة بنياتها الاستبدادية ، فإنها في إطار الإيديولوجية الليبيرالية الجديدة للعولمة ، تتحول وغالباً ما تتحول الى رؤوس جسر للمنظمات العالمية غير الحكومية ، التي تحول وكالة التنمية الأمريكية مساعداتها إليها ، وتقوم هذه بتقديم المنح التي كانت تقدم سابقاً للحكومات الى المنظمات القطرية غير الحكومية . فالايديولوجيا الليبرالية الجديدة للعولمة هي بكل امتياز ايديولوجيا الدولة الأمريكية . بل إن الشراكة المتوسطية الأوربية المطروحة مع المنطقة تتضمن بوضوح حق إقامة الصلة المباشرة مع المنظمات القطرية أو الوطنية غير الحكومية دون المرور بالدولة وهذا مثل صارخ على اهتراء مفهوم السيادة والانتقاص منه . بل إن الدولة القطرية نفسها أصبحت في بعض الأحيان زبوناً من زبائن المنظمات غير الحكومية الدولية التي تقبع خلفها بشكل أساسي وكالة التنمية الأميركية وهذا ما يفسر أن اتهام الأجهزة السيادية المصرية مثلاً للمنظمات المصرية غير الحكومية بأنها تتلقى مساعدات أجنبية «مشبوهة» ، يواجه باتهام هذه المنظمات للحكومة بأنها تتلقى مثل هذه المساعدات وتريد حجبها عن المجتمع المدني .

إن شرعية الدولة القطرية وسيادتها موضع تآكل مستمر ، يدفع بها إما الى ما تحت الدولة وإما الى ما بعدها . فقد اهترأت مصادر شرعيتها التقليدية والشعبوية والكارزمية

والانجازية ولم تستطع لا سيما في المجتمعات المركبة الهوية أن تحل مشكلة الهوية وإيجاد الأطر السياسية الاندماجية للمواطنة ، واخفقت بنيتها الاستبدادية في حل المشكلات التي ولدتها عملية التعبئة الاجتماعية ، وآل جهاز الدولة فيها فعلياً الى نخبةٍ تحتكر السلطة والثروة ، وانزلقت دائرة صنع القرار فيها الى دوائر ضيقة وشبه مغلقة تخلو من الشفافية ، وتحول هذا الجهاز في معظم الأقطار وحسب انقساماتها العامودية الى محل لسيطرة قبلية أو عشائرية أو مذهبية أو سلالية ، تهدد بتحول التعددية الثقافية الى انقسامات دموية . ويترافق ذلك كله لا سيما إثر نهاية الحقبة الناصرية مع احتدام المشكلات الحدودية وبروزها ما بين هذه الأقطار وتحولها الى قنابل موقوتة تدفع بعض الأقطار الى التفكير باستراتيجيات إقليمية فوق عربية للحفاظ على تماسكها الترابي كما هو الحال في قطر مثلاً .

إن النظام الشرق أوسطي الجديد في طرحه لتحويل المنطقة من اقتصاد القومية الى اقتصاد السوق وتشكيل أجهزة مؤسسية عليا ما فوق قومية تضطلع بأداء الوظائف التكاملية التي يقتضيها المجال المدول أو المعولم هو بكل وضوح بديل عن النظام الإقليمي العربي الذي يمتلك ولكن كإمكانية فقط كل مقومات تكامله . ويشكل تفعيل مؤسسات الجامعة العربية وهياكلها وتطويرها الى أشكال موسسية عليا فيدرالية ما فوق قطرية ذات سيادة في مجالات التكامل العربي ، إمكانية عملية لتجنب اندحار الدولة القطرية الراهنة إلى ما دون الدول وحل العديد من المشكلات التي يفرضها دفع العولمة باتجاه ما بعدها ، وهو ما يجب أن يتخذ صورة السوق العربية المشتركة التي تتيح حرية تنقل الأشخاص والسلع . فالعنصر القومي الحضاري يشكل عنصراً مغرياً لتشكيل هذه السوق ، إذ ليس العرب اليوم دول بل أمة تعيش في دول متعددة تتألف منها منظومة العالم العربي . إن الدولة شيء والأمة شيء آخر ، وبدون تحول الدولة القطرية الراهنة الى طرف في فيدرالية عربية يمنحها وظائف سيادية فإنها ستبقى إسفيناً في جسم التكامل العربي الممكن ، وستتحول نخبها الى مجرد رأس جسر للطبقة الدولية المسيطرة في المجال الوطني أو القطري . وبالنسبة للمعني بمسائل التكامل القومي العربي فإن ذلك يفترض إكساء هياكل المجتمع المدني العربي ومؤسساته الاسمية حتى اليوم لحماً حقيقياً ، يعزز قنوات التواصل والاندماج ما بين الجماعة العربية ويحترم عناصرها المتعددة المتنوعة ، ومن الصعب تصور تحقيق ذلك بدون تعديل العلاقة الراهنة ما بين الدولة القطرية ومجتمعها من علاقة تقوم على العنف والتسلط الى علاقة تقوم على القانون . فلا يمكن تصور آفاق العمل القومي العربي اليوم على أساس الصيغة القومية الشعبوية السابقة ، إلا أنه يمكن تصورها على أساس صيغة ما بعد الدولة

القطرية في إطار فيدرالي عربي يحترم خصائص الأقطار وتباينها ، ويوجه آليات العولمة لتحقيق مصالح الجماعة العربية وسيطرتها على مصيرها وأن تكون قطباً في هذا العالم .

المراجع

(١) د . حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٣ ، بيروت ١٩٨٦ ، ص٢٠ -٢١ .

(٢) جوزيف شترايز ، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة ، ترجمة محمد عيتاني ، دار التنوير ، ط٢ ن ١٩٨٢ ، ص١٤ .

(٣) برتران دو جوفنيل ، بدايات الدولة الحديثة ، تاريخ الأفكار السياسية في القرن التاسع عشر ، ترجمة مصطفى صالح وزارة الثقافة ، دمشق ص٦-٧ .

(٤) جرانت وتمبرلي ، أوربا في القرن التاسع عشر والعشرين ، ترجمة بهاء فهمي وأحمد عزت عبد الكريم ، ج١ ، موسسة سجل العرب ، دون تاريخ ، ص ٤٣٢ .

(٥) ميشيل هودجز ، نظرية التكامل ، مولف جماعي ، العلاقات الدولية نظرية ومداخل ، تحرير تريفور تلر ، ترجمة عبد العزيز عروس ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٨٥ ، ص٤٢٩ .

(٦) باربر ، السلطةالجديدة ، الشركة العالمية ، أورده أوسفالد روزونكل في الاندماج الرأسمالي الدولي والتفكك القومي الوطني ، حالة اميركا اللاتينية (مؤلف جماعي) ، الامبريالية وإعادة الانتاج التابع ، ترجمة ميشيل كيلو ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٨٦ ، ص٢٠٥ .

(٧) تريفور تيلر ، العلاقات الدولية ، نظرية ومداخل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١-٢٢ .

(٨) د . محمد سيدسعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، عالم المعرفة ، عدد ١٠٧ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، عدد ١٠٧ ، ت٢ ١٩٨٦ ، ص١٠ .

(٩) د علي الدين هلال ، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث ، ندوة «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٢ ، ك٢ ١٩٨٧ ، ص٤٨ .

(١٠) بنجامين باربر ، عالم ماك المواجهة بين التأقلم والعولمة ، ترجمة أحمد محمود ، المجلس الأعلى للثقافة في مصر ، ١٩٩٨ .

المشروع الحضاري الجديد
الماضي والحاضر والمستقبل

د. حسن حنفي *

أولاً: المجتمع والحضارة والتاريخ

لكل مجتمع مشروع حضاري ، به يوجد في ذاكرة البشر ، وبه يساهم في مجرى التاريخ المتصل للحضارة الإنسانية . فقد أبدع المجتمع الصيني حضارته . وكذلك أنتج المجتمع الهندي حضارته . وأتت الحضارات القديمة كلها في بابل وآشور وكنعان وفينيقيا ومصر القديمة واليونان تعبيراً عن مجتمعاتها .

وصلة المجتمع بحضارته على أربعة أنواع . الأول استمرار الحضارة باستمرار المجتمع كما هو الحال في الهند والصين وفارس ومصر والعراق واليمن . وهو ليس مجرد افتراض عقلي بدليل وجود حضارات قديمة وحديثة في كل منها . ومازالت المجتمعات التاريخية قادرة على الإبداع . والثاني اندثار الحضارة باندثار المجتمعات مثل حضارات المتاحف وعلوم الأنثروبولوجيا ، حضارات بعض القبائل السامية القديمة . والرابع اندثار الحضارة مع بقاء المجتمعات مثل مجتمعات الهنود الحمر في معسكرات العزل Reservations في الولايات المتحدة الأمريكية وهي حالة تدل على مدى القهر والكبت . فما من مجتمع إلا وهو قادر على توليد حضارة ولو بمعنى أسلوب الحياة والتصور للعالم . وهو ما تخطط له القوى الاستعمارية الكبرى في تحويل الأمم الى حضارات بلا شعوب وتاريخ بلا مجتمعات .

والسؤال الآن : ما هي العوامل البنيوية المساعدة على بقاء المجتمع وحضارته إذا ما توافرت إمكانيات التواصل المادي من حيث الغذاء والأمن ، الغذاء للبقاء الداخلي والأمن

* استاذ الفلسفة في جامعة القاهرة .

للبقاء ضد المخاطر الخارجية ؟ عاملان : السلطة في المجتمع ، والدين في الحضارة . فلا يوجد مجتمع بلا سلطة . والحضارات التاريخية إنما نتجت في مجتمعات تقوم على سلطات مركزية كما هو الحال في مصر والصين وعلى ضفاف الأنهار الكبرى لتنظيم الري وتوجيه الدورات الزراعية(١) . ومن اجتماع السلطة والدين ينشأ المشروع الحضاري لكل مجتمع . ولا تعني صلة الاستمرار بين المجتمع والحضارة صفة الثبات . فالمجتمعات تتغير ، والحضارات تتغير بتغير المجتمعات . ثم تتغير المجتمعات نفسها بتغير الحضارات عن طريق تقدم أساليب الحياة ووسائل العمران . ولكن السؤال : ماذا يتغير وماذا يبقى ؟ هل تتغير بنية المجتمع وطبيعة الشعب ومزاجه وروح الحضارة أم أن ما تغير هي الوسائل المادية التي يستعملها المجتمع ومظاهر العمران وأشكال المدنية وتظل بنية المجتمع والحضارة قائمة ؟ تبقى السلطة المركزية وتبقى الشخصية الوطنية ، الولاء للدولة ، وروح الجماعة ، ويبقى الدين ، وهو مثل الفن أحد أشكال الإبداع الحضاري ، كبؤرة تنتج منها أشكال أخرى مثل الفلسفة والعلم ، خاصة عندما يتحول الى اعتقاد . نشأت كبرى الحضارات الإنسانية من الدين ، الصين والهند وفارس والعراق . ويتغير طبقاً لحاجات المجتمع . فإذا ما ساد الدين الشعائري الخارجي كما هو الحال في الهندوكية وديانات الصين القديمة واليهودية ظهرت تيارات إصلاحية دينية من داخلها لتبشر برؤية أخلاقية روحية للدين مثل الكونفوشيوسية والبوذية والمسيحية . ففي كل دين تياران : تيار محافظ شعائري خارجي رسمي مؤسسي وتيار تقدمي روحي أخلاقي صوفي فردي . لم تنشأ رؤية ثالثة للدين ، الدين السياسي الاجتماعي من أجل تنظيم المجتمع ونشأة الدولة مثل الدين الإسلامي ، يعيد بناء الشعائر والطقوس على أسس روحية وأخلاقية ، ويخرج الدين من نطاق الإيمان والفرد الى نطاق العقل والجماعة فيكتمل الدين باعتباره علماً إنسانياً .

وتنطبق هذه المبادئ العامة على الحضارات الإسلامية التي نشأت أولاً في شبه الجزيرة العربية ثم امتدت منها عبر الفتوح بفضل العرب والعجم والبربر أساساً الى مناطق شاسعة في آسيا وأفريقيا ثم الى أوروبا غربها وجنوبها وشرقها ثم الى شمالها وعبر الأطلسي الى الولايات المتحدة الأمريكية . كان للعرب حضارتهم قبل الإسلام . وكانت هناك سلطة القبيلة وشيخها . وكانت هناك ديانات العرب : الحنيفية ، واليهودية ، والنصرانية بالإضافة الى ديانات الصابئة والمجوس والوثنية . وتغير المجتمع العربي بفضل الإسلام كدين جديد ، وجامع للديانات السابقة ، متمماً لدين ابراهيم ، ومصححاً لمسار اليهودية والمسيحية ، ومطهراً كعبة ابراهيم من الأوثان . وأنشأ الإسلام سلطة جديدة في المجتمع بديلاً عن سلطة

القبيلة ، تفاعلت مع الدين الجديد ، وخرجت للحضارة الإسلامية نتيجة لهذا التفاعل . ولما كانت طبيعة السلطة تفترض المعارضة ، فهناك حاكم ومحكوم ، انقسم الإبداع الحضاري الى ثقافتين : ثقافة الحاكم وثقافة المحكوم ، عقائد السلطة وعقائد المعارضة ، شريعة الأشراف وشريعة العامة . انعكس الصراع على الدين ، فنشأ الصراع الديني تعبيراً عن الصراع السياسي . فأصبح الدين والدولة واجهتين لعملة واحدة يغذيان بعضهما البعض ، مرة لصالح الحاكم وهو الأغلب ، ومرة لصالح المحكوم وهو الأندر .

ثانياً: ماضي المشروع الحضاري

بدت ملامح المشروع الحضاري العربي الإسلامي في الماضي على النحو الآتي :

١ـ تحويل بؤرة الحضارة من الشعر الى الوحي . لذلك قيل « عليكم بشعر جاهليتكم ففيه تفسير كتابكم » بالرغم من التنبيه الى أن القرآن ليس بالشعر ولا بالسجع ولا بالقص . وأجريت الدراسات على جماليات الشعر العربي وجماليات القرآن الكريم . وتمت مقارنة بعض مقاطع الشعر العربي مع بعض آيات القرآن الكريم المتشابهة . لقد دخل القرآن قلوب العرب عن طريق الشعر وذوق العربي الأدبي قبل أن يدخل إليه كنظام تشريعي ، أخلاقي سياسي اجتماعي . وكتب عبد القاهر الجرجاني « أسرار البلاغة » و« دلائل الإعجاز » لبيان وظيفة التخيل في الشعر وفي القرآن . واستمر ذلك حتى سيد قطب في « التصوير الفني في القرآن » و« مشاهد القيامة في القرآن » و« النقد الأدبي ، أصوله ومناهجه » و« في ظلال القرآن » .

٢ـ تأسيس التوحيد كعقيدة شاملة للعرب وللإنسانية جمعاء . لقد قامت محاولات عدة قبل ظهور الوحي لتوحيد القبائل ، وعبر شعر الصعاليك عن هذه الأمنية . فجعل الوحي هدفه تكوين دولة قاعدة للوحدة قبل أن تنطلق الوحدة تصوراً وفتوحاً خارج بلاد العرب ، ابتداء من وحدة الشخصية بين القول والعمل ، بين الفكر والوجدان أي بين الخارج والداخل منعاً للنفاق والجبن والكذب والخوف ، ثم الفتح والانطلاق في حركة تاريخية جديدة لتوحيد القبائل العربية ، ثم وراثة امبراطوريتي الفرس والروم المتناحرتين بعد أن أنهكتهما حروب الغزو المتبادل بهدف الغزو والتوسع والسيطرة على العالم واستعباد الشعوب .

٣ـ تحويل الوحي الى علوم إنسانية ورياضية وطبيعية من أجل إقامة حضارة علمية إنسانية يكون العلم فيها مساوياً للدين ومرادفاً له . يتحول الدين الى حضارة ،

وتتكون الحضارة من مجموعة من العلوم . العلم كله نسق فكري منظم للتعرف على إحدى موضوعات الطبيعة . أصبحت الحضارة الإسلامية نموذجاً لحضارة العلم والفكر والفن ، يتبارى فيها المفكرون والعلماء والأدباء مع الخلفاء والأمراء والقضاة والفقهاء . وبالرغم من عدم وجود الطباعة فإن الإنتاج الحضاري وصل الى حد مازلنا حتى الآن نجمعه ونحققه وننشره . وكان الإنسان يضحي بحياته من أجل معرفة شيء ولو في النزع الأخير .

وتحقق هذا المشروع في التاريخ في الحضارة الإسلامية عبر مرحلتين : ازدهار في القرون السبعة الاولى ، وتوقف في القرون السبعة التالية . نشأت الحضارة الاسلامية في مرحلتها الأولى في القرنين الأول والثاني . ثم بلغت الذروة في عصرها الذهبي في القرنين الثالث والرابع . ثم بدأت في الهبوط منذ هجوم الغزالي على العلوم العقلية في القرن الخامس وتقنين الأشعرية عقيدة للسلطة والدعوة الى التصوف طاعة للجماهير . وانتشر التصوف في القرنين السادس والسابع باستثناء ازدهار الفلسفة في الأندلس على يد ابن رشد في القرن السادس . ولكنه في هذا الصقع البعيد كان بعيداً عن قلب الحضارة في المشرق . فلم يؤثر ولم يغير مسار التاريخ بل أثر في الحضارة الأوروبية وهي تنهي عصرها الوسيط وتبدأ عصورها الحديثة . ثم ظهر ابن خلدون ليؤرخ لهذه القرون السبعة الأولى محدداً قانون النهضة والسقوط ، من البدو الى الحضر ، ومن الحضر الى البدو من جديد في أربعة أجيال .

في هذه المرحلة الأولى نشأت العلوم النقلية الخمسة أولاً : علوم القرآن ، وعلم الحديث وعلم التفسير ، وعلم السيرة ، وعلم الفقه من أجل تدوين علوم الوحي ، النص الأول القرآن والنص الثاني (الحديث) ثم تفسير النص الأول (التفسير) وكتابات السيرة الذاتية لصاحب النص الثاني (السيرة) أسوة بأهل الكتاب ، ثم تقنين قوله وفعله وإقراره الى فقه للناس جميعاً باستقلال عن شخصيّته وسيرته (الفقه) . وهي العلوم التي مازالت حتى الآن الأكثر تأثيراً والأشد حضوراً في الثقافة الوطنية وفي وجدان الأمة عبر المساجد والمعاهد الدينية والجامعات الإسلامية والدروس الدينية وصفحات الفكر الديني في الصحف اليومية والبرامج الدينية في أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة .

ثم نشأت العلوم العقلية النقلية الأربعة التي زاوجت بين حجة الشرع وحجة العقل ، علم أصول الدين ، وعلم أصول الفقه ، وعلوم الحكمة ، وعلم التصوف . وتم تأسيس نظريات للعلم تجعل الحجة النقلية وحدها ظنية إن لم تقترن بها الحجة العقلية . وتأسست العقليات في علم أصول الدين ، نظرية الذات والصفات والأفعال ، الذات الخالص ، أوصافه وصفاته

وأسماؤه التي تعبر عن القيم الإنسانية العامة التي يتفق عليها البشر جميعاً . وثبت في الأفعال أن الإنسان حر مختار مسؤول ، وأنه قادر بعقله على إدراك الحسن والقبيح ، وأن قانون الاستحقاق ، كل حسب عمله ، عام وشامل . كما استطاعت المعتزلة صياغة أصول خمسة تعبر عن تصور الحضارة للعالم لتحديد الصلة بين الوعي الفردي (الحسن والقبح العقليان ، والمنزلة بين المنزلتين) والوعي الاجتماعي (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) والوعي الشامل (التوحيد ، والعدل) .

ونشأ علم أصول الفقه ليضع قواعد للتشريع حتى يستوعب الوقائع المتجددة ، ويستنبط لها أحكام بعد إدراكها تحت الوقائع المنظمة المتشابهة الأولى . لذلك أصبح الاجتهاد أحد مصادر التشريع . ووضعت القواعد الفقهية العامة التي تعبر عن روح الشريعة مثل : ما رآه المسلمون حسن فهو عند الله حسن ، لا ضر ولا ضرار ، الضرورات تبيح المحظورات ، درء المفاسد مقدم على جلب المصالح ، عدم جواز تكليف ما لا يطاق ، المصلحة أساس الشرع... الخ[٢] . واستطاعت علوم الحكمة نقل التراث اليوناني الوافد ، والفارسي والهندي ، وتلخيصه وشرحه وتمثله ثم إبداع تراث مثله يحتويه ويعيد إليه التوازن ويكمله ويدخله في تصور أعم تتم فيه الوحدة العضوية بين الموروث والوافد . وصاغت حكمة ثلاثية : المنطق ، والطبيعيات ، والإلهيات . وجعلت الإنسان عاقلاً ، يعيش في الطبيعة ومتصلاً بالعقل الفعال ، وجوداً بين عالمين . أثبتت بالعقل وحده الأسس العامة للتصور الإسلامي للعالم ، وجود الله ، وخلق العالم ، وخلود النفس . وتصورت مدينة فاضلة يعيش فيها الإنسان ويحقق ذاته طبقاً لقدراته ، مدينة يترأسها الفيلسوف ، مدينة الحكمة والفضيلة[٣] .

وأخيراً استطاعت علوم التصوف أن تبدأ بالتجربة الإنسانية ، وأن تؤسس علماً ذوقياً ، وتصف الطريق الى أعلى بعد أن استعصى العالم على التغير . كان انقاذ النفس هو الباقي الممكن بعد أن استحال إنقاذ الغير بعد تقطيع الرقاب من أئمة آل البيت والخارجين على الظلم والفساد . كما استحال تغيير الضمير والكذب على النفس والرضا بالأمر الواقع . وصفت المقامات والأحوال ، واكتشفت عالم الذاتية ، وتم رد الاعتبار الى التوحيد فضم الحق والخلق ، الله والعالم ، المثال والواقع بعد أن قضت عليه ثنائيات المتكلمين بين الخالق والمخلوق ، القديم والحادث ، الممكن والواجب ، العلة والمعلول ، النفس والبدن... الخ .

ثم تأسست العلوم العقلية الخالصة توحد بين الوحي والعقل في العلوم الرياضية ، وبين الوحي والطبيعة في العلوم الطبيعية ، والوحي والإنسان في العلوم الإنسانية . اللغة والأدب الجغرافيا والتاريخ . فظهرت وحدة الوحي والعقل والطبيعة كنموذج فكري يمثل ركيزة

المشروع الحضاري الذي أصبح ، بعد نقله ، نموذجاً لباقي الحضارات الموازية التي تعيش في كنف الحضارة الإسلامية كاليهودية في الغرب الإسلامي ، في إسبانيا ، والمسيحية الشرقية في الوطن العربي .

ثم توقفت الحضارة الإسلامية عن الإبداع بعد أن توقف المجتمع الإسلامي . وحلت الذاكرة محل العقل ، والتدوين محل التأليف في القرون السبعة التالية ، في العصر المملوكي التركي . كان الفتح داخل البلاد الاسلامية أكثر من خارجها ، أقرب الى السيطرة من إحدى الدول الاسلامية وإحدى القوميات منها الى توحيد الأمة . وكان الانتشار في أوروبا الشرقية أقرب الى الهيمنة التركية منه الى الفتح الاسلامي . وكان الانتاج الحضاري إما في الموسوعات والمدونات الكبرى أو في الشروح والملخصات أو في بعض جوانب العلوم المنطقية والرياضية والطبيعية المستقلة نسبياً عن العلوم النقلية والعلوم النقلية العقلية . واستمر الحال كذلك على مدى خمسة قرون حافظت الحضارة على نفسها ضد عوامل الفقد والضياع . وبدت فتوحات الدولة العثمانية فتوحات قوة أكثر منها فتوحات عقيدة . ومع ذلك انتشرت الحضارة الإسلامية في أفريقيا نظراً لأن الإسلام دين الطبيعة ينتشر بين القبائل الطبيعية من أجل تأكيد ثقافاتها المحلية وهويتها الوطنية وتطويرها نحو الكمال من حيث نظافة البدن والكرامة الانسانية بين القبائل في مواجهة موجات التغريب أثر التبشير والاستعمار الغربي .

ثالثاً: حاضر المشروع الحضاري

وعلى مدى قرنين من الزمان ، منذ القرن الماضي ، وفي نهاية القرون السبعة التالية مرحلة التوقف والتدوين والعمل بالذاكرة بدأت محاولات النهضة العربية الاسلامية الحديثة بداية بحركات الاصلاح الديني من داخل العلوم النقلية الأربعة وتوجيه النص والتراث نحو الواقع لمواجهة تحديات العصر ، الاستعمار والهيمنة من الخارج والقهر والتخلف من الداخل . وعاد المشروع الحضاري الاسلامي يحدد هدفه من جديد بعد هدفه الأول ، التوحيد في التصور ، والفتح في الأرض ، والعمران في المجتمع ، واعادة الفاعلية الى التوحيد ، وتأكيد الحرية الانسانية ، والعدالة الاجتماعية ، والتقدم .

ومن خلال أربعة أجيال بدأ الإصلاح يخبو ، جيلاً وراء جيل . فأثر تعاليم الأفغاني ، كان الاسلام في مواجهة الاستعمار في الخارج والقهر في الداخل ، قامت ثورة عرابي ، وتم احتلال مصر . فآثر تلميذه محمد عبده التطور البطيء عن طريق اصلاح التعليم واللغة العربية

والمحاكم الشرعية وليس بالضرورة عن طريق الانقلاب على السلطة «لعن الله ساس ويسوس» . فلما قامت الثورة الكمالية في تركيا في ١٩٢٣ ارتد تلميذه محمد رشيد رضا عن حزب الاصلاح وآثر العودة الى السلفية كرد فعل جديد على استيلاء حزب الاتحاد والترقي العلماني على السلطة ، أنصار القومية الطورانية . ويحيا الأمل من جديد في الفكر الاصلاحي على يد تلميذه حسن البنا محققاً حلم الرائد الأول الأفغاني لتأسيس حزب اسلامي ثوري قادر على تحقيق المشروع الاسلامي . وبعد اغتياله في ١٩٤٩ وصدام الإخوان المسلمين مع الضباط الأحرار في ١٩٥٤ ثم في ١٩٦٥ صراعاً على السلطة ظهر الاسلام الغاضب المنتقم الذي يكفر المجتمع إثر الاضطهاد والتعذيب في السجون . وخرج في هذا الظرف النفسي «معالم في الطريق» لسيد قطب و«الفريضة الغائبة» «لمحمد عبد السلام فرج» وأخيراً «ميثاق العمل الاسلامي» الذي يشرع لاغتيال العلمانيين .

ودخل الاسلام أيضاً في تفاعل مع التنوير الغربي عند الطهطاوي اعتماداً على الحسن والقبح العقليين . ظل أشعرياً في التوحيد وأصبح معتزلياً في العدل مثل محمد عبده في «رسالة التوحيد» . واستطاع تأسيس فكر الدولة المصرية الحديثة في «مناهج الألباب المصرية في مناهج الآداب العصرية» ، موحداً بين الصناعة «اندوستريا» والعمران ، «فليكن هذا الوطن مكان سعادتنا أجمعين ، نبنيه بالحرية والفكر والمصنع» . وفي نفس الوقت رأى الآخر من منظور الأنا ، والأنا من منظور الآخر في «تلخيص الابريز في تلخيص باريز» متجاوزاً صدمة الحداثة الى فكر جديد يمتزج فيها الوافد بالموروث ، وصياغة مشروع حضاري جديد يلبي مطالب المجتمع الحالي وحاجاته الى الحرية سواء كانت من الشورى أو من «الشرطة» ، والمساواة سواء كانت من مبادئ الثورة الفرنسية أو من الشريعة الاسلامية ، والعدالة الاجتماعية سواء كانت من الاشتراكية الغربية أو من التضامن الاجتماعي الاسلامي . وبعد انهيار دولة محمد علي وسيطرة الغرب على اقتصاديات مصر جاء الجيل الثاني ، أحمد لطفي السيد ، أكثر انحيازاً للغرب مقطوع الصلة بالتراث القديم ، ومؤصلاً الديمقراطية في كتاب «السياسة» لأرسطوطاليس وليس الشورى . فتحول الى حزب للأقلية والى أب للدولة المصرية الوطنية التي ليست مركزاً لدائرتين أخريين الوطن العربي والعالم الإسلامي . ثم جاء طه حسين في «مستقبل الثقافة في مصر» ليجعل ثقافة مصر جزءاً من ثقافة البحر الأبيض المتوسط تدور في فلك الغرب بعيداً عن الثقافات في إيران وتركيا والهند والصين التي تدور في فلك الشرق لتحرير معاهدة والتي كان من شروطها أن تصبح مصر قطعة من أوروبا كما كان يريد

اسماعيل . وبالرغم من عودة العقاد الى نوع من التوازن بين الموروث والوافد وأحياناً لصالح الموروث على حساب الوافد إلا أن هذا التيار انصب في النهاية الليبرالية الغربية . وأصبح أحد امتداداتها خارج حدود الغرب ، وأحد مصادر التغريب في حياتنا الثقافية المعاصرة .

ثم أصبح العلم والعلمانية نموذجاً صريحاً للمشروع الحضاري عند شبلي شميل وفرح أنطون وسلامة موسى ويعقوب صروف بعد أن انعدم التأصيل لذلك في الموروث أو كاد . فنظرية التطور نموذج العلم والتي حاول الأفغاني تأصيلها عند إخوان الصفا وأبي العلاء المعري وأبي بكر بن بشرون وجدها شبلي شميل عند دارون فقط . والعلمانية التي هي جوهر الشريعة الاسلامية الوضعية التي تقوم على المصالح العامة في غياب سلطة دينية وفي حضور سلطة سياسية تمثل إرادة الأمة واردة من الغرب «الدين لله والوطن للجميع» . صحيح أن شبلي شميل حاول تأصيل علوم العمران والفلك والطبيعة في القرآن ولكن محاولته كانت محدودة الأثر ، ضعيفة تهدف الى رد الموروث الى الوافد أكثر مما تهدف الى رد الوافد الى الموروث كما هو الحال عند طنطاوي جوهري . ثم اختفى هذا القليل عند فرح أنطون . فالمجتمعات على الاطلاق دون أية فروق نوعية بينها لا تتقدم بالضرورة الا بالنموذج العلمي العلماني الغربي . كما اختفى عند يعقوب صروف وسلامة موسى كما بدا في «هؤلاء علموني» . كلهم غربيون ولا يوجد عربي مسلم واحد علمه شيئاً ولا حتى الكندي والرازي وابن الراوندي وابن رشد وابن حيان وابن الهيثم الذين علموا الغرب . واستمر أيضاً عند زكي نجيب محمود ممثلاً في الوضعية المنطقية والمنهج التحليلي الذي اختص به الغرب وحده في حين غاب الموروث في اللغة العربية الانشائية وغابت الثقافة العربية في ثنائية السماء والأرض ، الشرق الفنان والغرب العالم . صحيح أن ذلك التيار كان نافذة على الثقافة العلمية الغربية ولكنه ظل محدود الأثر ، تروجه الصفوة ، وينتسب إليه أحياناً أقباط مصر ونصارى الشام(٤) .

وبالرغم من أن هذه التيارات الثلاثة لها منطلقات متمايزة ، الدين في الحركة الاصلاحية ، والدولة أو السياسة في الفكر الليبرالي ، والعلم في التيار العلماني إلا أنها جميعاً تشترك في الهدف ، الغرب نموذج التحديث ، الغرب الحديث في الحركة الاصلاحية ، والغرب المستنير في الفكر الليبرالي ، والغرب العلمي في التيار العلمي . وقد انتهت هذه التيارات الثلاثة في أجيالها الحالية الى تمايز بين اتجاهين متخاصمين : السلفية كرد فعل على الاتجاهات الثلاثة في الفكر العربي المعاصر وأخذها الغرب نموذجاً للتحديث ،

والعلمانية التي ضمت الليبرالية والماركسية والقومية والاشتراكية . ويمكن رصد السمات العامة للحالة الراهنة للحركة السلفية على النحو الآتي :

١- البداية بالإيمانيات والإلهيات وليس بالعقليات والانسانيات دفاعاً عن حقوق الله وحقوق الانسان أولى بالدفاع . فالمشروع الحضاري الجديد من مقتضيات الايمان تنفيذاً للأمر الإلهي وليس من متطلبات العصر ، حاجاته الى إعمال العقل والدفاع عن كرامة المواطن وحقوق الانسان ، يعتمد على النص ، قال الله وقال الرسول ، أكثر مما يعتمد على العقل وتحليل العلل المادية المكونة للواقع والدفاع على السلوك كما هو الحال في نظرية العلم في علم الأصول .

٢- استعمال تطبيق الشريعة الاسلامية كوسيلة للضغط الاجتماعي ، وليس للثورة الاجتماعية ، كفرض إلهي وليس تعبيراً عن مصالح الناس ، مطالبة للناس بواجباتهم قبل اعطائهم حقوقهم ، وتقديم الحدود والعقوبات على تطبيق النظام الاقتصادي والاجتماعي والتربوي ، والبداية بالشكليات والمظاهر الخارجية وبالتستر والحجاب قبل النزول الى رحاب الفضاء والسعي في ربوع الأرض .

٣- تقليد القدماء إحساساً بالعجز أمام العصر الذهبي الأول فما ترك السلف الى الخلف شيئاً . وقد خلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلوات واتبعوا الشهوات . نشأت الحركات السلفية والعودة الى الأصول هروباً من الحاضر وتعويضاً عن أزماته في عظمة الماضي والاقتداء بنموذجه وسنن أبطاله مع أن الحاضر مملوء بنماذج الجهاد في جنوب لبنان وفي فلسطين وفي أفغانستان .

٤- رفض الواقع ، والعجز عن التعامل معه ، والخروج عليه وتكفيره ، والوقوع في جدل إما... أو ، الكل أو لا شيء ، الإسلام أو الجاهلية ، الايمان أو الكفر ، الله أو الطاغوت . ولا مصالحة بينهما . بقاء أحدهما مرهون بالقضاء على الآخر . ولا حل لهذا الصراع إلا بالاستعانة على السلطة ، بتنظيم سري أو علني . وبالتالي وجب قلب نظام الحكم وتأسيس الحكومة الاسلامية . فإن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن . ولما كانت عيون السلطة في كل مكان نشأ الصراع بين هذه النظم والجماعات الاسلامية الى حد العنف المتبادل ، واراقة دماء المسلمين بالقتل من طرف والاغتيال من طرف آخر .

٥- رفض الحوار مع التيارات الفكرية الأخرى واتهامها بالعلمانية وتكفيرها لأنها تفصل بين الدين والدولة ، ولا تطبق الشريعة الاسلامية ، فالجماعات الاسلامية وحدها

تمتلك الحقيقة ، وغيرها في الضلال والبهتان ، منطق الفرقة الناجية مقابل الفرق الهالكة وحتى دون اعتبارهم من المؤلفة قلوبهم ممن لهم حق في بيت المال ، وهم جميعاً أبناء وطن واحد .

٦ـ ردة البعض منهم الى النقيض ، فالنقيض يولد النقيض ، والطرف ينقلب الى الطرف المضاد ، فيتحول الى قومي أو اشتراكي أو ماركسي أو ليبرالي جذري أو ينشغل بالتجارة وشؤون الدنيا بعد أن تشبع بشؤون الدين ويصبح الدين وسيلة للغطاء والتستر على مناهج الحياة استغلالاً للبسطاء .

ويمكن رصد أهم سمات التيار العلماني على النحو الآتي :

١ـ نقل فكر وافد من الغرب ، غريب على الثقافة الموروثة مزاحم لها مما يسبب نوعاً من ازدواجية الولاء في الثقافة بين الموروث والوافد ، وخلق صراع بين ثقافتين ، الموروث يكفر الوافد ، والوافد يخوّن الموروث ، وشق الأمة نصفين ، يتصارعان على السلطة ، ويتعاون كل منهما مع الأجنبي الدخيل المتفق معه في الأهداف والمصالح فتضيع وحدة الأمة ووطنية أبنائها .

٢ـ الولاء الفكري للغرب ، والتبعية له والنقل منه . قال ماركس في الماركسية ، وقال جون ستيوارت مل في الليبرالية ، وقال هيجل وفشته في القومية ، وقال سان سيمون وبرودون في الاشتراكية ، نقلاً بنقل ، نقل عن السلف أولاً ونقل عن الغرب ثانياً ، سلفيون وعلمانيون سواء بسواء . وغالباً ما يكون الولاء الفكري مقدمة الولاء السياسي .

٣ـ الانفصال عن التراث القديم الذي تحول الى ثقافة شعبية موروثة ومعاداته والخصومة معه ، وبالتالي العزلة عن الجماهير والترفع عليها ومخاطبتها بلغة لا تفهمها ، والتحول الى نخبة مثقفة وحاكمة تشكو من سلبية الجماهير تجاهها ومن سيطرة الجماعات الاسلامية عليها . مع أنه قد يكون في بعض جوانب التراث ما تدعو له العلمانية من عقل وعلم وتقدم وإنسانية وحرية ومساواة وعدالة اجتماعية .

٤ـ الترويج للعلمانية الغربية ، ونقل أشكال التعارض بين السلطتين الروحية والزمنية ، وحله بفصل الدين عن الدولة على الطريقة الغربية ، وإغفال خصوصية الثقافات والمجتمعات ، فالشريعة الاسلامية شريعة وضعية تقوم على رعاية مصالح الناس ، والاسلام دين علماني في جوهره ، خال من أية سلطة دينيّة ، والإمامة عقد وبيعة واختيار . والإمام ممثل للأمة وليس ممثلاً لله .

٥ـ الترويج لأسطورة الثقافة العالمية واعتبارها مرادفة لكل الثقافات المحلية وبديلاً عنها لا فرق في ذلك بين العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية مع أن كل علم هو تعبير عن رؤية للعالم ، وجزء من المكون الحضاري . وعلى كل منها التأقلم معها والتخلي عن خصوصيتها العالمية الثقافية الغربية . وهو ما عرف في الانثروبولوجيا الثقافية باسم التثاقف أو المثاقفة Acculturation . الثقافة الغربية هي الثقافة العالمية التي على كل ثقافة تمثلها ، ثقافة العقل والعلم والانسان والحرية والتقدم المساواة ، ثقافة التنوير وحقوق الانسان في حين أن الثقافات المحلية مرادفة للخرافة والسحر والدين والقهر والتخلف والتعصب واللاعقلانية .

٦ـ ونظراً لأن هذا لا يستديم فإنه كثيراً ما يحدث ردة عليه في حياة الفرد على نفسه ، وانتقاله من العلمانية الى السلفية أو انقلاب المجتمع على نفسه من النقيض الى النقيض[٥] . والطبيعي هو الانتقال من السلفية الى التنوير ، وايجاد متطلبات العلمانية في عقلانية المعتزلة وابن رشد وعلمية وتجريبية أصول الفقه ، وواقعية الشريعة ، وانسانية التصوف .

وقد نشأت محاولات عديدة في الجيل الحالي من المفكرين وأساتذة الفلسفة لإعادة الوحدة الى الثقافة الوطنية بين الموروث والوافد من أجل تجاوز ثنائية الحالة الراهنة للمشروع الحضاري بين ثقافة الأنا وثقافة الآخر ، بين الفلسفة والعلمانية والتمسك بالشرعيتين معاً ، شرعية الماضي وشرعية الحاضر ، ضرورة الأصالة والحاجة الى المعاصرة . فاتهمت بالتوفيقية والجمع بين المتناقضات من أجل استمرار الصراع على السلطة باسم الثقافة . تهدف هذه المحاولات الى توسيع رقعة الوافد والارتباط بالموروث . وهي محاولة صعبة عادة ما تنتهي الى الآتي :

١ـ يتم التجديد لحساب الوافد وبفضله ، فهو الوسيلة والغاية ، البداية والنهاية أكثر مما تم لحساب الموروث الذي تكمن وظيفته فقط في الحامل والوعاء . ومن هذه المحاولات الماركسية العربية ، والشخصانية الاسلامية ، والاشتراكية العربية . فهي قراءات ماركسية ووجودية وشخصانية واشتراكية لبعض جوانب التراث الاسلامي أو قراءة اسلامية لبعض المذاهب الفلسفية الغربية .

٢ـ يتم اخراج المذهب الغربي من بيئته واجتثاثه من جذوره ، واطلاقه من نسبيته ، وجعله حقيقة مطلقة ، جعل البالون كرة مصمتة ، وأحد الاجتهادات الحقيقة عينها ، وبالتالي اعطاء الآخر أكثر مما يستحق واعطاء الأنا أقل مما تستحق .

٣ـ يتم اجتزاء جوانب من الموروث تتفق مع الوافد وفصلها عن تراثها الذي نشأت فيه ، وبالتالي رد الكل القديم الى الجزء الجديد المقروء بعين الوافد فيتم التعامل مع الأنا بانتقائية يحددها الوافد .

٤ـ الوقوع في التشتت المذهبي والحيرة بين التيارات ومعايير الاختيار والقضاء على التصور الكلي للعالم الذي كان ومايزال أهم سمات الموروث ، وطغيان فقاقيع الهواء وتفجرها على رمال الشاطئ ، أقرب الى الزبد الذي يذهب جفاء دون ما ينفع الناس . تظل معظم هذه المحاولات مرفوضة من الطرفين ، من أنصار الوافد وأنصار الموروث ، ومعزولة عن الواقع وجماهير الأمة ، محاولات للنخبة ولكبار الأقلام ، مجرد اجتهادات فكرية وأدبية من النجوم الزاهرة في المجتمع المطلعة على آخر ما أنتجه الغرب من فلسفات ومازالت مرتبطة بتراثها وأرضها .

٥ـ تحل هذه المحاولات ثنائيات الثقافة في أذهان المثقفين كأفراد ولكنها لا تحل الخصومة في المجتمع بين قوتين رئيستين فيه : السلفية والعلمانية . ما أسهل أن يتم التوفيق في الذهن حيث الكلمات والألفاظ والمعاني حرة طليقة ، وما أصعب أن تتم المصالحة والنفوس غاضبة والقوى متصارعة في الواقع . هذه هي الحالة الراهنة للمشروع الحضاري للجيل الحالي وإرث عصر النهضة[٦] .

رابعاً: مستقبل المشروع الحضاري

وانقضت القرون السبعة الثانية كي تنتهي الدورة الثانية للحضارة الاسلامية . ويبدأ القرن الواحد والعشرون[٧] . ومهمة هذه الدورة التاريخية الثالثة اقالة محاولات عصر النهضة من عثرتها واعادة الوحدة الثقافية للأمة بين السلفية والعلمانية ، وتجاوز محاولات التجديد من الخارج من أجل إيجاد وحدة عضوية تنبع من مصالح الناس ومتطلبات العصر . فيمكن تطوير الحركة السلفية عن طريق إعادة بناء التراث القديم . ويمكن أيضاً تحجيم الحركة العلمانية عن طريق نقد التراث الغربي . ويمكن ثالثاً تجاوز محاولات التجديد من الخارج عن طريق التنظير المباشر للواقع . ومن ثم تكون مهمة المشروع الحضاري في المستقبل على النحو الآتي :

١ـ إعادة بناء التراث القديم بما يتفق مع ظروف العصر . فقد تغيرت المرحلة التاريخية كلها من عصر الفتوحات الأولى الى عصر الهزائم المتتالية ، من فتح القدس الى احتلالها ، ومن وحدة الأمة الى فرقتها ، ومن الوقوف أمام امبراطوريتي الفرس في الشرق والروم في

الغرب الى التبعية للروم الجدد بعد انهيار نظم الشرق ، ومن الاستقلال والابداع الى التبعية والتقليد ، ومن الريادة والصدارة الى التقهقر والتراجع .

كان التوحيد حديث العهد فنشأت العلوم المحافظة عليه ، العلوم النقلية الخمسة . وقد استمرت هذه العلوم الآن وحققت غاياتها في المحافظة على القرآن ، وتدوين الحديث وظهور التفاسير ، وكتابة السيرة ، وتقنين الفقه . والآن تبدو الحاجة ملحة الى إعادة بنائها طبقاً لحاجات جديدة : أولوية الواقع على الفكر في أسباب النزول ، والزمان والتطور في الناسخ والمنسوخ[٨] ، التفسير الموضوعي للقرآن لمعرفة التصور الاسلامي للعالم ، النقد الداخلي للحديث لعقلانية وواقعية المتن وليس لصحة السند ، التفسير الشعوري والاجتماعي للقرآن وليس التاريخي واللغوي والأدبي والكلامي والفلسفي والصوفي والفقهي ، وتحويل السيرة الى قدوة وبطولة بدلاً من تشخيص صاحبها في حياتنا حتى انقلب النموذج والقدوة الى عبادة الأشخاص ، ثم إعطاء الأولوية للمعاملات على العبادات في الفقه بعد أن عرفنا العبادات بما في ذلك أحكام الضراط وحلق عانة الميت في حين عزت علينا أحكام الاقتصاد والسياسة والاجتماع[٩] .

كما نشأت العلوم العقلية والنقلية في ظرفها التاريخي الماضي ، في عصر الفتوحات ، ظهرت فيها نغمة الزهو والانتصار . كما عكست الصراع الداخلي على السلطة بين الحاكم والمحكوم . ففي علم أصول الدين انتصرت الدولة للأشعرية كعقيدة رسمية لها وكفرت المعارضة ، الشيعة والخوارج والمعتزلة . ونحن نشكو الآن من ضعف المعارضة وسلبية الناس وتواكلهم ، واعتمادهم على النصوص ، وكثرة القول وقلة العمل وحصر الإمامة في قريش أو في الجيش . إن مستقبل علم أصول الدين مرهون بالانتقال من الاشعرية عقيدة السلطة الى الاعتزال ، المعارضة العلنية في الداخل ، وليس الشيعة المعارضة السرية أو الخوارج المعارضة العلنية المسلحة في الخارج ، فعيون السلطة وشرطتها في كل مكان كما هو اختيار الجماعات الاسلامية المعاصرة ، والانتقال من الذات والصفات والأفعال من الله الى الانسان الكامل ، ومن النقل الى العقل ، ومن الجبر والكسب الى خلق الأفعال ، ومن النبوة والمعجزة الى الوعي التاريخي واستقلاله عقلاً وإرادة ، ومن المعاد الى المستقبل ، ومن الايمان والعمل الى وحدة النظر والعمل ، ومن الإمامة الى المؤسسات ، ومن الفرق الهالكة والفرقة الناجية الى التعددية والحوار الوطني[١٠] . وفي علم أصول الفقه استقر النص ، وأعطيت له الأولوية على الواقع . والآن نعاني من ضياع المصالح ، ونشعر بالحاجة الى ضرورة الاجتهاد من جديد ليس كأصل رابع من أصول التشريع بل كأصل أول يتلوه الاجماع

ثم السنة ثم الكتاب في ترتيب تصاعدي بدل الترتيب التنازلي القديم . نبدأ من الواقع الى النص كما بدأ القدماء من النص الى الواقع . فالمصلحة لا تعارض النص . والبداية بالواقع والزمان المتجدد أقرب الى أسباب النزول والى الناسخ والمنسوخ . وفي علوم الحكمة لم تعد الثقافة اليونانية هي الوافدة بل الثقافة الغربية التي مازلنا نترجم عنها على مدى قرنين من الزمان دون أن يبدأ الإبداع الفكري لدينا بعد ، في حين ترجم القدماء على مدى جيلين ، حنين بن إسحق وإسحق بن حنين ثم بدأ الإبداع المستقل عند الكندي والرازي . ومن ثم يمكن إنشاء علوم حكمة جديدة تتعامل مع الوافد الغربي الجديد ، وننتقل من عصر الترجمة والشرح والتلخيص الى مرحلة الابداع والتأليف ، ومن الاعجاب بسقراط وأفلاطون وأرسطو الى الاعجاب بديكارت وكانط وهيجل ، ومن الحكمة الثلاثية القديمة : المنطق والطبيعيات والإلهيات الى الحكمة الشعورية الجديدة عالم الشعور وعالم الآخرين وعالم الأشياء . وأخيراً في علوم التصوف نشكو الآن من سيادة الطرق الصوفية على حياة الناس ، والعزلة عن العالم والإغراق في الروحانيات . يمكن إذن إعادة بناء علوم التصوف بحيث يعود الى العالم من جديد بدلاً من الهرب الى الله ، ويتحول الطريق الصوفي الرأسي الى طريق أفقي ، ومعراج القدس الى مسار في التاريخ وتحرير القدس ، والمقامات الى مراحل للتطور ، والأحوال النفسية المتضادة الى جدل المجتمع والتاريخ ، وتكون الغاية القصوى البقاء وليس الفناء .

وبعد أن توقفت العلوم العقلية الخالصة ، ولم نعد نبدع في العلوم الرياضية أو الطبيعية أو الانسانية ونعتمد في ذلك على العلوم الغربية الوافدة ، ولم تشفع لنا دروس تاريخ العلوم عند العرب لأنها مجرد عرض لمآثر القدماء وكأنها تاريخ صرف دون دراية بنشأتها ودون تطويرها ، تكفينا العزة ، يمكن استئناف عمل العقل من جديد بعد معرفة الموروث والوافد . فنحن أسعد حظاً من القدماء . إذ تعامل القدماء مع الوافد اليوناني والهندي والفارسي ولم يكن لديهم موروث خاص ، ونحن نتعامل مع الوافد الغربي وموروثنا القديم .

٢ـ التحرر من التراث الغربي الوافد الذي أصبح بديلاً من حيث المصدر عن الموروث القديم وإن كان يقوم بنفس الوظيفة وهو الأسر الثقافي للعقل والتبعية الثقافية للذهن ، وذلك عن طريق رده الى حدوده الطبيعية وإرجاعه الى ظروف نشأته وإثبات تاريخيته ، وبأنه ثقافة محلية مثل غيره من الثقافات ، وأن أسطورة الثقافة العالمية إنما غايتها الهيمنة على مقدرات الشعوب من خلال السيطرة على أجهزة الإعلام ودور النشر . وبذلك تنتهي علاقة ثقافة المركز بثقافات المحيط ، وينتهي مركب العظمة عند الآخر ومركب النقص عند الأنا . ويتحول الآخر من مصدر للعلم الى موضوع للعلم ، ومن دارس الى مدروس ، ومن ذات الى

موضوع كما يتحول الأنا من موضوع للعلم ، ومن مدروس الى دارس ، ومن موضوع الى ذات . ومن ثم تنتهي التبعية للغرب ، وينتهي عصر الريادة له . وتعود الى الثقافة الوطنية وحدتها بين الموروث والوافد ، وتتحرر الأنا من أسرها مرتين ، الأسر للماضي والأسر للمستقبل لصالح الوعي بالحاضر .

يمكن إذاً رصد مصادر الوعي الأوروبي ، المصدر اليوناني الروماني وبيان كيف تغلب الروماني على اليوناني فيه ، والمصدر اليهودي المسيحي وبيان كيف تغلب اليهودي على المسيحي به ، والبيئة الأوروبية نفسها وبيان كيف كانت الدعامة المادية للمصدرين الماديين المطابقين . ويمكن رصد تكوين الوعي الأوروبي منذ النشأة في العصور الحديثة في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وبلوغ الذروة في القرن التاسع عشر ثم الوصول الى نهاية البداية في النصف الأول من القرن العشرين ، وبداية النهاية في النصف الثاني منه . لقد بدأ الوعي الأوروبي بثنائية قضت على وحدته ، نزوع عقلي مثالي الى أعلى انتهى الى الصورية والتجريد وفقدان الحياة ، ونزوع حسي تجريبي الى أسفل انتهى الى المادية والطبيعة الساذجة . وانتهى بمحاولة لرتق الفتق في الظاهريات وفي فلسفات الحياة واعتبار كلا النزوعين بعدين للشعور . توالت المذاهب الفلسفية بين البداية والنهاية ، بعضها من بعض طبقاً لقانون الفعل ورد الفعل ، من المثالية الى الواقعية الى المثالية الجديدة الى الواقعية الجديدة ، من الكلاسيكية الى الرومانسية الى الكلاسيكية الجديدة الى الرومانسية الجديدة . عيوب كل مذهب سابق هي مميزات كل مذهب لاحق ، ومميزات كل مذهب سابق هي عيوب كل مذهب لاحق . كل مذهب يهدم ويبني ، وتتوالى المذاهب ، ما يتم هدمه بالأمس يعاد بناؤه اليوم . وما يتم بناؤه اليوم يعاد هدمه في الغد . تكافأت الأدلة ، وتساوت المذاهب ، وتعادلت الرؤى ، فنشأت الحيرة وعمّ الشك فيها جميعاً . وانتهى الوعي الأوروبي الى النسبية واللاأدرية وصب في النهاية في العدمية . بدأ الواقع الأوروبي عارياً من أي غطاء نظري بعد عصر النهضة وهدم الأغطية النظرية القديمة الوافدة إليه من الكنيسة وأرسطو والعرب . ثم حاولت المذاهب الفلسفية إيجاد أغطية نظرية بديلة فحطمها الوعي الأوروبي واحداً تلو الآخر حتى أصبح عارياً من جديد يحاول رد الاعتبار الى ما هدم أولاً . فنشأت الاتجاهات المحافظة فيه كرد فعل على العدمية وليبدأ ربما دورة تاريخية جديدة ابتداء من عصر وسيط جديد وحّد بين الواقع والقيمة في البداية ثم فصل بينهما في النهاية فانقلب من التنوير الى التنوير المضاد ، ومن النزعة الانسانية الى النزعة العنصرية ، ومن التحرر الى الاستعمار ، ومن تحرير العبيد لديه الى استعباد باقي الشعوب . تكونت العقلية

الأوروبية بفعل هذا التطور التاريخي للوعي الأوروبي ، عقلية تجزيئية لا ترى من الواقع إلا أحد جوانبه ثم ترد الكل إليه . المعرفة إما حسية أو عقلية أو وجدانية وليست كل ذلك في نفس الوقت . والمذاهب السياسية إما ليبرالية رأسمالية أو اشتراكية جماعية دون الجمع بينهما . الفن إما شكل أو مضمون ، إما للفن أو للحياة حتى ضاعت الحقيقة الشاملة وتاهت بين الأجزاء . وتم تقسيم النشاط الذهني بين الدين والعلم والفلسفة ، بين النظر الى أعلى والنظر الى أسفل أو النظر الى الأمام . ونشب خصام بين الميادين الثلاثة إما الدين وإما العلم وإما الفلسفة(١١) .

٣- التنظير المباشر للواقع لتجاوز ثقافة النص وعقلية التأويل ومنهج القراءة الى رؤية الواقع المباشر ، وتنظيره تنظيراً مباشراً دون قراءته من خلال نص مسبق موروث أو وافد وبذلك يستمر المشروع الحضاري في إبداع نصوص جديدة وليس فقط في قراءة نصوص قديمة وإعادة الاختيار بين البدائل ، وتعود الحضارة من جديد كما نشأت أول مرة نشأة تلقائية باجتهاد عقلي خالص في ظرف تاريخي محدد وربما بمشروع توحيد جديد للعالم المتحرر حديثاً ، شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وصياغة مثل جديدة للعالم خالية من الهيمنة والعنصرية والصهيونية من أجل حوار متكافئ بين الحضارات ، وحوار عادل بين الشعوب . فتعود لأسباب النزول دلالتها ، أولوية الواقع على الفكر . الواقع هو الذي يستدعي الفكر . الواقع يسبق الفكر ولا يسبق الفكر الواقع . كذلك يأخذ الناسخ والمنسوخ دلالته في التطور والزمان والتقدم ، تغير الفكر بتغير الواقع ، فالواقع مصدر الخصب والحيوية والنماء .

مازالت قضية تحرير الأرض التحدي الأكبر لنا . فبالرغم من أننا عشنا عصر التحرر من الاستعمار المباشر إلا أننا مازلنا نرزح تحت الاستعمار الاستيطاني في فلسطين . يحتل مزيداً من الأراضي عاماً بعد عام من ١٩٤٨ الى ١٩٥٦ الى ١٩٦٧ الى ١٩٨٢ ، توسع وراء توسع ، من اسرائيل النكبة الى اسرائيل الكبرى . هل يمكن إقامة لاهوت الأرض ، وايجاد العلاقة بين الله والأرض في علم كلام جديد في مستقبل المشروع الحضاري « رب السموات والأرض » ، « هو الذي في السماء إله وفي الأرض إله » ؟ هل يمكن إقامة فقه للأرض ، وتفسير للأرض ، ومسيرة للأرض ، وفلسفة للأرض ، وتصوف للأرض ، وجغرافيا للأرض ، وتاريخ للأرض وليس فقط لغة الأرض وأدب الأرض ؟ هذا هو السبيل الأبقى لبقاء سيناء ولولاء البدو للوطن الأم ولتحرير القدس وللحفاظ على العراق والبوسنة والهرسك وبورما أمام العدو ، جعل الله والشعب والأرض ثالوثاً مقدساً في إله واحد(١٢) .

ومازلنا نعيش قهر المواطن وكبت الحريات وتعذيب للمخالفين في الرأي في النظم التسلطية . التحدي أمامنا كيف يمكن صياغة نظرية في الحرية تبحث عن معوقاتها في ثقافتنا ووجداننا ، وتحاول تأصيلها في الشهادة باعتبارها شهادة على العصر في فعل النفي «الإله» نفي آلهة العصر المزيفة ثم فعل الإثبات «إلا الله» المبدأ الواحد الحق الذي يتساوى أمامه الجميع ، وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وفي الدين والنصيحة ، وفي نظام الحسبة ، وفي الجهر بالحق ، فالساكت عن الحق شيطان أخرس[١٣] .

وتزداد قضية العدالة الاجتماعية تأزماً بزيادة البون الشاسع بين الأغنياء والفقراء . فأغنى أغنياء العالم منا وأفقر فقراء العالم منا . كيف نعمل على تقريب الهوة بين الطبقات ، والانتقال من الملكية الى الاستخلاف ، وأن يكون للانسان حق التصرف وحق الانتفاع وحق الاستثمار وليس حق الاكتناز وحق الاستغلال وحق الاحتكار ، وأن مصالح الناس وأدوات الانتاج كالزراعة (الماء والكلأ) والصناعة (النار) في أيدي الأمة ، وأن العمل مصدر القيمة وليس المضاربات والعمولات والسمسرة وتجارة المخدرات ؟

ولما كنا نعاني من التجزئة والقطرية والخلافات الى درجة الاقتتال والحروب الأهلية يكون المشروع الحضاري الجديد مشروع وحدويّ بالضرورة ، تعبير عن التوحيد في الفكر والواقع ، توحيد بين الشعوب دون فرق في لون أو جنس أو عرق أو دين . تاريخنا وثقافتنا ولغتنا وأهدافنا ومصالحنا واحدة . وهذا لا ينفي التعدد ، فالوحدة هدف ومصير والآراء مختلفة ومتعددة ، تعددية في النظر ووحدة في العمل . ولما كنا شعوباً تعتمد على غيرها في الغذاء والكساء والسلاح والعلم فإن التنمية المستقلة تصبح هدفاً قومياً عاماً ومطلباً وطنياً بحيث يتم تحرير الإرادة الوطنية من الضغوط الاجنبية . يتوجه المشروع الحضاري المستقبلي الى التنمية المستقلة تنمية الموارد الطبيعية ، المادية والبشرية ، اعتماداً على الذات . وقد سخرت الطبيعة لإرادة الإنسان وصالحه . كما استعمر الله الإنسان في الأرض ليعمّرها . المشروع الحضاري الجديد مشروع تنموي بالضرورة يقوم على فعل الانسان في الطبيعة واستخلاف الله له في الأرض .

ولما كنا نعاني من التغريب في حياتنا ومن التبعية في ثقافتنا وسلوكنا فإن الدفاع عن الهوية والأصالة أحد المطالب الرئيسية للجميع . وبسببه تخرج الحركة السلفية مناهضة للتغريب . المفاصلة هنا ضرورية «لكم دينكم ولي دين» . ورفض التقليد والتبعية يساعد على الحفاظ على الهوية . المشروع الحضاري الجديد يثبت الهوية في مواجهة التغريب ، ويتمسك بالأصالة ضد التبعية .

وأخيراً ، لما كنا نعاني من سلبية الجماهير وعدم اقتناعها بأي شيء يفعلون لأجله أي شيء فإن الإحساس بالأمانة والرسالة والإعداد للمستقبل يساعد على القضاء على فتور الأمة الذي حاول الكواكبي من قبل القضاء عليه في «أم القرى» . إن المشروع الحضاري ليس فقط مشروعاً فكرياً بل هو مشروع للتحقيق من خلال تجنيد الناس له حتى يتحول الى قوة اجتماعية ومسار تاريخي(١٤) .

إن هذه التحديات الرئيسية في الواقع في حاجة الى تنظير مباشر لها يسمح بالتعددية في الفهم والتفسير ومناهج التحليل والأطر النظرية واجتهاد جميع المدارس والتيارات الفكرية . فالحق النظري متعدد ، والحق العملي واحد كما يقول الأصوليون القدماء . وجبهة وطنية واحدة ممثلة لجميع الأطراف قادرة على تحقيق هذا المشروع الحضاري الجديد دون استئثار طرف واحد بالسلطة مع استبعاد الأطراف الأخرى .

من هذه الجبهات الثلاث تتم صياغة المشروع الحضاري الجديد . قد لا تكون متساوية في الأهمية بالضرورة أو ذات عمق واحد في الوعي القومي . فالذات القديم أعمق الجبهات الثلاث يمتد أربعة عشر قرناً لو كان إسلامياً ، وعشرين قرناً لو كان قبطياً وثلاثين قرناً لو كان مصرياً قديماً ، أعماق ثلاثة متداخلة في التاريخ لها مركز واحد هو الوعي القومي كالدوائر المتداخلة في الحاضر ، مصر مركز الوطن العربي والعالم الاسلامي وشعوب اسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وقد تتفاوت هذه الجبهات الثلاث من حيث اتساع القاعدة الجماهيرية . فالجبهة الأولى أكثر اتساعاً في قاعدتها الجماهيرية ومنها تخرج الحركة السلفية المعاصرة ، والجبهة الثانية أقلّ اتساعاً ، قاصرة على النخبة المثقفة . أما الجبهة الثالثة فهي أقلها اتساعاً نظراً لأنها تعتمد على الخطاب السياسي الذي ينقصه التصديق . مازال الفكر غائباً عنه تاركاً مجاله للأدب ، والشعر والرواية والقصة ومعاناة الناس .

ويستطيع المشروع الحضاري الجديد أن يضع الأمة في سياقها التاريخي ، وأن يدخلها في نظام العالم والتعامل معه من موقع الندية والاستقلال . كانت الأمة باستمرار في علاقة مع الآخر منذ نشأتها من الشرق والغرب ، مع الفرس والروم ثم مع التتار والمغول والصليبيين ، مع المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي . والآن بقيت الأمة في علاقة مع الغرب . كانت هذه العلاقة باستمرار عبر التاريخ على التبادل . إذا كانت الأمة في موقع الاستاذ كان الغرب في موقع التلميذ كما كان الحال في عصرنا الذهبي الأول وفي قروننا السبعة الأولى ، العصر الوسيط الأوروبي . وإذا كانت الأمة في موقع التلميذ كان الغرب في موقع الأستاذ كما هو الحال في عصر التوقف والتدوين في قروننا السبعة الأخيرة ، العصور الأوروبية الحديثة .

كل منا لعب دور الأستاذ والتلميذ مرتين . نحن اذن على أعتاب دورة تاريخية ثالثة ، من القرن الخامس عشر حتى القرن الواحد والعشرين عندنا ، ومن القرن الواحد والعشرين حتى القرن الثامن والعشرين عندهم . يتعامل كلانا من موقع الندية . كل منا أستاذ فيما يعلم وتلميذ فيما لا يعلم . فلا يوجد معلم أبدي يعطي من طرف واحد ولا يأخذ شيئاً . ولا يوجد تلميذ أبدي يأخذ من طرف واحد ولا يعطي شيئاً . المشروع الحضاري الجديد قادر على الحوار بين الحضارات من موقع الندية والتكافؤ وليس من موقع الدونية تجاه الآخر الذي يتعامل معنا من موقع التفوق والعظمة . إن المشروع الحضاري الجديد لا تتم صياغته إلا في فلسفة جديدة للتاريخ تجعل الوعي بالفكر وعياً بالتاريخ .

الهوامش

(١) جمال حمدان : شخصية مصر ، ثلاثة أجزاء ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨١ .

(٢) أنظر رسالتنا الأولى (بالفرنسية) Les methodes d'exegese, essai sur la science des Fondements de la comprehension, ilm Usul al-Fiqh, Le Caire.

(٣) أنظر دراستينا «الفارابي شارحاً أرسطو» و«ابن رشد شارحاً أرسطو» في «دراسات إسلامية» ص١٤٥-١٧٢ الانجلو مصرية القاهرة ١٩٨١ .

(٤) انظر دراستنا «كبوة الاصلاح» ، دراسات فلسفية ، ص١٧٧-١٩٠ الانجلو المصرية القاهرة ١٩٨٧ .

(٥) هذه هي حالة خالد محمد خالد ، واسماعيل مظهر ، وعادل حسين ، وابراهيم شكري ، ومحمد عمارة .

(٦) انظر «أزمة التغير الاجتماعي» في «التراث والتجديد ، موقفنا من التراث القديم» ص٣٧-٧١ ، المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨٠ .

(٧) انظر حوارنا مع محمد عابد الجابري في «حوار المشرق والمغرب» ، مدبولي ، القاهرة ١٩٩٠ .

(٨) الوحي والواقع ، دراسة في أسباب النزول ، الاسلام والحداثة ، دار الساقي ، لندن ١٩٩٠ .

(٩) انظر دراستنا «مناهج التفسير ومصالح الأمة» في «الدين والثورة في مصر» الجزء السابع : «اليمين واليسار في الفكر الديني» ، مدبولي ، القاهرة ١٩٨٩ .

(١٠) أنظر دراستنا «تاريخية علم الكلام» مجلة الجمعية الفلسفية المصرية ، العدد الأول ، يونيو ١٩٩٢ .

(١١) انظر كتابنا «مقدمة في علم الاستغراب» الدار الفنية ، القاهرة ١٩٩١ .

(١٢) God, Community and Land, Theology of Land, in: Religious dialogue and revolution, pp. 175-82. Anglo-Egyptian bookshop, Cairo, 1977.

(١٣) «ماذا تعني شهادة ألا إله إلا الله ؟» في «الدين والثورة في مصر» الجزء السابع «اليمين واليسار في الفكر الديني» ص١٤٧-١٦١ .

(١٤) أنظر دراستنا «الفكر الاسلامي والتخطيط لدوره المستقبلي» دراسات فلسفية ، ص١٩١-٢٢٧ ، الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٧ .

المداخلات

مداخلة ... ... : من يقرأ ورقة الاستاذ سيد ياسين يتشكل لديه انطباع أولي ، في أنه ، يتحدث عن ظاهرة لها تاريخ في العالم المعاصر كما لو أنها ظاهرة جديدة ، وهي تآكل الكيانات الوطنية ، والإهدار المتزايد للسيادة الاقتصادية والسياسية للدولة أو الدول في عصر العولمة ، الحقيقة أن هذا الاهدار ليس خاصاً بحقبة العولمة ، وليس حقيقة جديدة مرتبطة بالعولمة ، بل هو حقيقة بدأت منذ قرن على الأقل ، في امتداد الصعود الزاحف للرأسمالية المنتصرة في (المتروبول) وفي الأطراف ، هذا الإهدار اتخذ شكلاً سياسياً هو شكل بناء اساسيات ومداميك الاستتباع الاقتصادي أو التبعية الاقتصادية للأطراف ، للهوامش ، تجاه المركز المتروبول الغربي ، واتخذ شكلاً سياسياً من خلال بناء العلاقات الدولية ، على أساس من الهيمنة للدول العظمى دول المركز الغربي على مجمل دول ومجتمعات المعمورة ، فإذاً هذا الإهدار ليس جديداً ، ما الجديد إذاً ؟ الجديد أن الأطراف الدولية التي بدأت تصاب بهذه الظاهرة ، ظاهرة إهدار السيادة الاقتصادية والسياسية ، هي من قلب المعسكر الرأسمالي نفسه ، بمعنى حينما بدأت أوروبا تشعر أن استقلالها الاقتصادي والسياسي بدأ يهتز في امتداد التضخم المثير للقوى الأمريكية ، بدأ الحديث عن حقبة جديدة هي حقبة العولمة ، حقبة إهدار سيادة الدولة القومية ، والحقيقة أن العولمة ، ليست سوى فقرة في نص بدأ منذ قرون هو النص الرأسمالي الامبريالي ، لا نستطيع أن نقرأ العولمة ، خارج إطار القواعد والأساسات والمبادىء التي قام عليها النظام الرأسمالي ، ويمكن هنا أن نقرأها بصفتها محطة من محطات التراكم الرأسمالي المعاصر ، فالعولمة لم تضف جديداً على صعيد إهدار السيادة ، إلا بانتقالها من مركز كان تحت وطأة ضرباتها هو الجنوب ، الى مركز جديد هو الغرب نفسه ، وخاصة الغرب الأوروبي ، ومن يقرأ منا مثلاً ، المساجلات المثيرة

التي نشأت في رحم مفاوضات (الجات) ، وعبرت عن نفسها في فرنسا من خلال عبارة الاستثناء الثقافي ، والمقاومة الثقافية لمفاعيل إخضاع الحقل الثقافي ، أو السلعة الثقافية ، لأحكام اتفاقية التجارة الحرة ، من يقرأ منا تلك المساجلات يكتشف مثلاً بأن الرعب بدأ بالذات ، حينما دخل جزء من الغرب في مجال عملية إهدار السيادة الاقتصادية والسياسية للغرب . النقطة الثانية تتعلق ولها صلة بهذه الأولى تتعلق بالدولة الوطنية ، مبكر جداً أن يتحدث المرء عن زوال الدولة الوطنية ، هناك فرضيات تقول مثلاً وأنا واحد ممن يذهبون الى هذا المذهب ، إن العولمة ليست سوى مظهر من مظاهر نجاح الدولة القومية ذاتها ، على هذا الاساس مثلاً أنا اعتبر أن العولمة هي الاسم الحركي للأمركة ، في لحظة من لحظات جموحها ونجاحها في إحكام إطباقها السياسي والاقتصادي على المجال العالمي مركزاً ومحيطاً ، إنها ليست عنواناً لزوال الدول القومية أو الدول الوطنية ، إنها عنوان انتصار دولة قومية كبرى على مجموع الدول .

أ . علي عبد الكريم : فيما يتعلق بالمحاضرة التي ألقاها د . علي الدين هلال نيابة عن السيد ياسين ، أنا لدي تساول يثير عدة تساؤلات في إطار دور المثقف العربي ، في طرح وفهم طبيعة الاشكالات التي يواجهها مشروع التنمية العربية ، ومشروع النهضة العربية ، وأنا استمع الى هذه الأفكار ، دارت في ذهني تماماً محصلة الأفكار التي أوردها مفكر أمريكي ، حول ما اسماه (بصدمة الحضارة) في كتاب سابق وهذا الكتاب له أكثر من عشرين سنة ، ودار حول ذات المواضيع ، ويطرح رؤية ، وفق منظور امريكي للأمور ، ثم التطورات اللاحقة التي رصدها ، التجمع المُهيمن أمريكياً على مقاليد الأمور الرأسمالية في الاحتكارات الأمريكية ، طلع بفكرة جديدة أسماها (الموجة الثالثة) ، جملة الأفكار الواردة في هذه الورقة حول أفكار تتعلق بالموجة الثالثة ، التي تتنبأ بأن العصر القادم سيكون هو عصر القوة المبني على المعرفة ، ويؤدي الى أن المجتمعات التي بنيت في الموجة الأولى (المجتمعات الزراعية) أو الموجة الثانية (المجتمعات الصناعية) ـ كما أسماها ـ رأى أن مآلها يسير إلى التفكيك ـ أنا أقول : عن هذه الأفكار التي تطرح من إطارات مدرسية معروفة ، لماذا يروج لها بهذا التعاطي ، وكأنه أمر حتمي ومسلم به ، ليس الأمر مآله الى السقوط كما تشير الورقة ، القضية تحتاج الى أن يناقشها المفكر العربي بالتقييم قبل أن يتسلمها ، كفكرة نطرحها أمام المشروع العربي ، إذا لم يتعامل مع هذه الأقطار فمآل المشروع سيكون الى الاختفاء والتفكك والخ...

أنا أريد الحقيقة أن يدور تعليق في كيفية التعامل مع ما يطرحه مفهوم الأمركة في إطار

العولمة ، ثم تعاطينا معها . ينبغي أن يستقيم مشروع النهضة العربية ، على قضايا تؤسس من خلال منظومة القوانين التي أعاقت هذا الواقع وسدت أمامه المنافذ للتفكير ، حتى أصبح يستجير بما يطرحه مفكرون لهم مصالح ومآرب .

أ . **مصطفى سليمان** :مع المقدمات الجيدة لدراسة الأستاذ ياسين يفاجأ السامع والمتابع للنتائج التي كما جاء في البحث الثاني وكأنه محضر للجواب ، وكما جاء في مداخلة للدكتور علي عبد الكريم ؛ لا بد من الانتباه إلى أن هذا الاستنتاج الذي يقول : (وهكذا سيدور الصراع بين هؤلاء الذين يسعون الى المكانة ، ويبحثون عن المعنى في ماض بعيد) والحديث كأنه عنا نحن ، ونحن لا نبحث عن المكانة ، ولا نبحث عن الماضي ، أو في حصار ممزق وهذه حالتنا ، وصراع بين هؤلاءالآخرين الذين يراهنون على تقدم الإنسانية المؤكد على مدى التاريخ الطويل أي الامريكان ، لعل هذه النتيجة المحبطة ، أو الناتجة عن احباط عميق ، تذكرنا بالحرب العالمية الثالثة التي قادت أمريكا نحوالعولمة ، أي الهجوم على الجزيرة العربية و النفط والخليج ، في ذلك الوقت برز معلقون وسياسيون عرب ، ليس فقط محبطين بل فائقين مرعوبين ، لو استعدنا الصور بالفيديو اليوم لوجدنا رؤساء يهتزون ويستقبلون الامريكان ، لن أتحدث عن النتيجة الاقتصادية ، والمالية لمخزون العرب ، ولمخزون النفط ، وللسيادة وللكرامة اليومية للعرب ، مني أنا حتى آخر عربي ، هذا الأمر في المدى التاريخي ، الحقيقة ينسى التاريخ العشرين أو الثلاثين سنة الماضية ، عندما نهض العرب بعد الحرب العالمية الثانية ، في حركة تحرر عالمية ، ناصر لا يمثل مصر ، ولا ثورة العرب ولا وحدة العرب ، يمثل وحدة العالم كله من أمريكا اللاتينية وجماهير أمريكا الشمالية ، الفقراء والزنوج ، حتى قلب أوروبا حتى آسيا ، واستراليا ، حتى أصبحت منذ ١٩٥٦ وحتى وفاة عبد الناصر ، و٨ سنوات بعدها أصبحت الأمم المتحدة ، منظمة للشعوب ، وقرارها كان لحرية الشعوب . الوقوف عند مفهوم الحرب الباردة ، جاء ليلغي حقيقة الحرب الساخنة التي كانت بيننا كشعوب وبين الإمبريالية ، العولمة اليوم هي إعادة اظهار للمعنى الحقيقي للامبريالية بالمعنى الكلاسيكي ، بهذا المعنى أريد أن أنبه أنه إذا استطاعت أمريكا أو الامبريالية الجديدة أن تسيطر على الأمم المتحدة من جديد بعد فشل حركات التحرر ، ولا أقول فشلها كحركات تحرر ، فشل الدول الناتجة عن حركات التحرر من النهوض الى نظام عالمي ديمقراطي ، واجتماعي صحيح ، إذا كنا فشلنا بسبب حالة الاستسلام ، وحالة الاحباط ، التي دخل بها البعض ، فإننا نشهد اليوم أقول لكم نهاية مرحلة الردة التي بدأت بالكونغو وأندونيسيا ونتذكر سوهارتو في هذه الأيام ، إذاً أرى من

هذه الأفكار العربية التي يتحدث فيها الاستاذ جمال باروت في المنصة أن مرحلة نهاية الامبريالية الأمريكية قريبة جداً إن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تستوعب العولمة ، ولا تستطيع أن تبلغ العالم ، مشكلة الاتحاد السوفيتي كما أراها أنها تستعمر شعوب وأمم اخرى باسم اشتراكي وديمقراطي ، لن تستطيع أن تستوعب ذلك ، ستنتهي المرحلة الامبريالية التي يخاف منها البعض منا ، ويأتي حديث أو بحث الدكتور السيد ياسين تحذيراً ، أقبله تحذيراً ولا أقبله تسليماً ، أرى في هذا المؤتمر جواباً بليغاً وحركة نهضة تتابع حركة النهضة في الكفاح المسلح ، حيث تحرر اليمن بالأيدي وبالقلوب نفسها ، واليوم الشعلة تستمر في المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، في أبحاثكم في تلخيص تاريخ مصر وبقية الأقطار العربية ، في تلخيص تاريخ سوريا ، في تلخيص صمود العراق والسودان وليبيا ، لا نرى أن المرحلة سوداوية ، ولا نرى أن هذه العولمة كغول قادر على الإطباق على الوضع العالمي .

د . ماهر الطاهر : لدي بعض الملاحظات السريعة بصدد بحث الدكتور سيد يسين ، لا شك أن البحث قيّم ، وهام ، لكنني أعتقد أنه طرح أفكاراً عامة ، لم تلامس باعتقادي القضايا الملموسة والحقيقية ، بالنسبة لنا في المجتمعات العربية ، بمعنى أفكار تنطبق على كل الحالات ، في كل البلدان ، وعندما نتكلم عن مشروع نهضوي عربي ، ينبغي باعتقادي ، ان نركز على القضايا الملموسة التي تواجه المجتمع العربي ، يعني هل يمكن أن نبني مشروعاً نهضوياً عربياً ، ينبغي باعتقادي ، أن نركز على القضايا الملموسة التي تواجه المجتمع العربي ، يعني هل يمكن أن نبني مشروع نهضوي حضاري دون توزيع عادل للثروة العربية داخل البلدان العربية ، وعلى المستوى العربي العام ، عندما يتحكم ٥٪ بإمكانات وثروات الأمة العربية ، هذه نقطة باعتقادي تشكل تحدي حقيقي بالنسبة للمشروع النهضوي العربي لأنه لا يمكن بناء مشروع حضاري فاعل ومبدع في ظل الفقر والجوع والتخلف مثل الموجود في الصومال والسودان... الخ . والذي يشكل قصة حقيقية يومية ، هذه نقطة أولى .

حتى موضوع التطرف الإسلامي الذي أشارت إليها الورقة ، أنا اعتقادي أن سببها الأساسي ليس رفض التغيير ، جذرها الأساسي اقتصادي ، تعبير عن حالة الأزمة والمأزق التي يعيشها المجتمع العربي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

النقطة الثانية : لم تقدم الورقة مشروعاً ، نحن لا نملك مشروعاً ، هل لدينا نحن كعرب مشروع أو تصور للنهضة العربية ، ما هو هذا المشروع ، ما هي ملامحه ما هي أسسه ؟

لا يوجد مشروع ، لا مشروع اسلامي ، ولا مشروع يساري ، ولا مشروع قومي ، ولا

مشروع ليبرالي ، يعني أنا أوافق تماماً الكلام الذي تضمنته ورقة الأستاذ حازم الببلاوي ولكن ألا توجد تصورات يمكن أن نقدمها للإنسان العربي ، للقوى السياسية العربية . هذا أيضاً باعتقادي موضوع ملموس يتطلب رؤية مشروع .

النقطة الأخيرة : أسأل وأتساءل : هل يمكن مواجهة التحديات العربية وبناء مشروع نهضوي عربي بدون أن نشير باستمرار لمسألة الصهيونية والخطر الصهيوني الاسرائيلي في المنطقة ؟ كخطر يومي مباشر يريد ضرب هذا المشروع . يعني أنا لا أريد أن أقحم مسألة الصراع العربي الصهيوني والصهيونية في هذا الموضوع ، ولكنني أعتقد أننا نواجه اشكال حقيقي يقول : ان كل مشروعاتنا وكل مستقبلنا مهدد ، في ظل خطر جدي وليس وهمي ، فقط أطرح هذا التساؤل وأختم حديثي .

السفير سعود الزبيدي : بداية أتوجه بالشكر والامتنان إلى أخي الكبير الرئيس علي ناصر محمد الذي آثر أن يجمع هذه النخبة الممتازة في هذا البلد الجميل لبنان ، ولكي نناقش هموم الأمة العربية ، أشرتم سيادتكم الى أن الإنتاج العالمي أو العربي بدون البترول لا يساوي شيئاً ، إذا ما قورن بدولة أوروبية بمفردها . وكيف ترون سيادتكم في مثل هذه الحالة ، يصبح أنه لا أمل لنا في حاجة للتكتل وبالتالي طالما نحن لا نتكتل فكيف يكون هناك مشروع نهضوي عربي ، أما السؤال الثاني ، فأشرتم الى أن سوقاً عربية مشتركة بدون سلع لا قيمة لها ، فهل معنى ذلك أنه لو تحقق الأمل وأذن أصحاب القرار السياسي في الدول العربية ، يصبح لهذه السوق رجاء .

سؤال آخر لأخي الدكتور جمال باروت : أشرتم الى أن الدولة القطرية الى زوال حيث أنها تتآكل في ظل العولمة ، فهل ترى أن نظام الخلافة الاسلامية ، يصلح بديلاً لنا كدولة عربية لها عقيدة وثقافة واحدة ؟

د . ماهر الشريف : ملاحظتي على ورقة الدكتور السيد ياسين ، هي أنه إذ يتعامل مع العالم كوحدة تحليل رئيسية وهذا ما طرحه في ورقته كهدف له وهذا لا بد منه الآن ، لا يمكن أن نتعامل مع أي حدث محلي من دون أن نأخذ بعين الاعتبار أن العالم بات ويجب أن يكون وحدة تحليل رئيسية لنا ، ولكنه إذ يتعامل مع العالم كوحدة تحليل رئيسية ، يقفز عن مفاهيم وظواهر لا يمكن فهم العالم اليوم من دونها ، مثل الاستقطاب الدولي ، تعميق الهوة في مستوى التطور بين دول الشمال ودول الجنوب استعمار السوق ، عولمة الفقر ، احتكار التكنولوجيا ، السيطرة على تكنولوجيات الاتصال ، إلخ... ولأنه يقفز عن هذه المفاهيم والظواهر يبدو خطابه وبغض النظر عن نزعته الإنسانوية ، بوصفه خطاباً يندرج في إطار

فبركة ايديولوجيا العولمة ، وهي ايديولوجيا باتت تحملها اليوم وتروجها نخبة كونية متجانسة ، فماذا يعني بالملموس أن التغير الأول هو الاتصال المتبادل الذي يؤدي الى التلاقح الثقافي وانتقال القيم عبر الحدود الثقافية ، كيف يمكننا أن نفهم هذه الظاهرة وهي ظاهرة حقيقية وموضوعية إذا لم نأخذ بعين الاعتبار ظاهرة السيطرة على تكنولوجية الاتصال ، سيطرة الولايات المتحدة المطلقة على تكنولوجيات الاتصال التي باتت تتمظهر في سيطرة شاملة على الجنوب وعلى جزء من الشمال أيضاً ، التلاقح الثقافي وانتقال القيم ، أية قيم تنتقل ؟ وفي أي اتجاه تنتقل ؟ القيم التي تنتقل والتلاقح الثقافي الذي يتم ، يتم في إطار بناء فضاء ثقافي أمريكي ينحط نمط حياة واحد ويشيع ايديولوجية نهاية التاريخ ، التي خلص إليها السيد ياسين في نهاية مداخلته وهي الفقرة التي قرأها الدكتور علي الدين هلال . السيد ياسين في نهاية مداخلته استعمل بصياغة أخرى نفس فكرة صاحب اطروحة نهايات التاريخ الذي يقول : «بأن هناك شعوب وصلت الي نهاية التاريخ ، وهناك شعوب ستبقى ولا تزال تقبع في مستنقع التاريخ» هو قالها بشكل آخر : «أنه هناك شعوب ستبقى أسيرة الماضي ، بينما هناك شعوب ستتطلع إلى المستقبل الإنساني» .

أ . **مهدي الحافظ** : أحب أن أثير بعض النقاط التي وردت في ورقة د . سيد ياسين وكذلك ورقة الاستاذ جمال باروت ، أعتقد أن الإشكالية الكبرى للنقاش الدائر حول العولمة ، هي اشكالية منهجية ، وكان د . سيد ياسين موفقاً في أن يعالج هذه المسألة في إطارها الموضوعي ، لا يمكن أن ننظر إلى العولمة بمعزل عن التطور العلمي والتكنولوجي العاصف في العالم ، وبكل بساطة أن العولمة هي آليات وأطر للتطور الراهن في العالم ، هي تعبير للإتساع المتزايد للقدرات البشرية ، وتوفير إمكانات لم تكن موجودة ، مكنت من انتقال رؤوس الأموال والعمالة والخدمات عبر الحدود ، بما ترتب على ذلك من تأثيرات ودلالات ، حول ظواهر كثيرة ومن جملتها ما يسمى مستقبل الدولة القطرية ، هذه الظاهرة ليست من صنع الامبريالية ، هي ظاهرة موضوعية ، ستستمر مع بقاء أو زوال النظم السياسية في العالم ، ومنها ظاهرة الامبريالية ، في هذا الإطار يجب أن ننظر الى نهضتنا المقبلة ، هل يمكن في المستقبل أن يتطور العالم بمعزل عن الظواهر الجديدة التي طرأت على القوى المنتجة ، هنالك شيء هام يجب الانتباه إليه ، سابقاً كان يسمى أن الميزات النسبية هي تكمن أو تتجسد في الموارد الطبيعيّة ، اليوم الثورة العلمية والتكنولوجية طرحت بدلاً عن ذلك ، هي القدرات العلمية لدى الشعوب هي التي تؤهلها الى ميزات خاصة بالقياس الى ما هو تقليد ، هذه لا تزول بزوال النظام السياسي هنا وهناك ، هذه ستستمر وتتعمق ، لذلك

أعتقد أن الاقتراب من المشكلات مسألة منهجية في غاية الأهمية ، يعني لا يمكن الكلام عن الماضي بشكل مُتعمد ، اليوم تستخدم آليات العولمة لصالح الشركات الكبرى في المؤسسات التي تسمى Transnational هذه شركات تستغل الشعوب وهنالك عمل عالمي هام يجري للحد من سيطرة هذه الشركات ، لكن ما هو مطلوب هل يتوجه النضال والعمل ضد آليات العولمة المستخدمة من قبل هذه الشركات ، أم من أجل تسخير اليات وأطر العولمة لصالح الشعوب وفق برنامج إنساني مبرر ، هذه إشكالية وسؤال كبير يجب أن يدرس .

النقطة الثانية : لاحظت هناك الكثير من التجريد والتعميم حول مفاهيم كثيرة ، أزمة الدولة القطرية ، لا أدري أي دولة قطرية مقصودة ؟ بالواقع أن الدول القطرية أشكال ، هناك دول ديمقراطية ، هناك دول استبدادية هناك دول متخلفة ، تطرح مسألة أزمة الدولة القطرية ، يجب أن يكون موصوف بشكل كاف ، لهذا السبب أنا أعتقد أن ما سيجري في المستقبل هو مستقبل الدولة ، وليس أزمة الدولة بالواقع ، على أساس أن كثيراً من الاختصاصات الاقتصادية لهذه الدولة كما ذكر د . ياسين ستبنى على أسس لامركزية .

النقطة الثالثة : وهي غير صريحة في ورقة د . سيد ياسين هي مسألة الهوية ، هو كاد أن يقول : هناك هوية عالمية في طور التكوين ، أنا اعتقد أن كثيراً من عناصر هذه الهوية بدأت بالظهور ، ولا بد أن تدرس هذه ليس من منطلق ما طرحه فوكوياما وأمثاله ولكن من الجانب الايجابي الآخر أن التفاعل بين حضارات الشعوب ، والتلاقح بين ثقافاتها ، يمكن أن ينشئ حضارة جديدة ، وهذا ما ينبغي أن يؤخذ بمعناه الإيجابي لا أن يؤخذ بمعناه السلبي ، أن العالم متجه الى الاقتراب والتلاحم مع بعض ، وبالتالي أن هوية بشكل ما ستبزغ بالمستقبل .

أ . عبد الله حمودة : أنا سأركز على مجموعة نقاط ، الأولى منها :

بالنسبة لمناقشة الورقتين الحاليتين خصوصاً ورقة د . سيد ياسين أشارت الى نقطة مهمة جداً وهي ضرورة الاعتماد على المصادر والكتابات ولكن الخروج الى ما وراء القيود الاكاديمية لاستشراف أفكار جديدة ، وهذا ما نحتاجه بالضرورة . الورقتين كان بينهما نوع من التكامل واحدة تستشرف آفاق جديدة ، والأخرى تركز على الواقع كما فعل الدكتور جمال باروت .

النقطة الثانية : هي ضرورة التفرقة بين الكونية والعولمة ، الكونية كواقع نشأ نتيجة التواصل العالمي ، وسهولة الاتصال وأصبح واقع قائم ، أما العولمة فهي سياسة يجري فرضها

تحت ستار الهيمنة الأميركية ، لفرض هذا الواقع الجديد علينا كما أشار د .عبد الإله بلقزيز في كلمته . في هذا المقام أريد أن أقول : أن الاستاذ جمال باروت عندما تكلم عن الدولة القطرية القومية هذا موضوع يحمل في طياته تناقضه ، لأنه حتى طموحات الدولة القطرية نحو القومية تعوقه أشياء كثيرة تحتاج الى نقاش لكن مجال هذا الكلام في ورشة العمل كما ستأتي ، لكن ممكن التطرق منه إلى مشكلة وقبل أن نتكلم عن العولمة والصعوبات التي تواجهها أو كيف نقاومها ، عندنا نشأت فكرة الوحدة العربية ولم نستطع أن نحل تناقضات الدول العربية وخاصة مشاكل الحدود بينما في إطار الاتحاد الأوروبي نجحوا أن يحلوا مشكلة ايرلنده لأنه يوجد قدر من المرونة بين هذه الدول اضافة الى دور القوى الخارجية في تسهيله ، الانتصار أو الاستعداد لمواجهة العولمة ، يكمن في نقطتين أساسيتين أطرحهما للنقاش لما بعد ورشة العمل الأولى هما :

ضرورة التواصل بين صاحب الرأي وصاحب القرار .

والنقطة الثانية هي : أن تتوسع قاعدة المشاركة السياسية ، بحيث تصبح حتى الجماعات غير الحكومية (المنظمات الأهلية ـ والجمعيات غير الحكومية) جزء من إطار صنع الهوية في الدولة حتى لا تصبح كيانات متفسخة تعمل في إطارات مختلفة اخرى .

د . مصطفى العبد الله : لقد ورد حول العولمة وحول الخصخصة ، في بحث الباحث جمال باروت أن الخصخصة تتضمن علاقة تفكيك علاقة السيطرة بين المجتمع والدولة ، وبالتالي أصبحت الخصخصة هي شرط من شروط قيام المجتمع المدني ، أعتقد أن الخصخصة وهي عبارة عن احدى وسائل الاصلاح الاقتصادي ، تنصب على ملكية وسائل الانتاج ، وليس بالضرورة عندما تكون الخصخصة قائمة والنظام السائد هو النظام الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج أن يكون هذا المجتمع مجتمع مدني ، كانت هناك مجتمعات مدنية تقوم على الملكية العامة ، وأؤكد على ما سبقني به زميلي الاستاذ عبد الله حمودة في شأن العولمة والتفريق بين الكونية أو العالمية والعولمة ، فالعالمية هي ظاهرة طبيعية تعني انتقال الأفكار خاصة عندما قال ابن رشد : «الأفكار عندما تطرح يكون لها أجنحة» فتنتقل هذه الأفكار بين مختلف شعوب العالم وعندما تكون المبادلات التجارية عن طريق الحرير هذا يمثل عالمية وعندما انتشرت الديانة المسيحية هذا نوع من العالمية أو الكونية ، وعندما انتشر أيضاً الدين الاسلامي نوع من العالمية ، أما العولمة في المفهوم المعاصر فهي كما طرحها أيضاً الدكتور ماهر هي عبارة عن الأمركة أو هيمنة أمريكا على العالم ، وهذا تنبأ فيه الرئيس الامريكي روزفلت عندما قال : «في بداية هذا القرن قدرنا أمركة العالم» .

وتعميم نمط الحياة الأمريكية أي أنهم يفرضون علينا كيف نلبس... مثل الجينز والتيشيرت بصور لا معنى لها ، الطعام مثل ماكدونالد ، وهوت دوك ، وحتى ممارسة الجنس مع زوجاتنا عن طريق أفلام السيكس ، التي تأتي عن طريق الفضائيات ، هذه هي الهيمنة التي يدعو لها النظام العالمي الذي تسيطر عليه أمريكا .

د . نشأت الحمارنة : تشترك الكلمتان القيمتان في صفة واحدة ذلك أنهما أهملتا العامل الذاتي العامل الداخلي ، أهملتا ما يمكن أن يحدث في فترة مجيء هذه التأثيرات من الخارج إلى داخلنا ، أهملتا ماذا يحصل الآن ، وماذا يمكن أن يحصل من عامل الدفاع عن النفس أو العامل الآخر التطور الذاتي ، وقد لاحظنا أن عدداً كبيراً من الزملاء حين ردوا على الكلمتين أو وجهوا إليهما تعليقاتٍ كانوا يدورون حول فكرة رد الفعل من مجتمعنا من شعبنا من أمتنا الى هذه المسائل هذا ما أردت أن انبه إليه ، مجال الحديث عنه سيطول ، ربما كان من المناسب أن القائمين على تنظيم المؤتمر يرسلون الكلمات القيمة قبل أشهر الى عدد من المعلقين يعلقون عليها ، ولا نرتجل التعليق في لحظة الاستماع إلى الكلمة ، وخاصة حينما تعرض الكلمة بشكل مُتبنى تماماً كما حصل مع الزميل علي الدين هلال عندما قرأ كلمة غيره وتبناها وهو متحمس لها ، وأكاد أقول لو أتيح لزميل آخر أن يقرأ كلمة د . سيد ياسين لرد عليها الزميل على الدين هلال بشكل آخر وأنا أغبطه على هذه القدرة على نقل أفكار الزملاء . أما الزميل جمال باروت : فقد اتحفنا كما لاحظ السيد الرئيس ، بمجموعة مبتكرة من المصطلحات المعروفة وغير المعروفة ، والمفهومة وغير المفهومة ، والتي تستدعي تأملاً قبل أن نوجه له أسئلة ، أنا سعيد بقدرته على الابتكار لكن هذا الابتكار نفعه في أن يصل إلينا في الوقت المناسب وليس في آخر لحظة .

د .أحمد برقاوي : أريد أن أسأل سؤالاً فقط للأستاذ جمال باروت .

هل الدولة قامت ثم قامت قطريتها ؟ أم بالأساس هي بالأصل بقعة قطرية كان يجب أن تقوم عليها دولة ؟

أعطيت الكلمة لمشارك آخر . من الطبيعي أن تختلف الآراء وأن تتعدد ، ولا ينبغي أن يكون هذا مبعثاً للتخوف ، بل ربما الأكثر مصدراً للخوف إذا اتفق كل الناس على وجهة نظر معينة ، إنما ينبغي لكل صاحب رأي أن يحترم وجهات النظر الأخرى ولا يتصور أن ما يتقدم به من أفكار هي الحقيقة الكاملة ، أو الحق الذي لا يأتيه الباطل ، ما كلف به مؤلف هذا البحث ، هو بحث الإطار العالمي لاحتمالات النهضة العربية ، ومن ثم كل التساؤلات أو الانتقادات ، حول عدم ربط هذا الموضوع بالواقع العربي قد تكون محل نظر ، بعبارة أخرى

السؤال الذي طلب منه التعامل معه ماذا يحدث بالعالم ؟ بعبارة أخرى ما هو الفضاء الدولي الذي على العرب أن يأخذوه بعين الاعتبار عندما يفكرون بمشروع للنهضة ، النقطة الثانية : ان ما يحدث في العالم لم يكتمل بعد ، نحن لا نستطيع القول بأن ما نراه اليوم هو بالضبط ما كان حديثاً من ثلاثة أعوام ، وبالتالي ما سوف يحدث بعام ٢٠٠٠ و٢٠٠١م نحن إزاء عملية تاريخية ، وربما هذا ينبغي أن يدفعنا الى مزيد من التسامح مع الآراء المختلفة ، وأن نتقبل وجهات النظر المختلفة ، لأننا نتعامل مع ظاهرة هي بحكم طبيعتها في صيرورة معينة ، هل العولمة قديمة أم جديدة ؟ هذا سؤال علمي ، هي قديمة منذ وجود النظام الرأسمالي ، منذ أن سعى النظام الرأسمالي الى اختراق أسواق جديدة ، ثم من قبله عندما ادعت الأديان السماوية إنها عالمية ، أنا كمسلم أؤمن أن الاسلام دين للعالم كله ، إذن هناك هذه الدعوة وهذا الاعتقاد ، إنما الاكتفاء بهذا أتصور أنه نصف الحقيقة النصف الآخر ، هل ما يحدث الآن شبيه بالقرن التاسع عشر ، أو بداية القرن العشرين ، وهنا يأتي خطورة العنصر الذي أضافه أخي مهدي الثورة العلمية والتكنولوجيا ، ما يحدث في العالم الآن من ثورة علمية وتكنولوجية أقترح عليكم أنه أمر غير مسبوق ، ومن ثم نعم هي قديمة لكن في اطار آليات جديدة ، هل التحولات هذه حتمية ؟ ليس بالضرورة ، جزء منها قد يكون حتمي ، إنما آثارها يمكن أن تختلف وفقاً للسياقات الثقافية والاجتماعية ، وكيفية تعامل المجتمعات المختلفة معها . النقطة الأخيرة : وهي أهمية البعد الداخلي ، لكن هذا هو تحديداً إذا نظرنا الى الإطار المنهجي لهذا المؤتمر أن هذه الجلسة مخصصة للإطار العالمي . الجلسة القادمة استخلاص دروس النهضة ، النهضتين العربيتين السابقتين ، ثم في ورش العمل وكيف نتعامل مع هذا الأمر ، ثم نجتمع غداً لتبادل الرأي في الاستخلاصات ، وأهمية العامل الداخلي وهو العامل الحاسم والذي ينبغي أن نتجه إليه بالتحليل .

أ . **جمال باروت** للرد على الأسئلة : بشكل موجز للغاية كل اللغة اتفاقية واصطلاحية من حق الباحث أن يستعمل هذا المصطلح أو ذاك ، وأنا وجدت أن هناك قيمة إجرائية في موضوع التمييز ما بين مفهوم النظام الدولي والنظام العالمي ، وأريد القول هنا حول موضوع نظام الخلافة ، ان موضوع نظام الخلافة ينتمي الي نوع من العالمية الايديولوجية ، نمط السلطة الامبراطورية القائم على السلطة الايديولوجية الرسولية أو الكونية ، وبالتالي هو جزء من نمط السلطة أكثر ما هو جزء من نمط الدولة الحديثة ، وما بعد الدولة الحديثة ، المطروحة في إطار ايديولوجيا العولمة ، والعولمة بكل وضوح ، فيما تقع في إطار محل من محلات ايديولوجيا ما بعد الحداثة والتي من العبث التكهن بمستقبليتها . الدولة القطرية

الراهنة قامت على بقعة أرضية ، لكن العامل الخارجي لعب دوراً أساسياً فيه . ولم يكن دور الاستعمار دوماً تجزيئياً للمنطقة بل لعب أحياناً دوراً في التجميع العربي تماماً كما حدث في ليبيا ، أو ضم مناطق غير عربية الى قطر عربي كما حدث في السودان ، وأيضاً قام على موضوع التقسيم الى دول مصطنعة كما هو تماماً في دول المشرق العربي ، أو اختراع كيانات ليس لها أصل لا في الحقيقة ولا في الجغرافيا ولا في التاريخ مثل الكيان الأردني مثلاً . لكن نلاحظ أن الكيان الأردني الذي كانت درجته الصفر ، في عام ١٩٢١م حين تم وضعه تحت الانتداب استطاع أن يتحول الى كيان والى دولة وتحولت الدولة الاردنية الى نمط علاقة اجتماعية ، وأوجدت الهوية التي نسميها بالهوية القطرية المقومنة ، التي هي تقليد ساخر للهوية القومية لنمط الدولة الأمة الغربية .

دروس الماضي:

المنظور التاريخي للنهضة العربية

النهضة العربية

دروس وعبر

د.أحمد برقاوي *

نسأل في البداية السؤال التالي : كيف نجعل من النهضة العربية وعياً تاريخياً بالراهن المعيش ؟

سؤال كهذا يتعلق بالمعنى الذي نخلع على الماضي القريب دون أن يدري التاريخ ان استحضاره من قبلنا سينطوي على هذه الأهمية .

ما جرى قد جرى دون ان يعبأ بوعينا اللاحق به .

لكن وعينا الذي يصر على ان يكون فاعلاً في حياتنا لا يستطيع ان يتجاهل درس التاريخ ، أو يقف متجاهلاً التناقض بين الآمال الكبرى ومصيرها الفاجع اذ ذاك يتحول الوعي التاريخي إلى وعي بالحاضر وبالمستقبل .

لكنا أبعد ما نكون عن أن نطمح لإعادة التاريخ ، او بعثه . فالتاريخ لا يعيد نفسه اطلاقاً ، سواء أكان التاريخ بعيداً عنا أو قريباً منا .

وليس يشفع لطموح كهذا أن تكون ظاهر المشكلات التي خفت النهضة لحلها هي ذاتها المشكلات التي نسعى للاجابة عليها .

ولسنا ننفي اطلاقاً تلك الصلة التي تقوم بين مصير النهضة ومصيرنا الراهن ، ولكن ننفي أن يكون مصيرنا الراهن رهناً باستعادة عصر مضى . أقول ذلك تحسباً من أن ينجح التاريخ في خداعنا .

اذ يبدو التاريخ هو هو للناظر اليه من الخارج ، أو للواقف على سطحه .

فاذا كانت النهضة العربية قد وجدت في العلم والديمقراطية سبيلاً للتقدم التاريخي ،

---

* أستاذ بقسم الفلسفة ـ كلية الآداب ـ جامعة دمشق .

فمازال عرب اليوم يرفعون من شأن العلم والديمقراطية كسبيل للخلاص من ورطة التخلف .

واذا كانت النهضة العربية قد طرحت وحدة العرب - في أشكال متعددة - كضرورة من ضرورات توفير المنعة والقوة فما زالت الوحدة هاجساً أول لعرب اليوم .

واذا كان فكر النهضة قد عبأ قواه النظرية لتأكيد ان العرب أمة يحق لها تقرير مصيرها بذاتها تحرراً من اكراه الامم القوية الاخرى ، فما زلنا - نحن العرب- نحشد الادلة التاريخية والجغرافية والروحية للتدليل على ذلك . واذا كان النزوع الاساسي لرواد النهضة اعادة انتاج أوروبا في الشرق ، فما زال نزوع أكثر رواد الفكر العربي يسعون لانتاج تقدم يصل بنا إلى مستوى تقدم أوروبا .

ان الوعي التاريخي بالنهضة وصلتها بالحاضر ليس هو الوعي بتشابه المشكلات بين عصرين . انما هو الوعي بالمشكلات في شروطها التاريخية المعيشة . والا لكنا أمام اجابات جاهزة سلفاً دون أي اعمال للفكر . اذ يكفي العقل الكسلان ان يردد قول النهضة العربية طالما المشكلات هي ذاتها المشكلات . ودون ان تقدم لنا النهضة أي درسٍ معاصر .

وليس الحنين إلى عصر النهضة بالوعي التاريخي . بل هو وعي مأزوم بالواقع . فالحنين الذي يتنامى لدى البعض إلى عصر الافغاني ومحمد عبده وفرح انطون وطه حسين لا يختلف عن الحنين إلى عصر ابن الخطاب ومعاوية وهارون الرشيد . وعلى الرغم من أن نفهم الحنين هذا بوصفه تعبيراً عن رفض الواقع السائد ، لكنه رفض سلبي للعالم .

مرة أخرى التاريخ لا يعيد نفسه .

انما نقصد بالوعي التاريخي بالنهضة العربية فهمها وتجاوزها انطلاقاً لا من واقع متخلّف فحسب ، وانما من وعي أرقى بالعالم ايضاً . وعي يغتني باستخلاص دروس النهضة العربية وعبرها .

فما النهضة العربية اولاً ؟

النهضة - Renaissance مفهوم اوربي قدّ للدلالة على مرحلة انتقال أوروبا من العصور الوسطى إلى العصر الحديث . مرحلة شهدت من منتصف القرن الرابع عشر وحتى القرن السابع عشر-تطوراً ثقافياً في الفلسفة والعلم والاصلاح الديني .

وتمت فيها اكتشافات جغرافية ، وتكونت أسس الدولة القومية ونشأت الطبقة البرجوازية التي أنجزت في النهاية ثوراتها المتعددة .

والنهضة في تاريخ أوروبا هي جزء من عصور متتالية كما يقسم الأوروبيون تاريخهم - قديم ووسيط ونهضة وحديث ومعاصر . ولست أحتاج إلى شرح المعروف .

غير ان اللافت للنظر ان المؤرخين العرب قد استهواهم هذا التقسيم الأوروبي لتاريخهم فصاروا هم الآخرون يتحدثون عن تاريخ قديم ووسيط اسلامي ونهضة وراهن ضاربين صفحاً عن الحديث او جاعلين النهضة والتاريخ الحديث امراً واحداً .

وبمعزل عن ابراز تعسف كهذا في المشابهة بين التاريخين الأوروبي والعربي ، فان المشابهة بين النهضتين الأوروبية والعربية امر فيه قولان .

فاذا كانت النهضة الأوروبية تبدأ زمانياً في منتصف القرن الرابع عشر أو في بداية القرن الخامس عشر في ايطاليا ثم في القرن السادس عشر في فرنسا . فإن النهضة العربية بدأت في القرن التاسع عشر . أي متأخرة قرون ثلاثة عن نهضة أوروبا .

لكن المسألة ليست في التأخر الزماني انما التأخر في الزمان يعني بالنسبة إلى النهضة العربية حالة تأثر بحضارة رأسمالية انتصرت تاريخياً وصارت قادرة على التوسع العالمي بفعل القوتين الاقتصادية- التقنية والعسكرية . وبالتالي من الصعب على أي باحث في النهضة العربية ان يعزل مصيرها عن الرأسمالية العالمية وتأثيرها الكوني . في حين أن النهضة الأوروبية حالة داخلية تمت خارج أية حضارة تمارس تأثيرها العالمي .

والاختلاف الأبرز هنا هو التالي : كانت النهضة الأوروبية ايذاناً بولادة عالم جديد مهد لانتصار أوروبا عالمياً والذي أخذ في أحد ملامحهِ صيغة التوسع الاستعماري فيما بعد . في حين أن النهضة العربية كانت ضحية هذا التوسع بالذات ، إلى الحد الذي يمكن معه القول ان النهضة العربية هي المرحلة الانتقالية نحو الخضوع للاستعمار وبدء تاريخ من التبعية للغرب ، لا نستطيع منها فكاكاً حتى الآن .

ذلك ان النهضة العربية ترافقت مع إيال الدولة العثمانية إلى الانهيار دون أن تحمل في أحشائها امكانية النهوض مع البقاء هذا مع تربص الدول الأوروبية بها لابتلاعها .

فكانت النهضة محاولة في الاصلاح الذي أخذ صيغة الاصلاح الديني والسياسي وأوْرَوبة الدولة .

اجل لقد زعزعت أوروبا الدولة العثمانية . فالتوسع الرأسمالي قد زعزع الاقتصاد التقليدي للدولة ، وخلق نوعاً جديداً من الطبقات الاجتماعية صار معها النظام السياسي الشرقي عقبة أمام حريتها . لاسيما وان بعضها لعب دور الوسيط بين السوق المحلية والسوق الرأسمالية – طبقة التجار . وانفتاح الدولة العثمانية مع سيطرة السوق الرأسمالية العالمية قد أضعف من سيادة الدولة التي حاولت التلاؤم عبر اصلاحات فرضها هذا التوسع . كما أدى هذا الانفتاح إلى التعرف المباشر على الثقافة والحياة الأوروبيتين .

فانتشرت الافكار القومية والعلمانية والدستورية بوصفها رد فعل على دولة استبدادية شرقية .

ظهر التعبير الاوضح على ضعف الدولة العثمانية وضرورة تجاوزها في حركتين : حركة تريد الاحتفاظ بحدود الدولة العثمانية عبر تغيير السلطة العثمانية وهذا ما مثلته حركة محمد علي باشا في مصر .

والحركة القومية العربية الاصلاحية في بلاد الشام التي طرحت بداية فكرة اللامركزية ومن ثم فكرة الاستقلال القومي العربي . ولم تكن حركة محمد علي في البداية حركة انفصالية ، بل حركة تريد نقل مركز الدولة من الاستانة إلى القاهرة . صحيح أن محمد علي تصرف وهو والي على مصر بوصفه ملكاً مستقلاً ، لكنه انما أراد تأسيس مركز جديد في ولاية راح يحضرها اقتصادياً وعسكرياً وعلمياً وثقافياً لوراثة الدولة الآيلة للانهيار .

وكانت هزيمة محمد علي الناقوس الذي أعلن بصوت صارخ انهيار الدولة العثمانية ، والتي اعتقدت أن هزيمته انتصار لها .

صحيح أن الهزيمة تمت بفعل عوامل ثلاثة : الغرب ، السلطة العثمانية ، وحروب اقطاع بلاد الشام ضده . لكن أوروبا هي العامل الحاسم في هزيمة محمد علي . أي أن أوروبا التي هزمت محمد علي هزمت الدولة العثمانية بنفس الوقت .

كما أن هزيمة محمد علي أسست للدولة المصرية اللاحقة أسباب قيامها فلقد تابع خلفاء محمد علي مسيرة تحديث مصر ، ودفعوا النهضة التي بدأها إلى الامام ، إذ وضعوا أسس تطوير العلم المدني . وعاد الطلاب يوفدون إلى أوروبا وخاصة فرنسا لتحصيل العلم ، ويعودون متأثرين بنظام حكمها وثقافتها .

واندرجت أوساط من الطبقة الفلاحية المتوسطة المتعلمة في الحياة السياسية والفكرية ، وأنشأت المعاهد – مدرسة الألسن والحقوق والادارة ومدارس البنات ودار العلوم ، ناهيك عن انشاء دار الكتب والمتاحف والجمعيات ، وجرى الاهتمام بالتاريخ والأدب والترجمة ، وظهرت الصحف والمجلات وأصبحت اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد .

وفي ظل الاحتلال الانكليزي لمصر ظهرت التيارات الفكرية الكبرى وخاصة الاصلاح الديني الاسلامي .

كل هذا عُبّر عنه بما يسمى بالنهضة في مصر .

وعلى خلاف مصر التي أسست الدولة على نحوٍ مبكر ، فإن بلاد الشام والعراق ، التي

عانت من اضطهاد السلطة العثمانية المباشرة ، برزت فيها النزعة القومية العربية . ولكن عبر تطور الوعي بالهوية .

فقد انتقل النهضوي العربي من الدفاع عن الهوية العثمانية المرتبطة بالمساواة الكاملة بين الأقوام المندرجة في الدولة إلى الدعوة إلى حكم لا مركزي يضمن للعرب حقوقهم المدنية والثقافية والسياسية إلى الاعلان الصريح عن ضرورة استقلال العرب الكامل عن جسد الدولة الاتحادية .

ولقد ترافق الوعي القومي مع دخول الدولة العثمانية في فلك الاقتصاد الرأسمالي وبداية تحلل تشكل الفئات التجارية والصناعية والمثقفة والتي ساعد الغرب وثقافته في تحديد أفقها الايديولوجي الفكري...

مرة أخرى جاء هذا الوعي في مرحلة انحطاط الدولة العثمانية .

لقد أحس عرب الشام والعراق – عبر وعي الفئات المثقفة – بأنهم يخضعون لسلطة غاشمة تدفعهم إلى حروب هي في الغالب خاسرة فيما الغرب يلتهم أطراف الدولة .

ومن الحكمة أن نقول : أن الحركة القومية النهضوية بكل فئاتها المثقفة والتي عبرت عن مصالح الفئات البرجوازية الجديدة قد وجدت في أوروبا ذروة الكمال الحضاري – كما هو الحال في مصر .

ولكن مع فارق هو : أنها رأت في مرحلة لاحقة أن خلاص العرب من حكم الاتحاديين وتحقيق الاستقلال السياسي عن الدولة الاتحادية يمر عبر دعم أوروبا .

أجل لقد عقدت الآمال على القوى الاستعمارية التي ناصبت الدولة العثمانية العداء دون أن يتساءل الكثير منهم : ترى لماذا تناصب أوروبا الدولة العثمانية العداء ؟

ودون أن نسهب في رصد التطور التاريخي للنهضة القومية في بلاد الشام والعراق حسبنا القول :

لقد نشأت النهضة القومية العربية وتطورت بفعل عوامل ثلاثة : رفض بنية السلطة العثمانية أولاً وضرورة اصلاحها عبر عملية دستورية تقيم المساواة بين أقوامها .

ومواجهة القومية التركية الطورانية التي استلمت السلطة بعد انقلاب ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨ وهذا ما ولد فكرة استقلال الأمة في دولة .

تأثير الأفكار الغربية القومية والليبرالية الشديد .

في هذا الاطار نما وتطور الحقل النظري لفكرة الأمة والقومية والدولة الليبرالية العربية . أو الدولة العلمانية العربية . حيث رابطة الأمة هي فوق جميع الروابط وخاصة الرابطة الدينية .

تلك هي أهم معالم النهضة العربية ترى ما هي دلالتها الراهنة ؟

ما هي العبر التي يمكن استخلاصها ، والدروس التي يمكن أن نتعلمها ؟

الدرس الأول :

لقد أثر الغرب على نهضة العرب بل وحدد مصيرها اللاحق بفعل عالمية تأثير العلاقات الرأسمالية وهيمنتها .

من هذه الزاوية يمكن القول : أن أية نهضة لا تتم بفعل عوامل داخلية ، أي ، تغيرات عميقة في قلب المجتمع ، وامكانيات قابعة في قلبه ، ستظل عرضة لفعل خارجي قادر على اجهاضها حتى ولو كان هذا الخارج سبباً من أسباب نمو الوعي بها أو بضرورتها .

يعلمنا مصير النهضة العربية ، بشكل خاص ، كيف يمكن للعامل الخارجي أن يفعل فعله ويغدو قادراً على تحديد مصير الشعوب ، إذا كانت الشعوب نفسها خلواً من القوى الداخلية الفاعلة التي تأخذ على عاتقها مهمة انجاز التقدم التاريخي .

فتجربة محمد علي وتجربة بلاد الشام انما أجهضت بفعل تحول الامبريالية إلى استعمار مباشر ، في وقت لم تكن مصر أو بلاد الشام مهيأة لمواجهة متكافئة مع هذه الامبريالية ، ناهيك عن أزمة الوعي النهضوي إنما كمنت في أحد جوانبها في انتظار الخلاص من امبريالية توسعيه بالأصل . فلم يع النهوض العربي الجانب التوسعي للامبريالية ، بل ولم يسأل : لماذا تناصر الامبريالية الأوروبية حركات الاستقلال عن الدولة العثمانية أولاً ، ولماذا أجهضت الامبريالية ذاتها حركة محمد علي .

لقد كان الهدف الرئيسي للامبريالية الأوروبية هو الاجهاز على الدولة العثمانية بتمزيقها سواء عن طريق الحرب أو عن طريق الحروب المحلية ، أو عن طريق النزعات القومية وهذا ما حققته الامبريالية الغربية .

لاشك أن النزعة القومية العربية ليست صورة من صورة تآمر الغرب على الدولة العثمانية ، وإنما هي أساساً رد فعل على الاضطهاد العثماني ثم الاتحادي .

ولكنها وقعت في شرك فكرة الخلاص من الخارج أيضاً ، على أمل أن يغدو الغرب عاملاً مساعداً لتحقيق الأماني القومية .

وهنا يكمن الفرق بين مصير النهضة العربية ومصير النهضة اليابانية .

فكل ما فعلته مصر محمد علي أو اسماعيل ، فعلته يابان الميجي . ولكن اليابان تُركت وشأنها في التطور ، ولم تخضع للاستعمار الأوروبي ، فشكلت مرحلة وسيطة لانتقال اليابان

إلى الرأسمالية ، ومن ثم تحولها إلى دولة استعمارية فيما خضعت مصر للاستعمار المباشر الذي وضع حداً للتطور الطبيعي الممكن للمنطقة ككل .

ينتج عن هذا الدرس درس آخر مرتبط بهذا الدرس الأول ألا وهي طبيعة العلاقة مع الغرب ، والتي ما زالت راهنة .

فتجربة النهضة العربية سواء أكانت في مصر أو في بلاد الشام تجربة رأت أن المثل الأعلى في التقدم التاريخي قائم هناك في الغرب فانتصبت فكرة اعادة انتاج الغرب في العالم العربي آنذاك .

وإعادة انتاج الغرب غير ممكنة إلا بالاستفادة من تقدم الغرب ذاته . في التجربة المصرية بشكل خاص وهي تجربة دولة تكونت داخل الجسد العثماني – كان الهم الأساسي أحداث تقدم مادي – علمي صناعي لانجاز تقدم داخلي قادر على الصمود .

لقد أخذت الدولة على عاتقها مهمة الحفاظ على هذا التقدم للحيلولة دون ابتلاع التقدم الأوروبي للدولة الوليدة .

ومحمد علي الذي عاش عصر التنافس الأوروبي على المنطقة اعتقد أنه قادر على اللعب على تناقضات المصالح الأوروبية ، والتي هي أساساً تناقضات حول الهيمنة . تناقضات حول اقتسام مناطق النفوذ والتي أرسيت بعد الحرب العالمية الأولى .

عوّل محمد علي على التحالف مع فرنسا لمواجهة الأطماع البريطانية والوقوف ضد الأستانة . ولكنه لم يحصد دعماً فرنسياً حين تحالفت دول أوروبا مع الأستانة لوضع حد لطموحاته الكبيرة . وانتهت مصر إلى الوقوع تحت الاحتلال الانكليزي المباشر . وفي بلاد الشام والعراق تم ما تم في مصر ولو بصيغة أخرى .

فالحركة القومية التي ازدهرت – زمن الاتحاديين خاصة – اعتقدت انها بالتحالف مع أعداء الدولة العثمانية والاتحادية قادرة على تحقيق انتصار تاريخي .

حتى وصل الأمر بالحركة القومية أن اعترفت بقيادة الشريف حسين للحركة العربية الذي أعلن الحرب على دول المحور إلى جانب الحلفاء . ولكن النتيجة لم تكن إلا سايكس بيكو ووعد بلفور وانجازهما على الأرض .

فالدولة التي وعدت الشريف حسين بمملكة عربية تضم الحجاز وبلاد الشام والعراق يحكمها هو وأولاده ، هي التي احتلت العراق والأردن وفلسطين ، وهي التي أنشأت الكيان العنصري الصهيوني في قلب الوطن العربي . بل وهي التي ساعدت آل سعود على القضاء على سلطته في الحجاز .

والدولة التي رعت مؤتمر باريس عام ١٩١٣ هي ذاتها الدولة التي احتلت سوريا ولبنان ، وأنشأت دولة لبنان الكبير مقسمة ما لا ينقسم .

إذاً لم يثمر التحالف مع الغرب إلا استعماراً مباشراً ودولة غربية وتقسيماً تعسفياً .

وبالتالي ان التعويل على عامل خارجي توسعي لحل مشكلات وطنية وقومية أمر في غاية الخطورة ، فهو فضلاً عن انه لا يساعد على انجاز أي هدف وطني على الأرض ، فإنه أيضاً يفتح حقل الوطن للهيمنة والتوسع .

تزداد أهمية درس كهذا في اطار الصراع العربي الصهيوني في تعيينه الآن وفي حل مشكلات عربية – عربية

إذ أن التعويل على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل ايجاد تسوية للصراع العربي الصهيوني لا ينتج إلا حلاً أمريكياً – اسرائيلياً يحقق مصالح الولايات المتحدة أولاً وأخيراً ، ولما كان الحفاظ على اسرائيل قوية وذات رخاء فإنه أي هذا الحل سيبقي اسرائيل قوية وذات رخاء .

ناهيك عن أن تسوية كهذه ستفتح أبواب الوطن العربي على مصارعيها لكل أشكال الهيمنة والاستغلال الأمريكيين .

ان التاريخ – من هذه الزاوية يعيد نفسه دون أن نتعلم منه شيئاً .

أما الدرس الثالث والمهم الذي تعلمنا اياه النهضة العربية فهو ذلك المتعلق بعلاقة الفكر بالواقع .

لاشك أن النخبة العربية التي كانت مفعمة بالآمال العريضة لم تكن على وعي كامل بعلاقة آمالها بالواقع .

انها جميعها تحركت بهاجس تحقيق التقدم التاريخي ولكن هذا التقدم الذي يسير على غرار التقدم الأوروبي .

ولو حللنا سؤال النهضة الذي ذكره الكثيرون – أي السؤال لماذا تقدم الغرب ولماذا تأخر العرب ؟

سنقف اجمالاً على وعي ملتبس جداً ، بكل ما ينطوي عليه من صدق طارحيه . وايمانهم غير المشكوك فيه ، وانتمائهم الوطني .

كان أساس السؤال كيف تقدم الغرب ، سؤال عن علة تخلف الشرق وأسباب تقدمه بآن واحد . يحمل السؤال جوابه بطريقة جد طريفة لا يمكن تقدم الشرق إلا بالسير على طريق تقدم الغرب دون السؤال ما إذا كانت أسباب تقدم الغرب حاضرة كامكانية في الشرق .

لم يجهد المفكر النهضوي نفسه للبحث عن تاريخية التقدم الغربي ، بل اهتدى مباشرة إلى ما في الغرب من تقدم .

فوجد أن الغرب هو حضارة علمية وديمقراطية تمنحه المنعة والقوة . إذا سبيل تقدم الشرق هو الآخر العلم والديمقراطية (الدستور) واعتقد المثقف العربي النهضوي بمجرد الدعوة إلى العلم والديمقراطية وجعلهما مكونين للوعي وحاضرين في الحياة كافٍ بأن يغدو الشرق غرباً .

لا يختلف في ذلك المصلح الديني عن المصلح العلماني إلا بالطريقة التي قدم فيهما كل منهما خطابه .

فالمصلح الديني أراد أن يكتشف أوروبا في النص ذاته ، حيث النص دعوة إلى العلم وشورى التي هي ديمقراطية ، وبعد تأويل شديد من قبله أسس لخطاب التقدم أوروبياً ، في حين أن المصلح القومي اهتدى مباشرة إلى المنبع الأصلي أي أوروبا واستعاد خطابها التنويري العلماني .

والحق ان كلا المصلحين لم يفهما أوروبا على ما هي عليه ، أي لم يدركا أن العلم والديمقراطية عناصر القوة الأوروبية هي ثمرة ونتيجة للتقدم التاريخي الذي أنجزته قوى طبقية صاعدة بدأت بالتشكل منذ عصر نهضتها ، وليست هي السبب الأساسي ، ومع انتصار البرجوازية الساحق تحول العلم إلى قوة منتجة .

في حين اعتقد المصلحان انهما اكتشفا أوروبا عبر هذين المفهومين واعتقدا أنهما بابرازهما أهمية العلم والديمقراطية قد وضعا أيديهما على سبيل التقدم ، لم يسأل النهضوي العربي من هي القوى الاجتماعية الصاعدة التي من شأنها أن تنجز عملية النهوض على المجتمع القديم .

ولهذا ظلت أفكارهما دون معادل موضوعي في الواقع ، فما أن انهارت الدولة العثمانية حتى تبددت أعلام النهضة .

ان من شأن البحث في علاقة الفكر بالواقع أن تحول بيننا وبين الاتوبوبيا التي هي في المحصلة الأخيرة احتجاج على العالم وتمرد عليه ولكنها تظل أتوبيا في غياب الشروط الموضوعية التي تخلق القوى الصاعدة .

وفي ظني أن علاقة جديدة بدأت تقوم الآن بين الأفكار والعالم المعيش أي علاقة بين الامكانية والواقع ، العلاقة التي غابت عن عصر النهضة وفكرها ، بل قل أن ما طرحه عصر النهضة يجد الآن حضوره بعد مائة وخمسين عاماً .

وآية ذلك أن الوطن العربي اليوم وبعد رحلة طويلة من تجارب العمل والتحديث والتفكير وتطور الطبقات والفئات الاجتماعية التي أصبحت أكثر تبلوراً ، وارتفاع مستوى الوعي يجد في أفكار النهضة زاداً نظرياً يحتاج إلى تطوير واعادة انتاج .

هذا الأمر يطرح علينا مسألة على غاية الأهمية مسألة التراكم والانقطاع فالتجربة السابقة الايديولوجية بشكل خاص ، كانت تنطلق دائماً من فكرة القطيعة مع السابق ، والبدء من نقطة الصفر .

عبر ذهنية لا ترى في انجازات الماضي الا مثالب يجب تجاوزها .

فالناصرية - مثلاً- أقامت قطيعة مع أفكار التنوير النهضوية وأفكار ما بين الحربين وما بعد الحرب العالمية الثانية ، اقامت قطيعة مع التجربة السياسية وهي وإن كانت تجربة لها مثالبها- فإنها كانت قابلة للتطوير والاثراء مع الحفاظ على جوهرها الذي هو العلاقات الديمقراطية .

اقامة قطيعة كهذه ، انما تمت بدواعي القضاء على العهد البائد بكل شحمه ولحمه . وهذا ما أفقر التجربة الناصرية .

والحركة القومية العربية الاشتراكية ، نظرت إلى ما أنجزته البرجوازية العربية على مستوى الفكر والممارسة على أنه امر يجب تجاوزه تجاوزاً مطلقاً ، فخسرت الجانب التاريخي الايجابي من هذه التجربة .

ناهيك عن أن الماركسية في صيغتها الشيوعية أقامت هي الأخرى قطيعة على مستوى الافكار ، لم تستطع معها أن تغدو ثمرة من ثمرات التطور التاريخي للمنطقة .

وهكذا خسرنا - نحن المعاصرين - فكرة التراكم التاريخي الضروية لأية محاولة للارتقاء بالعالم ، العالم المادي أو العالم الروحي .

ان مرحلة راهنة من الوعي بدأت تدرك أهمية التراكم التاريخي ، وضرورة الاغتناء بالتجربة .

فها نحن نمتح من عصر النهضة للأمة ثلاثة أفكار رئيسية : فكرة الاصلاح الديني ، فكرة الديمقراطية والعلمانية ، وفكرة العقلانية . ولكن لا بصورة ميكانيكية نعيد فيها خطابات الأمس بل باعادة ادراجها في خطاب جديد متلائم مع مرحلة جديدة من العلاقات العالمية والمحلية . في عالم من السياسة جديد ومن الوعي جديد .

إذ نستعيد الاصلاح الديني في مرحلة صعود الاسلام الأصولي السياسي ، ونستعيد فكرة الديمقراطية في مرحلة تناقض الدولة مع المجتمع وتعويلها على الاستبداد ، ونستعيد فكرة العقلانية في عالم من السياسة والاقتصاد لا يأخذ بعين الاعتبار مصالح البشر وهمومهم .

وفكرة الاصلاح والديمقراطية والعلمانية ، تجعل كل من محمد عبده والكواكبي ولطفي السيد وطه حسين حاضرين ولكن في إهاب جديد من الفكر القومي العربي الديمقراطي ، الذي يشق طريقه الآن وبصعوبة بالغة ، نرجو أن لا يقع في أخطاء الأمس القريب .

حول خبرات النهضة الثانية
أفكار واستنتاجات أولية للبحث والنقاش

كريم مروة *

نقترب من القرن الحادي والعشرين ، ونحن مانزال غارقين الى ما فوق رؤوسنا في الماضي ، أي في مأساة تخلفنا ، وتفتتنا ، وهزائمنا ، وانهيار احلامنا الثورية الكبرى ، في التقدم والحرية والوحدة القومية . ولعل الاحتفالات التي نقيمها في هذه الأيام ، بمناسبة مرور خمسين عاماً على النكبة ، خير دليل على ما أقول . فكيف ندخل في القرن الجديد ، اذن ، كيف ندخل في انجازاته العلمية الكبرى ، وفي التحولات المذهلة ، في كل الاتجاهات ، التي تترافق مع اقتراب هذا التاريخ ، كيف ندخل في مشكلاته الكبرى ، ونحن مانزال نمارس الوقوف على الأطلال ، وعيوننا ، وأفكارنا ، وكل مشاعرنا ، مشدودة الى ذكريات المآسي التي ولدتها هزائمنا ، بدلاً من أن يكون كل جهدنا منصباً على ابتداع الوسائل والأدوات ، وعلى صياغة المشاريع المستقبلية ، التي تنقلنا من ذلك التاريخ المأساوي ، الى مستقبل أفضل وأرقى وأكثر استجابة لحاجات تطورنا وتقدمنا وتحررنا ؟

ان المفارقة الكبرى التي تصدمنا في هذه اللحظة التاريخية ، بالذات ، إنما تكمن في أننا ، إذ نحتفل بالنكبة ، أي بضياع فلسطين ، وبكل ما ارتبط بهذه النكبة من مآسي ، تحتفل اسرائيل ، بالمقابل ، بانتصارها علينا ، في ذلك التاريخ ، وباستمرار هذا الانتصار ، مقابل استمرار هزائمنا ، الواحدة تلو الأخرى .

لا بد من رؤية واقعنا هذا ، كما هو ، لا كما نريد ان نراه ، نحن . ولا بد من قول الحقيقة ، حتى ولو كانت شديدة المرارة . ان علينا ان نقرأ تاريخنا بعقل بارد ، وبوعي كامل ، وبمسؤولية عالية . والحاجة الى مثل هذه القراءة إنما تمليها علينا حاجتنا الى

---

* باحث لبناني .

النهضة ، أي الى التغيير ، أي الى سلوك الطريق الذي ينقلنا من واقعنا المأساوي الى العصر الجديد ، الى استعادة حلمنا في الحرية والتقدم والوحدة القومية . أقول حلمنا ، وأعني ما أقول ، وأشدد عليه . فالتغيير لا يتم من دون مشروع حقيقي للنهضة ، ومن دون وسائل ، وأدوات ، وقوى . كما أنه لا يتم من دون معرفة الأسباب التي أدت الى ما نحن فيه ، وحالت دون تحقيق حلمنا القديم المتجدد . والتغيير لا يتم من دون فكر علمي وعقلاني ، متحرر من الجمود ، ومن السلفية ، بكل معانيها ، واتجاهاتها ، ورموزها . ومن اجل ذلك ، من أجل سلوك هذا الطريق ، ومن أجل جعله طريقاً موصلاً الى الهدف الحقيقي ، الذي يعبر عنه هذا الحلم ، لا بد من أن يكون الفكر الذي نستند إليه ، فكراً نقدياً ، بكل المعاني . فالنقد هو السلاح الحقيقي الذي بواسطته يستطيع الطامحون الى التغيير ، تمهيد الطريق الى هذا التغيير ، والى تحقيقه ، بالفعل ، لا بالوهم ، بالعمل والكفاح ، لا بالشعارات البراقة ، بالخطط الملموسة ، لا بالهتافات الحماسية ، بالفكر العلمي لا بالجمل الثورية الطنانة .

إلا أن النقد ، لكي يستقيم ، إنما يحتاج الى تحديد دقيق للموضوع الذي عليه أن ينقده . وهذا الموضوع ، هو ، بالتحديد ، الواقع الذي نعيش فيه . وهو ، ذاته ، الواقع الذي انتجته احداث ماضينا القريب والبعيد ، بكل ما فيها من مطامح ونضالات ، ومن هزائم وخيبات . ذلك أن الحقبة التي تمتد الى نصف قرن مضى لم تكن حقبة عادية ، رتيبة . بل هي كانت حقبة غنية بالأحداث ، وبالوقائع ، وبالتطورات ، في اتجاهين متناقضين : اتجاه التقدم والتحرر والوحدة القومية ، واتجاه النكوص ، والتراجع ، والتفتت ، وانهيار المشاريع التغييرية الكبرى .

وتوصيف هذا الواقع الذي أدعو الى نقده ، أي الى قراءة نقدية له ، وللأسباب التي ولدته ، لا يحتاج الى جهد كبير ، ولا الى كلام كثير . سأكتفي ، هنا ، بإشارات عامة الى العناصر الاساسية المكونة لهذا الواقع .

وهي ، باختصار ، كما يلي :

١ ــ ضعف البنى السياسية للدولة في بلداننا ، وتحول مؤسساتها من الاتجاه نحو التحديث ، والديمقراطية ، الى الاتجاه نحو الاستئثار والاستفراد ، على حساب المشاركة الشعبية ، وعلى حساب التعددية .

٢ ــ تفاقم الصراعات بأشكالها كافة ، داخل كل بلد ، وبين كل البلدان ، وتراجع فكرة الوحدة العربية ، حتى بأبسط تعبيراتها ، الجامعة العربية .

٣ ــ تخلف البنى الاقتصادية ، وتعمق الأزمة وتفاقم نتائجها الاجتماعية ،

وغياب أشكال التكامل التي كانت دائماً موضع بحث ، انطلاقاً من فائدتها الجماعية .

٤ ـ انحسار الديمقراطية ، وضعف العمل السياسي والنقابي والثقافي والمعرفي ، وتراجع دور قوى المجتمع المدني : الأحزاب ، والنقابات ، ومراكز البحث ، في شتى الميادين ، وسائر المؤسسات الاجتماعية والثقافية .

٥ ـ تراجع دور قوى التغيير الديمقراطي لصالح السلفية الفكرية والسياسية .

٦ ـ الدخول في المفاوضات مع اسرائيل من اجل السلام ، في غياب أدنى أشكال التنسيق ، مع كل ما حمله ويحمله ذلك من مخاطر على كل بلد عربي ، منفرداً ، وعلى مجمل البلدان العربية ، مجتمعة . ومفاوضات السلام هذه ، ذاتها ، وما وصلت إليه ، اليوم ، تلخص عمق الأزمة التي نعاني منها ، الأزمة التي تكاد تستعصي على الحلول ، وتكاد تصبح مأزقاً تاريخياً .

لندخل ، اذن ، من باب هذا التوصيف للواقع ، وهو توصيف مبتسر ، في نقد تاريخ نصف قرن من عمر امتنا ، ومن عمر أزمتنا .إلا أن النقد سيفقد غايته ، إذا هو لم يحدد المفاصل الاساسية في هذا التاريخ ، التي حددت مساره ، وإذا هو لم يحدد المفاصل الاساسية لهذه الأزمة ، التي تستمر وتتفاقم .

أقول ذلك ، لأنني ، هنا ، في هذه الندوة ، مدعو ، بشكل اساسي ، للحديث عن خبرات نهضتنا العربية الثانية . إلا أنني أود ، قبل الدخول في تحديد تلك المفاصل ، سواء في حركة الأحداث ، أم في تجليات الأزمة ، أن أتوقف قليلاً عند مفهوم النهضة ، وعند مراحلها المختلفة .

لا جدال في أن ما اصطلحنا عليه بالنهضة يعود ، بالدرجة الأولى ، الى النهضة التي قامت في اواسط القرن الماضي ، وامتدت جذورها ورموزها ، ودلالاتها ، الى الربع الأول من هذا القرن . وكانت ، بما اطلقته من أفكار ، وبما خاضه مفكروها الكبار من معارك ، محطة حقيقية ، بالغة الأهمية ، في تاريخنا العربي الحديث ، بعد عصر طويل من الانحطاط . لكن المذهل ، «في مسار حركتنا الوطنية» ، التي حملت راية الوحدة العربية ، ثم حملت راية الاستقلال الوطني ، فيما بعد ، بعد قيام هذه النهضة ، هو أن هذه الحركة لم تنطلق ، في ما وضعته أمامها من خطط ، ومن شعارات ، ومن أهداف ، مما طرحته حركة النهضة تلك من

أفكار اصلاحية ، ومن مشاريع للتقدم ، حتى ولو كان قسم كبير منها طوباوياً . بل هي سلكت طريقاً بدا وكأنهاتبدأ فيه نضالها من الصفر ، أو ما يشبه ذلك . وهي ملاحظة أجد ضرورة الاشارة إليها ، برغم ما فيها من اطلاق يحمل قدراً من التعسف ، بهدف إثارة النقاش حول المعضلة التي واجهتنا فيما نسميه النهضة الثانية ، في الخمسينيات . فبين النهضتين ، اذا صح التعبير ، مسافة زمنية تكاد توازي نصف قرن . فما هي دلالات هذاالقطع ، إذا صح التوصيف ، في حركة تاريخنا ؟

هل يعني ذلك أن ما طرحته حركة النهضة الأولى لم يكن حقيقياً ، أي أنه لم يكن يتلاءم مع ظروف بلادنا ، ومع تاريخنا ، ومع شروط تكونها ؟ أم أنها كانت متقدمة ، بما طرحته من أفكار ، على وعي شعبنا ، بعامة ، وعلى وعي النخب السياسية والثقافية في بلداننا ، بخاصة ؟

أقول ذلك رغم أن عدداً من الحركات السياسية ، وفي مقدمتها الأحزاب الشيوعية ، التي تأسست في أوائل العشرينيات ، ثم الاحزاب القومية ، العلمانية ، التي نشأت فيما بعد ، قد حاولت أن تتبنى الأفكار الطليعية للنهضة . ألا أن هذه الأحزاب لم تستطع ، برغم كل ما قدمته من أفكار ، وما طرحته وتبنته من مشاريع ، أن تجعل أفكارها ، ومشاريعها ، قابلة للنفاذ ، والتوسع والانتشار ، والتحول الى ظاهرة ، في ظل مجتمعات متخلفة ، تتحكم بها وبتطورها سلطات مدنية ودينية محافظة متسلطة ، تكرر أنماط سلطات الاستبداد العثمانية ، والسلطات الاستبدادية السابقة عليها .

ان الهدف الاساسي من طرح هذه التساؤلات هو التمهيد للدخول في بحث ما نحن بصدده ، أي تحديد المفاصل الاساسية لمسار تاريخنا ، في الأعوام الخمسين الماضية ، وتحديد مفاصل الأزمة التي واجهتنا فيها . وهي المفاصل التي سنستند إليها في طرح اشكاليات النهضة الثانية ، واستخلاص الخبرات الضرورية فيها ، في الوقت الذي نحاول فيه شق طريقنا الى المستقبل ، من خلال نهضة جديدة ، هي التي نطلق عليها اسم وصفة النهضة الثالثة .

الا أن البحث سيكون طويلاً ومتشعباً وشديد التداخل والتعقيد ، اذا ما وضعنا أمامنا مهمة الدخول في كل تفاصيله ، واشكالياته ، وفي كل جوانبه . ولذلك ، ومن أجل الاختصار ، سأكتفي ، هنا ، حتى ولو بدأ البحث مجتزءاً بعض الشيء ، بالتوقف عند ثلاثة شعارات هي ، بنظري ، الشعارات الاساسية للنهضة الثانية : الحرية والاشتراكية والوحدة . وسأحاول دراسة أشكال وصيغ تعامل قوى التغيير ، أي قوى النهضة ، التي اصطلحنا على

تسميتها ، في العقود الماضية ، بقوى حركة التحرر الوطني العربية ، ثم أضفنا الى هذه التسمية صفة التقدمية ، ثم صفة الاشتراكية ، بمدارسها المتعددة ، التي تلتقي عند مرجعية فكرية انتقائية مركبة من الماركسية والقومية والدين . دراسة تعامل هذه القوى مع هذه الشعارات الثلاثة .

سألاحظ ، فور التصدي لهذه الدراسة السريعة ، أن هذه الشعارات بدأت في أواخر الأربعينيات ومطلع الخمسينيات ، في ترتيب معين ، ثم تحولت في أوائل الستينيات الى ترتيب آخر . كان ترتيبها ، في البدء ، اشارة الى تحديد الأولويات ، على النحو التالي : وحدة ، حرية ، اشتراكية . وكان حزب البعث ، ثم حركة القوميين العرب ، اصحاب هذا الترتيب للأولويات . ألا أن عبد الناصر ، ومعه الشيوعيين ، وأهل اليسار من الاشتراكيين ، بمدارسهم المختلفة ، اعادوا ترتيب الاولويات ، في شكل مختلف . فصارت على النحو التالي : حرية ، اشتراكية ، وحدة . وواضح من الترتيب الأول والترتيب الثاني للأولويات الفارق بين زمنين في الحركة الوطنية والثورية العربية ، وبين مفهومين للنهضة . وأول فارق بينهما يعود ، في الجوهر ، الى التجربة ، لا سيما التي استخلصها عبد الناصر ، واخصامه ، في العلاقات ، في ذلك الزمن ، وحلفاؤه ـ الحقيقيون ، في الجوهر ، الشيوعيون ، من تجربة حرب السويس ، ومن تجربة الوحدة المصرية السورية ، ومن تجربة اليمن ، ومن تجربة الاحلاف ، ومن تجارب عدة اخرى . وخلاصة هذه التجربة ، كما أفهمها ، أنه لا خيار في العمل الثوري ، مهما كانت قوة الاندفاع العاطفي فيه ، ومهما كان طغيان الطوبى والحلم ، فيه قوياً . الا سلوك طريق الواقعية . لأن القفز فوق الوقائع يؤدي الى السقوط أما في الفراغ ، أي في الهاوية ، وأما في الموقع النقيض بالكامل لهذه الطوبى والمشاعر والأحلام .

إلا أن السلوك العملي لم يتطابق مع هذه الخلاصة المهمة من التجارب . اذ تحولت هذه الشعارات من كونها هدفاً بعيد المدى للتحقيق الى هدف قريب المنال . فأدى ذلك الى الارتطام بالواقع من جديد ، وتكسر الاحلام والمشاعر والمطامح على صخرة هذا الواقع ، والشروط التي لم تكن قد نضجت ، الموضوعي منهاوالذاتي ، الداخلي منها والخارجي ، في وقت معاً .

لنتوقف قليلاً عند هذه الشعارات ، ولنحاول تفكيكها . فمن دون هذا التفكيك سنبقى في الضبابية من الأفكار ، وفي الغموض ، وفي الالتباس . وسنجد ، فوراً ، لدى دخولنا في البحث ، في ضوء كل ما طرح من أفكار حول كل شعار من هذه الشعارات ، انهاتلخص مجمل مهمات تلك الحقبة .

الحرية كانت تشمل ، في التفاصيل الكبيرة والصغيرة ، القضايا التالية :

- استكمال الاستقلال والسيادة ، والتحرر من كل آثار الاستعمار القديم ، المتمثلة بالقواعد العسكرية وبالأحلاف وبالمعاهدات ، وسوى ذلك من قيود . وكانت حركة عدم الانحياز الطريق الى هذه الحرية ، معززة بعلاقات متميزة مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية .
- التحرر من التبعية الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي ، في مراكزه الاساسية ، أو التخفيف من هذه التبعية ، كحد أدنى ، على قاعدة توطيد الاستقلال السياسي ، وجعل القرار الوطني مستقلاً في تحديد أشكال العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي ، استناداً الى وجود منظومة اشتراكية عالمية حليفة .
- تحرير فلسطين من الصهيونية واعادة الحقوق المغتصبة الى أصحابها الشرعيين .
- تحرير دولة الاستقلال من أنماط الاستبداد القديمة القروسطية .
- تحرير الإنسان من عبوديات الماضي ، المتعددة الوجوه والأشكال ، سياسياً ، واقتصادياً واجتماعياً .

وكانت الاشتراكية تشمل القضايا التالية :

- سلوك طريق التطور ، المستقل ، المتعارض مع الطريق الرأسمالي ، أو التمايز عنه . وهو ما اطلق عليه طريق التوجه الإشتراكي ، الذي يجمع بين أشكال من الاشتراكية ، كالتخطيط والتأميم والاصلاح الزراعي ، وتوسيع القطاع العام ، وبين بعض انماط التطور الرأسمالي المسيطر عليها .
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ، على قاعدة التخطيط الذي تلعب الدولة دوراً أساسياً فيه .
- التقديمات الاجتماعية لقوى الشعب العامل .
- الديمقراطية الاجتماعية ، الاسم البديل للعدالة الاجتماعية ، التي تبشر بها الأديان ، وتحدد شكلها ، بوضوح ، علاقات الانتاج الاشتراكية ، التي تقول بها الماركسية .

أما الوحدة فكانت تشمل القضايا التالية :

- وحدة القطر ، مهما اختلفت مكوناته القومية والاثنية والدينية .
- تعزيز الجامعة العرية وتطوير وتحديث مواثيقها .
- تعميم ظاهرة المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمهنية

والنقابية ، ذات الطابع القومي .

- الدعوة الى قيام سوق عربية .
- العمل لتأمين شروط قيام وحدة عربية كهدف للتحقيق ، على قاعدة الرابطة القومية ، وعلى قاعدة القناعة بأن مصلحة كل بلد عربي هي في تحقيق هذا التكامل المؤدي الى الوحدة القومية ، مأخوذاً في ذلك في الاعتبار الواقعية ، من جهة ، وانضاج الشروط التاريخية لذلك ، من جهة ثانية ومراعاة الخصوصيات القديمة والجديدة التي تعود لكل بلد من البلدان العربية ، من جهة ثانية .

واضح من هذا العرض لمضامين الشعارات الثلاثة أنها كانت تلخص كل مهمات المرحلة . ألا أن المشكلة الاساسية إنما تكمن في تعامل قوى التغيير ، أي قوى النهضة ، من مواقعها المختلفة ، ومن مرجعياتها الفكرية المتعددة ، مع هذه المهمات ، كشعارات ، وكقضايا ، وكمهمات للتحقيق . هنا تبرز الى الواجهة عناصر الخلل الاساسية التي لعبت دوراً كبيراً ، حتى لا أقول حاسماً ، في عرقلة وتعطيل حركة التطور ، رغم الانجازات التي تحققت خلال عقدين من الزمن هما عقد الخمسينات وعقد الستينيات ، كأساس في هذه الحركة . سأكتفي بالاشارة إليها ، تجنباً لخطر التطويل . وهي تتلخص ، في نظري ، بالعناصر التالية :

أولاً ، الصراع بين التيارات السياسية الاساسية :

- الشيوعيون والقوميون العرب ، منذ الاربعينيات
- الشيوعيون والناصريون
- البعثيون والناصريون .
- الشيوعيون والبعثيون والقوميون من جهة ، والقوميون السوريون من جهة ثانية .
- الدينيون والعلمانيون ، الذين تمثلوا بالتيارات الآنف ذكرها .

وسبب الصراع ومصدره أن كلا من أصحاب هذه التيارات كانوا يعتبرون أن تيارهم وحده هو المالك للحقيقة ، وان على الآخرين ان ينضووا تحت لوائه ، ولواء أفكاره ومشاريعه . فقد كانت كل هذه الحركات حركات شمولية غير قابلة للجدل وللحوار ، حتى ولو طرحت شعار التحالف وسعت إليه . وجميعها تيارات ساهم المنتمون إليها في النضالات والمعارك ، ولو بنسب متفاوتة ، وقدموا فيها التضحيات الجسام . الا أن العنصر الاساسي في

هذا الخلل ، بالذات ، هو ان التيارات العلمانية لم تدرك ، برغم كل ما عبرت عنه أدبياتها السياسية والفكرية ، خطورة انقسامها ، وصراعاتها ، ليس على لحظة تاريخية معينة ، بل على حقبة بكاملها ، كما تشير الى ذلك وقائع أيامنا الراهنة .

ثانياً ، استخدام مواقع السلطة ، خلال فترة طويلة ، في العمل لتوحيد قسري للمجتمع ، وتوحيد قسري للقوى والمشاريع والأفكار ، وإلغاء حرية التفكير والعمل والنشاط ، وإلغاء الأحزاب ، أي إلغاء الديمقراطية السياسية ، القائمة على التعددية . وحملت هذه العملية اسم المعادلة الغربية التالية الديمقراطية الاجتماعية لها الأولوية على الديمقراطية السياسية وكان خلق هذاالنوع من التناقض بين العدالة الاجتماعية وحرية الأفراد في اختيار أفكارهم ، وأنماط حياتهم ، وأشكال وصيغ انتماءاتهم ، من أخطر أسباب الصراع ، ومن أخطر الميادين التي مورس فيها هذا الصراع . وكان ذلك مصدراً لتدمير الطاقات والقوى ، ومصدراً من المصادر التي أدت الى انهيار حركة النهضة ، بكاملها .

ثالثاً ، تحويل الشعارات الصحيحة المشروعة من مرتكزات نضالية ، عامة ، توضع على قاعدتها ، وانطلاقاً منها ، خطط ومشاريع ، وتحدد أشكال وأدوات نضال ومراحل زمنية ، لتحقيقها ، تحويل هذه الشعارات ، بدلاً من ذلك ، الى شعارات للتحقيق المباشر . وكان ذلك مظهراً خطيراً من مظاهر الانسياق وراء المشاعر ، والقفز فوق الوقائع ، والتسريع المصطنع لعملية التحولات ، من دون توفير الامكانات ، وانضاج الشروط التاريخية لذلك . فاصطدمت الاحلام بالوقائع الكبيرة وتحطمت على صخرتها . وولد كل ذلك ما نشهده من هزائم .

رابعاً ، عدم المس بالدولة القديمة ، وبمؤسساتها ، واستخدام هذه الدولة القديمة ، كنقطة ارتكاز في الطريق لتحقيق ما يتعارض معها من شعارات وأهداف ومهمات . وكان السبب الاساسي في ذلك هو الوهم الذي تولد عند العديد من القيادات التاريخية ، لا سيما عند عبد الناصر ، من أن الزعيم التاريخي قادر ، بمفرده ، أن يحل محل الدولة ومؤسساتها ، ومحل المجتمع ، ومؤسساته . والخطأ الذي ارتكبه هؤلاءالزعماء التاريخيون ، هو كبير بحجم دورهم التاريخي الكبير . وعندما بدأ عبد الناصر يدرك ذلك الخلل توقفت حياته . ولذلك أثير الكثير من التساؤلات حول الموت المفاجىء لهذا القائد . ولم ينجل الموقف . ولم تأت أجوبة حقيقية عن هذا التساؤل الكبير .

واعترف بأن هذا العرض المبتسر لعناصر الخلل ، على النحو الذي قدمته ، لا يفي بالغرض . ولا بد من الدخول بتفاصيل هذه العناصر ، وبتفاصيل العناصر الاخرى ، لكي نصل الى الاستنتاجات ، التي تجري محاولة صياغتها ، اليوم ، لا تأتي في وقتها الضروري . فقد

جرى تجنب الخوض فيها ، في الزمن الذي كانت الأمة فيه بحاجة الى مثل هذه الاستنتاجات . وما سمي نقداً للذات لم يكن في حقيقته نقداً حقيقياً للذات . بل كان هروباً حقيقياً من هذاالنقد . اذ كان الميل ، ولايزال مع الاسف ، هو لتحميل الخارج وحده مسؤولية فشلنا ، ومسؤولية هزائمنا ، ومسؤولية ما نحن فيه من أزمة حقيقية تشمل كل جوانب حياتنا . ولأن هذا النوع من النقد الذاتي ، على قاعدة ما أشرت إليه من عناصر الخلل ، لم يحصل ، فقد استمرت الصعوبات تتفاقم ، واستمرت المكابرة في التعامل مع الوقائع ، واستمر الهروب الى الامام ، أحياناً ، والهروب الى الماضي ، في أكثر الاحيان .

ان هذا النقد ، الذي أشير اليه ، هو حاجة موضوعية ، ليس من أجل تحميل الذات المسؤولية عما حصل ، بل من أجل معرفة الأسباب التي أدت بنا الى ما نحن فيه . لا بد من قول الحقيقة ، حتى ولو كانت شديدة المرارة . فالذات هي ذاتنا . ونحن وحدنا المسؤولين عن النهوض من القاع الذي وصلنا إليه .

وإذا جاز لي أن أكثف ما أشرت إليه من عناصر الخلل فبإمكاني القول بأن التجارب الوحدوية العديدة ، التي فشلت ، قد اسهمت ، بسبب فشلها ، وبسبب صيغها وطرائق تقديمها ، في افشال سائر مشاريع النهضة . الا ان عناصر الفشل تعود ، كذلك ، الى الهزائم العسكرية في حروب تحرير فلسطين من الصهيونية ، والعجز عن تحقيق التضامن العربي ، بحدوده الدنيا ، في مواجهة المطامع الخارجية ، السياسية والاقتصادية والعسكرية . كماتعود الى الهزائم الاقتصادية والاجتماعية التي برزت في العجز عن الاستمرار والثبات في تحقيق التقدم ، في ميادينه كافة ، على أساس بعض خطط التنمية ، وهي خطط مجتزأة ومتعثرة ، ترافقت ببعض الانجازات ، التي بادرت إليها بعض البلدان العربية ، في مصر عبد الناصر ، وفي سوريا ، وفي العراق والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطي . هنا ، بالذات ، ينبغي ، برأيي ، البحث عن المشاريع ، وعن اسباب فشلها . وهنا ، بالتحديد ، ينبغي بذل الجهد في المراجعات النقدية ، كما اشرت الى ذلك آنفاً ، من قبل الجميع ، من دون استثناء ، في مواقعهم المختلفة ، من قبل الماركسيين والشيوعيين والاشتراكيين ، والقوميين ، على اختلاف مدارسهم . كما ينبغي على الحركات الدينية ، أيضاً ، أن تمارس هذا النقد الذاتي . وعليها الا تعتبر نفسها غير معنية بما حصل من نكسات . وعليها ، بوجه خاص ، الا تعتبر نفسها الوريث الشرعي للقوى صاحبة المشاريع التي فشلت ، والبديل الشرعي لمشاريعها ولمرجعياتها الفكرية . فذلك وهم كبير ، بالنسبة للحاضر ، ووهم أكبر ، بالنسبة للمستقبل . من دون هذه المراجعات النقدية سيكون من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، الذهاب في

البحث عن مشروع جديد للنهضة الى نهاياته .وسيتعذر تحقيق هذا النهوض . وبالتأكيد فإن من شروط هذا البحث ، في ظل هذه المراجعات النقدية ، اذا ما تحققت هذه المراجعات ، بشكل صحيح وعميق ، أن تؤخذ في الحسبان دروس هذا العقد الأخير من القرن ، والدروس التي توحي بها تجارب هذا القرن بكامله . وهي مهمة عسيرة . ولا يحدد صعوبتها ، فقط ، سقوط فكرة النموذج . فثمة عناصر جديدة بالغة الأهمية ، تشير إليها خلاصة تجارب هذا القرن ، في الفكر والسياسة والاقتصاد والعلاقات ، وكل منجزات العصر في ميدان التكنولوجيا والمعلوماتية ، والاتصالات . وأهمية هذا الجديد ، بإيجابياته وسلبياته ، التي تتصارع فيما بينها ، انه يؤسس لمفاهيم ومعايير وقيم جديدة ، في الشكل والمضمون . وأهمية الانخراط في هذا الجديد من قبلنا ، نحن العرب ، ومن قبل قوى التغيير الديمقراطي بمدارسها كافة ، هو أنه يساعدنا في العمل مع سوانا ممن نلتقي معهم على بعض الحقائق التاريخية الكبرى ، في منع اتجاهات العولمة الرأسمالية المتوحشة من تشويه ما هو ثابت من مفاهيم ومعايير وقيم ، تتمحور حول الحرية والتقدم والعدالة الاجتماعية .

خلاصة ما أريد قوله ، في موضوع النهضة ومشروعها الجديد ، على قاعدة ما أشرت إليه من خلاصات لخبراتنا وتجاربنا الماضية ، إننا بحاجة الى استنفار القوى الجديدة ، قوى الشباب والمبدعين والمنتجين بسواعدهم وأدمغتهم ، في الفكر والعلم والمعرفة والآداب والفنون ، وفي انتاج الخيرات المادية ، المستقلين منهم ، والمنخرطين في حركات سياسية واجتماعية وثقافية ، استنفارهم في عملية بحث وجدل ونقاش واسعة وعميقة ، من أجل صياغة هذا المشروع ، في الشكل والأهداف والسياسة والتنظيم والفكر والبرامج السياسية ، أياً كان الزمن الضروري لذلك . ولست أرى وصفاً جاهزاً لهذه العملية ، ولآفاقها . ولكنني أرى ضرورتها . وانخرط ، من موقعي الشخصي والحزبي ، الثقافي والسياسي ، في ورشتها التاريخية الكبرى .

على أن المشروع الجديد يتطلب قوى جديدة . وهذه القوى هي من نوعين : اما قديم متجدد ، أو جديد بالكامل . ولكن عملية ولادة الجديد ليست مهمة سهلة . في حين أن تجديد القديم من هذه القوى يتطلب مراجعة نقدية حقيقية ، كما أشرت الى ذلك ، وشددت عليه ، تكراراً . وهي ، أيضاً ، مهمة صعبة . ذلك أن امراض الواقع العربي هي ذاتها أمراض هذه القوى ، تيارات سياسية وفكرية ، واحزاباً وتنظيمات ، وثقافة عامة ، ومستوى تطور ، ومستوى وعي .

فالتيارات والأحزاب السياسية العربية هي بنت الواقع العربي ، بكل مكوناته . ولذلك فأمراض هذا الواقع وأزماته هي أمراضها وأزماتها . أقول ذلك ليس كحقيقة حتمية ، بل أقراراً

بأمر واقع . واذا كانت بعض التيارات ، والأحزاب في هذه التيارات ، بشكل محدد ، جزءاً من الأنظمة ، ومصدراً من المصادر المكونة لها الآن ، وفي فترات سابقة ، فإن بعضاً آخر من هذه التيارات وأحزابها ، لم يولد أنظمة سياسية ، ولم يمارس التجربة ، ولم يتحمل المسؤولية ، من موقع السلطة ، ولو بشكل جزئي . إلا أن هذه الأحزاب وتياراتها الراديكالية ، التي كان من المفترض ان تشكل بديلاً لهذه الأنظمة ، ولتجاربها في الحكم وفي السياسة وفي تقديم مشاريع مستقبلية ، لم تستطع ، لأسباب ذاتية ، وموضوعية ، ان تقوم بهذا الدور التاريخي ، الموكل إليها ، والذي اعتبرت نفسها حاملة لوائه . فأصبحت ، بفعل هذا العجز ، جزءاً من أزمة الواقع بكل مكوناته . وتحملت ، وتتحمل ، بسبب ذلك ، جزءاً من المسؤولية عن استمرار التردي والتراجع ، وان بنسب مختلفة . واذا كان غياب الديمقراطية في هذه الأحزاب والتيارات مصدراً من مصادر أزمتها ، وسبباً من أسباب جمودها وتخلفها عن الاضطلاع بمهمة التغيير ، فإن ثمة مصادر اخرى لهذه الأزمة تبرز في بعض مظاهر السلفية في الفكر ، وفي النهج ، المتمثلة بالعودة الى الماضي ، وأحداثه ، كتعويض عن النقص . وتبرز هذه الأزمة ، أيضاً ، في بعض مظاهر الصنمية في الاعتماد على المرجعيات الفكرية والتاريخية ، نصوصاً واسماء ، سواء عند العديد من الماركسيين ، احزاباً ومفكرين ، أم عند من أطلقوا على تيارهم اسم التيار القومي ، أحزاباً ومفكرين . على ان هذه الأزمة لا تعود فقط ، إلى مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونموذجه الاشتراكي الذي فشل . ولا تعود الى مرحلة ما بعد الهزائم التي منيت بها الحركة الناصرية في مرحلتها العليا ، قبل ، ولا سيما بعد وفاة الرئيس عبد الناصر ، والفشل الذي ارتبط باسم الحركة البعثية ، وارتبط باسم الحركات القومية التي تبنت طريقاً تقدمياً للتطور ، مطعماً بالأفكار الاشتراكية ، معادياً للاستعمار والرأسمالية ، منادياً بالتحرر الوطني ، رافعاً شعارات التقدم الاجتماعي ، والوحدة القومية .

ان هذه الأزمة سابقة على هذين التاريخين ، والمرحلتين ، في مسار حركة التحرر والتقدم العربية . ولن اجازف ، هنا ، بتبسيط القول أن هذه الأزمة هي أزمة بنيوية . ولكنني أود ، بالمقابل ، أن أشير الى أن اسباب هذه الأزمة تعود الى ان القوى التي حملت أفكار التقدم الاقتصادي والاجتماعي وأفكار العدالة الاجتماعية ، استناداً الى الماركسية ، بوجه خاص ، والى الاشتراكية ، بوجه عام ، لم تستطع ، منذ البدء ، برغم كل ما حققته من انجازات في اقتحامها لكل صعوبات الوضع العربي المتخلف ، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً ، وبرغم ما شكله هذا الاقتحام من مغامرة فائقة الأهمية ، لم تستطع أن تنتج ، على

أساس هذا الفكر المتقدم ، مشروعاً مستقبلياً حقيقياً ، يأخذ في الاعتبار ظروف بلداننا ، ومستويات تطورها ، وتقاليدها وتراثها .

وكان هذا التقصير في الاجتهاد والابداع مصدر العجز عند هذه القوى ، في ان تصبح البديل الواقعي الممكن التحقيق ، البديل الذي يدخل الى وعي وعقل ومشاعر الجماهير ، ليتحول الى قوة مادية قادرة على مقاومة صعوبات الداخل والخارج ، من أجل احداث التغيير . وكان الارتباط بالمركز السوفياتي ، والاقتداء بالنموذج السوفياتي ، ليس فقط من قبل الشيوعيين ، بل من قبل كل هذه القوى ، على اختلافها وتنوع مدارسها ، سبباً من الأسباب الاساسية في هذا الفشل . ويشكل غياب الديمقراطية ، الذي تمثل في فكرة الحزب الواحد ، وفي مركزية ديمقراطية طغت فيها المركزية على الديمقراطية فعطلتها ، بالكامل ، وأدت ، بذلك ، الى تعذر إمكانية الجدل والنقاش والابداع ، يشكل هذا الغياب للديمقراطية في حياة الاحزاب سبباً اضافياً لهذا العجز . وفي هذه الظاهرات ، بالذات ، يتجسد بوضوح جوهر الأزمة في هذه التجارب ، التي أدت إلى فشلها . ولذلك فإن الدعوة الى التجديد في الفكر والسياسة ، وفي شكل العلاقات داخل هذه الاحزاب ، وفي شكل العلاقات مع الآخر ، والتجديد في بنية الحزب ، بما في ذلك إعادة صياغة مفهوم جديد لهذا الحزب ، ملائمة لظروف بلداننا ، ولظروف العصر ، ان الدعوة الى هذا التجديد هي الدعوة الوحيدة الصحيحة ، كشرط للخروج من الأزمة الراهنة . وطبيعي في هذا السياق ان يكون هذا التجديد ، مستوياته كلها ، جزءاً من عملية التجديد التي على هذه القوى أكثر من سواها ، وعلى سائر قوى المجتمع ، ان تنخرط فيها ، من أجل تحقيق هدفين مباشرين متلازمين : الأول ، احداث تغيير في بنية الدولة القادمة ، باتجاه تحديثها ، أي باتجاه جعلها دولة ديمقراطية ، دولة مؤسسات تستقل استقلالاً نسبياً عن السلطات التي يجري تداولها وتناوبها . الثانية ، احداث تغيير في بنية المجتمع ، باتجاه التعددية في السياسة والفكر والنشاط والتنظيم ، وفي كل الميادين ، وبتحقيق هاتين المهمتين المتلازمتين ، الدولة الحديثة والمجتمع المدني الحديث ، تتوفر للديمقراطية امكانية ان تتواجد وتتطور ، وان تترسخ تقاليدها في حياة الأفراد وفي حياة المؤسسات ، وفي حياة الاحزاب ، خصوصاً ، وفي الدولة ومؤسساتها .

وهذه المهمة هي مهمة الديمقراطيين . ومن أجل ذلك فلا بد لتحقيق هذه المهمة من تحقيق مهمة تجميع هؤلاء الديمقراطيين ، عندما يصبحون فعلاً ديمقراطيين ، ويتحررون من كل أرث قديم غير ديمقراطي في تاريخهم ، تجميعهم لكي يشكلوا تياراً ديمقراطياً ، جارفاً ، يمكن ، بالاستناد الى قوته ، تحقيق التغيير الديمقراطي بمعانيه ومضامينه وأشكاله

المتاحة كلها . وهنا ، بالذات ، تبرز أهمية الاحزاب ، وأهمية الدور الذي تلعبه في حياة الشعوب والأمم وفي تجسيد الديمقراطية في الوعي ، وفي السلوك وفي العلاقات الاجتماعية بعامة . وهو دور يضطلع بتحقيقه ، في آن معاً ، المجتمع ذاته ، من خلال الوعي بضرورته الشباب والمبدعون ، علوماً وآداباً وفنوناً ، ومنتجو الخيرات المادية ، العمال والمزارعون والاجراء ، في شتى ميادين العمل ، في القطاع الخاص ، وفي مؤسسات الدولة ، وسائر العاملين في ميدان الانتاج ، بما في ذلك أوساط واسعة من مالكي الرأسمال ، الذين يوظفون طاقاتهم وامكاناتهم في تطوير الانتاج ، وفي تطوير الاقتصاد الوطني ، في كل قطاعاته . كما ينبغي ان تتحمل المسؤولية الاساسية فيه الاحزاب كلها ، ولا سيما منها الاحزاب التي تندرج ، من خلال برامجها وأهدافها ، في عداد حركة التغيير الديمقراطي .

على أن كل حركة للتغيير لا بد أن تقترن ببرنامج آني ، وببرنامج مرحلي يحمل هدفاً بعيد المدى ، يكون أقرب الى الحلم أو اليوتوبيا . ذلك ان الإنسان ، الذي يسعى ، دائماً ، الى تحقيق حريته المنقوصة ، لا يكتفي بالآتي من هذه المهمة . بل انه سيظل مشدوداً الى مستقبل لا حدود له ولا نهاية . هنا ، بالذات ، تكمن أهمية الاشتراكية . فهي ، اذ تتحرر من الحتميات والقوانين العامة ، التي ألصقت بها تعسفاً باسم ماركس ، واذ تتحرر من النمطية ومن الدوغمائية ، تستطيع أن تلبي ، في البرامج الواقعية التي ينتجها الاشتراكيون ، الحاجات الآنية الملحة للبلد وللأكثرية الساحقة من الشعب ، وتستجيب ، بمشروعها المستقبلي ، الذي يحتاج الى تجديد وتطوير دائمين ، للمطامح العريقة للبشر في التحرر والانعتاق وفي التقدم ، في ميادينه كافة ، وفي العدالة الاجتماعية ، التي تتطابق ، بالمفهوم الشعبي المتداول ، مع الجنة على الأرض ، استلهاماً لصورة الجنة في السماء .

في هذه الشروط من البحث ، أي في المراجعة النقدية لتجاربنا الماضية ، ولأسباب فشلنا فيها ، وفي الابداع والاجتهاد في تقديم الجديد من الأفكار والبرامج والصيغ وآليات العمل ، يمكن أن نتقدم في صياغة المشروع الجديد للنهضة . وفي اطار هذا البحث ، عندماتتوفر شروطه كلها ، سيكون بالإمكان النظر الى حاضرنا ومستقبلنا بشكل مختلف عن السابق . وسيكون بإمكاننا ان نتعامل مع قضية كبيرة مثل قضية السلام مع اسرائيل ، ومع مفاعيل هذا السلام الناقص ، بشكل أفضل . ذلك أن مشروع النهضة الجديد المقترح ، والمطلوب الانخراط الجماعي في صياغته ، سيقوم على برنامج عمل وخطة لزمن طويل ، وربما طويل جداً .

المداخلات

د . جورج جبور : أقول لو وددت أن أعالج هذين الموضوعين لعالجتهما بنفس الطريقة مع تعديل بسيط وهو ما يحوي البحثان إنما هو تعميم كبير لا شك في هذا ضمن النطاق الموجود .

النقطة الثانية التي أود أن أقولها للزميلين الكريمين هو أن المنطقة منذ ١٩٤٨ اتخذ بشأنها قرار دولي كبير هو إقامة اسرائيل هذا هو النظام الدولي الذي حدد كل الخيارات للنظام الاقليمي ، مركزية فكرة إيجاد اسرائيل ، مركزية فكرة ضرورة توسيع مكان لاسرائيل هي الفكرة التي سيطرت على كل سياسة المنطقة وكل ما عدا ذلك انما هو تفصيل ، تفصيل مفيد ولكنه ضمن الخط العام الكبير ، وهذا شيء هام جداً لم تتعرض له اليابان ولم تتعرض له أي بقعة أخرى من العالم... وشكراً .

فهمية شرف الدين : أريد أن أتوقف عند نقطتين الأولى متعلقة بخبرات النهضة في القرن الماضي أو المرحلة الأولى التي تحدث عنها د . أحمد برقاوي وأنا أعتقد مع تأكيده على فكرة التراكم إلا أنه بدأ وكأنه لا يراكم على خبرات النهضة في القرن الماضي .

أنا أعتقد أن الشيء الأساسي الذي حاولت أن تؤسس له النهضة الماضية هو بناءالدولة على أسس مادية ، وليست دولة محمد علي إلا وضع الحجر الأساس لبناء الدولة بما هي عناصر موضوعية فيما يخص طبعاً تملك الأرض بناء المؤسسات وبناء الجيش ما نعتبره اليوم هو الأجهزة الأساسية لبناء الدولة ، والنقطة الثانية في خبرات الماضي هي بداية تفتح لأفكار جديدة حتى وإن كانت هي تلاقح مع الخارج وبتأثير الثورة الفرنسية إلا أن من يتتبع النصوص من أوائل القرن الى أواخر القرن يرى أنه حتى فكرة المفاهيم وأنظمة القيم كانت تتغير تبعاً لتقدم الممارسة السياسية والممارسة النهضوية على مدى القرن الماضي ، أنا

أعتقد أن هذه الخبرات لا بد من ابرازها لسبب أساسي متعلق بوضعنا اليوم حتى لا نعود مرة أخرى الى بحث قضايا كنا قد بحثناها في الماضي طبعاً هي لا تزال شائكة الآن ولا تزال اشكالية كفكرة الحرية مثلاً . ولكن متتبع النصوص حول الحرية يجد أنها اتخذت مضامين مختلفة ، بداية القرن عنها في نهاية القرن عنها في عصرنا الحاضر ، النقطة الثالثة التي أريد أن أتوقف عندها هي ما تقدم به الاستاذ كريم مروة حول النقد ، أنا أعتقد أن لدينا مشكلة في تعريف النقد ، وأننا عندما نحاول أن نتحدث عن النقد قد يبدو لنا نقداً مركزاً في البرامج السياسية وأنا أعتقد أن هذا موضوع أساسي طبعاً خاصة عندما ننظر الى التجارب السياسية المختلفة التي مرت على البلاد العربية ، لكن أنني اعتقد أن هناك رؤية اخرى للنقد لم يتعرض لها البحثان وهي النقد الحضاري للمجتمع العربي ، يعني حتى الأحزاب التقدمية أو الأحزاب القومية لم تتعاطى مع بنى المجتمع العربي باعتبارها لا تزال بنى تقليدية وعندما نتحدث أن الأوائل أو المرحلة الثانية تعاطوا في دولة قديمة أعتقد أنها ليست مؤسسات الدولة التي كانت قديمة أو حديثة إنما بنى المجتمع ظلت على ما هي . سآخذ مثلاً على ذلك البنى الأبوية . لم يحدث أن تناول النقد هذه البنى ، وهذه البنى إذا كنا فعلاً نتحدث عن عدم وجود أسس موضوعية لعلاقة الفكر ، الذي يطالب بالديمقراطية وغيرها بالوقائع فلأن هذه البنى لاتزال بنى أبوية تتحكم فيها النظم الأسرية ، نظام الأبوي في الأسرة ، وحتى السلطة السياسية ، وأنا أحيل هنا الى الدكتور هشام الشرابي والى كثير من الباحثين الذين تحدثوا عن هذا الموضوع لنرى أن رئيس السلطة السياسية في هذه البلاد يعامل الشعب وكأنه أدرى بمصلحته وكما يعامل رب الأسرة أبناؤه وسنرى أن مفهوم الطاعة الذي هو البناء المركزي لكل البنى الاجتماعية العربية ، هو الذي يسود ، وهذا الذي يجب أن يتغير... وشكراً .

أ . **محمد عبد السلام** : وهو تعليق يرتبط بقضية واحدة هي قضية علاقة الخارج بمشروعات النهضة... باختصار شديد توجد مقولتان في التفكير العربي حول علاقتنا بالخارج الأولى : أننا مستهدفون لا يسمح لنا بالتجاوز بحد معين في النهضة لأنه عند هذا الحد سوف نُضرَّب بأي شكل من الأشكال وبالتالي الخارج كما قال الدكتور كريم مروة هو خصمنا . الفكرة السائدة في التفكير الغربي أننا متهورون ولديهم مقولاتهم بصرف النظر عن صحة هذا أولاً . لأنهم لا يسمحو بامتلاك أسلحة نووية... وحسب تفكيرهم أنهم يخافون أن نضربهم بها... توجد مقولتان يجب فحصهما بناء على خبرة محمد علي وتجربة عبد الناصر... خبرة محمد علي في بناء الدولة الحديثة تقول أنه يوجد عامل استراتيجي في صعود التجربة

وعامل آخر في انهيار التجربة أي تجربة نهضة يجب أن ترتبط بسياسة خارجية نشطة وقوية أي غير صدامية ، تجربة محمد علي كان فيها سمتان : سياسية خارجية صدامية لأنه كان يريد أن يبني امبراطورية... في مناطق مختلفة الشيء الثاني أنها ارتبطت بنوع من العسكرة... حيث انه في عام ١٨٣٦ كان عنده جيش ١٣٢ ألف جندي وهذا يعني أنه بالنسبة لعدد السكان يجب أن يكون لأي دولة مليون جندي ، محمد علي لم يدرك حدود القوة ، امتد الى أن اصطدم بقوة اتية بالنسبة له وكان يجب أن يضرب عند حدود اليونان وغيرها .

التجارب الأخرى بنفس الطريقة بقي الخارج يجب فحص المقولات الخاصة به .

د . عبد الزحمن الشهلان : لدي تساؤلات للدكتور أحمد برقاوي : طبعاً الورقة موجهة للدروس والعبر ، في نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين وكان بودي لو توسعت بها . أعتقد أن هناك كثيراً من الدروس يمكن الاستفادة منها من تجربة الأفغاني الى محمد عبده وفلان... وكثيراً من المفكرين الأوائل ، كان هناك هامش كبير من التسامح في تلك الفترة حتى بين هؤلاء المفكرين من السلفين إلى ما يسمى بالعلمانيين وهذا اليوم نفتقده الى حد كبير . أيضاً حاولوا وبذلوا جهوداً كبيرة فيما يسمى تعميق أو إعادة تعريف الهوية العربية أو الحضارة العربية وهذا في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . وليتنا نستفيد من هذه التجربة ولكنني اشرت فيما يتعلق بالانقطاع .

النقطة الثانية هل كان هناك خيار آخر للعرب أنت قلت أن الفكر القومي السوري تحالف مع أوروبا الغربية ـ تحديداً بريطانيا ـ هل كان هناك خيار آخر يبدو لي لا ؟ حتى في شمال أفريقيا مثل ليبيا ـ أو المغرب أو الجزائر لم تتحالف مع الغرب ولكنها أيضاً وقعت تحت الهيمنة الاستعمارية المسألة الأخرى كون العرب في ذلك الوقت وربما حتى اليوم ، قلت أنهم وصفوا النموذج للنهضة المثل الأعلى هو النموذج الأوروبي صحيح النموذج الأوروبي ، لكن كان الحقيقة له جانب من المصداقية لأنه نموذج العلم والتكنولوجيا وهما تراث إنساني لم يكن أيضاً هناك خيار آخر وحتى اليوم اعادة النهضة والتفكير بالنهضة أيضاً يجب أن نحتذي وننادي ونبشر بالعلم والتكنولوجيا هذه هي الخلاصة .

أما بالنسبة للأستاذ كريم مروة ، أنا أقدر نزعته الإنسانية لكن المشكلة التي أشارت لها الأخت فهمية المراجعة النقدية كيف تطلب من غير الديمقراطي أن يكون ديمقراطي ، كيف تطلب من التيارات أن تقيم تجاربها ، لكن من الصعب جداً أن نتجاهل أهمية هذا التقييم .

النقطة الأخرى ولربما تعود للمصطلحات يعني لربما أسأت الفهم هذه المصطلحات أنت

ركزت على قضية الديمقراطية وكأنما كانت وألغيت الحقيقة لم تكن ، ولم توجد بالشكل الذي تعرفه إلا إذا كنت تقصد الحريات... ذكرت أن كثيراً من السلطات السياسية أو دولة ما بعد الاستقلال ألغت ما يسمى الديمقراطية . وفي أحوال كثيرة نحن نخلط في مسألتين مسألة الديمقراطية ومسألة الحرية .

د . مهدي الحافظ : باختصار شديد العامل الخارجي الذي تحدث به د . أحمد البرقاوي هو يشد لمرحلتين من زاوية أنه في الفترة الأولى دعوة الاستقلال كانت موجهة بالأساس لكيفية التعامل مع الخارج وفي المرحلة الثانية أن العامل الخارجي بولغ فيه الى الحد الذي أجهض امكانيات حقيقية لصنع النهضة ، وأنا أحب أن أشير الى نقطة هامة هي بناء الدولة الوطنية بالمرحلة الثانية ، الدولة الوطنية التي كانت هي التي أفسدت الحكم ، كما ذكر الاستاذ كريم مروة . لأنها قامت على أساس شمولي ، والفكرة الشمولية كانت مستوحاة من محاكاة تجربة خارجية ، تقريباً كان لها أثر سلبي شامل حتى على دول العالم الثالث فالأثر الذي أحدثته الانتصارات في الحرب العالمية الثانية جعلت من نموذج بناء الدولة على أسس بناء التجربة السوفيتية ، وهذه بالحقيقة تركت كل تأثيرها على كل الحركات والأحزاب الثورية بالعالم العربي لم يستثنى منها أحد ، وحتى الوقت الحاضر نجد أن هذه المفاهيم هي التي تتحكم ببناء الدولة والأحزاب والحركات الثورية وحتى بالمنهج الثقافي . لهذا أعتقد أن هذه النقطة يجب أن تحلل بشكل موضوعي ، ومن دون أن نغفل أن أوليات وبرامج كل الحركات التي كانت فاعلة في صنع النهضة كانت مختلة لأسباب عائدة لهذا السبب الجوهري الذي أتيت عليه .

د . عبد الإله بلقزيز : في السنوات الأخيرة بدأت تستهلك على نطاق واسع مقولة النهضة ومعها يستهلك خيار النهضة كخيار بديل ، أنا لست ضد ، ولكنني أود أن أثير الإنتباه إلى أن النهضة أو تداول مفهوم النهضة اليوم يؤرخ لمرحلة جديدة من مراحل وعي العرب بتاريخهم ، ووعي العرب في حاجاتهم السياسية والاجتماعية لو قمنا بتحقيق سريع للفكر السياسي العربي سنجد أنه تداول تباعاً خلال القرن العشرين ثلاث مفاهيم رئيسية ، انتقلنا إلى مفهوم النهضة الذي ابتدأ العمل به في نهاية القرن التاسع عشر وفي العقود الاولى من القرن العشرين ويكاد أن يكون هو المفهوم المركزي في كل الخطاب العربي ، بالقرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين انتقلنا من مفهوم النهضة الى مفهوم الثورة مع ثورة ٢٣ يوليو وصعود حركة التحرر العربية بدأنا نستهلك مقولة الثورة ، هذا المفهوم سوف يشهد انتكاسه بدأ من هزيمة عام ١٩٦٧ ، انتقلنا من مفهوم الثورة الى مفهوم الديمقراطية

ومفهوم المجتمع المدني اخشى أن يكون هذا الانتقال هو بمثابة استبدال مفاهيمي لتميمة سياسية بتميمة سياسية جديدة ، وأكتشفنا أن المفهوم الديمقراطي وحقوق الإنسان أيضاً يدخل الوعي أو يحشر الوعي في نفق جديد مثال ذلك نجاح الحركة الاسلامية في أن تلتقط مفهوم المجتمع المدني وتؤسس استراتيجيتها السياسية على أساس السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني والانتقال من فكرة العنف الثوري الى فكرة الانتقال السلمي الديمقراطي عبر الدخول في البرلمان واللعبة السياسية والصعود الى السلطة بالطريق الشرعي وهذا التحول الذي حصل بدخول التيار الاسلامي دفع الكثيرين الى أن يعيدوا النظر في شرعية العمل بمفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والرجوع الى مفهوم النهضة . وحديثنا في النهضة هو نوع من الانتقال بالواقع من الاخفاقات التي سجلها تشغيلنا للمفاهيم السابقة وأخاف أيضاً استعمالنا لمفهوم النهضة هو أيضاً من باب العمل بتميمة سياسية جديدة قد نُفاجأ مستقبلاً أنها لن تقودنا الى أفق مفتوح...

الكلام الذي قاله الاستاذ كريم مروة... لا شك أنه ينطوي على الكثير من القيمة وخصوصاً لدوره كشخص قيادي... ولكن هذا الكلام يمكن أن يقوله قومي ممكن أن يقوله متنور أو وطني... والسؤال يبقى ، من البديل ؟ خلال العقود الماضية كان الجواب جاهزاً نحن الآن في حالة قلق . بل تهيب من طرح هذا السؤال قبل عشرين أو ثلاثين سنة كان كل تيار من تيارات الوعي العربي المعاصر أو من تيارات السياسة العربية المعاصرة كان قادراً على أن يجترح لنفسه جواباً جازماً... حول السؤال ما العمل ؟ ما البديل ؟ كان يستطيع الماركسي أن يتسقط أخطاء القومي وتسجيل ملاحظات على متنه أو نصه ويقول أنه أخفق في كذا وكذا... قبله كان القومي يستطيع أن يتسقط أخطاء الليبرالي ويبدأ أيضاً في تدبيج خطاب جديد حول المشروع التاريخي... كان كل يدعي لنفسه القدرة على اجتراح المعجزات وعلى ايجاد أوفر البدائل لأزمات الاجتماع الوطني السياسي والاقتصادي والثقافي وغيره...

أنا في تقديري أننا الآن في منعطف نحتاج فيه الى تجديد اشكاليتنا تجديد مقاربة أسئلتنا... ولكنني أقطع أن هؤلاء يستطيعون أن ينتقلوا بلغة الفلسفة من حالة البنية الى حالة العنصر بدلاً أن يكون الخطاب القومي بنية مغلقة ينبغي أن يتحول الى عنصر في بنية فكرية أشمل وفي بنية سياسية أشمل يشترك بها سائر العناصر...

د . حسن فايد الصبحي : الحقيقة بالنسبة للدكتور بلقزيز حول الكلام الذي قال ولو أنه أطال ولكنه كلام ذو أهمية جداً وكان يجب أن يستمر حتى النهاية ، أما عن نفسي كان عندي عدة تساؤلات هي حول ما قاله الاستاذ كريم مروة ، هو تحدث عن مرحلة النهضة

الثانية ، وبدأ وكأنه يتحدث عن فريق واحد دون أن يتطرق للفريق الآخر ، في تحمل مسؤولية هذه الفترة ، وفي الحقيقة أن الفترة التي كان يتحدث فيها كان هناك معسكران ، المعسكر التقدمي ، والمعسكر التقليدي ، وكان هذان المعسكران مسؤولين بشكل فعلي عن حالة النكسة التي نحن نعاني منها ، كنت أتمنى ونحن جميعاً لو أن الحديث كان في هذه الفترة يدور حول وحدة الصف أو وحدة الهدف وكان الحديث الذي يدور في هذه المسألة يجابه طبعاً بمقاومة شديدة جداً ، يعني المشروع الذي كان مطروح يقاوم بشدة ، ليس من عامل خارجي كما تحدث د .أحمد برقاي ولكن أيضاً عامل داخلي مرتبط أيضاً بالعوامل الذي طرحها الأستاذ كريم مروة ، كنت اتمنى أنا ما دمنا نحن في إطار نقدي شامل لهذه المرحلة ومحاولة لمعرفة العبر ، ومحاولة للإستفادة من هذه الفترة... أن يكون الحديث شامل ويتعرض أيضاً للمعسكر التقليدي الذي كان سبباً من أسباب النكسة التي نعاني منها .

د . مصطفى العبد الله : أنا لي سؤال للدكتور أحمد برقاوي حيث تحدث عن العلم والديمقراطية كمرافقين شبه وحيدين للنهضة . وأهمل الاقتصاد ولربما أكون قد أخطأت أجابه الدكتور أحمد برقاوي مقاطعاً : لم أتحدث عن العلم والديمقراطية كمرافقين للنهضة ، اعتقد النهضويون العرب أن العلم والديمقراطية كافيتان لنهضة العرب دون أن... مقاطعة من رئيس الجلسة من أجل متابعة د .مصطفى العبد الله مداخلته : انتقل للاستاذ كريم مروة من خلال خبرتك الطويلة الفكرية والنضالية واسهاماتك كيف تفسر أن كافة الأحزاب القومية أو التيار القومي أو معظمها التي تأسست بعد تأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس عام ١٩٤٧ وحدد أهدافه ، وحدة حرية اشتراكية ، كيف تفسر أن هذه الأحزاب قد أخذت نفس الأهداف ولكن رتبتها ترتيباً مختلفاً (اشتراكية وحدة حرية) ، (حرية اشتراكية وحدة) ثم رتبها حزب البعث العربي الاشتراكي (وحدة حرية اشراكية) ، سؤال ثاني : حول النهضة الثالثة التي انتمى إليها الدكتور أحمد البرقاوي أو أحب أن ينتمي إليها هل من الممكن وهذا مرتبط بالتساؤل الذي تفضل به الدكتور عبد الإله بلقزيز هل من الممكن أن يسهم التيار الاسلامي إلى جانب التيارات الأخرى ، الماركسية والقومية في صنع النهضة الثالثة ، وهذا ما طالب به د . عبد الإله بلقزيز .

د . سعود العنسي : بالواقع لم يكن بودي أن أتحدث . ولكن وددت أن أشير الى ما يلي :

١ـ أنا أتفق تماماً على ما قلته في البداية من قضية المصطلحات والمفاهيم وتحدد عن برنامج بالفعل لما نريد أن نحققه مثل هذا اللقاء .

أرجو أن يؤخذ بعين الاعتبار .

على سبيل المثال عندما نتكلم عن خبرات النهضة العربية الأولى والثانية والثالثة وكأننا ننسى تماماً أنه كان هناك نهضة اسلامية قبل ذلك ، وأعتقد أن ما هو مطروح أمامنا هي مآسي عربية ، مأساة عربية أولى حصلت في القرن العشرين كلها مشاكل متراكمة حصلت بالعالم العربي بينما النهضة العربية الحقيقية هي بدأت من الخلافة الأموية والاسلامية وما قبل الاسلام وكان العرب دولة قوية ، ومشاكل أيضاً في أنفسنا نتكلم عن النهضة العربية الأولى كما يقول د . برقاوي حصلت في مصر والشام لأن مصر والشام كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية... وأن الامبراطورية العثمانية التي ولدت باسم الاسلام وأخذت الحكم وامتدت إلى أوربا وسيطرت على العالم العربي باسم الاسلام ، والإسلام كما عرفنا أنه كان فيه الخلافة القوية والحقيقية التي حققت للوطن العربي ثبوته ولا زلنا نذكر ذلك بكل فخر ، فيما بعد انهيار الدولة المريضة الدولة العثمانية ومشاكلنا . نقول أن الدولة العثمانية لم تكن مسيطرة على كل الوطن العربي هناك بلدان عربية لم تخضع مطلقاً للسيطرة العثمانية بالعكس ، بلدان في شبه الجزيرة العربية على سبيل المثال عُمان مثلاً كانت وحدها امبراطورية كانت تسيطر على شرق أفريقيا وعلى جوادر ومكران في آسيا وعلى مناطق كثيرة ، ولم تخضع يوماً للامبراطورية العثمانية ، فنرجو أن نحدد هذه المفاهيم حتى لا نكرر نفس الأخطاء ونقول هذا الحزب عمل وهذا التجمع عمل وهكذا ، والحقيقة أن كل هذه التجمعات في عصرنا الحديث الذي عشناه هي أكبر مشاكلنا ولاتزال ، لأن ليس لنا مفهوم عربي موحد نريد أن نستشرف فيه المستقبل ، ونقول وما نقول ونجتر تاريخنا دون فائدة .

مشروع النهضة العربية الثالثة:

التنمية السياسية

نحن والديمقراطية الغربية

عبد الإله بلقزيز*

مقدمة

لايشبه النظام الديمقراطي المعاصر (في الغرب الأوربي والأمريكي) ما كأنهُ في بدء تكوُّنه الحديث قبل قرنين .كان نظاماً ديمقراطيا ، لاشك ، أ قَرَّ حقوقاً كانت مهدورة ، وشيَّد نَسَقاً كاملاً من المؤسسات أنهت حكم الفرد ، وأرسى الشرعية على قوامٍ مدني صريح... الخ ، لكنه لم يكن على نحو ما هو اليوم عليه نظامَ تكافلٍ اجتماعي ، ونظاماً سياسياً مفتوحاً لتجميع أبنائه ، إذا كان من البداهات تفسير ذلك بالمسافة الزمنية الكبيرة الفاصلة بين لحظة التكوين ولحظة التطور الراهن ، فليس من البداهات في شيء حسبانه نظاماً تطور من تلقاء ذاته بموجب قانون التراكم التاريخي ، ولا حسبانه بجد اليوم (مبدأه الجوهريّ) في جراثيم التكوين في القرن الثامن عشر .

إن البحث في ظاهرة التحول المتراكم ، والإيجابي ، التي شهدها ، ينبغي أن ينصرف إلى معطيات التاريخ السياسي والاجتماعي والثقافي لأوربا ، لا إلى بنية النظام الديمقراطي نفسه .

لهذه الأطروحة نتائج بالغة الأهمية على صعيد وعي الصلة بين هذا النظام وبين الطبقة الاجتماعية التي نهضت تاريخياً بدور إرسائه : البرجوازية ، كما على صعيد وعي الصلة بينه وبين مجمل المجال الاجتماعي ، والمنتجين فيه على نحوٍ خاص . لكن هذه الأطروحة ستُفيدُنا - أيضاً - في نَسفِ الكثير من المقدمات المغالطة التي تساق على سبيل التشكل في

* أستاذ الفلسفة (جامعة الحسن الثاني) ، أمين عام (المنتدى المغربي العربي) .

حُجّيةِ الأخذ بمبادئ هذا النظام من قِبَل الخطابات الذاهبة بعيداً في الوَلَعَ بالخصوصيات في كل مناسبة من مناسبات التفكير في حاضر «الأنا الجمعي» ومستقبله : على مثال ما يزدهر في المجتمع العربي المعاصر وفي مجاله الثقافي بصورة خاصة .

نقطة البداية في مقاربة موضوع النظام الديمقراطي الغربي الحديث ، ومدى ما يحمله من إمكانية الانطباق على واقع المجال السياسي ـ والمجال الاجتماعي ـ العربي المعاصر ، لا تعيين المصادر المعرفية والتاريخية لنشوء وتطور هذا النظام لصلة ذلك بموضوع المقارنة .

١ ـ النظام الديمقراطي الحديث
المصادر وآليات التطور

أتى النظام الديمقراطي الحديث يمثل حصيلة تاريخية لفاعلية عوامل ثلاثة ـ فكرية واجتماعية ـ تعاقبت أو تزامنت آثارها لترسم ملامحه في مسار من التطور التاريخي جاوز قرنين من الزمن .

العوامل تلك كنايةً عن مصدرَين فكريين ، انتهل منهما النظام إياه ، وعن أوضاع تاريخية تطَور في ظل تأثيراتها النافذة . أما المصدران اللذان نعني فَهُمَا : المنظومة الفكرية الليبرالية الحديثة لعصر «الأنوار» وما تلاه ، ثم منظومة الأفكار الاجتماعية الاشتراكية منذ منتصف القرن التاسع عشر . في ما نعني بالأوضاع التاريخية مجمل التحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها الديمقراطيات الغربية بتأثير نضالات طبقات اجتماعية أخرى (الطبقات الكادحة) لتصحيح علاقات النظام السياسي الديمقراطي :

أ ـ الفكر الليبرالي الحديث، أو منظومة الحقوق السياسية:

من رحم عصر «الأنوار» ، خرجت الفكرة الديمقراطية الحديثة : إذ قارع الموسوعيون السلطة الفكرية الضاربة للكنيسة ، والسلطة السياسية النافذة للملكيات المستبدة في أوروبا .

في مقابل «الحق الإلهي» Le droit divin ، أرسوا دعائم فكرة الحق المدني ، منتزعين الوصاية على مجال السياسية من رجال الاكليروس ليعيدوها إلى المجتمع المدني والمجتمع السياسي . وفي مقابل استبداد الملوك والأمراء ، واحتكارهم مجال السلطة والحكم امتهان «الرعية» ، دافعوا عن نظام سياسي قائم على التعاقد وعلى حق المواطنين في إدارة الشؤون العامة . في الحالين ، أنتجوا منظومة حقوق جديدة هي منظومة حقوق الإنسان في معركة أسطورية ضد حقوق البابا وحقوق الملك أو الأمين .

كانت الدولة إقطاعة من إقطاعات الكنسية على خلفية الفكرة القروسطية المسيحية الذاهبة إلى القول بانتماء المدينة الاجتماعية إلى المدينة الإلهية ، وانتماء سلطان الأرض إلى سلطان السماء ، وتنزّل النظام البابوي منزلة الوسيط بين العالمين ، والراعي لحقوق الله في العالم . مع فكر الأنوار - ومع حركة الإصلاح الدينة قبله - نوزعَتْ الكنيسة في حقوق اقتطعتها لنفسها وفرضتها على جميع «الرعية» ، حتى الملوك منهم ، وبات عليها أن تواجه فكراً جديداً يتطاول على سلطانها المطلق ويجمع له الأتباع والمناصرين في سائر أصقاع امبراطوريتها الروحية والمادية . وقد أتت الفكرة العلمانية - بوصفها دعوة إلى فك الارتباط بين سلطة الكنيسة والسلطة السياسية - تتوج تلك الملحمة الفكرية التي خاض الأنواريون غمارها ضد ما بات يُدعى في الخطاب الليبرالي «بالفكر القديم» .

الحرب الفكرية إياها قامت ضد النظام السياسي الاستبدادي وثقافته : انتصبت فكرة «الحق الإلهي» ، وفكرة المواطنة ضد إيديولوجيا الرعية ، وفكرة التعاقد ضد التفويض المطلق للحاكم ، وفكرة التمثيل ضد وراثة الحكم ، ونظام المؤسسات ضد سلطة الفرد ، وتقييد الحاكم ضدّ «حقه» المطلق في احتكار إدارة شؤون الدولة..الخ . وبدلاً من أن تبقى السياسة والسلطة شأناً خاصاً بالملوك والأمراء وبطانة الحاكمين ، صارت ملكية أعمّ يحق لغير هؤلاء - السابق ذكرهم - أن يدخلوا في عداد المعنيين بأمرها ؛ ولم يكن «غير هؤلاء» الذين نقصد سوى الطبقة الجديدة الصاعدة : البرجوازية ، ناهيك عن سائر الطبقات المالكة : القديمة والمتجددة .

ما كان في وسع النظام السياسي الديمقراطي أن ينشأ في مجتمعات الغرب الأوروبي - ثم الأمريكي لاحقاً - لولا هذه الثورة الفكرية والثقافية التي أنجزها الأنواريون وكانت حصيلتها منظومة الأفكار الليبرالية التي نعرف . نعم ، كانت هذه الأفكار تحتاج إلى أن تنتقل من «الوجود بالقوة» إلى «الوجود بالفعل» ، بالعبارة الأرسطية ، أي كانت تحتاج إلى حامل سياسي يحملها إلى الواقع الاجتماعي : وهو كان الثورة الفرنسية الكبرى (١٧٨٩) وما أعقبها من ثورات في مجمل أوروبا . غير أن الثابت أن هذه المنظومة الفكرية كانت هي مرجعية الثورة ومرجعية الديمقراطية في أوروبا .

ب - الفكر الاشتراكي، أو منظومة الحقوق الاجتماعية:

وطن في الأذهان أن الفكر الاشتراكي يضع نفسه في مقابل الفكر الليبرالي بديلاً منه . وهذا صحيح من أوجه ؛ ولكن من المفيد أن نعرف أن هذا المنزع إلى التجاوز في الفكر

الاشتراكي إنما هو حصيلة موقف نقدي تراءت له الثورة البرجوازية وقد تخلت عن مبادئها وانحرفت عنها . وعليه ، فالرغبة في التجاوز لديه هي أشبه ماتكون بعملية **تصويب خلل في** المنظومة الفكرية الليبرالية وفي تجربتها السياسية البرجوازية . ولاغرابة في ذلك : فالماركسية كانت تعرّف نفسها بأنها حصيلة **ثلاثة مصادر مرجعية** منها المنظومة الفكرية الليبرالية وأفكار الثورة الفرنسية التي ترجمتها .

لم يكن موقف الماركسية ، على عهد مؤسسيها ماركس وأنجلز ، سيئاً للغاية من النظام الديمقراطي ومن منظومة الحقوق السياسية التي يقررها . كانت لديهما ملاحظات اعتراضية على التفاصيل دون الأسس (نوع الفئات والطبقات التي تتمتع بتلك الحقوق) . الموقف السيئ كان موقف لينين والبلاشفة في ظروف تاريخية قابلة لأن تُفهم في ضوئها مواقف الرفض والنكوص تلك : وهو الموقف عينُه الذي ورثته ـ للأسف ـ سائر الحركات الاشتراكية الخارجة من رحم الأمميتين الثالثة والرابعة ، وسائر مثقفي هذه الحركات في الغرب والجنوب ، قبل ميلاد صيغة «الشيوعية الأوروبية» وإعادة بناء صُلحٍ استراتيجي ـ غير تكتيكي ـ بين الماركسية والديمقراطية .

تتمثل الإضافة التي قدّمها الفكر الاشتراكي للمنظومة الديمقراطية في تشديده على الجوانب التي أغفلها النظام السياسي الحديث ولم يشملها بالتغطية والدعاية «الحقوق الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ كان جوهر ذلك النظام في لحظته الليبرالية ـ إقرار الحقوق السياسية حصراً . مع الاشتراكيين باتت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمنتجين تشكل جوهراً جديداً في تصوّر النظام السياسي الحديث ، ومعها بات التوزيع العادل للسلطة هدفاً غير ذي معنىً دون إقرار هدف التوزيع العادل للثروة .

مع الفكر الاشتراكي ، إذاً ، اغتنى النظام الديمقراطي بمضمون جديد : المضمون الاجتماعي العدالي ليحقق طفرته التاريخية من مجرد نظام كفالة الحقوق السياسية (حقوق المواطنة) إلى نظام كفالة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية .

جـ ـ التراكم النضالي الاجتماعي:

في مستهل ميلاده الحديث ، بدأ النظام الديمقراطي نظاماً سياسياً قاصراً عن شمول سائر حقوق الطبقات والأفراد : كان نظام المالكين لوسائل الإنتاج ، وكانت البرلمانات والمجالس التمثيلية المنبثقة عنه ـ مثلاً ـ قصراً على من لهم حيازة الملكية

العقارية أو الرأسمالية ، ولم يكن يحق للمنتجين أن يتمثلوا في هذه المؤسسات ؛ والأمرُ نفسه منطبق على المرأة التي لم تكن تتمتع بحق التصويت ـ بل الترشيح ـ إلى حدود منتصف هذا القرن!

بتأثير نضالات الطبقات الكادحة ، والحركة النقابية ، والحركة الديمقراطية ، جرت تلك العملية من التصحيح والتصويب للنظام الديمقراطي ، انفتح بها على آفاق أرحب ، وبات في وسعه أن يكون نظاماً عمومياً يستحصل الرضا الجماعي ، ويمثل هدفاً مطلوباً من الجميع . أي أنه صار إطاراً سياسياً مقبولاً للتنافس السياسي وكفالة الحقوق لدى سائر أفراد المجتمع الذين باتوا فعلاً مواطنين متساويين في الحقوق :

يضعنا هذا التوصيف لمصادر النظام الديمقراطي في الغرب أمام جملة من الحقائق منها الحقائق الثلاث التالية :

أولاً : إن علاقة المطابقة والمماثلة بين النظام الديمقراطي والطبقة البرجوازية ، وإسناد ذاك النظام إلى هذه ، هي مما ليس يستقيم من وجهة نظر حقيقة تكوّنه وتطوّره التاريخي . نعم إن البرجوازية حملت معها تاريخياً مشروع هذا النظام ، وشرعت في بنائه ، لكنها فصّلته على مقاسها وكادت تنهي دوره لولا ما شهده من تغذية وتزويد من طبقات أخرى ومرجعيات فكرية أخرى .

ثانياً : ليس النظام الديمقراطي نظاماً برجوازياً ـ على نحو ما أشاعتهُ البلشفية مثلاً ـ بل هو نظام المجتمع الحديث ، على خلفية مساهمة سائر قوى هذا المجتمع في تنميته ، كما على خلفية كفالته حقوق سائر مواطنيه . فكما أن الرأسمالية وخيراتها ليست ثمرة جهد (أو رأسمال) البرجوازية فحسب ، بل وجهد (عمل) الطبقات الكادحة أيضاً ، كذلك الديمقراطية ليست ثمرة عمل البرجوازية حصراً ، بل هي حصيلة عمل جميع الطبقات والقوى الاجتماعية والسياسية .

ثالثاً : إن الذين يقفون موقفاً سلبياً أو عدمياً من الديمقراطية الغربية ، يخلطون بينها وبين البرجوازية ، أو بينها وبين الاستعمار ، فيتجاهلون الإجماع الثقافي والاجتماعي الذي تستند إليه ويشكل خلفيتها المرجعية ، ليجعلها نظاماً عاماً لممارسة السياسة .

ولكن ، ما هي هذه الديمقراطية التي توصف بأنها غربية : ما المبادئ والقيم المؤسسة لها ، أو ما الأساسات والمداميك التي عليها يقوم صرحُها ؟

٢ ـ أساسات ومبادئ النظام الديمقراطي

خمسة مداميك ينهض عليها هذا النظام ، وبدونها يمتنع قيامه . وهي تكاد تكون مشتركة بين سائر النظم الديمقراطية الحديثة في العالم .

أول تلك الأساسات الدستور ، وهو النظام الأساسي للدولة ، والسلطة المرجعية العليا للكيان الوطني أو القومي ، التي إليها يجري الاحتكام ، ومن رحمها تنتظم القوانين والمؤسسات ، وتنشأ السلطات وتتمايز عن بعضها : صوناً للحقوق وتوزيعاً للاختصاصات ، ومنعاً للاحتكار ، وتفعيلاً لآليات الرقابة . والحق أن غياب هذه الوثيقة المرجعية (الدستور) أو حضورها لايفسّر ـ على أهميته ـ نوع النظام السياسي آلياً أو تلقائياً . فثمة دول ـ مثل المملكة المتحدة ـ لا تتوفر على دستور ، لكن نظامها السياسي ديمقراطي . وثمة دول تتمتع بالدساتير ـ كقسم كبير من الدول العربية ـ غير أنها أبعد ما تكون عن الحياة السياسية الديمقراطية! وعلى ذلك ، يمكن القول إنه بمقدار ما إن الدستور يمثل وثيقة التعاقد الرسمية على قواعد للسياسة مُجمَع عليها ، فإن هذا التعاقد يمكن أيضاً أن يكون شفهياً في حال المجتمعات التي حققت نسباً عليا من التراكم الديمقراطي . أم في حال الدستور المكتوب ، والمستفتى عليه شعبياً ، فإن الضمانة الوحيدة لأن لا يكون مزيّفاً وممنوحاً ، أن تتكفل هيئة تأسيسية مستقلة بصياغته لتأمين تعبيره عن إرادة تكوين دولة المؤسسات : دولة الفصل بين السلطة واستقلال القضاء .

وثاني تلك الأساسات حرية الرأي والتعبير ، وتشمل حق الأفراد والجماعات في التعبير عن آرائها على مقتضى الحرية المكفولة بضمانات قانونية . وتقع ضمنها حرية الصحافة ، وحرية البحث العلمي ، والحق في الاختلاف : سواء كان حق أفرادٍ أ وجماعات (مثل حقوق الأقليات في حفظ شخصيتها الخاصة والتعبير عنها) . وبدون هذه الحريات ، التي تكفل الحق في التعبير عن الرأي في الشؤون العامة ، والحق في معارضة السلطة ، لاسبيل إلى تصوّر النظام الديمقراطي .

ثالث تلك الأساسات إقرار مبدأ التعددية السياسية بحسبانه التعبير المادي المباشر عن حريّة التعبير ، وعن حق تأسيس الجمعيات ، من ضمن سواها من الحقوق المدنية والسياسية ، ثم بحسبانه تعبيراً ضمانياً عن إرادة كسر احتكار المجال السياسي من قبل فريق دون آخر ، وتحويل السياسة إلى شأن عام ، والعمل السياسي إلى حقٍ عمومي . وغني عن البيان أن البون شاسع بين تعددية سياسية شكلية تذهب إلى حد تفريخ الأحزاب

بالعشرات ، كما في بعض بلادنا العربية (آخرها جزائر الستين حزبا!) ، وبين تعددية حقيقية تحترم فيها السلطة حرمة هذا الحق ، فلا تتدخل لهندسة مخلوقاتها الحزبية على مقتضى مشيئة : «كن فيكون»!

أما رابع تلك الأساسات ، فهو إقرار مبدأ النظام التمثيلي : المحلي والوطني (النيابي أو التشريعي) . لا معنى لأية حريات عامة ، أو لأية حقوق مدنية وسياسية ، ولا لأية تعددية سياسية ، إن لم تقترن ببناء الحياة السياسية على مبدأ التمثيل : التمثيل الذي تتأمّن به المشاركة السياسية ، وهي شرط وجوب للديمقراطية ، والذي يتحقق به قيام السلطة الدستورية التشريعية بوصفها من أركان الدولة الوطنية الحديثة . ومن النافل القول إن الاقتراع الانتخابي ليس يكفي لإرساء هذا النظام وهذه الحياة التمثيليين ، بل إنهما وقف على إحاطة عملية الاقتراع تلك بالضمانات الدستورية والقانونية حتى تكون نزيهة وشفافة ، وقادرة على إفراز مؤسسات تمثيلية حقاً ، ومتمتعة بالمصداقية لدى الشعب .

وأخيراً ، فإن خامس تلك الأساسات هو إقرار مبدأ التداول على السلطة (أو مايسمَّى في القاموس السياسي المغربي بالـ «التناوب») . وهو كناية عن فتح مجال لسلطة أمام الحق في الإدارة والتدبير من لدن القوى التي رشَّحها الفرز الانتخابي لإدارة النظام الحكومي . ذلك أن الديمقراطية ليست نصاً دستورياً فحسب ، وليست حقاً في التعبير ، وحقاً في التنظيم ، وحقاً في التمثيل والمشاركة فحسب ، بل هي أيضاً ــ وأساساً ــ الحق في إدارة السلطة ، وهو حق يقرره الشعب (=المواطنون) بالإدارة الحرَّة المعبَّر عنها في الانتخابات .

لا يقبل هذا النظام المتكامل من القواعد والمبادئ أيَّ نوع من أنواع القسمة أو الانتخاب ، وليس مما يجوز فيه العمل بقاعدة المقايضة بين هذا المبدأ أو ذاك ؛ إنه منظومة شاملة تؤخذ في كليتها أو تُترك . وكل محاولة للنيل من عنصر من عناصرها هي محاولة لتدمير تماسك النسق والمنظومة ، وبالتالي ـ العمل خارج نطاق قواعدها وأحكامها .

●

نحن إذن ، بعد هذا العرض الضروري لمضمون نظام الديمقراطية الحديث ، أمام السؤال الأساس : هل يملك هذا النظام من شروط الشمول والكونية ما يوفّر له إمكانية الانطباق على المجتمع العربي ، والحياة السياسية فيه ، و-تحديداً- على إرادة التغيير والتحوّل الديمقراطي فيه . وبعبارة أخرى : هل اقتداء النموذج الديمقراطي الغربي-كما وصفناه- هو السبيل الوحيد أمام تحقيق مطلب التنمية السياسية الديمقراطية في الوطن العربي ؟

٣ ـ نحن والديمقراطية الغربية

أمام عرب اليوم مرجعٌ سياسي حديث ، وحقيقتان تاريخيتان . المرجع الذي نقصد هو المنظومة الديمقراطية الحديثة ، على نحو ما تحققت فيه في مجتمعات الغرب المعاصرة . أما الحقيقتان اللتان نعني ، فهما أن العرب جماعة اجتماعية (قومية) تنتمي إلى العالم المعاصر ، وإلى منظومة القيم الثقافية ، والاجتماعية ، والسياسية ، السائدة فيه ؛ وأنهم محكومون في نفس الوقت بمرجعيات ثقافية ذاتية موروثة بمقدار ماهم محكومون بالمرجعيات الحديثة . ينجم عن ذلك شديد الحاجة إلى التفكير في علاقة الوطن العربي بالمنظومة الديمقراطية الحديثة انطلاقاً من السلطة المرجعية التي يفرضها عليه انتماؤه إلى العصر الحديث ، والسلطة المرجعية التي يفرضها عليه استمرار تأثير موروثه الثقافي والاجتماعي والسياسي و ـ خاصة ـ العَقَدي في حياته المعاصرة .

أ ـ العرب والعصر:

مثل سائر المنتمين إلى العصر الكوني الحديث ، يجد العرب أنفسهم مدعوين إلى تمثّل قيم هذا العصر وتداولها هم يقبلون مثلاً ـ بمسلماته الاقتصادية والاجتماعية ، فيصممون مؤسسات إنتاج القيم المادية والرمزية على مقتضى قواعد وأحكام نموذجه . ويصادقون على نتائج المعرفة السائدة فيه ، فيهرعون إلى تحصيل العلوم والتقانة وتوطينهما ، في صورة يسلّمون فيها بسلطة معارفه كونيا . لكنهم عند عتبة السياسة يترددون! لقد ورثوا دولة الغرب (=دولة الاستعمار) في ديارهم ، وكانت هي نواة ـ حتى لانقول جوهر ـ دولة الاستقلال لديهم . غير أن أكثرهم لم يحتفظ منها إلى بالقشور(السلطة المركزية في مقابل السلطات الأهلية والطرْفية)! أما مضمون الدولة الحديثة ، فقد ضاع في تضاعيف تقاليد الدولة السلطانية ، أو في تضاعيف سلطة الطائفة والقبيلة والعشيرة (السلطة العصبوية) ، وإرادة تأبيدها!

قد يستمر بعض العرب في مقاومة الديمقراطية لفترة ما دفاعاً عن سلطة العسكر والعشائر والطوائف . لكن هذا البعض مدعوّ في النهاية إلى وجوب احترام حقائق العصر ، وفي قلبها أن الذي يتحالف مع الغرب ، ويأخذ بالخصخصة واقتصاد السوق ، ويذعن لأحكام العولمة ، لابدَّ مُنتَهٍ ـ عند نقطةٍ ما من التطور ـ إلى الامتثال لإرادة التطور الديمقراطي ، إذ إن هذه المنظومة ليست برسم الاجتزاء والانتقاء ، فهي كلٌّ لايتجزأ .

غير أن الأهم في ذلك كله ، أن الذين يصرون على استثناء البلاد العربية من أحكام الكونية الديمقراطية ، يتجاهلون أنهم يسوقون أنفسهم إلى تلك الأحكام حين يؤسسون لها بناها التحتية في اختياراتهم الاقتصادية والاجتماعية حتى وإن كانوا لا يدرون ماذا يفعلون! الكونية : كونية الديمقراطية ثابتة ؛ أما مقاومتهم ، فطرفيةٌ وانتقالية! إن النتائج متقررة ـ سلفاً ـ في المقدمات . هم أخذوا بتلك المقدمات دونما جدل أو تحفظ أو ممانعة ، فعليهم أن ينتظروا النتائج عاجلاً أو آجلاً .

ليست الديمقراطية ـ في هذا المعنى وفي هذه الحال ـ قدراً بئيساً ينتظرنا ، بل هي اللحظة التي نستحقها ـ بجدارة ـ لقاء انتمائنا إلى العصر الكوني ، والمشاركة في تداول قيمه . وكل دعوة إلى الاستثناء والخصوصية هنا ، حشرجة مقاومة يائسة لآلية آيلة إلى تحقق ، وحقّ آتٍ لاريب فيه ، لأن الديمقراطية ـ كالعلم والقيم الاقتصادية ـ حقيقة كونية .

ب ـ الإسلام والديمقراطية:

يتذرع كثير من دعاة الخصوصية والاستثناء بالإسلام لمجابهة الفكرة الديمقراطية وتسفيه الدعوة إليها : نظاماً سياسياً ومنظومةً للعلاقات الاجتماعية . وفي الظن أن من شأن مثل ذلك التذرّع أن يسيء إلى الإسلام وجوهره العدالي دون أن يحمي المتذرع من أحكام أمرٍ قُضي!

هل يقف الإسلام ـ وهو أهمّ مرجع معاصر في مدونة العرب الموروثة ـ موقفاً سلبياً من النظام الديمقراطي ؟

ليس يسيراً أن يجيب المرء عن سؤال إشكالي من هذا النحو ؛ غير أن العناصر والمقدمات التي سنسوقها مختصرة ، ستقدم مادة مفيدة لكل محاولة لمقاربة السؤال إياه :

أولاً : لانجد في النصوص المرجعية الإسلامية (=القرآن الكريم والسنة) تشريعاً للسياسي والمسألة السياسية يوازي ـ أو يقارب ـ في الأهمية التشريع الإسلامي لسائر المجالات والشؤون المتصلة بمصالح الجماعة الإسلامية . ومعنى ذلك ، في الواقع ، أن المجال السياسي تُرك لسلطة الاجتهاد وسلطة العقل ، وليس لأحد ـ بالتالي ـ أن يُفتي فيه بحكم نهائي ناجز لفقدان الفتوى أسانيدها الشرعية التي تتقوّم بها كسلطة نافذة .

ثانياً : إن التعاليم القرآنية الوحيدة التي نعثر عليها ، في هذا الباب ، تتوزع بين التشديد على قيمة العدالة في الحكم ، وبين النص على وجوب العمل بالشورى في إدارة

شؤون الولاية المدنية . ويستفاد من ذلك أن الإسلام رسم إطاراً للسياسة والسلطة ، ووضع مبادئ للحكم ، تحثّ على احترام حق المشاركة العامة في إدارة شؤون الجماعة ، وعلى كسر قاعدة الاستبداد بالأمر (=الحكم) . وتتغذى القوة الدينية الإلزامية في هذه الدعوة من واقع أن الأمر القرآني بالشورى موجّه إلى النبي (ص) ، فكيف لسائر الحكام الذين استخلفتهم جيوشهم ، أو مخابراتهم ، أو قبائلهم ، أو طوائفهم ، في الأرض كما استخلفت فرعون من قبلهم ، أن يحظوا بما لم يحظَ به النبي (ص) ؟!

ثالثاً : قد لا يكون النظام الديمقراطي الحديث أفضل نظام يكفل الحقوق ويؤمن العدالة ، لكنه الأقدر ـ من دون سائر الأنظمة جميعاً اليوم ـ عل كف اعتداء الحاكم على حق الجماعة ، وصون حقوقها السياسية من الإهدار ، وتمكينها من المشاركة في إدارة الشؤون العامة ، وفي مراقبة القائمين على أمرها ؛ وهو أقدرها على تمتيع الناس بحق اختيار من يمثلهم ، وبحق حجب الثقة عنه وعزله إن خان أمانة الولاية...الخ . إنه النظام الذي يقر المساواة بين الناس في الحقوق ، فلا يكون فيه فضل لعربي على أعجمي ، ولا لذكر على أنثى . وبكلمة ، إنه النظام الذي يستطيع أن يعبّر عن روح الشورى في الإسلام ، من حيث هي جوهر نظام السياسة والحكم . إن الذين يأخذون بالإسلام مقدماتٍ ، ويعادون النظام الديمقراطي ، يقفون موقف مناهضة صريح لمبدأ الشورى : وهو جوهر التصور الإسلامي للمسألة السياسية .

، ، ، وبعد لا عذر للديكتاتوريين في عدائهم للديمقراطية!

الشورى الإسلامية، وهل تحل محل الديمقراطية الغربية؟

«إسلامية الشورى وديمقراطية الإسلام»

د. فارس السقاف *

مقدمة

منذ مطلع هذا القرن أوضح بعض علماء وفقهاء الإسلام من أمثال الشيخ رشيد رضا والشيخ الكواكبي أن تخلف المسلمين وتداعي الأمم يعود إلى السلطات الاستبدادية التي تتحكم في الأمور وتخامر في بعض الأحيان الأجانب والغزاة ، ورأوا أن الحل يكمن في سن القوانين التي تحدد سلطات الحاكم وتشرك الشعب في السلطة .(١)

وذهب إلى نفس الرأي الفقيه الايراني حسين نائيني ١٩٣٦م فتحدث عن الديمقراطية باعتبارها النقيض للاستبداد ، وعن الشورى باعتبارها هي الديمقراطية ورأى هؤلاء جميعاً أنه لابد من دستور وشورى وديمقراطية ، حتى يأتي وقت يستحيل فيه على الواصلين للسلطة بالقوة أن يبقوا فيها .(٢)

وشهدت السنوات الأخيرة عودة إلى مناقشة الأمر بطريقة أكثر هدوءاً فقد رأى الشيخ محمد الغزالي أن الديمقراطية ليست ديناً يوضع في مواجهة الإسلام أو صفه ، وإنما هي تنظيم للعلاقة بين الحاكم والمحكوم وأنها قد أفادت الناس كثيراً في الغرب ـ أفراداً وجماعات ـ في أخذ أمورهم بأيديهم ، فلماذا لا نستفيد منها نحن دونما حساسيات وبشكل عملي .(٣)

والحق أن الحركات الإسلامية التي كانت شديدة الخوف والتخوف من الديمقراطية وصندوق الاقتراع ، تجاوزت ذلك خلال السنوات الأخيرة فدخلت البرلمانات وشاركت في الحكومات .

---

* رئيس مركز دراسات المستقبل ، صنعاء .

وفي كتاباته عن الإسلام والديمقراطية يقول الأستاذ فهمي هويدي :

« يظلم الإسلام مرتين »... مرة عندما يقارن بالديمقراطية... ومرة عندما يقال أنه ضد الديمقراطية إذ المقارنة بين الاثنين خاطئة ، وادعاء التنافي خطيئة ، وأن الأمر يحتاج إلى تحرير أولاً ، واستجلاء ثانياً فالمقارنة متعذرة من الناحية المنهجية بين الشورى في الإسلام والذي هو دين ورسالة تتضمن مبادئ تنظيم عبادات الناس وأخلاقهم ومعاملاتهم ، وبين الديمقراطية التي هي نظام للحكم وآلية للمشاركة وعنوان يحمل كما وكيفاً من القيم والايجابية .

ومن هذا المنظور جاءت فكرة هذه الدراسة المختصرة حول « الشورى الإسلامية والديمقراطية » وتهدف إلى تبيان واستجلاء الرأي حول عدة تساؤلات تملأ الساحة السياسية والدينية عن : هل الشورى بديل عن الديمقراطية وما مدى ملاءمتها للديمقراطية الليبرالية ؟ حيث تتناول هذه الدراسة المختصرة المحاور التالية :

أولاً : مفاهيم ومضامين الشورى والديمقراطية .
ثانياً : أوجه الاتفاق والافتراق بين المفهومين .
ثالثاً : الشورى الإسلامية وأسلمة الديمقراطية .

أولاً: مفاهيم ومضامين الشورى والديمقراطية

ارتبط مفهوم الديمقراطية مع فكرة الشورى في الفكر الإسلامي المعاصر في سياق محاولات التجديد والتحديث « والعصرنة » . وبدءاً لابد من استيعاب أن مفهومي « الشورى والديمقراطية » ينتميان إلى بيئتين فكريتين مختلفتين ويصبح انتزاع أي مفهوم من إطار بيئته الفكرية عملية مجهضة وربما تضر بالاثنين معاً .(٤)

وهنا لابد من الإجابة على التساؤل : هل هناك ضرورة حقيقية لإدراج مفهوم الديمقراطية ضمن بنية الفكر الإسلامي بمعنى تبيئة الديمقراطية ـ أم أنه لا يمكن لمفهوم الشورى أن يكون مقابلاً وبديلاً كاملاً يغني عن استعارة مفهوم الديمقراطية ؟

يرى كثير من الباحثين والمنظرين من زوايا ومتطورات مختلفة ، تمايز وخصوصية الإسلام ـ مما ينعكس بظلاله على المفاهيم وعلى القدرة في التأثير والتأثر ، انطلاقاً من التصور الشمولي للإسلام بحكم ربانيته ، واعتقاداً أن الكثير من النظريات والمعتقدات الحديثة أو المستحدثة لا تستطيع رفد الفكر الإسلامي بما هو جديد كما أن الفكر الإسلامي

لن يضار في شيء إن هو رفض هذه الروافد الجديدة ـ فالشيخ تقي الدين النبهاني يرفض مقارنة الاسلام مع النظم الأخرى ويذهب للقول أن الإسلام يقارن بنفسه ، وأن المشاكل المستحدثة يمكن استنباط حلها من النصوص الشرعية وأننا لا نريد أن نعالج نظام الحكم في الإسلام على حسب مشاكل العصر بل نريد أن نعالج مشاكل العصر بنظام الإسلام ، لأنه هو النظام الصالح .(٥) ويفرق النبهاني بين نوعين من المعارف والثقافات الأجنبية ، العلمية والنظرية . الأولى : عالمية يؤخذ وينتفع بها مهما كان مصدرها ، أما الثانية : «المعارف الثقافية» فتتعلق بوجهة نظر عن الحياة وتشمل الفلسفة والسياسة والاقتصاد ويرى أنه لا يجوز للمسلمين التأثر بها ، لأنها تفسد على الإسلام صبغته .

هذا الفهم الذي ذهب إليه أيضاً مفكرون آخرون يصعب من خلاله أن نطابق بين الشورى والديمقراطية وإن كانوا يلتقون عند تمايز كل من المفهومين ، وفي هذا يقول الكاتب الايراني داريوش شايفان : «أعتقد أن هناك تناقضاً بينهما بسبب التغيرات الجذرية التي سمحت ببروز ظاهرة الديمقراطية وأن مقارنة المفهومين اللذين ينتميان إلى أفكار متباينة ، يعادل اجراء اتهام ، تسلسلي وتجاهل التناسلية والسلالية للمفاهيم المعالجة بين هذه المفاهيم الرئيسية» .(٦)

ولكن علينا ألا نختزل الديمقراطية إلى مجرد مصطلح أو مفهوم يؤخذ أو يرفض أو غير قابل للتعديل وإنما في إطار من تنوع الاتجاهات والمرونة والاعتدال في التعامل مع ثقافة الآخر... فالتوجيهات الرافضة نفسها ليست كتلة واحدة وإنما تتفاوت في تسويغها للرفض في اتجاه القبول بشروط وقيود .

وإذا كان الرفض يؤسس على أن الديمقراطية الغربية ظهرت ضمن ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية معينة ولم تكن نظرية مجردة ، فالديمقراطية تعبير عن «الانسانوية» بمعناها الأخلاقي والسلوكي ، وفي كل شيء يتعلق بالفكر والحياة بما في ذلك نظام الحكم ، وهذا أصل الفلسفات والمذاهب المعاصرة وركائز المجتمعات الحديثة... ويمكن أن ينحصر محور الخلاف حول حدود الحرية الإنسانية وهل تناقض التعددية عقيدة الوحدة والتوحيد .

ومن هنا يمكن الفصل بين الديمقراطية كأداة وآلية وجهاز حكم وبين الفلسفة الليبرالية التي نشأت ضمنها الديمقراطية المعاصرة ، وبهذا الطرح فإن الديمقراطية مقبولة لدى المسلمين عموماً... وهذا ما ذهب اليه كثير من الباحثين والمفكرين الإسلاميين الذي يرون أن الموقف الإسلامي لا يرفض الديمقراطية كجهاز للتعبير عن الإرادة الشعبية ، وإنما يرفض الفلسفة الليبرالية التي تقوم على رؤية مادية للكون وعلى إعطاء الفرد الأولوية على حساب

المجتمع والمنفعة على الأخلاق وعلى الإعلاء من قيم الربح والخسارة والسيطرة على المستوى الفردي أو الجماعي .

ومن الغريب أن تدور النقاشات وتحتدم دون تحديد واضح لماهية الشورى ومعرفة عناصرها ومقوماتها… حيث تتباين الرؤى والتصورات حول هذا المفهوم بالرغم من الاقتناع به كمبدأ . وحتى في إطار المبدئية فهنالك أيضاً اجتهادات وآراء متفاوتة… وربما يكون ذلك ناجماً عن أن الفكر السياسي الإسلامي لم يجد الفرصة الكافية للتأسيس مع أن التفكير فيه فريضة وواجبة .

ونجد أنفسنا أمام تساؤل آخر… هل يمكن للتراث الفقهي الإسلامي أن يساعد الباحثين والمفكرين في عصرنا الحالي في الوصول إلى معنى وفهم للشورى يتلاءم ويتأقلم مع عصرنا هذا ويكون مماهياً للديمقراطية ؟ حيث يغيب الاتفاق حتى الآن حول جوانب عديدة بمصطلح الشورى بدءاً من تفسير اللفظ إلى الزامية ، وعدم الزامية الشورى وما هو شكل الالزام وماهية الموضوعات التي يمكن أن يستشار فيها ؟ ومن هم أهل الشورى « أهل الحل والعقد » ؟ وهل يمكن اقامة مؤسسات للشورى ؟ وصولاً إلى من يماهون بين الشورى والديمقراطية ويصطلحون على ذلك «بالديمقراطية الإسلامية» .

ولعلنا لا نجد اختلافات بينه في المعنى اللغوي الحرفي لمصطلح الشورى ، أما إذا أخذنا الإطار العملي لها من سياق الآيتين «والذين استجابوا لربهم ، وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون » الشورى(٣٨) والآية «فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك ، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين » آل عمران (١٥٩) نجد أن غالبية جماعة المفسرين يتفقون على أن الشورى مقصود بها أمور الحرب فقد أورد ابن كثير أن الرسول ﷺ شاور أصحابه يوم بدر في الذهاب إلى العير ، كما شاورهم يوم أحد أيقعد في المدينة أم يخرج إلى العدو ، وكذلك شاورهم يوم الخندق ويوم الحديبية[٧] وذهبت جماعة من المفسرين إلى القول بأن الرسول ﷺ شاور الصحابة ليطيب قلبهم وأن «الشورى تكون في مكايد الحرب وعند لقاء العدو ، وللمؤمنين أن يتشاوروا فيما بينهم فيما لم يأتهم من أثر عن الرسول » ، كما تكون الشورى فيما لم يترك فيه وحي على النبي كما تجوز في بعض أمور الدنيا .[٨]

هذه التفاسير التي تحدد الشورى بالأمور الاجتهادية التي لم يترك فيها نص ، تفتح الباب للمسائل الخلافية ، وربما يقود هذا إلى القول بأن الشورى « واجبة » في نفسها دون

وجوب نتائجها لاختلاف مسالك الوصول اليها مما أدى إلى تعطيل الشورى خلال حقب طويلة من التاريخ السياسي الإسلامي وذلك فيما يتعلق بشؤون الحكم والمشاركة والعلاقة بين الحاكمين والمحكومين... أما في مجال التشريع والفقه فقد بقي ممارساً ، ولم يبدأ التدخل في شؤونها إلا في الأزمنة الحديثة ، عندما دخلت التشريعات الأجنبية وكما يقول الشيخ راشد الغنوشي : لم يكن الأمر انقلاباً على الشريعة بل انقلاباً على سلطان الأمة ، وأن المسلمين شعروا بالفرق بين الخلافة الراشدة والملك العضوض... ما يوضح الدور الثانوي للشورى في الحكم وأولوية الشريعة ، فإن الدولة الإسلامية طالما طبقت الشريعة تخلت عن الشورى ، فيمكن الإقرار بالديمقراطية .

ومن خلال الممارسة والتطبيق برز الرأي القائل بعدم إلزامية الشورى ، إذ لم يحدد القرآن ولا السنة كيفية تطبيق مبدأ الشورى وحيثياتها في الواقع وليس هناك تحديد أو توصيف لمن هم من أهل الشورى وكم عددهم . وهذا يقوي رأي القائلين بأن الشورى مسألة نظامية داخلية تتكيف مع كل بيئة ، وهي متروكة لحرية الجماعة في تعيينها وتطبيقها... ويكاد أن يكون الاتفاق حول نسبية الشورى أو أنها اتجاه سلوكي فكري... مما يعني عدم وجود «مؤسسة للشورى» في الدولة الإسلامية ومن هذا المنظور فيمكن تحديد مستويين من المفاهيم .

أولهما : أن الشورى تمثل قاعدة ومبدأ وتعبير عن الظاهرة من حيث أنها سلوك واجب عند اتخاذ القرار .

وثانيهما : أن الديمقراطية نظام لبناء المؤسسات من خلال قرارات مؤسسية تمنع استبداد هيئة واحدة بالقرار من حيث التشريع والتنفيذ والرقابة (قاعدة فصل السلطات) .

كما أن مصدر القرار ليس فرداً واحداً... وهذا فيه اختلاف جوهري عن الشورى حيث أن التشريع فيه من عند الله وأنها طريقة إنسانية لطيفة في التعامل ، للاستحباب واستجلاب قلوب المسلمين ، فإن سيدنا ابراهيم الخليل شاور ابنه في أمر الله تعالى له بذبحه مع أنه عازم على تنفيذ أمر الله فيه سواء وافق أو لم يوافق .(٩)

وهناك من يرى أن العوامل التاريخية الاجتماعية للشورى كانت تحتم على الشورى أن تأخذ الشكل غير المؤسسي... فقد كانت دولة المدينة المنورة أقرب إلى دولة المدينة الإغريقية... حيث كان الرسول) على احتكاك مباشر بالمسلمين جميعاً حتى أنه كان يستطيع أن يتفقد أي شخص يغيب عن الصلاة... لقد كان الحكم مباشراً ولم يكن بين الرسول

والمسلمين أي حجاب ، مما جعل الشورى «عفوية» أو «تلقائية» وليست من اختصاص هيئة أو مجلس محدد . ولا تعطينا النصوص الدينية الأساسية للكتاب والسنة إجابة قاطعة عن إلزامية الشورى أو تحديد لأهل الشورى هل هم أهل الاجتهاد وأهل العلم أم أهل الحل والعقد . كما أن هذا نفسه يتغير تبعاً لظروف الزمان والمكان .

وكذلك مما يزيد المصطلح «الشورى» صعوبة وتعقيداً من الناحية اللغوية البحتة ، أن نجد الكلمات المتشابهة مثل المشورة والاستشارة والتشاور ومصطلحات متقاربة مثل الرأي والاجتهاد والفتوى والاجماع وفي منظور آخر مصطلحات أخرى مثل الشورى الجماعية والمشورة الاختيارية والمشورة العلمية... ولم يتم التوصل إلى اتفاق حولها... وانعكس ذلك في تحديد من يقوم بالشورى ؟ فظهرت المصطلحات مثل أهل الحل والعقد و أهل الاختيار وأهل الاجتهاد وأولي الأمر ، وبعضها لا نجد له ذكراً لا في القرآن ولا في السنة... مما فتح الباب واسعاً للاجتهادات حيث يرى الشيخ محمد عبده «أن أولي الأمر هم كبار العلماء ورؤساء الجند والقضاة وكبار التجار والزراع وأصحاب المصالح العامة ومديرو الجمعيات والشركات وزعماء الأحزاب والأطباء والمحامون... الذين تثق بهم الأمة في مصالحها وترجع اليهم في مشكلاتها»... ووصفهم محمد رشيد رضا بأنهم نواب الأمة ، مما يعد مدخلاً للمقارنة بين الشورى والديمقراطية وبخاصة أن مفهوم الشورى العامة يقترب من شكل البرلمان .(١٠)

كما برز مفهوم الشورى السياسية وهي اختيار الحكام عن طريق الأمة أو أهل الحل والعقد وكذلك الشورى التشريعية أو الفقهية والتي يقوم بها المجتهدون وأولو الأمر .

ثانياً: أوجه الاتفاق بين الشورى والديمقراطية

يرى بعض المفكرين والباحثين أن الخلاف الجوهري يكمن بين ثقافة الديمقراطية وثقافة الشورى سواء من حيث النوع أو الكيف وبحيث أن يكون التكامل في جوانب أخرى... ومن هنا كانت لتشمل معاني وأشكالاً متعددة ، مثله في ذلك مثل أي فكر أو مفهوم يقوم على أسس نظرية وتحليلية ثم يتبع ذلك أولوية أو أولويات على صعيد التطبيق والممارسة أو تغيير الواقع... وهنا تصبح نقطة الانطلاق في الفكر الإسلامي ومقارنته بالفكر الغربي وبخاصة في ما نحن بصدده هنا... المقارنة بين الشورى والديمقراطية... أن يكون المنطلق من الفكرة الأساسية وتحديد الأولويات .

يعتبر الأستاذ مالك بن نبي الديمقراطية مشروعاً يقوم على التثقيف على نطاق الأمة

وفق منهج شامل للجوانب النفسية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية ، ولذلك فهو لا يرى ضرورة أن يتعلق وجود ديمقراطية في الإسلام بنص فقهي مستنبط من القرآن والسنة . بل بجوهر الإسلام بالذات وشعور الإنسان بتكريم الله له ، ويتحول المفهوم المحدد للديمقراطية ضمن هذا التفسير إلى صفة ومعنى إنساني يمكن إدراجه في مفهوم الشورى طالما أن هناك غايات سامية ولكن تختلف طرق وآليات الوصول إليها .

أما المفكر الناشط في الحركة الإسلامية ـ الأستاذ فهمي هويدي فيقول : يظلم الإسلام مرتين ، مرة عندما يقارن بالديمقراطية ، ومرة عندما يقال أنه ضد الديمقراطية ، إذ أن المقارنة بين الاثنين خاطئة ، وادعاء التنافي خطيئة... فالمقارنة متعذرة من الناحية المنهجية بين الإسلام الذي هو دين ورسالة تتضمن مبادئ تنظيم عبادات الناس وأخلاقهم ومعاملاتهم ، وبين الديمقراطية التي هي نظام للحكم وآلية للمشاركة يحمل العديد من القيم الايجابية وهذا الاختلاف لا ينبغي أن يحمل بمعنى التضاد والخصومة» .

وانطلاقاً من هذا الفهم يضيف هويدي]لا يحسبن أحد أنه يمكن أن تقوم لنا قيامة بغير الإسلام ، أو أن يستقيم لنا حال بغير الديمقراطية ، إذ بغير الإسلام تزهق روح الأمة ، وبغير الديمقراطية التي تقابل الشورى السياسية يحبط عملها . وأن الجمع بين الاثنين هو من قبيل «المعلوم بالضرورة» من أمور الدنيا... والديمقراطية التي نقبلها ونعتبرها مقابلاً للشورى أو ترجمة معاصرة لها هي تلك التي لا تحل حراماً ولا تحرم حلالاً[11] .

ويضيف هويدي [من حقنا اقتباس ميزان الديمقراطية ، ان الإسلام قد سبق الديمقراطية بتقرير القواعد التي يقوم عليها جوهرها ، وترك التفصيلات لاجتهاد المسلمين وفق أصول دينهم وتطور حياتهم بحسب الزمان والمكان وتجدد أحوال الإنسان] وبذلك تصبح الديمقراطية مثل سائر ضروب العلوم والتقنيات التي يمكن نقلها والاستفادة منها ، ننتفع من آليات الديمقراطية وابعاد فلسفتها ومضمونها الفكري... والدكتور يوسف القرضاوي رغم تشدده وحماسه بأن الإسلام هو الحل وأن كلمة الله هي العليا إلا أنه أكد أن هناك بعض الأمور تستوجب الاقتباس من الغير مثل الديمقراطية والحكم والإدارة وذلك وفقاً لقواعد الإسلام في استنباط الأحكام الشرعية ، وأنها باندماجها في النظام الإسلامي تفقد جنسيتها الأولى وتأخذ طابع الإسلام وصبغته .[12]

وقد انتهى الكثير من المفكرين الإسلاميين وبخاصة المتخصصين منهم في الفقه الدستوري والعلوم السياسية إلى أن نظام الشورى لا يصادم في جوهره أو يتناقض مع مبدأ الفصل بين السلطات ، ويرون ان النظام الإسلامي هو في حقيقته تطبيق لهذا المبدأ باعتبار

ان السلطة التشريعية فيه مستقلة عن السلطة التنفيذية... لأن التشريع هو الله ابتداءً كما أن الاجتهاد يجعل القضاء مستقلاً من الناحية الموضوعية . وأن القاضي يستمد ولايته من الأمة لا من الخليفة والذي يعتبر نائباً عن الأمة في مباشرة السلطة التنفيذية وهنالك جهود من بعض المفكرين الإسلاميين (لدمقرطة) الاجتهاد... أي تقريب الاجتهاد من شكل مجلس نيابي شعبي... ويقول د . الترابي : ان الاجتهاد ليس تخصصاً محصوراً بل ينبغي أن يشيع بين المسلمين حتى يستطيعوا أن يميزوا بين مقولات قادتهم وعلمائهم وان يشاركوا في الشورى والمناصحة[١٢] ... وهذه صيغ مقبولة سياسياً للتقارب من المفهوم الديمقراطي فيما يتعلق بدور الشعب في التشريع ورقابة التنفيذ وهذا ما تتطلبه ضرورات التطور السياسي في عصرنا الراهن وأدت إلى بروز فكرة قيام المجالس المنتخبة ومن الدساتير .

ثالثاً: الشورى الإسلامية وأسلمة الديمقراطية

وفي تطورات لاحقة برز الرأي القائل بامكانية استخدام المفاهيم الأجنبية ولكن من منطلق الثقة والعزة والحذر حيث تصبح المعاني من أهم المباني وأن العبرة بالمعاني والمقاصد... وظهرت محاولات لاستعمال مصطلحات جديدة مثل «الشوراقراطي»... وفي كل هذا فإن محاولة التوفيق بين الشورى والديمقراطية هي تعبير عن صراع الحداثة والتقليدية نتيجة لتطور العلوم والصعود الاجتماعي... بحيث لم يعد صعباً أو مستحيلاً نزع الآليات عن أصولها الفلسفية... ثم انتقل التفكير إلى كيفية عمل الديمقراطية من وجهة نظر اسلامية ، فإن المنكر لا ينحصر في الزنى وشرب الخمر وحدهما ، بل يشمل الاستهانة بكرامة الشعب وتزوير الانتخابات والقعود عن الادلاء بالشهادة في الانتخابات ، لأنه كتمان للشهادة ، واعتقال الناس بغير جريمة حكم بها القضاء وتعذيب الناس داخل السجون والمعتقلات ، وكلها مشكلات حقيقية تضر بالحريات وتستوجب أن يختار الناس من يحكمهم ويسوس أمرهم وإلا يفرض حاكم مكروه أو نظام منبوذ وأن لا يساق الناس إلى اتجاهات ومناهج اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية لا يرضون عنها وكل هذا في جوهر الديمقراطية عندما تتنظّم وتنظم هذه العناصر الجوهرية .

كما كانت التطورات السياسية خلال الفترة الأخيرة وشعور الكثير من الحركات الإسلامية السياسية بثقلها الشعبي وما يمكن أن ينتج من ذلك في امكانية وصولها إلى السلطة عن طريق الانتخابات أدت قبوله بالمبدأ الديمقراطي بحسبان أن نشأتها الغربية الأجنبية لا يحول دونها من أن تصبح «نظاماً محايداً» ودون أن يكون في تبنيها خطر على

الهوية والخصوصيات الخاصة ومن خلال تحويلها إلى عنصر من عناصر الابداع الكامنة في عقل الأمة وروحها وعقيدتها .

وبدأ التفكير في تبيئة الديمقراطية بعد تحديدها واختزالها إلى آليات ووسائل لكي لا تتصادم هذه الآليات مع بعض عناصر العقيدة الإسلامية وأدى ذلك إلى ظهور اجتهادات الإسلاميين المعاصرين في تكييف مفاهيم مثل المشاركة في سلطة غير إسلامية والمعارضة والحرية وحق الائتلاف والاختلاف وقبول الآخر والتسامح في مواجهة حماية المسلمين من الفساد والانحلال .

وهنا يدعو د . الترابي إلى فقه الضرورة أو في صورة أخرى فقه المرحلة ويقول «ليس الدين الا محاولة للتوحيد بين الأنموذج الشرعي المثالي وبين البيئة المادية والاجتماعية ولا يتم فقه الدين إلا إذا تكامل علم الشرع المنقول مع علم الواقع الاجتماعي ولا يمكن أن نتصور الدين إلا أنه حصيلة التفاعل بين القيم والمعايير الشرعية وبين قوى الواقع المختلفة» .(١٤)

وجماعة أخرى من المفكرين الإسلاميين لا ينكرون الديمقراطية وامكانية ملاءمتها مع الشرع الإسلامي ولكن يرون ضرورة بيان الاختلاف في المرجعية حين يتناول مفهومي الشورى والديمقراطية... ويرى هؤلاء مرجعية الديمقراطية في حكم الأغلبية وسيادة الشعب ومرجعية الشورى في حكم الشريعة الإسلامية ويتوقفون عندما يمكن تسميته بالديمقراطية الاداتية أو الديمقراطية السياسية كما يسميها مفكرون آخرون والاختلاف والتعارض حول جوانب ثانوية أو هامشية لا يضر بجوهر المبدأ الديمقراطي وبخاصة في الجوانب المتعلقة بتنظيم حياة الناس وترقيتها وبخاصة هنالك من يؤكد أن مفاهيم وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان هي من الشرائع الملزمة للمسلمين وفي هذا يتجاوز النقاش النواحي الفقهية والفلسفية والنظرية إلى معطيات الواقع... ولم يعد يكفي أن يقول ماذا قال الإسلام ؟ بل ماذا فعل المسلمون ؟ أي ما هو سلوك المتدينين على هدى تعاليم ذلك الدين ؟

وهذه النظرة للإسلام كعقيدة وحياة وحضارة ، يستطيع بناء التاريخ القديم في ضوء الخصوصيات التي تتطلبها المرحلة الراهنة للقضاء على جذور التخلف والجمود والاستبداد ويعيد للفكر الإسلامي عقلانيته وشموليته ونقول أنه ليس فقط بين النظام الديمقراطي والشورى الإسلامية اوجه تشابه من الوجهة السياسية ، بل ان ما تحتوي عليه الديمقراطية من عناصر ، وأفضل ما تتميز به من صفات ، يشتمل عليه الإسلام ، وإن كان يراد بالديمقراطية ما صار يقرن بها عادة من وجود مبادئ سياسية أو اجتماعية معينة مثل مبادئ

المساواة أمام القانون ، وحرية الفكر والعقيدة وتحقق العدالة الاجتماعية ، فلاشك في أن كل هذه المبادئ والحقوق مكفولة في الإطار الشوروي والذي يتضمن نظرة الإسلام إلى هذه الحقوق من حيث المنشأ الطبيعي ، وقد تعتبر حقوقاً لله حقوقاً مشتركة بين الله والعباد . ومع مراعاة ان إحدى ركائز الديمقراطية الغربية أنها لتحقيق أغراض مادية ودنيوية ، بينما أغراض الشورى الإسلامية تشمل ذلك كله في إطار روحي لتحقيق مصالح الناس الأخروية والدنيوية .

وثمة عامل آخر يرتبط بالشورى الإسلامية ، ذلك أننا نجد أن سلطة الأمة في الديمقراطية الغربية مكلفة ، فهي صاحبة السيادة وهي التي تضع القانون أو تلغيه حتى ولو كان ذلك مخالفاً للقانون الأخلاقي أو متعارضاً مع المصالح الإنسانية العامة ، فباسم الديمقراطية الغربية يمكن إعلان الحرب والاستعمار والاحتكار... ولكن في الشورى الإسلامية فإن سلطة الأمة ليست مطلقة بل مقيدة بالشريعة ، وإن كانت إرادة الأمة الكلية إحدى مصادر القانون ، وهذه الإرادة ملتزمة بالقانون الأخلاقي ، ذلك أن الإسلام ليس « أوتقراطية » بحيث يكون الحاكم هو صاحب السيادة . كما أن الإسلام ليس « ثيوقراطية » لأن السيادة ليست للقانون وحده... ذلك أن السيادة في الإسلام مزدوجة للأمة والقانون « شريعة » ، ويمكن انطلاقاً من هذا القول بأن الشورى أو ديمقراطية الإسلام ديمقراطية إنسانية ، عالمية ، أخلاقية ، روحية . وبذلك تتجاوز الشورى حدود الديمقراطية السياسية إلى رحاب أوسع تشمل نشاطات المجتمع الأخرى دون أن تنفي مفهوم الديمقراطية كأداة أو آلية إدارة المجتمع ، وتهتدي بنسيج من القيم المتكاملة لتحقيق العدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان المدنية والسياسية ، وإن كانت الممارسة الديمقراطية أثبتت استثناء فئات من المجتمع من المشاركة الديمقراطية واستثناء موضوعات معينة من المناقشة الديمقراطية ، مما يدعو للاستغراب ويفتح الباب للاجتهادات التي تدعو إلى الوراء وتدعم خطوات «الاستبداد الديمقراطي» .

الخاتمة

ان الذين يقولون بأن الشورى ليست ديمقراطية وأن الديمقراطية لا يمكن أن تنمو في الإطار الشمولي للشورى خوفاً من الانتكاس والاستضعاف ، ينطلقون من قاعدة الهوان ومراحل الضعف التي قبل فيها المسلمون بكل وافد دون وعي وإدراك حتى يصبح هذا الوافد هو المبدأ الأساسي أمام تراجع المبادئ الأصلية لا الأصولية ، ولكن إذا كان الانطلاق من

عقيدة راسخة في النفوس ويقين تام وقوة ايمانية لا تزعزع فإن الحداثة والتجديد تصبحان عوامل بناء وليستا عوامل ازاحة واحلال بحيث تعبران عن نظرية توحيدية سياسية تقوم على الإيمان المنطلق من سيادة الشريعة كدستور في الحياة السياسية العامة وعلى الحرية كرمز لعقيدة التوحيد والتجرد لله وحده ، وأن يقوم كل فرد بالقسط دونما فتنة عصبية لحزب أو قبيلة ودونما ترهيب أو ترغيب وفي منظور شورى/ديمقراطي ، وهو نظام تنبسط فيه إجراءات الشورى وتنمو الارادة الجماعية وتتطور مؤسسات العمل وتستقل لتحظى بسيادة وارادة الشعب في كنف الايمان بارادة الله الشرعية ، وتصبح كل المؤسسات خادمة للمبادئ العامة وتستطيع خلق مناخ تربوي ايماني يزيل التناقضات والتشوهات ويخلق وعياً مستنيراً يملك إرادة حرة وارادة متحررة وبصيرة نافذة لا تتجمد وتتصلب أمام المواقف والمستجدات ، بل توجد هذه المواقف والمستجدات وفق آليات ترتكز على المبادئ وتتفاعل مع الحاضر وتتأهب للمستقبل .

• إننا حينما نرصد معطيات الديمقراطية على المستوى النظري والممارسة في إطار الحركة الإسلامية السياسية المعاصرة يجب ان نعترف أن فهمهما للديمقراطية يتأثر إلى حد كبير بكونها ترتبط بالنموذج الغربي الليبرالي مما يجعل هذه الحركة تتخذ مواقف معادية لمضمون الديمقراطية ، وإن التفاوت وارد بين فصائل الحركة انطلاقاً من هذا الفهم للديمقراطية .

• والنظرة الفاحصة للإشكاليات المرتبطة بمعادلة الديمقراطية تستوجب المزيد من البحث ، وكإضاءات في طريق البحث نضع المؤشرات التالية :

١ ـ الديمقراطية لا تنحصر في مفهومها السوي الواسع في الممارسة السياسية وإنما هي نظام متكامل يدخل في تركيبه وبنية النظام العام بكل تداخلاته الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية .

٢ ـ الديمقراطية يجب أن تكون محور جهاد متوالي ، ذلك أنها لا تتحقق طفرة واحدة عبر قرار المنحة أو الهبة .

٣ ـ الحرية هي القاعدة الأولى التي يتأسس عليها بنيان النظام الديمقراطي ، وما لم تتوفر هذه القاعدة فإن الأزمات ستبقى وتتضاعف .

٤ ـ أحد مآزق الديمقراطية الليبرالية الوافدة أننا نريدها ضربة لازب لا فكاك عنها بكل تفاصيلها ودقائقها المغايرة لواقعنا المنسجمة مع بنيتها وسياقها التاريخي

والموضوعي ، مما يحدث لدينا «أزمة الديمقراطية» في أحد وجوهها ، ومن المناسب اعادة انتاجها بما يتلاءم مع واقعنا وخصائصنا .

٥ - من الوجوه الأخرى لأزمة الديمقراطية وإخفاقها لدينا أنها لم تدخل في تكويننا التربوي والمعرفي ابتداءً لتصبح نتيجة لهذا التكوين .

● المنظومة الإسلامية القيمية والتي تشكل منها واقعنا الراهن ، من ابرز عناوينها الشورى كأصل إيماني ونظام حياتي ، إلا أن تقادم العهد وتوارث رواسب عهود الانحطاط ، وتعاقب سلطات الاستبداد ، وضمور الاجتهاد السياسي باعد بيننا وبين ذلك ، وجعلت من الممكن إحلال قيم معرفية وأخلاقية تبرر التسلط والتعسف ، المعادية لمشروع نهوضنا ، والقادرة على منع ومسخ أي محاولة للنهوض يتأسس على الديمقراطية الحقة المدعمة بنظام اجتماعي واقتصادي متطور ، إذ الأمور في النهاية بمقاصدها وجوهرها ، وبدلاً من التوقف عند تخوم الخلافات اللفظية والشكلانية فلنجتهد ونقدم رؤية واقعية تنطلق من فقه متوازن ، وتنتقل بنا إلى آفاق القرن الواحد والعشرين .

المراجع

(١) السيد محمد رشيد رضا في كلمة بمجلة المنار عام ١٩٠٧م في معرض ملاحظاته على مماهاة المسلمين المعاصرين له بين الشورى والحكم الدستوري .

(٢) محمد رشيد رضا ـ الخلافة أو الامامة العظمى مصر ١٩٢٣م ص ٤٦ ـ ٤٩

(٣) محمد الغزالي في كتابيه : الإسلام والاستبداد السياسي ـ ودستور الوحدة الثقافية بين المسلمين عن د . رضوان السيد ـ الشورى بين النص والتجربة التاريخية ـ سلسلة محاضرات الامارات .

(٤) د . حيدر ابراهيم علي ـ التيارات الإسلامية الديمقراطية ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ أكتوبر ١٩٩٦م ص ١٣٩ـ ١٤٠

(٥) تقي الدين النبهاني ـ نظام الحكم في الإسلام ج(٢) القدس ، منشورات حزب التحرير ١٩٥٣م ، ص٩

(٦) داريوس »شايغان ـ «النفس المبتورة : هاجس الغرب في مجتمعاتنا« لندن ـ دار الساقي ١٩٩١م ص٣٩

عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن كثير القرشي ـ تفسير القرآن العظيم]تفسير أبي الفداء المشهور بابن الكثير-[مكتبة مصر ج(١) ص ٤٢٠ و ج (4) ص ١١٨

(٧) أحمد عبد الفتاح بدر ـ مفهوم الشورى في أعمال المفسرين ص ٣٣

(٨) مهدي فضل الله ـ الشورى ـ طبيعة الحاكمية في الإسلام ـ بيروت ـ دار الأندلس ١٩٨٤م ص ١٠٨ـ١٠٩

(٩) المصدر نفسه [162]

(١١) فهمي هويدي : الإسلام والديمقراطية ـ القاهرة ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر سنة ١٩٩٣م ص ٥ـ ٩، ٣١

(١٢) يوسف القرضاوي : الحل الإسلامي فريضة وضرورة ط (١٤) ٩٥

(١٣) حسن الترابي : تجديد الفكر الإسلامي ط٢ ـ جدة ـ الدار السعودية للنشر والتوزيع ١٩٨٧م ص ٤٥

(١٣) د .حاسن الترابي ، فقه المرحلة والانتقال من المبادئ إلى البرامج . كتاب الأمة ـ الدوحة ـ ١٤٠٨هـ

(١٤) ج٢ ، ص٤٢ .

المداخلات

د . عبد الإله بلقزيز : أحد الإخوة يأخذ الورقة أو الفكرة عموماً التي تقول بأن النظام الديمقراطي يعني شرط وجوب للتنمية الحضارية للأمة العربية ، بأننا نحن كعرب لا نستطيع أن نأخذ بالنظام الديمقراطي الحديث ، أنا أفضل أن أسميه النظام الديمقراطي الحديث وليس الغربي لأن الغربي هو توصيف جغرافي ، لنظام هو حصيلة تراكم تاريخي لنا نحن كعرب ومسلمين دور فيه ، نحكي عن الشورى . الشورى مبدأ ، يعني من حلف الفضول الى هذا الوقت لا نستطيع أن نأخذ بهذا النظام الديمقراطي الحديث كما يقول الأخ ، لأننا لسنا بمستوى الغرب من ناحية التطور الثقافي والاجتماعي ، والتاريخي ، وهذا عذر لا يحتج لنفسه بأي من الأسانيد ، وكيف نبرر لأنفسنا بأننا أخذنا من النظام الرأسمالي وأفلحنا به ، وزايدنا على أهله فيه ، وأخذنا بالنظام المصرفي ، والنظام المالي الحديث . ونسعى اليوم لأن نأخذ بالعلوم والتقنية دون أن نطرح على أنفسنا سؤال هل نستحق ؟ أو هل نستطيع ؟ أعتقد أن هذا سمة حشرجة مقاومة لحقيقة هي أن الديمقراطية كونية... الديمقراطية لا يفرضها علينا الغرب ، هو ما أريد أن أؤكد عليه . وردي على بعض المداخلات . والغرب بالأحرى يضع من ضمن استضافته منع هذه المنطقة من هذا الحق التاريخي والحق المقدس ، وأعتقد أن كلامي على العولمة لم يفهم جيداً ، وأرجو أن تُقرأ الورقة لكي يؤخذ بالاعتبار نوع الصلة التي أقمتها بين مناخ العولمة وبين آلية الدمقرطة في الوطن العربي . أحد الإخوة يسأل سؤالاً وجيهاً جداً : هل التربة العامة أو المناخ العام صالح لاستنبات شروط النظام الديمقراطي ؟ طالما أن علاقات الاجتماع المدني مثلاً ، تقوم على جملة من الضوابط والأسس التي هي ضد منطق العلاقات الديمقراطي ، وطالما أن النظام السياسي أيضاً يقوم على أسس الاستبداد ، أي على أسس تنبذ منطق النظام الديمقراطي ؟

جواب سريع : الدواء من جرثومة الداء كما يقول الأطباء ، لا علاج للاستبداد بالنظام السياسي ، لا علاج لعلاقات اللامساواة بين الجنسين في المجتمع ، لا علاج للانقسام العمودي الطوائفي والقبلي والعشائري والفسيفسائي داخل المجتمع العربي إلا بالديمقراطية ، معنى ذلك أن الديمقراطية ليست حصيلة ، بل هي آلية مقدمة ، ومنطلق . هي تراكم تاريخي لا تستطيع أن تقول : إن الديمقراطية لا تأتي إلا بعد أن نكون قد تجاوزنا التأخر التاريخي والانقسام الاثني والثقافي والطائفي والمذهبي ، وحققنا تراكماً كبيراً على صعيد تحقيق المساواة الاجتماعية بين الجنسين ، وحققنا تراكم نضالياً كبيراً على صعيد تحجيم ، قدرة السلطة على ممارسة التسلط والاستبداد الخ... لأننا هنا نوصف العملية الديمقراطية ، هذا كله يسمى ديمقراطية . بمعنى أننا لا نستطيع أن نصل الى هذا كله ، إلا بنضال ديمقراطي وليس بشيء آخر . فإذاً لا تستطيع أن ترد على الأطروحة الديمقراطية بالقول : «إنه مازال باكراً انطلاقاً من حقائق الاجتماع المدني والسياسي على النظام الديمقراطي» ، بالعكس النظام الديمقراطي هو العلاج لكل هذه الأورام الخبيثة التي تعتمل في الجسم الاجتماعي والمدني والسياسي العربي . وهي أيضاً المدخل الى التنمية ، وليس مدخلاً سواه ، المدخل الديمقراطي هو المدخل لكل البوابات التي تفتح أمامنا الطريق نحو التقدم ، وأمام التنمية ، وأمام الانتهاب الحضاري .

أيضاً طرح أحد الإخوة السؤال عن شرعية بناء العلاقة ما بين الديمقراطية وبين الخصخصة مثلاً في الاقتصاد ؟ هذه العلاقة مؤكدة ، إن واحداً من الأسباب التي سمحت للنخب الحاكمة في الوطن العربي ، بأن تحتكر المجال السياسي وتمارس السلطة والتسلط والاستبداد أنها تحتكر الثروة ، احتكار السلطة ينهل من احتكار الثروة ، هي تلقائياً لن تختار اقتصاديات السوق والخصخصة وغيرها ، أي أجبرت هي بها ، وأن تفتح مجال الثروة الى المنافسة والى الخصخصة ، وطبعاً هذه الآلية سوف تأكل كثيراً من قدرات هذه النخب والفئات التي تستند إليها من قدراتها عليها ، احتكار المجال الاقتصادي الأمر الذي سوف ينعكس لا أقول : مباشرة ، بل سوف ينعكس على قدرتها على احتكار المجال السياسي ، نحن على الأقل نشهد من نهاية الثمانينات الى الآن ، تململاً في السياسة العربية الرسمية تجاه موضوع حقوق الإنسان والديمقراطية ، وأن بعض المناطق التي كانت مقفلة أصبحت مفتوحة حتى على مستوى مجالس الشورى وغيرها وغيرها ، وهذا ليس سوى ثمرة لتحولات حصلت على صعيد البنى الاقتصادية ، في امتداد انفتاح الاقتصادات العربية أمام آلية السوق وعملية الخصخصة ، لا نستطيع أن نقرأ المجال السياسي بمعزل عن المجال الاقتصادي ،

وهذه قاعدة في العلوم الاجتماعية الحديثة ، لا سبيل الى تجاهلها . نعم العولمة تمنعنا من التقدم ، لا شك في ذلك ، وبالتحديد قوى الاستكبار داخل العالم المعاصر (الولايات المتحدة الأمريكية) ، لكن الإرادة هنا ليست هي التي تقرر ، ليست إرادة البيت الأبيض أو البنتاغون أو الكونجرس هو الذي يقرر . التفكير الإرادي في التاريخ تفكير بصراحة سيئ ، هناك حقائق موضوعية خارج إرادة صاحب القرار ، أو صانع القرار ، تفعل بصورة تخلق حقائق على الأرض ، هذه العولمة التي يُشنّع عليها ، وأنا واحد من الذين يقاومون مفاعيلها في بلادنا ثقافياً على الأقل ، هذه العولمة تحمل معها حقائق جديدة ، إذا كانت قوى العولمة تقف ضد حقنا في الديمقراطية ، فإن العولمة تفتح الباب أمام تنمية الوعي الديمقراطي في مجتمعاتنا ، النظام السمعي البصري الحديث ، هذه الامبراطوريات الإعلامية الضاربة التي تزخ ملايين الصور للمشاهد العربي ، وتنقل الى عقر داره صوراً عن الثورات والانتفاضات والاحتجاجات والتحولات السياسية في جميع أنحاء العالم ، وهو الذي لم يكن يستطع قبل عشر سنوات أن يعرف ماذا يجري في بلاده ، هذه التحولات ليست بسيطة ، شبكة الانترنت ، فتحته على أدق التفاصيل للحياة السياسية في العالم ، هذه هي العولمة ، حقائق العولمة ، قوى العولمة ضدك ، لكن العولمة كآلية يمكن أن تفتح أمامك فرصاً كبيرة أمام تنمية الوعي السياسي الديمقراطي في مجتمعنا .

بالنسبة للعشيرة الديمقراطية بصراحة أنا لست متخصصاً في النظام العشائري ، أنا متخصص في النظام الحديث ، لا أعرف كثيراً في النظام العشائري ، ولا أستطيع بالتالي أن أقوم بهذا الموضوع .

حول سؤال الدكتور هيثم الكيلاني : الذي طرح بخصوص طبيعة النماذج الديمقراطية الغربية ، هل هي متماثلة أم لا ؟ طبعاً ليست متماثلة . لكنها تنهل من ذات المصادر المرجعية ، فهناك ملكيات وجمهوريات ، وهناك نظم دستورية ، ونظم ديمقراطية ليست فيها دساتير ، وهناك ائتلافات سياسية ، وأنشأت كتل سياسية ، أنشأت نمطاً من السلطة الديمقراطية وأنشأت كتلاً في مجمعات أخرى ، ولكن هذا التنوع والاختلاف داخل إطار ناظم واحد مشترك ، هو الفرقة السياسية الحديثة ، التي نهلت منها المجتمعات الغربية ، وأرست على مداميكها النظام الديمقراطي الحديث ، أما ما موقع الديمقراطية الإيرانية أو الباكستانية ؟ أنا لا أستطيع بكل بساطة أن أتكلم عنها .

أما فيما يتعلق بمواقف الغرب ، كما قلت سابقاً : الغرب ضد حقنا في الديمقراطية «العراق مثلاً» يحاصر العراق ، ويشن على النظام العراقي بحجة أنه نظام ديكتاتوري ، وأنا

أقطع بأن النظام الديمقراطي في العراق ، يشكل خطراً استراتيجياً بالنسبة الى الغرب ، أخطر من النظام العسكري القوي في العراق ، الغرب ضد الديمقراطية ، لكن القول إن الغرب ضد الديمقراطية في بلادنا لا يعني إطلاقاً أن نتخذ موقفاً سلبياً من النظام الديمقراطي ، مثل العلاقة بين النظام الديمقراطي ، والغرب الامبريالي والاستعماري والعولمي ، هذا هو أول البسملة في التفكير في موضوع النظام الديمقراطي . ثم أكثر من هذا أن الغرب رفع أم لم يرفع الحظر عن الديمقراطية في بلادنا هذا لا يهمني . ما يهمني أن يتم على جدول أعمال النهضة العربية شيء اسمه تحقيق الديمقراطية في مجتمعاتنا ، هذا التحقيق أراد الغرب أم لم يرد ، مطروح على جدول أعمالنا ، ونحن لا نعلق نضالنا من أجل الديمقراطية على موقف الغرب من هذا النضال . كما لا نعلق نضالنا من أجل حرية أوطاننا على موقف الغرب من هذا النضال ، لا نعلق موقفنا من قضية فلسطين على موقف هذا الغرب من قضية فلسطين أم إسرائيل ، هذا التفكير أعتقد أننا في حاجة الى أن نتجاوزه ، نحن هنا في محفل علمي ، يتداول في موضوع رئيس ، هو التفكير في مشروع نهضوي حضاري تنموي جديد ، تنهض به الأمة من عقالها ، من نكبتها ، لترتاد آفاق التقدم ، أسوة بسائر الأمم والشعوب ، لكنني أفاجأ ونحن نتحدث تحت سقف هذا الموضوع ، بأفكار ماتزال تناصب العداء لأول شرط من شروط الانتهاض ، وهو الحرية والديمقراطية ، ماذا تريدون ؟ تريدون نظاماً يزج بالمواطنين في السجون ؟ أم نظاماً يكفل الحريات العامة والحريات الغربية ؟ نظام يفتح شرايينه على التداول السلمي على السلطة ؟ أم نظام يغلق السلطة على نفسه ، ويحتكر المجال السياسي ، ويفتح الباب أمام المجهول ، وأمام الحرب الأهلية وأمام العنف السياسي ؟ ماذا نريد ؟ نظاماً يقيد السلطة ، ويقيم السياسة على أساس من التعاقد المكتوب بين الدولة والمجتمع ؟ أم نظام يفوض الحاكم بأمره ، وصحابته وآل بيته ، يفوضه حق الحكم دون الرجوع الى أي مرجع ؟ إذا كنا نريد هذا ، علينا ألاّ نتحدث عن النهضة ، فلنقل : « مشروع انحطاط عربي جديد » . علينا أن لا نخطئ عنوان هذه الندوة ، وهذا الطموح الذي يجمعنا في هذه الجلسة وسواها .

د . فارس السقاف.. ملاحظة : حتى لا نخرج بغير استخلاصات ختامية ، ونضيع في الموضوع : نحن نتفق جميعاً على أن هناك حقيقة قائمة ، شاخصة بيننا ، نسميها بإنشاء ديمقراطية ، شورى ، محلية تحول ، تطور ، متغيرات ، أما أن هناك ديمقراطية يقال عنها ديمقراطية ، لنصطلح عليها هكذا لأنها جاءت بهذا المسمى من منبعها ، فإذا هذه الديمقراطية كما قلت : نحن مثلاً في اليمن وربما في غيرها من الدول ، منحت لنا منحة ،

يعني لا ندعي بأننا كشعب ناضلنا حتى وصلنا الى الديمقراطية ، يوم أن أرادوا أن يحرمونا منها ، حرمونا منها ، ويوم أرادوا أن يعطونا إياها ، أعطونا إياها هبة ، وربما ينتزعونها منا في أي وقت ، ولكن أقول : الآن أصبحت حقيقة ماثلة بيننا ، وأعتقد أنه من الصعوبة بمكان على الأنظمة السياسية أن تتراجع عنها ، إذاً هنا يكون نضال أو جهاد الشعوب والمفكرين والنخب في محاولة تطوير وترسيخ وتثبيت هذه التجربة ، وتخليصها من الشوائب والمعوقات ، الى غير ذلك . هذا هو محور نضالنا ، أما أن نقف منها موقفاً سلبياً ونقول : إن هذه كفر مباح والى أنها شر مستطير ، وآخرون يقولون : هي المنقذ لنا ، الديمقراطية وغيرها ، والعولمة هي المنقذ لنا ، وسفينة النجاة التي ستقلنا الى شاطئ الأمان... ولكن هناك مبالغة أعتقد ، ويجب أن يكون جهادنا واجتهادنا في هذا المجال ، هو كيف يمكن أن نطورها ونرسخها ونخلصها من شوائبها ؟ وهذا هو الموقف الذي يجب أن يكون ، وكيف يمكن أن ندخلها في بنية ، أو مقومات ، فهو حقنا الحضاري المنشود .

د . **عبد الإله بلقزيز** : الديمقراطية حق ، لا سبيل بالاعتقاد يوماً بأن نظاماً يمنحها ، الشعب اليمني وأنت (كمواطن يمني تعلم أكثر مني) الشعب اليمني ناضل ، ويستحق ، إن لم يستحق نظاماً ديمقراطياً حديثاً على مقاس الدول الكبرى ، فهو يستحق ما يستطيع ، أما أن يقال إنه منح ، فنحن كل تاريخنا ممنوح ، الدولة الحديثة منحت ، منحها الاستعمار ، دخل أراضينا وخرج وتركها دولة حديثة ، الرأسمالية منحت ولم نصنعها نحن ، كل تاريخنا الحديث منح بجراح استعمارية قيصرية ، تركت طبعاً آثارها في مجتمعاتنا ، وجعلت هذه المجتمعات مشوهة ممسوخة ، وتعتمل بكل أسباب الفناء والتفكك والتفتيت ، وحاولت المنطقة العربية أن تقوم بتبيئة ذلك الدخيل ، بإخضاعه ، بتكييفه ، وبتطويعه لتاريخ عربي خاص ، أو اجتماعي وسياسي واقتصادي خاص ، ونجحنا نسبياً في أن نبيئ الدولة الحديثة ، والاقتصاد الحديث ، والمدرسة الحديثة ، والثقافة الحديثة ، حتى الثقافة الحديثة ، التي نتحدث عنها كلها ثقافة جاءت ، ولم تتأتى انطلاقاً من تفكك تلقائي للمنظومة والمدونة الثقافة التقليدية وإنما أتت من خلال عملية اجتياح ثقافي للمنظومات الفكرية الحديثة .

مشروع النهضة العربية الثالثة:

التنمية الاقتصادية

إشكاليات وآفاق بناء السوق العربية المشتركة

د. مصطفى العبد الله *

إن توحيد الوطن العربي في كيان سياسي واحد كان ولا يزال مطلباً جماهيريا تتطلع إليه جماهير الأمة العربية لمواجهة تحديات داخلية وخارجية عديدة . وكان هذا المطلب ولا يزال يسيطر على تفكير الجماهير والنخب المثقفة والسياسية منذ أواخر القرن التاسع عشر . ودخلت بعض الدول العربية في تجارب وممارسات وحدوية جزئية لتحقيق هذا الهدف وبخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين . ورغم تعثر هذه التجارب أو فشلها ، فإن المحاولات الوحدوية لا تزال مستمرة ، وهو الأمر الذي يدل على حيوية وعمق هذا المطلب الجماهيري لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية التي يواجهها وطننا العربي منذ اكثر من قرن من الزمان .

إن الاستطراد في عرض المقومات الطبيعية والإنسانية والثقافية والتاريخية والاقتصادية التي تؤكد أن العرب من المحيط إلى الخليج هم أمة عربية واحدة ، ذات حضارة واحدة ، وتاريخ مشترك واحد ، وآمال ومآس واحدة رغم ما قد يوجد بينها من تنوع وخصوصية في إطار النسق العام ، والتعرض لها هنا يكون تكرارا مملا في ترديد البديهيات والكلام عن المسلمات . ولكن هذه الأمور قتلت بحثا ودراسة وكثر فيها الكلام خلال الخمسين عاما الماضية ، من قبل الأفراد والأحزاب والحكومات .

الذي يهمنا في هذا المقام ، هو الإسهام في تقديم إجابة عن السؤال المستمر منذ اكثر من قرن : إذا كان العرب أمة واحدة ، وإذا كان لدى الجماهير العربية هذا المطلب في التوحد طوال هذه المدة ، فما هي العوامل والأسباب التي عرقلت ولا تزال تعرقل قيام الدولة

* أستاذ اقتصاد بجامعة دمشق .

العربية الواحدة ؟ وإذا كانت الوحدة السياسية التي تشمل كل العرب أمرا صعبا في الوقت الحاضر ، فلماذا لم تتكامل الدول العربية اقتصاديا ؟ وما هي العوامل التي عاقت ، أو لا تزال تعوق خطوات التكامل الاقتصادي العربي ؟ ولماذا لم تتمكن السوق العربية المشتركة من تحقيق الأهداف المرجوة منها ؟ وما هي إشكاليات السوق العربية المشتركة ؟ وآفاقها المستقبلية ؟

أولا ـ أهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك

منذ حصلت البلدان العربية على استقلالها السياسي وهي لا تنقطع عن محاولات التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بينها ولم يكن شأن محاولات التعاون والتكامل الاقتصادي أحسن حالا من المحاولات الشبيهة في المجالات السياسية والثقافية والدفاعية وغيرها . وتمت محاولات التكامل والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية على مستويات ثلاثة وهي :

١ـ محاولات ثنائية بين دولتين عربيتين .

٢ـ محاولات جماعية اشترك فيها أكثر من دولتين عربيتين .

٣ـ محاولات على مستوى الوطن العربي في ظل الجامعة العربية ومؤسساتها المتخصصة .

كانت خطوات العمل الاقتصادي العربي المشترك تسعى لتحقيق هدفين رئيسين :

الهدف الأول : هو أن يخدم التكامل الاقتصادي العربي مطلب التوحيد السياسي للدول العربية . ويعد التكامل الاقتصادي وسيلة للوحدة السياسية للأسباب التالية :

١ـ إن الاتفاق في مسائل الاقتصاد في الوطن العربي أكثر يسرا وسهولة منه في مسائل السياسة . ذلك لان الوحدة الاقتصادية تحقق مزايا وفوائد مادية مباشرة على المدى القصير والمتوسط .

٢ـ لا يمس التكامل الاقتصادي العربي بشكل مباشر كراسي السلطة التي تتربع عليها النخب الحاكمة في البلدان العربية .

٣ـ عندما تسير الدول العربية شوطا لا بأس به على طريق التكامل الاقتصادي ، فإن ذلك سيفرض على النخب الحاكمة حتمية الوحدة السياسية .

الهدف الثاني : هو أن التكامل الاقتصادي العربي يخدم مطلب التنمية الشاملة لكافة الدول العربية . ويعد مطلب التنمية مطلبا جماهيريا تفرضه الرغبة القوية في البلدان العربية

للخروج من دائرة الفقر والتخلف والتبعية . وبمعنى آخر أن التكامل الاقتصادي العربي وسيلة لرفع مستوى معيشة الإنسان العربي ، وتلبية حاجاته الأساسية من جهة ، وإنهاء السيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية للقوى الدولية الخارجية على مقدرات الوطن العربي وثرواته من جهة أخرى[1] .

«والأمر الذي ينبغي أن نقرره منذ البداية هو أن التكامل الاقتصادي ـ سواء كان لخدمة هدف التوحيد السياسي أو لهدف التنمية الشاملة ـ ينطوي على قرارات وممارسات سياسية من طرف النخب الحاكمة في المقام الأول . وفي قراراتها تتأثر هذه النخب بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية . وربما كان أهم هذه العوامل على الإطلاق عامل المصلحة الذاتية لأفراد النخبة الحاكمة ، كما تحدده رؤيتها هي لهذه المصالح . ومن هذه العوامل ، التي لا تقل أهمية ، القوى الاجتماعية الفاعلة في كل قطر من دول الأمة ورؤيتها لمصالحها الطبقية والفئوية ، وكذلك المؤسسات والقيم وأنماط الإنتاج السائدة في كل منها . ما نريد أن نخلص إليه هو أن محاولات التكامل الاقتصادي ، بين الدول العربية ، شأنها شأن محاولات التوحيد السياسي ، تخضع كلها لقرارات سياسية ، تصنعها النخب الحاكمة في هذه الدول . وفي صناعة القرار ، تتأثر كل نخبة بمجموعة من المعطيات الموضوعية ، كما تدركها وتفسرها هذه النخبة نفسها ، في ضوء مصالحها ومصالح القوى الأخرى الفاعلة من حولها »[2] .

ومن أهم أهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك :[3]

- رفع معدلات التنمية الاقتصادية وضمان استمرارها استناداً إلى القدرات الذاتية للدول العربية .
- زيادة التشابك والارتباط بين اقتصاديات الدول العربية . تقليل اعتماد الدول العربية المفرط على العالم الخارجي .
- تقليص الفوارق الاقتصادية بين الدول العربية .
- تنويع الصادرات وتقليص هيمنة قطاع النفط على مجمل الصادرات .
- تحقيق الانسجام في مختلف أوجه السياسات الاقتصادية لتسهيل الهدف المتمثل في الوحدة الاقتصادية .

لقد مر العمل العربي المشترك عبر مراحل عديدة و متنوعة ، و شهد فترات و ظروفاً ضبابية انتهت إلى انحساره و تقييده ، لكنه في لحظات و ظروف معينة حقق تقدماً و نجاحات ملحوظة ، وأثبت رجال الفكر والسياسة و الاقتصاد كفاءة و اقتدار في مواقف

كثيرة ، و أكدوا إمكانية قيام العمل الاقتصادي المشترك الفعال ، ولكن ظلت دائماً الرغبة و الأمل في تحقيق أهداف أكثر طموحاً ، و آفاق أوسع من التعاون و التنسيق و الوحدة ، ظلت تفوق بكثير ما تحقق فعلاً على الساحة العربية .

ثانيا ـ مداخل التكامل الاقتصادي العربي:

من أهم مداخل التكامل الاقتصادي العربي التي تمثل محاور نشاط السوق العربية المشتركة :

١ـ **المدخل الاستثماري** : تم إقرار اتفاقيتين لتنمية وحماية الاستثمار . وتأسيس شركات عربية مشتركة قابضة كبرى برؤوس أموال حكومية ، في قطاعات اقتصادية رئيسية هي : التعدين ، الثروة الحيوانية ، الدواء والمستلزمات الطبية ، الصناعة ، كما تم إعداد مشروع قانون عربي موحد للشركات المشتركة .

٢ـ **المدخل الإنمائي** : وضعت دراسات ونماذج للتنسيق والتوحيد الإنمائي ، والربط بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية القطرية في إطار جماعي . ومشروع مبدئي لاستراتيجية برامج عمل المجلس في إطار التكامل الاقتصادي العربي . للسنوات العشر القادمة .

٣ـ **المدخل الفني** : جرى إنجاز عدد كبير من الاتحادات النوعية العربية المتخصصة (٢٤) اتحاد حتى الآن تعمل في نطاقها عشرات القطاعات التي تمثلها مئات المؤسسات والهيئات الإنتاجية / السلعية والخدمية / في الدول العربية) . وكذلك تم إنجاز المكتب المركز العربي للإحصاء . وتقديم معونات فنية للدول أعضاء المجلس في هذا المجال .

٤ـ **المدخل المالي** : قام المجلس بإعداد مشروعات اتفاقيات / مؤسسات لكل من صندوق النقد العربي . والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار . واتفاقيات في المجال الضريبي ، ومشروع اتحاد عربي للمدفوعات واتفاقية انتقال رؤوس للأموال . وأخرى لتسوية منازعات الاستثمار .

٥ـ **مدخل النقل والمواصلات** : تم إعداد مشروع (اتفاقية تنظيم النقل بالعبور الترانزيت) ومشروع شركة عربية مشتركة للنقل البرى .

٦ـ **مدخل القوى العاملة** : تم إقرار اتفاقيتين في قطاع التأمينات الاجتماعية ، وقواعد ومشروع بطاقة شخصية لانتقال الإسهام بين الدول الأعضاء .

وفي ظل الأوضاع الراهنة للمنطقة العربية يجب التسليم بعدد من المعطيات التي لا يجوز الاصطدام بها أو تجاهلها حتى يكتب لمجهودات التخطيط التأشيري النجاح . ونخص من بين هذه المعطيات ما يلي :

أ ـ حق كل قطر عربي في استقلالية توجهاته الاقتصادية وحرية استخدام موارده الاقتصادية لتحقيق أهدافه الإنمائية الذاتية طبقا لنظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

ب ـ حق كل قطر عربي في تحقيق اكبر قدر من الاعتماد على الذات (أو الاكتفاء الذاتي) في بعض المنتجات أو بعض الموارد دون أن يكون ذلك في تناقض صارخ مع اعتبارات تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد على الصعيد العربي .

جـ ـ ضرورة احترام ما جاء بميثاق العمل الاقتصادي العربي ـ الذي أقره مؤتمر القمة العربية الحادي عشر ـ من ضرورة «تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك وأبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة ، باعتباره الأرضية المتينة المشتركة لبناء التضامن العربي ، عن طريق ربط المصالح المتبادلة ونسج الصلات العضوية والوقائع التي تحقق المناخ المتوازن» .

ثالثا ـ قيام السوق العربية المشتركة:

استناداً إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول جامعة الدول العربية ، التي دخلت حيز التنفيذ في ٣٠/٤/١٩٦٤ ، أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية القرار رقم /١٧/ تاريخ ١٤/٨/ ١٩٦٤ القاضي بإنشاء السوق العربية المشتركة . وقد نصت ديباجة القرار على أن الغاية من إنشاء السوق العربية المشتركة ، هي تحقيق الأهداف التالية : حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال ، حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية ، حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي ، حرية التنقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية . والجدير بالذكر أن هذه الأهداف (الحريات) قد وردت حرفياً في نقل المادة الأولى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وبذلك تضمن الوحدة الاقتصادية الكاملة بين الدول العربية (الحريات) التي وردت في ديباجة السوق العربية المشتركة .

ويمثل قرار إنشاء السوق صيغة أكثر تقدماً ، حيث يربط بين تحرير التبادل التجاري وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، بما يتضمنه هذا التكامل من التنمية الاقتصادية المتوازنة المستدامه . ويمكن تلخيص القواعد التي يتضمنها قرار إنشاء السوق العربية المشتركة :(٤)

١ ـ تثبيت القيود الكمية للرسوم والضرائب المختلفة المفروضة على الاستيراد والتصدير في الدول الأعضاء عند مستواها المطبق حين صدور قرار إنشاء السوق ،

بحيث لا يجوز لأي دولة عربية منها فرض قيود أو رسوم وضرائب جديدة أو زيادة المفروض منها على تبادل المنتجات فيما بينها . والمقصود بذلك تثبيت مستويات القيود والضرائب والرسوم تمهيداً للعمل على تخفيضها تدريجياً وفقاً لما نص عليه القرار .

٢ـ تعطى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية ، المدرجة في الجدول (آ) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين بلدان الجامعة العربية وتعديلاتها ، والتي يكون منشؤها أحد الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة تعطى عند تبادلها بين هذه الدول إعفاءاً تاماً من الرسوم الجمركية والضرائب . أما المنتجات المماثلة والتي لم ترد في الجدول المذكور فيطبق عليها تخفيض تدريجي لكافة الرسوم والضرائب بمعدل ٢٠٪ سنوياً ، ابتداءً من أول سنة ١٩٦٥ .

٣ـ تخفيض الرسوم الجمركية وجميع الرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها أحد الدول العربية الأعضاء ، بمعدل ١٠٪ سنوياً اعتباراً من أول عام ١٩٦٥ . أما بالنسبة للمنتجات الصناعية المدرجة في الجدولين (ب) و(ج) الملحقين باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتعديلاتها ، فتضاف في سنة ١٩٦٥ نسبة ١٠٪ إلى نسبة التخفيض الواردة في كل منهما ، بحيث تصبح نسبة التخفيض في عام ١٩٦٥ للسلع الواردة في الجدول (ب ٣٥٪) وللسلع الواردة في الجدول في الجدول (ج ٦٠٪) ثم يزداد هذا التخفيض سنوياً بمعدل ١٠٪ وبذلك تتمتع السلع الواردة في الجدول (ب) بالإعفاء الكامل في أول سنة ١٩٦٩ والسلع الواردة في الجدول (ج) في أول تموز ١٩٧١ .

كما نص قرار إنشاء السوق على حق كل دولة من الدول الأعضاء في استثناء بعض المنتجات من إعفائها أو من التخفيض المطبق عليها في الرسوم والجمارك ، بناء على أسباب جدية مبررة . كما ويلزم قرار إنشاء السوق العربية المشتركة الدول الأعضاء بعدة مبادئ أخرى أهمها :

آ) تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في ما بينها للمزايا التي تمنحها ، بعد سريان القرار عليها ، للبلدان الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية .

ب) عدم خضوع المنتجات المتبادلة بينها لرسم تصدير جمركي .

ج) عدم جواز قيام الدول الأطراف بفرض رسوم أو ضرائب داخلية على المنتجات . المتبادلة

فيما بينها تفوق المفروض منها على المنتجات المحلية المماثلة أو موادها الأولية .

د) عدم جواز إعادة تصدير المنتجات المتبادلة فيما بينها إلى خارج السوق إلا بعد موافقة الدولة المصدرة ، ويستثنى ، من ذلك المنتجات التي تكون قد أجريت عليها عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات الصناعية المحلية في الدولة المستوردة .

هـ) عدم جواز قيام أي دولة طرف بمنح أي دعم لصادراتها من المنتجات الوطنية للدول الأطراف الأخرى عندما يكون في الدولة المستوردة إنتاج مماثل للسلعة التي تمنح لها الدعم .

و) لا تحول الامتيازات أو الاحتكارات النافذة في الدول الأعضاء دون تطبيق أحكام السوق والمقصود من هذه المبادئ هو منع اتخاذ أي قطر لأية إجراءات يصيب بها السلع المستوردة من الدول الأطراف الأخرى ويعوض بها ما تكون قد منحته من إعفاءات أو تخفيضات جمركية لهذه السلع ، أو يقيد عن طريقها بصورة غير مباشرة ، من استيراده لها ، وكذلك قصد بها عدم لجوء الدول الأطراف إلى سياسة الإغراق (عن طريق دعم الصادرات) في التجارة ، في ما بينها » .[٥]

لاشك أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة يعد صيغة متقدمة على اتفاق تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية لأسباب عديدة أهمها :

١ـ لأنه وضع الأسس للوصول إلى إعفاء كامل من الرسوم الجمركية على المنتجات المتبادلة بين الدول الأعضاء .

٢ـ لأنه يلزم أعضاءه بإلغاء جميع القيود الإدارية على التجارة بين الدول الأعضاء .

٣ـ لأنه قد وضع تنظيماً لتسديد المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء .

كما ربط قرار إنشاء السوق بين تحرير التجارة بين الدول العربية وتحقيق (التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة) وهذا يعني أن هذه التنمية والتغيير في الهياكل الإنتاجية في الدول العربية تعد أساساً لتنمية المبادلات التجارية فيما بينها .

وبهدف استكمال الخطوات لإقامة السوق العربية المشتركة أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قراراً بتكليف لجنته الجمركية بدراسة موضوعين هامين :[٦]

الأول ـ توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية للدول الأعضاء في السوق خلال فترة لا تتعدى الخمس سنوات تبدأ من أول عام ١٩٦٥ .

الثاني - توحيد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم للدول الأعضاء تجاه الدول الأخرى على مراحل تدريجية ، خلال خمس سنوات تبدأ من أول عام ١٩٧٠ . وتم إعداد مشروع «القانون الجمركي الموحد»[٧] الذي اعتمده فيما بعد مجلس الوحدة الاقتصادية بقراره رقم ٧٠٦ تاريخ ١٩٧٥/٦/٤ على أن يكون للدول الأعضاء حرية إدخال بعض النصوص والتعديلات بما يتلاءم وظروفها لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات ، على أن يظل الحوار مستمراً بين الدول الأعضاء في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للوصول في نهايتها إلى تطبيق القانون الجمركي الموحد . وحتى الآن ١٩٩٧ لم يوضع هذا القرار موضع التنفيذ ولم يتخذ أية إجراءات أو خطوات لتوحيد الرسوم الجمركية للدول الأعضاء ، كخطوة تمهيدية لإقامة جدار جمركي موحد في مواجهة العالم الخارجي .

كما تضمن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة مجموعة الأحكام التي تقضي بتخفيض الرسوم الجمركية و كافة الرسوم الأخرى تدريجياً على المنتجات و السلع المدونة أنواعها في جداول ملحقة بالقرار . (وقد بدأ تطبيق قرار السوق العربية المشتركة اعتباراً من مطلع عام ١٩٦٥ وذلك باكتمال تصديق أربعة دول على القرار و هي : مصر - سورية - العراق - الأردن . وبقيت عضوية السوق مقتصرة على هذه الدول وحدها اثني عشر سنة حيث انضمت في عام ١٩٧٧ كل من ليبيا والسودان و اليمن الديمقراطية الشعبية) .[٨]

كما ويتضمن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة عدداً من أوجه القصور أهمها :

• اقتصر قرار إنشاء السوق على وضع قواعد لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية والإدارية ولم يتعرض على الإطلاق لأسس (التنمية المتناسقة المستمرة) بين البلدان العربية والتي ورد فقط ذكرها في القرار .

• بالرغم من صدور بعض القرارات عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية خاصة بتنسيق خطط التنمية الاقتصادية بين الدول العربية إلا أن هذه القرارات بقيت مجرد حبر على ورق ولم تلتزم بها البلدان الأعضاء ولم توضع موضع التنفيذ .

• تشكل المادة (١٤) من قرار إنشاء السوق ، والتي تمنح الدول الأعضاء حق استثناء بعض السلع من إعفائها من الرسوم الجمركية أو تخفيضها أو تحريرها من القيود ، قصوراً خطيراً وثغرة كبيرة . وهذا ما حصل فعلاً حيث طلبت الدول الأعضاء الاستفادة من هذه المادة .

مما تقدم نلاحظ أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة في عام ١٩٦٤ أقتصر على مجرد تحرير التجارة بين الدول العربية الأعضاء وإقامة منطقة تجارة حرة عربية . لكنه ظل لا

يتضمن ما يتطلبه إنشاء السوق المشتركة بصفة عامة من توحيد التعرفة الجمركية التي تطبقها الدول الأعضاء في تعاملها التجاري مع باقي دول العالم .

رابعا ـ المؤشرات الاقتصادية الإجمالية لدول السوق العربية المشتركة:

تضم السوق العربية المشتركة ، سبع دول عربية هي : (مصر ، سورية ، العراق ، الأردن ، ليبيا ، اليمن ، موريتانيا) ويبلغ عدد السكان في الدول الأعضاء ، في عام ١٩٩٥ حوالي ١١٩ مليون نسمة وهذا يعادل ٤٧٪ من إجمالي السكان العرب . ويمكننا فيما يلي استعراض أهم المؤشرات الاقتصادية الإجمالية لدول السوق الحالية .

أهم المؤشرات الاقتصادية الإجمالية لدول السوق العربية المشتركة

(في عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥)

البيان	١٩٩٠	١٩٩٥
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)	١٦١, ٠٠	٢٠٤, ٠٠
النسبة من الإجمالي العربي ٪	٣٥, ٤	٣٨, ٦
الأمور الزراعي والصيد والغابات (مليار دولار)	٢٨, ٦	٤٤, ٣
النسبة من الإجمالي العربي ٪	٥٣, ٧	٦٤, ٨
الصناعات الاستخراجية (مليار دولار)	٢٨, ٠٠	١٦, ٢
النسبة من الإجمالي العربي ٪	١٥, ٩	١٥, ٨
الصناعات التحويلية (مليار دولار)	١٦, ٥	٢٠, ٩
النسبة من الإجمالي العربي ٪	٣١, ٠٠	٣٧, ٦
الصادرات (مليار دولار)	٣٢, ٣	١٩, ٤
النسبة من الإجمالي العربي ٪	٢٣, ٠٠	١٣, ٧
الواردات (مليار دولار)	٢٧, ٦	٢٨, ٠٠
النسبة من الإجمالي العربي	٢٧, ٣	٢١, ٩
الميزان التجاري لدول السوق (مليار دولار)	٤, ٧+	٨, ٦-
الميزان التجاري للدول العربية (مليار دولار)	٣٩, ٣+	١٤, ٢+

المصدر فاروق حسنين مخلوف ، تقييم تجربة السوق العربية المشتركة... ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثاني لمركز دراسات المستقبل ـ جامعة أسيوط ، مصر ١٩٩٧ ، ص ص١٦-١٧ .

تطور التجارة البينية الإجمالية (الصادرات) لدول السوق الحالية

خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٥ (مليون دولار)

البيان	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٥
الصادرات البينية	٩٧,٥	١٣٢٦	٦٨٢	١٤٤٤
نسبة النمو (١٩٧٠ = ١٠٠)	-	١٣٥٩	٦٩٩	١١٧١
نسبة إجمالي صادرات دول السوق إلى إجمالي الصادرات العربية ٪	٣٩,٨	٥٠,٠٠	٤٥,٦	٤٥,٢

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق .

خامسا - مراحل السوق العربية المشتركة[٩]

مرت تجربة السوق العربية المشتركة بمرحلتين رئيستين :

استمرت **المرحلة الأولى** حتى أوائل السبعينات تمكن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية خلالها من تحقيق إنجازات هامة على طريق بناء السوق العربية المشتركة كان أبرزها استكمال أسباب تحقيق حرية تبادل المنتجات الوطنية والإعلان عن قيام « منطقة للتجارة الحرة » في ١/ ١/ ١٩٧١ بين أربع دول مؤسسة هي الأردن ، وسورية ، والعراق ، ومصر . كما تمكن من اتخاذ خطوات هامة على صعيد تحقيق حرية انتقال الأشخاص وتنظيم استثمار رؤوس الأموال وانتقالها .

علاوة على ذلك ، فقد سعى المجلس خلال هذه المرحلة بكل الجهد الممكن لتعبيد الطرق أمام إنجازات أخرى في هذا المضمار ، ولقد كان أهم هذه الجهود ما اتخذ من خطوات وإجراءات تستهدف إنشاء اتحاد عربي للمدفوعات بلغت ذروتها عام ١٩٧٠ ، حيث اعتبر المجلس الاتحاد قائما لأغراض المعلومات والإحصائيات وترك للدول اتخاذ الإجراءات للتصديق على الاتفاق الخاص بذلك ودفع رأس المال المقرر . كما بدا المجلس مصمما على التقدم في بناء السوق بشكل عاجل من منطقة التجارة الحرة والاقتراب بها إلى

الاتحاد الجمركي والمنطقة الجمركية الموحدة ، حيث حدد لنفسه بداية فترة خمس سنوات اعتبارا من أول عام ١٩٦٥ لإنجاز توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية وخمس سنوات لاحقة اعتبارا من أول عام ١٩٧٠ لتوحيد الرسوم الجمركية ، وفي مطلع عام ١٩٧٠ قرر إضافة هذه الأحكام إلى قرار السوق العربية المشتركة على أن يبدأ تنفيذ توحيد التعريفة الخارجية في أول عام ١٩٧٢ .

كما اهتم المجلس بموضوع تبادل المعلومات التجارية وتنمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ، وسعى من جانب آخر إلى تعزيز السوق العربية المشتركة كتكتل سواء من خلال مواقفه تجاه الاتفاقيات الثنائية التي تعقد مع الدول غير الأعضاء ، أو من خلال محاولاته لعقد اتفاقيات مشتركة مع البلدان والتكتلات الأخرى .

المرحلة الثانية

تمتد من السبعينات وحتى بداية التسعينات فعلى الرغم مما بذله المجلس من جهود ، جاء الحصاد متواضعا باستثناء ما تحقق على صعيد توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية ، بصدور الصيغة النموذجية للقانون الجمركي ، وبعض الأدلة الجمركية الأخرى ، وتبنى عدد متزايد من الدول الأعضاء في المجلس لهذه الصيغة النموذجية كأساس استمدت منه قوانينها الجمركية وما تحقق أيضا على صعيد توسيع قاعدة عضوية السوق بانضمام ثلاثة دول عربية هي ليبيا (١٩٧٧) وموريتانيا (١٩٨٠) واليمن الديمقراطية (١٩٨١) .

وفي حين انضمت ليبيا على أساس التطبيق الكامل لإحكام السوق فإن كلا من موريتانيا واليمن الديمقراطية انضم على أساس صيغة مرنة تتضمن شروطا تأخذ بعين الاعتبار ظروف كل منهما باعتبارهما من الدول العربية الأقل نموا .

إضافة إلى ذلك فقد حاول المجلس ، ولا يزال ، استكمال بناء السوق العربية المشتركة إلا أن مصاعب وعقبات متنوعة ومتعددة اضطرته في بعض الأحيان للتريث في البت في بعض القضايا لفترات طويلة نسبيا ، والى التأخر في إنجاز بعض الأهداف عن البرنامج الزمني الذي سبق أن حدده لنفسه . كما أن وتيرة انضمام الدول إلى المجلس على الرغم من بطئها ، لا زالت أسرع بكثير من وتيرة الالتزام بتطبيق أحكام السوق العربية المشتركة .

ولقد وقف المجلس اكثر من مرة ، منذ مطلع هذه المرحلة وقفة مراجعة شاملة بهدف تطوير السوق العربية المشتركة والسير بها خطوات إلى الأمام ، كما تم في الأعوام ١٩٧٢ و ١٩٧٩ و في عام ١٩٨٤ ، ونتج عن ذلك صدور قرارات وإجراءات من شانها حل بعض من أهم الصعوبات القائمة . ولازال المجلس يسعى ، بين وقت وآخر ، لإزالة ما استجد من

عقبات وقيود ، وإيجاد وسائل لتنظيم المدفوعات ، ووضع برامج للتبادل التجاري ، والعمل على السير باتجاه التعريفة الجمركية الخارجية ، علاوة على قيامه بمحاولات جادة لتوسيع قاعدة عضوية السوق العربية المشتركة التي تضم ستا من الدول الأعضاء في المجلس ، وبما يكفل انضمام الدول الأعضاء الخمس الأخرى في المجلس والتي لا تزال خارج السوق العربية المشتركة .

ولعلنا نقوم باسترجاع التاريخ القريب بعقد مقارنة بين ظروف السوق العربية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة . لقد بدأت فكرة إنجازات السوق العربية المشتركة تقريبا في نفس الوقت الذي نفذت فيه معاهدة روما سنة ١٩٥٨ بشأن إنجازات السوق الأوربية المشتركة ، التي نصت على تطوير اتحاد البينيلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج) إلى منطقة للتجارة الحرة تضم بالإضافة إلى هذه الدول الثلاث كل من ألمانيا الاتحادية وإيطاليا وفرنسا . وجاءت إنجازات السوق الأوربية المشتركة تطبيقيا لأفكار منظري الاقتصاد النيوكلاسيك وعلى رأسهم جاكوب فاينر J. Viner ولايبس Lipsy وشيتوفسكى Schitowsky ولعل دراسة فاينر التي نشرها في بداية الخمسينات حول نظرية الاتحاد الجمركي تعتبر المرشد الاقتصادي لرواد الوحدة الأوربية مثل مونيه وشومان ، وينطلق فاينر من نظرية الرفاهية الاقتصادية والمزايا النسبية وان اتساع حجم في ظل نظم اقتصادية تتبع الحرية الاقتصادية والمنافسة سيؤدي إلى تخصيص افضل للموارد .

سادسا ـ فشل الاتفاقيات الجماعية والثنائية العربية:

١ ـ إن الاتفاقيات الجماعية والثنائية العربية تشترك جميعها في إنها تجعل لتحرير التجارة بين البلاد العربية الأهمية الكبرى كأسلوب لتشجيع هذه التجارة وتنميتها . ولكنها تختلف في ما بينها في الدرجة التي تمنحها هذه الأهمية :

أ ـ فاتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية المعقودة سنة ١٩٥٣ والاتفاقيات الثنائية تجعل من تحرير التجارة بين هذه البلدان الأداة الوحيدة للوصول إلى ما تستهدف من تشجيع لهذه التجارة ، كما إنها تكاد لا تلتفت إلا للرسوم الجمركية من بين جميع القيود التي تعوق حركة التبادل التجاري بين الدول العربية .

ب ـ أما قرار إنشاء السوق العربية المشتركة الصادر سنة ١٩٦٤ ، فانه يختلف عن اتفاقية ١٩٥٣ والاتفاقيات الثنائية فهو لا يكتفي بتحرير التجارة بين الدول العربية

من الرسوم الجمركية فقط ، ولكن كذلك من القيود الإدارية التي تطبقها الدول الأطراف وبحصص معينة وفرض الإجازات وغيرها من أنواع القيود على المبادلات التجارية .

جـ ـ أما اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين دول الجامعة العربية ، الموقعة سنة ١٩٨١ ، فإنها استفادت من التجربتين السابقتين ، حيث تتميز بأنها تنظر إلى تحرير التبادل التجاري بين البلاد العربية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وجميع القيود الأخرى على انه مدخل يجب أن يتضافر مع مداخل التكامل الاقتصادي العربي الأخرى لكي تحقق جميعها تنمية التجارة بين البلاد العربية ، وكذلك التكامل والترابط بين الاقتصادات العربية وقد حددت هذه النظرة القواعد والأحكام التي وضعتها الاتفاقية لتحرير التبادل التجاري .

وقد ظهر ذلك واضحا في المعايير التي أوردتها ليتم الاسترشاد بها في اختيار السلع التي تخضع للإعفاء الكامل وللتخفيض التدريجي ، حيث أعطت هذه المعايير أهمية كبيرة لما يؤدي إليه التوسع في إنتاج كل سلعة وتبادلها من آثار على عملية التكامل الاقتصادي العربي القائم على التنمية الشاملة المترابطة .

٢ ـ يتبين من ذلك أن اتفاقية سنة ١٩٨١ تضع مشكلة تنمية التجارة بين البلاد العربية في إطارها الشامل والصحيح ، حيث تنظر إلى ضعف التبادل التجاري بين هذه البلاد باعتباره انعكاسا طبيعيا لأوضاعها الاقتصادية التي تتميز بالتخلف ، وبالهياكل الإنتاجية غير المتنوعة ، وبالطاقات الإنتاجية المحدودة .

ومن الأهمية بمكان أن يكون واضحا أن نجاح الاتفاقية في تحقيق هذا الهدف لا يتوقف على مجرد تطبيق ما تنص عليه من إعفاءات وتخفيضات تدريجية في الرسوم الجمركية وغيرها من القيود على تبادل السلع بين البلاد العربية . فمع التسليم بوجود اثر إيجابي لا شك فيه في تطبيق هذه الإعفاءات والتخفيضات ، إلا أن الهدف الذي تسعى إليه هذه الاتفاقية مثل غيرها من الاتفاقيات السابقة ، يتمثل في تحقيق تزايد مستمر ومتصاعد في التبادل التجاري بين هذه البلاد ، ولكي يتحقق ذلك يجب وضع استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك كلها موضع التنفيذ ، بما تتطلبه من ضرورة إقامة تنمية عربية شاملة قائمة على التشابك الإنتاجي والترابط العضوي بين الاقتصادات العربية . فهذه التنمية المترابطة المتشابكة هي وحدها التي تعطي التبادل

بين البلاد العربية ، على المدى الطويل ، أساسا مستقرا للتزايد المستمر القوي ، ومن خلال حركة هذه التنمية تكتسب هذه الإعفاءات والتخفيضات كل أهميتها وتصبح من الأدوات الأساسية في تعزيز التبادل التجاري بين البلدان العربية .

٣ ـ إذا لم توضع استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك موضع التنفيذ ، فان اتفاقية سنة ١٩٨١ ـ بعد نفاذها ـ سوف لا تعدو في التطبيق ، أن تكون صورة أخرى عن الاتفاقيات الجماعية والثنائية وقرار السوق العربية المشتركة السابقة عليها ، بمعنى إنها لن تنجح في تحقيق تنمية مستمرة ومتزايدة للتجارة بين الدول العربية .

٤ ـ أما الدليل العلمي على أن هذه الاتفاقيات والقرارات الجماعية والثنائية السابقة على اتفاقية ١٩٨١ لم تنجح في تحقيق هذا الهدف فهو ما تكشف عنه الإحصاءات من أن التجارة بين البلاد العربية الأعضاء في اتفاقية ١٩٥٣ والأعضاء في السوق العربية المشتركة قد ظلت لا تمثل إلا نسبة محدودة تتراوح بين ٧ بالمائة و ١٠ بالمائة من تجارتها الخارجية الكلية ، وان هذه النسبة كانت كذلك منذ الخمسينات قبل تطبيق اتفاقية ١٩٥٣ ، وظلت كذلك أيضا خلال الستينات والسبعينات لا بل تراجعت ربما في الثمانينات والتسعينات .

سابعا ـ قصور السوق العربية المشتركة عن تحقيق دورها التكاملي بين أعضائها

والخلاصة التي نخرج بها من كل ما تقدم هي أن السوق العربية المشتركة ، رغم إنها خطوة اكثر تقدما من اتفاقية ١٩٥٣ ، إلا انه لا يمكن القول إنها حققت أثرا إيجابيا بالنسبة للتكامل الاقتصادي بين أعضائها ، شأنها في ذلك شأن الاتفاقية المذكورة .

وأيا كانت جوانب القصور التنظيمية التي يمكن أن تنسب لبعض دول السوق في مدى التزامها بدقة بالأحكام والقواعد التي تقررت بخصوصها ، فان قصور هذه السوق في تحقيق اثر تكاملي فعال بين أعضائها إنما يرجع ، بصفة أساسية ، إلى إنها طبقت « كمدخل تبادلي » بحت ودون أن تقترن بأية استراتيجية وخطط وسياسات لزيادة الطاقات الإنتاجية للدول الأعضاء فيها وتقويتها وتنويعها ، على نحو يولد ترابطا عضويا إنتاجيا وتبادليا بين هذه الدول .

والواقع انه من المؤسف أن تكون السوق العربية المشتركة قد وصلت للنتيجة نفسها

التي وصلت إليها اتفاقية ١٩٥٣ ، من حيث الفشل في دفع العملية التكاملية بين الاقتصاديات العربية فقرار إنشاء السوق المذكورة قد صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي أقيم أساسا ، بسبب الشعور بقصور صور التعاون العامة التي كانت تتم خلال الخمسينات وفي بداية الستينات عن تطوير التجمع الاقتصادي العربي ، بما يحقق التكامل في المستقبل ، وبما يحقق أعلى درجات هذا التكامل ، وهي الوحدة الاقتصادية . ومن هنا فالمفروض أن تكون الدول العربية التي انضمت للمجلس المذكور قد استهدفت ، من إقامته عملية الوحدة الاقتصادية عن طريق أدوات ومداخل اكثر قوة واكثر فاعلية من مجرد المدخل التبادلي . ولم تقصر أمانة المجلس في الإعداد الفني لوضع هذا الهدف الكبير موضوع التنفيذ فقد أوضحت بين «المدخل التبادلي» وبين التنمية المتكاملة ، حيث أكدت إيجابياً على أن هذا التكامل لا بد أن يعتمد على تنسيق وتخطيط تندرج في ظلهما كل مداخل التكامل الأخرى ، بما فيها «المدخل التبادلي» سواء أكان مدخل تدفق رؤوس الأموال أم مدخل انتقال العمالة أم مدخل المشروعات العربية المشتركة أم مدخل التنسيق في مواجهة العالم الخارجي ، وقد نجحت الأمانة العامة للمجلس في استصدار قرارات تتضمن هذه الفلسفة العامة . ولكن الذي حدث هو أن شيئا من هذه القرارات لم يوضع موضع التنفيذ ، وبذلك ظل مدخل تحرير التبادل التجاري ، من خلال قرار إنشاء السوق العربية المشتركة ، مدخلا بعيدا عن هذه الفلسفة تماما ، وطبق ، شأنه في ذلك شأن اتفاقية ١٩٥٣ ، دون أي تخطيط إنمائي تكاملي يصدر عن نظرة شمولية بعيدة المدى ، ودون أي ترابط في ظل هذا التخطيط بينه وبين المداخل الأخرى المتعددة للتكامل .

يمكن القول أن «السوق العربية المشتركة» قد أدت إلى تقوية عملية التبادل بعض الشيء بين الدول الأعضاء فيها ، وبخاصة في مجال تبادل المنتجات الزراعية ، ولكن ذلك إن جاز اعتباره صورة تستحق التقدير في مجال التعاون الاقتصادي الإقليمي ، فانه لا يمكن اعتباره تكاملا اقتصاديا بالمعنى الملائم الواجب تطبيقه في الدول العربية .

ثامنا ـ تحديات وإشكاليات السوق العربية المشتركة(١٠)

إن الحديث عن إقامة السوق العربية المشتركة كأحد مشروعات التكامل الاقتصادي العربي يستلزم تدعيم إمكانيات نجاحها ونتساءل لماذا أخفقت السوق العربية المشتركة وما هي إشكاليات السوق العربية المشتركة ؟

يمكن تناول الأسباب التالية كإشكاليات للسوق :

- تخلف الهياكل الإنتاجية .
- اختلاف النظم الاقتصادية في الدول العربية مما أدى إلى اختلاف النظم الجمركية وتفاوت درجات الحماية للمنتجات الوطنية .
- غياب الإرادة السياسة .
- التجارة البينية للدول العربية ضعيفة للغاية ، والشركاء الرئيسيون للاقتصاديات العربية هم الدول الصناعية في غرب أوربا وأمريكا واليابان . وهذا يوضح درجة الاندماج الحالي للإقتصاديات العربية المتخلفة في بنية الاقتصاد العالمي . ولعل ضعف التجارة البينية العربية يرجع للأسباب التالية :

أ ـ ترتبط اقتصاديات الدول العربية عضويا بالاقتصاديات الصناعية ، ويتجلى ذلك في تبعية هياكل الإنتاج للمواد الأولية مثل البترول بأسواق الدول الصناعية . فالدول العربية مثل باقي الدول النامية تمثل تخوم النظام الرأسمالي العالمي وتدور في فلك المراكز الصناعية الكبرى .

ب ـ إن تقسيم العمل الدولي الموروث من الحقبة الاستعمارية جعل الاقتصاديات العربية تنتج في الغالب منتج وحيد monoculture في الغالب مادة خام أولية سواء معدنية أو زراعية . فأصبحت الهياكل الإنتاجية للاقتصاديات العربية تابعة للاقتصاديات المتقدمة ، وهنا تصدق مقولة اندريه جوندار فرانك A. G. Frank من أن هذه التبعية خلقت إفقارا لتخوم النظام الرأسمالي العالمي وتراكما كبيرا في مراكزه الصناعية .

جـ ـ نتج أيضا عن اندماج الاقتصاديات العربية في السوق العالمية أن بعضها ينتج سلعا متنافسة لا تجد سوقا إقليميا فتتجه نحو السوق العالمية ، مثال القطن في مصر والسودان ، والبترول في دول الخليج أو شمال أفريقيا .

د ـ تمثل الضرائب والرسوم الجمركية جزءا كبيرا نسبيا من حصيلة الإيرادات العامة للدول العربية ، ويعني إزالة الحواجز الجمركية تنازلا عن أهم مصدر لإيرادات الدولة ، لذلك أحجم الكثير من الدول العربية عن توقيع اتفاقية السوق العربية المشتركة .

تاسعا ـ معوقات السوق العربية المشتركة ومحدداته

الصعوبات والعقبات

واجهت السوق العربية المشتركة جملة من التحديات واصطدمت بعقبات التجزئة والقطرية التي كانت تقيده وتحد من مداه و من سرعته ، واتسمت الاتفاقيات الجماعية بعدم اشتراك عدد من البلدان العربية فيها ، و تحفظ بعضها الآخر على كثير من بنودها وأحكامها ، كذلك فان بعض الدول التي وضعت أو صادقت على هذه الاتفاقيات لم تضعها موضع التنفيذ الفعلي . ومن أهم المعوقات والمحددات التي واجهها السوق العربية المشتركة :(١١)

١ ـ افتقار نصوص الاتفاقيات بين الدول العربي إلى الدقة في تحديد الهدف ورسم الوسيلة لتحقيقه إذ جاءت معظم نصوص هذه الاتفاقيات مشحونة بالعبارة الإنشائية كذلك تضمنت نصوصاً تسهل على الدول الأعضاء التنصل من التزاماتها تجاه هذه الاتفاقيات .

٢ ـ ضعف آلية التنفيذ اللازمة للاتفاقيات العربية حيث لم ترد في معظمها أية نصوص إلزامية .

٣ ـ المعاناة من النزوع إلى المحلية و الولاءات السياسية في عمل المؤسسات العربية مما أدى إلى ترسيخ التجزئة و الحد من نشوء الولاء القومي .

٤ ـ ضعف بنية البحوث الأساسية و التطبيقية و فاعليتها ، تلك البحوث التي تخدم فروع الاقتصاد وقطاعاته المختلفة .

٥ ـ التناقضات التي تسود أساليب التنمية العربية .

٦ ـ التباين بين الدول العربية في بنية السياسات الاقتصادية و الحماية و السياسات الاقتصادية الأخرى .

٧ ـ سيادة نمط إنتاج الصناعات الاستخراجية و التبعية الاقتصادية للأسواق العالمية الناجمة عن انخفاض مستوى التكوين الرأسمالي .

٨ ـ الحوافز والموانع أمام حركة الشعب العربي بين الدول العربية مما أدى إلى ضعف الاتصال والتفاعل الاجتماعي على كافة المستويات والمجالات فنشأت بين الدول العربية مسافات شاسعة .

٩ ـ لازالت التجزئة للوطن العربي تتعمق يوماً بعد يوم بسبب تعمق الفكر القطري و اختلاف مستويات النمو والتطور للدول العربية وهذا الوضع يصعب معه إحداث تنمية جماعية تستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية .

إن الصعوبات والعقبات التي اعترضت حركة التبادل التجاري البيني بشكل خاص ومسيرة السوق العربية المشتركة بشكل عام ، عديدة ومتنوعة ، منها ما يقلل في الوقت الراهن فرص استنفاذ الإمكانيات القائمة ، ومنها ما يمكن أن يعرقل تعظيم التبادل التجاري بين دول السوق في المستقبل .

وبديهي أن أهم الصعوبات الراهنة ، يرتبط بواقع العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء وانعكاساته الحادة على العلاقات الاقتصادية فيما بينها سيما في المجال الثنائي وكذلك التبدلات العميقة في طبيعة البنى الاقتصادية للدول الأعضاء وزيادة ارتباط هذه البنى وتبعيتها للعالم الخارجي والتي ظهرت بشكل خاص مع مطلع النصف الثاني من السبعينات خلال ما متعارف على تسميته (بحقبة النفط) وذلك إضافة إلى عدم التوصل بعد إلى إيجاد حلول عملية مناسبة في مجال تسوية المدفوعات ، وتوحيد التعرفة الخارجية وعدم وجود صيغ تنظيمية ومؤسسية ترعى التبادل التجاري البيني وتؤدي إلى تنميته .

وفي الأجل الطويل ، يمكن القول بأن أهم الصعوبات التي يمكن أن تعرقل مسيرة السوق هي تعثر النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء واستمرارية تأكيد الصفة القطرية ، غير المنسقة قوميا لأنماط التنمية والإنتاج ، واستمرار نهج إقامة صناعات متماثلة بديلة عن الاستيراد ، وعدم إجراء تقسيم إقليمي مناسب للعمل فيما بينها ، وعدم وجود برامج مشتركة للتبادل التجاري مبنية على التنسيق والتكامل ، وكذلك عدم تعزيز إمكانات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كمنظمة قومية وتكتل إقليمي .

إن الأداء المتواضع للسوق العربية المشتركة ، بوضعها الراهن والذي كان بطبيعة الحال نتيجة لصعوبات أشير إليها أعلاه ، قد أدى إلى الترويج لأفكار تتلخص بان السوق العربية المشتركة تمثل «مدخل تحرير التجارة» القائم على إلغاء القيود والرسوم ، وهو مدخل عاجز عن تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية وانه ، لذلك يجب البحث عن مدخل آخر ، غير السوق العربية المشتركة لتحقيق هذه الوحدة .

عاشرا - تقييم تجربة تطبيق السوق العربية المشتركة

يمكن تقييم تجربة تطبيق السوق العربية المشتركة خلال الثلاثين سنة الماضية كما يلي :

حققت (السوق) نتائج إيجابية واضحة في رفع معدلات نمو التبادل التجاري بين الدول الأطراف ، بلغت ذروتها خلال العقد الأول من اكتمال مراحل (السوق) أي الفترة (١٩٧٠ -

١٩٨٠) تتضح في زيادة التجارة البينية لأعضائها بنسبة ١٣٥٩٪ ، حيث ارتفعت من ٩٧,٥ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٣٢٥,٦ مليون دولار عام ١٩٨٠ .

تراجعت التجارة البينية في حقبة الثمانينات ، بتأثير عوامل خارجية تتصل بالعلاقات العربية في مجملها ، انعكست على الركود في تطبيق (السوق) . ثم عادت التجارة البينية إلى تحقيق بعض النمو (مطلقا ونسبيا) حيث بلغت قيمتها الإجمالية ٧٧٢,٥ مليون دولار عام ١٩٩١ ، ثم ١١٩٦,٦ مليون عام ١٩٩٤ ، ثم ١٤٤٤,٤ مليون عام ١٩٩٥ ويمثل الرقمان الأخيران نسبة هامة من التجارة البينية للدول الأطراف تتم فيما بينها ، بالمقارنة بتجارتها العربية البينية (٥٣,٨٪ عام ١٩٩٤ ـ ٤٥٪ عام ١٩٩٥) .

• يرجع التطور العكسي (الانكماش) للتجارة البينية لدول السوق ، خلال حقبة الثمانينات ، إلى تعثر تنفيذ أحكام (السوق) وضعف الالتزام بأحكامها ، الأمر الذي أثر سلبا على مسيرتها وفاعليتها ، رغم اتساع فرص التجارة خلال هذه السنوات ، وتعاظمها اكثر خلال التسعينات ، وما تلاها بسبب تنوع ونمو الهياكل الإنتاجية وفرص تمويل التجارة ، وتحرير التجارة الخارجية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي ، وتوافر مصادر اكبر لتمويل التجارة وضمان ائتمان الصادرات على المستوى العربي ، وتحسن قنوات الاتصال التجاري ، من خلال المعلومات والمعارض والملتقيات الترويجية المختلفة ، إضافة إلى القرب الجغرافي للأسواق .

• اتخذ المجلس مؤخرا قرارات هامة بتفعيل (السوق) والالتزام بالتحرير الكامل للتجارة في ظلها ، وإنهاء إلية للمتابعة والتقييم لمسارات وأداء التطبيق ، ينتظر أن تكون لها نتائج إيجابية في المستقبل القريب . ويمكننا استعراض وتقييم مداخل السوق العربية المشتركة وفقا لما يلي :

١ـ مدخل الاستثمارات العربية:

يعني الاستثمار العربي ـ العربي ، دفع حركة رؤوس الإمكانيات العربية بين الدول العربية ، وتوسيع آفاق توظيفها وتحسين مناخ الاستثمار ، في مختلف القطاعات الاقتصادية في الدول العربية ، تحت ظروف مواتية من الضمانات والمواطنة الاقتصادية العربية والاستقرار الاقتصادي والتشريعي والسياسي ، لجذب المال العربي من داخل الوطن العربي وخارجه نحو مجالات الاستثمار العربي ، وإتاحة فرص كافية أمامه لتحقيق ربح معقول .

يبلغ الإجمالي التراكمي للاستثمارات العربية ـ بكافة صورها ـ في الوطن العربي ،

حوالي ٤٥ مليار دولار ، تمثل نسبة حوالي ٦٪ من مجموع الاستثمارات العربية الموظفة بالخارج ـ منها ، حوالي مليار في صورة مشروعات مشتركة (بروؤس أموال حكومية أو خاصة) رغم ماتوافر للبلاد العربية من أوضاع مواتية واكثر ملاءمة من ذي قبل . في مجال الاستثمار ، من تحسن مناخ الاستثمار ، وتزايد الأسواق والمؤسسات المالية وارتفاع كفاءتها ، وتعدد أوعية التوظيف المالي والادخار... الخ .

بدأت تحدث تطورات إيجابية ملموسة في أوضاع الاستثمار العربي البيني عام ١٩٩٦ حيث حدثت زيادة كبيرة في سجل ورخص لاستثمارات عربية وافدة إلى الدول العربية خلال ذلك العام . إلا أن هذا قد لا يعكس ما ينفذ سنويا من استثمارات عربية حتى تكون الصورة اكثر دقة ، من خلال الشفافية وضبط الإحصاءات . وقد ارتفعت جملة الاستثمارات العربية المباشرة المسجلة بالدول العربية عام ١٩٩٦ إلى ٢,١٠٨ مليار دولار ، بالمقارنة بنحو مليار ونصف مليار دولار عام ١٩٩٥ ، وبالمقارنة بمتوسط سنوي للأعوام ٨٥ ـ ١٩٩٢ في حدود نصف مليار دولار .

٢ـ مدخل المشروعات العربية المشتركة

شهد العمل الاقتصادي العربي المشترك ظهور مبادرات لآليات تأسيس مثل هذه المشروعات ، في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية (شركة البوتاس العربية ـ الشركة العربية للنقل البحري ـ الشركة العربية لمصايد الأسماك) وقد ترسخ هذا الاتجاه في مجلس الأولى الاقتصادية العربية بتأسيس أربع شركات قابضة عملاقة في حقبه السبعينات ، يبلغ إجمالي رؤوس أموالها حوالي ١٥٠٠ مليون دولار ، تعمل في مجالات (الثروة الحيوانية ـ التعدين ـ الاستثمار الصناعي العام ـ ألا دويه والمستلزمات الطبية) . وقد تأسست هذه الشركات بروؤس أموال حكومية ، وانبثقت عنها عشرات الشركات بروؤس أموال عامه أو خاصة أو مختلطة . وقد أسهمت في الشركات القابضة والفرعية كافه الدول العربية ، ولم تقتصر على الدول الأعضاء في مجلس الأولى الاقتصادية العربية ، كما أنشئ عدد من المشروعات بروؤس أموال حكومية ، خارج نطاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية (مثل الشركات العربية للاستثمار ، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي... الخ) . إلى جانب ذلك أنشئت مئات من الشركات العربية المشتركة ، التي تعمل في مختلف مجالات إنتاج السلع والخدمات ، بروؤس أموال حكومية أو خاصه أو مختلطة .

أقام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية آلية أخرى مسانده للمشروعات الإنتاجيه ، تتمثل في (الاتحادات النوعية العربية المتخصصة) . التي تضم مئات الشركات والمؤسسات الإنتاجيه العربية السلعية والخدميه ، العامله في عدد من أهم القطاعات الاقتصادية العربية . ويبلغ مجموع هذه الاتحادات العاملة في نطاق المجلس حتى الآن ٢٣ اتحادا . وتهدف هذه الاتحادات إلى تبادل الخبرة وتنسيق العمل وإقامة المشروعات وإبرام الصفقات وتعزيز التكامل والتعاون داخل كل قطاع وفيما بين القطاعات . وقد انضم إلى هذه الاتحادات أطراف من كافة الدول العربية ، ولم تقتصر على دول المجلس .

أحد عشر- آفاق السوق العربية المشتركة(١٢)

إن تواضع أداء السوق العربية المشتركة ليس بأية حال من الأحوال ، دليلا على فشل هذه السوق ، لكنه دليل على قصور الأدوات والوسائل التي توظف لبنائها وتطويرها ، وهو دليل على حجم الصعوبات والعقبات التي تعترضها ، كما تعترض بدرجات اكثر واقل ، مختلف جوانب العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وهي الصعوبات نفسها التي جعلت « المدخل الإنتاجي » الموظف خارج إطار السوق العربية المشتركة يراوح حول إطار بعض التنظيمات وبعض المشروعات المشتركة .

إن تطوير السوق العربية المشتركة عن طريق تزاوج مدخلي التجارة والإنتاج والمداخل الأخرى المكملة لهما ، يجب أن يكون الهم الأول لدول السوق والمجلس ، وان تكون البرامج والسياسات المرسومة لتطويره قائمة على فهم عميق للاعتبارات السلبية والإيجابية التي تحكم مسيرة العمل العربي الاقتصادي المشترك ، ومصالح الدول الأعضاء وواقع تطورها ومكانتها في تقسيم العمل الدولي ، وطبيعة ارتباطها وحجم تأثرها بالعلاقات الاقتصادية الدولية ، وان يكون ذلك ضمن تصور شمولي للأدوات والوسائل التي تستطيع فعلا تقريب تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية العربية ، وبناء على ذلك لابد أن يميز بين البرامج والسياسات القابلة للتطبيق في الوقت الراهن وتلك التي يجب اتباعها كلما أتيحت فرصة مناسبة لذلك .

وعلى الرغم من أننا لا نطمح إلى وضع اقتراحات شاملة للتطوير فإننا نرى أن إنشاء عناصر الحركة في المرحلة الراهنة يتمثل في :

١- السعي لتحقيق التطابق بين العضوية في المجلس والسوق بعد حل المشاكل التي تعترض ذلك إضافة إلى فتح باب الحوار على أوسع مدى مع الدول العربية غير

الأعضاء في المجلس من اجل انضمامها للمجلس وتطبيقها لا تقلل من السوق العربية المشتركة .

٢ـ عنصر الحركة الآخر في المرحلة الراهنة هو التوسع في إطار المشروعات العربية المشتركة على أن تكون المعايير والأهداف التي تتوخاها هذه المشاريع وآلية انتقائها مما يخدم بشكل مباشر تسريع التنمية الاقتصادية وفي تحقيق التشابك الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتقريب مستويات النمو بينها .

٣ـ ثالث هذه العناصر يتمثل في ضرورة إيجاد صيغة عملية لبرنامج متكامل لتنمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء يقوم على أساس الربط التدريجي بين الإنتاج والتجارة عن طريق آلية للتنسيق الإنتاجي / التبادلي تتناول الفروع الإنتاجية القائمة بالتدريج وان يرتبط هذا التنسيق باقتصادية التشغيل والإنتاج وتنمية التبادل التجاري أي بالمصالح الحقيقية لهذه الدول ، علاوة على كونه يوفر الأساس للتنسيق الاستثماري بينها ، وان يتضمن هذا البرنامج حلولا عملية لما يعترض هذا التبادل من عقبات سواء منها ما يتعلق بالمدفوعات أو غيرها .

كما نرى بالإضافة لما تقدم ضرورة استمرار السعي نحو توحيد التعرفة الخارجية على المواد الأولية المستوردة ، وعلى المنتجات الأجنبية المنافسة لكل فرع من فروع الإنتاج على حدة وان يكون ذلك على التوازي مع برنامج تنمية التبادل التجاري تحقيقا للفائدة منه وتسهيلا لبلورته على ارض الواقع . وكذلك متابعة العمل في مجال توحيد التشريعات والأنظمة وإجراء الدراسات والبحوث التي تمهد الطرق في الوقت المناسب . لدفع وتيرة العمل باتجاه استكمال أسس قيام السوق العربية المشتركة .

إن عناصر التحرك هذه ، على أهميتها يجب أن تستكمل في الوقت المناسب طال أو قصر ، بعناصر أخرى اكثر عمقا وشمولا ، منها على سبيل المثال تعزيز دور مجلس الوحدة ورفع مستوى التزام الدول الأعضاء بقراراته وتطوير وتعميق عملية التنسيق الإنتاجي وإجراء تنسيق استثماري وتطوير تقسيم إقليمي مناسب للعمل بين الدول الأعضاء ، وتطوير دور المجلس في هذا المجال من مرحلة إطار المشاريع المشتركة إلى مرحلة وضع الخطة المشتركة وإيجاد نظام جماعي لتسوية المدفوعات ، وتعزيز السوق العربية المشتركة كتكتل اقتصادي ، بما يتطلبه ذلك من استكمال بناء الحريات التي استهدفها قرار السوق واستكمال البناء الفوقي للتكتل بما في ذلك توحيد القوانين والتشريعات وإقامة المؤسسات والأجهزة التابعة والتي يمكن أن تشمل ، فيما تشمل إطار صناديق وأنظمة لتعويض الدول

والمنتجين عما قد يلحق بهم من خسائر جراء اتباع بعض السياسات المشتركة ، وأنظمة وصناديق لإعانة بعض صادرات التكتل إلى الخارج ، إضافة إلى ضرورة إقامة الجدار الجمركي الموحد ، وتنسيق سياسات الاستيراد والتصدير والتصرف كمجموعة حيال الدول والتكتلات الأجنبية .

إن بناء السوق العربية المشتركة على هذا النحو لا يمكن بطبيعة الحال أن يتم دفعة واحدة وان ضرورة السير قدما في هذا الاتجاه تتطلب استغلال كل ظرف سياسي أو اقتصادي مناسب لإضافة لبنة جديدة إلى بنيانه .

اثنا عشر ـ أهم المقترحات والأسس التي ترتكز عليها عملية تفعيل السوق العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك

أ ـ التخلي تماما عن فكرة أن مجرد تحرير التجارة بين الدول العربية ، في ظل أوضاعها وظروفها ، يكفي لتحقيق أي درجة من درجات التكامل الاقتصادي بين هذه الدول .

ب ـ نشر وتعميق الفكرة التي تؤكد انه في ظل التخلف الاقتصادي الذي يميز الدول العربية جميعا ، ثريها وفقيرها على السواء ، لا يمكن تحقيق تكامل حقيقي إلا من خلال إحداث تنمية تكاملية بين هذه الدول .

جـ ـ إن التنمية المطلوب تحقيقها والتي يجب أن تكون قائمة على التكامل ومرتبطة به ، لها مفهوم آخر غير المفهوم الذي ينظر إلى التنمية على إنها مجرد تحقيق تزايد في الناتج المحلي الإجمالي وفي متوسط نصيب الفرد منه . فهي تعني زيادة الطاقات الإنتاجية للاقتصاديات العربية وتنويعها ، مستهدفة أساسا في ذلك إشباع الحاجات الأساسية المتطورة للأفراد في الوطن العربي بما يجعل التنمية تعتمد أساسا على السوق المحلية المتسعة لأقطار هذا الوطن ، ومستهدفة أيضا تخليص هذه الاقتصاديات من قيود التبعية العديدة للخارج ، وعلى أن يتم ذلك من خلال الاعتماد الجماعي على الذات ، وان يكون مقترنا بإطلاق الطاقات الخلاقة للإنسان العربي حتى تدفع عملية التطوير والتقدم .

د ـ انه بدون مثل هذه التنمية لا يمكن إحداث تكامل حقيقي بين الاقتصاديات العربية ، كما انه بدون هذا التكامل لا يمكن إحداث تنمية حقيقية بهذا المفهوم .

ومن الواجب أيضاً نشر هذه الفكرة الأساسية وتعميقها حتى ترسخ في عقل جيل الشباب العربي الحالي ووعيه ووجدانه .

هـ ـ إن هذه التنمية التكاملية هي وحدها التي تفتح الباب أمام تزايد التبادل التجاري بين الدول العربية ، وأمام استمرار هذا التزايد وأمام حدوث تحول في التوزيع النسبي للتجارة العربية بين البلاد العديدة ، بما يجعل التجارة البينية العربية تتصاعد في أهميتها النسبية بالقياس للتجارة العربية الخارجية في مجموعها ، ومن خلال هذا التصاعد المستمر في الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية تقوى عملية التنمية وعملية التبادل التجاري في آن واحد .

و ـ في ضوء ذلك كله ، فإنه لا يكفي مجرد المناداة بالتوسع في تخفيف ثم إلغاء القيود بجميع أنواعها على التجارة البينية العربية ، إن إلغاء كل القيود المتصورة على التجارة بين مجموعة من البلاد لا يمكن أن يحقق زيادة التبادل التجاري بينها إلا إلى حد معين فقط ، هو الحد الذي يسمح به حجم الطاقات الإنتاجية لهذه البلاد وتركيبها . وبعد هذا الحد لا يمكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى المزيد من المبادلات . ذلك انه حيث لا يوجد المزيد الذي يمكن تبادله فإن تحرير التبادل لا يفعل شيئاً .

ز ـ في إطار هذه الأسس ، لا يوجد ثمة داع لوجود تنظيمين منفصلين للمدخل التبادلي (ونعني بهما مدخل اتفاقية ١٩٥٣ ثم اتفاقية ١٩٨١ ، ومدخل السوق العربية المشتركة) لان كلا منهما سوف يصدر عندئذ عن الفلسفة نفسها . لأن شمول العملية التكاملية لكل الدول العربية يقوي من إمكانات نجاح كل من التنمية والتكامل وتوسيع التبادل ، ولأن كلا منها سيعتمد على أوسع ما يمكن من الأسواق ، ولأن كلا منها سيعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي الحقيقي للوطن العربي .

ح ـ ومن المنظور نفسه ، فان التجمعات العربية الإقليمية الفرعية (سواء أكانت تجمعات بين دول ثراء أم بين دول فقر مالي) يجب أن تبني جهودها التكاملية على أساس الارتباط بالوطن العربي في مجموعة ، وليس على أساس الانعزال عنه فعلا والارتباط به قولا . وقد تفرض بعض الظروف والخصائص ومراحل النمو على بعض الدول المتجاورة جغرافيا أو من حيث خصائص التطور التاريخي ، أن تعالج جوانب معينة من اقتصادها بشكل إقليمي يواجه المشكلات الخاصة بها . ولكن

ذلك لا يجوز أن يصل إلى حد الانفصام الفعلي عن الوطن العربي في مجموعة . فأية مجموعة من الدول العربية ، ومهما كان حجمها من حيث مواردها ، أو من حيث سكانها ، أو من حيث التراكم المالي فيها ، لا يمكن أن تحقق ، وحدها وبدون الارتباط الكامل ببقية أجزاء الوطن العربي ، أية تنمية حقيقية ، في ظل الظروف الفنية والاقتصادية للإنتاج الحديث ، وفي ظل المواجهة مع الشركات متعددة الجنسية التي تساندها الحكومات الأجنبية التي تتبع لها . وكل تنمية (أو تكامل) تبنى على هذا الانفصام يكون مآلها الفشل الحقيقي والسريع ، بسبب ضيق الإمكانات وضيق السوق ، فضلا عن ضعف القدرة على التخلص من التبعية .

ي ـ ونتيجة لذلك كله ، فإن عملية تطوير «المدخل التبادلي» ليست عملية فنية ، بقدر ما هي عملية «سياسية» بمعنى أن الواجب أولا تغيير الفلسفة التي تصدر عنها قرارات هذا التطوير ، وتغيير الآليات التي يتم من خلالها تنفيذ هذه القرارات ، وهذا يحتاج إلى « إرادة سياسية» مختلفة في مضمونها عن الإرادة السياسية التي أرست المدخل التكاملي حتى الآن وطبقته في الوطن .

بما أن الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية تتميز بسمة التكتلات الاقتصادية الأمر الذي يؤكد أن السوق العربية المشتركة هي الوسيلة الأولى والأساسية لمواجهة التحديات المستقبلية الاقتصادية وبخاصة القيود الاقتصادية الخارجية (التبعية) وفي نفس الوقت هي الحل الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي ومن هذا المنطلق تصبح قضية العمل الاقتصادي العربي المشترك و التكامل الاقتصادي العربي على رأس الأولويات بالنسبة لكافة الدول العربية ، وعليه فإن العودة إلى السوق العربية المشتركة واستراتيجية العمل الاقتصادي القومي ، ووضع خطة عربية طويلة الأجل للتنمية الشاملة تتضمن تصورا واضحاً لمجالات العمل العربي المشترك بنوعيه القطري والقومي .[١٢]

لقد أصبح لا بديل عن إقامة السوق العربية المشتركة إذا أراد العرب أن يكون لهم مكان تحت الشمس في ظل النظام العالمي الذي يمر بمرحلة تعتمد أساسا على التكتل الاقتصادي ومناطق التجارة الحرة المفتوحة ، وتحرير التجارة الدولية . في هذه الحالة فقط يمكن أن يكون للعرب دور بارز في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي بما فيه من تكتلات اقتصادية ، وذلك للعوامل الكامنة التي تملكها الدول العربية مجتمعة . وتجدر الإشارة إلى أن أي تقارب اقتصادي بين دولتين عربيتين يسهل في النهاية تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك ويؤدي إلى تسهيل إمكانية قيام منطقة التجارة الحرة بين

الدول العربية والتي ربما تكون مقدمة ضرورية لقيام السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية المنشودة .

إن عالم المستقبل هو عالم التكتلات الاقتصادية ، عالم الشركات و الاستثمارات الكبرى ، عالم التقانة و المعلوماتية ، عالم الإدارة القادرة و القرار النافذ . لذلك يتوجب على البلدان العربية أن تخطو خطوات حاسمة في استمرارية لا رجعة فيها لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي العربي و الوحدة الاقتصادية العربية التي بدونها لن يستطيع العرب بناء اقتصاد عربي قادر على البقاء و المنافسة في عالم الاقتصاد المعاصر .

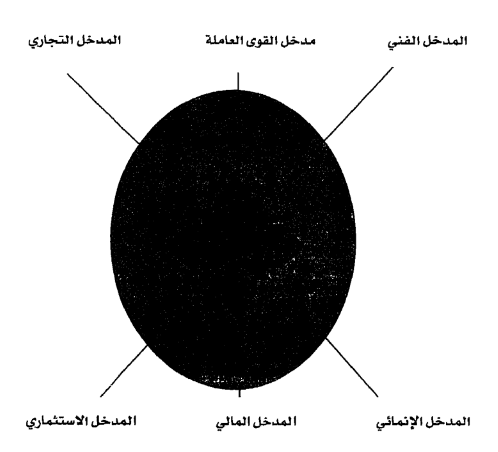
إن التسريع بوتيرة إنجازات سوق عربية مشتركة يستوجب التخطيط بجدية لإنشاء شبكة انترنيت عربية موحدة تدعمها شبكة مواصلات حديثة تعتمد على خطوط الألياف الضوئية والأقمار الصناعية والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وعمادها بنوك المعلومات العربية التي لابد أن تتأسس في الجامعات ومراكز البحوث بهدف تبادل المعلومات لتسهم في التراكم السريع للمعرفة والتقانة والحصول عليها وتوطينها ، يقوم بها عشرات الآلاف من طلاب الجامعات العربية المتطلعين للعلم والمعرفة والقادرين على الإبداع في مختلف المجالات . ومن شأن هذه الشبكة أن تكون المحرك الأساسي لعجلة النهوض الثقافي والعلمي والتقاني للوطن العربي . ويمكن اعتبار أي من بنوك المعلومات المحلية المرتبطة بشبكة الانترنيت العربية محطة المعلومات التي تسهم في تبادل المعلومات والخبرات بين مراكز المعلومات في الوطن العربي .

وستكون شبكة الانترنيت العربية ـ إضافة إلى وظيفتها كواسطة لنقل المعرفة ـ وسيلة أساسية للتجارة بين البلدان العربية ولتسهم بفعالية في إطار السوق العربية المشتركة . كما يمكن أن تكون شبكة الانترنيت العربية أداة مهمة لتفعيل النشاط الأكاديمي والتعليم في الوطن العربي .

ويمكن القول أن الوطن العربي يكون في أسوأ أوضاعه واقل حظوظه وفرص نجاحه اقتصاديا ، إذا واجه تحديات المستقبل الاقتصادية والسياسية والحضارية كدول منفردة متفرقة ، ويكون في افضل أوضاعه واكبر حظوظه وأوفر الفرص المتاحة له ، إذا واجهها كمجموعة منسقة ومتماسكة ، تعرف كيف تتعامل مع هذه التحديات لخدمة مصالحها الوطنية والجماعية ، وكيف تدير علاقاتها الاقتصادية الإقليمية والدولية ،مستثمرة فيها المزايا الكبرى التي يمكن أن يحققها ثقلها الجماعي ، والتي يمكن أن تتولد تباعا عن التكامل الاقتصادي وآثاره المباشرة وغير المباشرة ، في كل من المدى المتوسط والبعيد ، والتي

سوف تنعكس على الاقتصاديات القطرية والجماعية على حد سواء ، ووفقا لأولويات مدروسة ، وسياسات محددة واضحة ، وخطط تنفيذية هادفة ومستقرة ، وبرامج عمل منظمة ومستمرة ، وروح التزام قومية جادة لا تتزعزع .[١٤]

مداخل السوق العربية المشتركة



المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لمجموعات الدول العربية

صورة إحصائية مقارنة - ١٩٩٥

البيان	دول مجلس التعاون الخليجي	مصر وسوريا	مجموعة دول إعلان دمشق (٨دول)	مجموعة دول السوق العربية المشتركة	اجمالي الدول العربية
السكان (مليون نسمة)	٢٥,٧	٧٣;١	٩٨,٨	١١٥,٧	٢٥٣
نسبة ٪ من إجمالي الدول العربية	٪١٠,١٥	٪٢٨,٩	٪٣٥,٧	٪٤٥,٢	٪١٠٠
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	٢١٧,٤	٧٧,١	٢٩٤,٥	٢٠٤,٠٠	٥٢٩
نسبة ٪ من إجمالي الدول العربية	٪٤١,١	٪١٤,٦	٪٥٥,٧	٪٣٨,٦	٪١٠٠
الصادرات (ملياردولار)	١٠٢,٢	٨	١١٠,٢	١٩,٤	١٤٣
نسبة ٪ من إجمالي الدول العربية	٪٧١,٥	٪٥,٦	٪٧٧	٪١٣,٤	٪١٠٠
الواردات (مليار دولار)	٦٣	١٦,٦	٩٧,٧	٢٨	١٢٥
نسبة ٪ من إجمالي الدول العربية	٪٥٠,٤	١٣,٣	٪٦٣,٦	٪٢١,٩	٪١٠٠
التجارة العربية البينية (صادرات مليار دولار)	٧,١	١,٣	٨,٤	١,٤	١٢,٦
نسبة ٪ من إجمالي الدول العربية	٪٥٦,٣	٪١٠,٣	٥٪٦٢,٢	٪١٠,٢	٪١٠٠

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٦ صندوق النقد العربي ،الكويت ١٩٩٧ .

- **دول مجلس التعاون الخليجي** : السعودية ، قطر ، عمان ، الكويت ، البحرين ، الإمارات .
- **دول السوق العربية المشتركة** : مصر ، سوريا ، العراق ، الأردن ، اليمن ، موريتانيا ، ليبيا .
- **دول مجموعة إعلان دمشق** : دول الخليج + مصر ، سوريا .
- **دول مجلس الوحدة** : دول السوق + الإمارات ، السودان ، فلسطين ، الصومال .

أهم المؤشرات الاقتصادية الإجمالية لدول السوق العربية المشتركة

(في عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥)

البيان	١٩٩٠	١٩٩٥
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)	١٦١,٠٠	٢٠٤,٠٠
النسبة من الإجمالي العربي ٪	٣٥,٤	٣٨,٦
الأمور الزراعي والصيد والغابات (مليار دولار)	٢٨,٦	٤٤,٣
النسبة من الإجمالي العربي ٪	٥٣,٧	٦٤,٨
الصناعات الاستخراجية (مليار دولار)	٢٨,٠٠	١٦,٢
النسبة من الإجمالي العربي ٪	١٥,٩	١٥,٨
الصناعات التحويلية (مليار دولار)	١٦,٥	٢٠,٩
النسبة من الإجمالي العربي ٪	٥٣١,٠٠	٣٧,٦
الصادرات (مليار دولار)	٣٢,٣	١٩,٤
النسبة من الإجمالي العربي ٪	٢٣,٠٠	١٣,٧
الواردات (مليار دولار)	٢٧,٦	٢٨,٠٠
النسبة من الإجمالي العربي	٢٧,٣	٢١,٩

عدد السكان في عام ١٩٩٥ يبلغ ١١٩,٢ مليون نسمة وهذا يعادل ٤٧٪ من إجمالي عدد السكان في الوطن العربي .

المصدر فاروق حسنين مخلوف ، تقييم تجربة السوق العربية المشتركة... ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثاني لمركز دراسات المستقبل ـ جامعة أسيوط ، مصر ١٩٩٧ ، ص ص١٦-١٧ .

تطور التجارة البينية الإجمالية (الصادرات) لدول السوق الحالية

خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٥ (مليون دولار)

البيان	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٥
الصادرات البينية	٩٧, ٥	١٣٢٦	٦٨٢	١٤٤٤
نسبة النمو (١٩٧٠ = ١٠٠)	-	١٣٥٩	٦٩٩	١١٧١
نسبة إجمالي صادرات دول السوق إلى إجمالي الصادرات العربية ٪	٣٩, ٨	٥٠, ٠٠	٤٥, ٦	٤٥, ٢

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق .

الهوامش والمراجع

(١) انظر د . محمد لبيب شقير ، المصدر السابق ص ص٧٥٤-٧٥٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) أنظر ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، دراسة للدكتور عبد الكريم عيدو حول السوق العربية المشتركة .

(٤) أنظر ، د . صلاح زين الدين ، منطقة التجارة العربية الكبرى وخيارات أمام التكامل الاقتصادي العربي ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني لمركز دراسات المستقبل جامعة أسيوط حول السوق العربية المشتركة ـ مصر ١٩٩٨ .

(٥) د . عبد الكريم عيدو ، السوق العربية المشتركة (عرض وتقييم وتحليل) مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ص ص٢٣-٢٤ .

(٦) فاروق حسنين مخلوف ، ورقة عمل حول تقييم تجربة السوق العربية المشتركة.. مقدمة الى المؤتمر السنوي الثاني لمركز دراسات المستقبل ـ جامعة أسيوط ، مصر ١٩٩٧ .

(٧) يوسف محمد بادي ، المصدر السابق ص٤٦ .

(٨) انظر ، د . محمد لبيب شقير ، الوحده الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ١٩٨٦ ، ص٤٣٠ وما بعدها .

(٩) د . محمد لبيب شقير ، الوحده الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان ١٩٨٦ ، ص٤٣٢-٤٣٣ ، انظر أيضا قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من حزيران ١٩٦٤ وحتى حزيران ١٩٧٥ ، الجزء الأول ، ص١٨٠ وما بعدها .

(١٠) انظر ، القرار رقم (١٩) تاريخ ١٣/٨/١٩٦٤ .

(١١) انظر القرار رقم ٩٢ والقرار رقم ٩٣ تاريخ ٧/٤/١٩٦٥ .

(١٢) د . محمود الحمصي ، المصدر السابق ص٢٥ .

(١٣) إحسان هاني سمارة ، التكامل الاقتصادي العربي المحددات و الآفاق ، ندوة التكامل الاقتصادي العربي ، الخرطوم ١٩٨٩ ، رابطة المعاهد و المراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . تونس .

(١٤) أنظر ، التكامل الاقتصادي العربي ، أوراق و مناقشات الندوة التي نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مجلس الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية ، الخرطوم ١٣-١٥ شباط ١٩٨٩ ، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، تونس .

المداخلات

د . عبد العزيز حجازي : الحقيقة لا أريد أن أعلن عن محتوى الجلسة وانما لي نقطة لا بد أن نصل فيها الى ورقة ولا بد أن يكون هناك مقدمة عن الحضارة والعولمة . وهذا مفقود حتى الآن ، ثاني نقطة أشير إليها كنا نتحدث عن القرن الحادي والعشرين وهذا القرن طويل جداً وسنتكلم عن فترة قصيرة أو متوسطة لا بد أن نحدد معالم الطريق وهاتان نقطتان أساسيتان . وشكراً

د . مهدي الحافظ : أعتقد أن الورقة الخاصة بالتنمية السياسية تتضمن أكثر الأفكار والآليات المتعلقة بموضوع الديمقراطية لكن هناك نقطة هامة جداً لم أرها في الورقة وهي تأكيد احترام حقوق الإنسان . لأن ما هو مذكور بالنسبة لمبادىء التعددية السياسية والانتخابات وتداول السلطة . يجب أن يضاف احترام حقوق الإنسان والالتزام بالاعلان العالمي لحقوق الإنسان... لا سيما ونحن الآن في السنة الخمسين لهذا الاعلان ، هذه نقطة في غاية الأهمية بالنسبة للديمقراطية طبعاً التقرير يعكس ما جرى من مناقشات في بعض الصياغات التي تحتمل معاني كثيرة . بالحقيقة شعرت في الفقرة رقم (٥) أن بعض الأنظمة العربية رأسمالية واشتراكية ، حققت نجاحات وإخفاقات لكنها لا تقدم بنفس الحماس على التعاون مع التنظيم والديمقراطية ، أنا أعتقد أن هذه لا تعني شيئاً بالعكس هي مربكة ولربما تكون لغة دبلوماسية صحافية ، لأن موضوع الديمقراطية بالعالم العربي يثير كثيراً من الشجون ، وبالتالي المشكلة الرئيسة هي المشكلة مع الأنظمة ، فكلمة مجاملة بهذا الشكل غير مطلوبة لذا اقترح أن تحذف ، وشكراً .

د . سعيد نجار : أولاً فيما يتعلق بالورقة الخاصة بالديمقراطية ، أنا شخصياً متفق على أن الديمقراطية أساسية ومهمة والى ما غير ذلك ، ولكن أعتقد أننا يجب أن نكون مركزيين

بعض الشيء ، وألا نضيع الوقت على الديمقراطية والشورى والديمقراطية الغربية ، والديمقراطية الحديثة ، لأن هذا يصرف النظر عن القضية الأساسية ، نحن متفقون على معنى الديمقراطية وهناك مبادىء ذكرت بالمذكرة عن الديمقراطية وهي التعددية ، وانتخابات حرة ، وتداول سلطة ، أريد أن أضيف إليها المحاسبية ، أو المسألة السياسية ، والشفافية هذه المبادئ الخمسة هي مبادىء الديمقراطية ، يكفي أن نقول أن أنظمتنا السياسية تفتقر الى مبدأ أو أكثر من هذه المبادىء ، وأن مشروع النهضة العربية يجب أن يتجه نحو توفير النظام السياسي الذي يحقق تلك الخصائص الأساسية . أما الكلام عن الديمقراطية أو الشورى ، ديمقراطية غربية أو ديمقراطية عربية ، فهي عبارة عن صرف التفكير وصرف النظر عن القضية الأساسية وهي تفتقر الى المقومات الاساسية للديمقراطية... وأنا متفق مع د . مهدي الحافظ . على ضرورة الاشارة الى قضية حقوق الإنسان . هذا فيما يتعلق بالمسألة السياسية .

أما ما يتعلق بالمسألة الاقتصادية : أنا أرى انه يوجد أكثر من تركيز على السوق المشتركة ، وسوق مشتركة مسألة لها تاريخ قديم في العلاقات العربية ، يبدأ ١٩٥٨ أي حوالي ٢٥ سنة ولم يتحقق أي شيء فلا يجوز أن نعلق نحن مشروع النهضة العربية على مشروع مضى عليه ربع قرن ولم يحقق أغراضه ، ليس هناك أي مانع للإشارة إلى السوق المشتركة . إنما هذا تركيز أكثر من اللزوم على شيء لا نستطيع تحقيقه ، ومن الاعتبارات النظرية ، نحن نعتبر أن السوق المشتركة على وشك الحدوث ، لماذا لا نكون أقل طموحاً وفي الطريق إلى السوق المشتركة . أي نحن نقول أن التعاون العربي ـ دول السوق المشتركة ـ يجب أن نطرقه ونؤكده ، يجب أن نؤكد فكرة دعم وتقوية مؤسسات العمل العربي ، فكرة بناء البنية الاساسية العربية الإقليمية العربية التي مازالت الى الآن مفتقرة كل الإفتقار ، دعم الجامعة العربية ، هذه مسائل عملية أكثر من أن نطلب المستحيل ولا نحققه ، النقطة الثالثة والأخيرة : أعتقد من الواجب وهي مسألة أثيرت في المناقشات العامة . أمس ، وأنا أعتقد أنها ، تتعارض مع الفكرة الاساسية في مشروع النهضة العربية ، الكلام أمس ، حصل في ورشة العمل بالشؤون الاقتصادية أن العولمة وصفت بأنها عبارة عن مظهر للسياسة الامريكية والرغبة في الهيمنة على العالم ، وأنا تكلمت أمس في ورشة العمل وأكرر ولا بد أن ينعكس هذا ، ان العولمة حقيقة واقعة . وأن هذه الحقيقة جاءت نتيجة لمجموعة من التطورات والتغييرات التكنولوجية ، وغير التكنولوجية التي حدثت خلال ٢٠ سنة الأخيرة ، لم تعد معه الحدود السياسية للدول عائقاً بنفس القوة في وجه التدفقات السلعية وفي وجه

الانتقالات الرأسمالية ، وفي وجه انتقال الافكار ، فالحدود السياسية الوطنية أصبحت أقل أهمية مما كانت ، وهذا أول عنصر من عناصرها... العنصر الآخر من عناصرها أن جزءاً كبيراً من الدخل الذي يتكون في أي دولة من الدول أصبح يتولد نتيجة عوامل خارجية عن هذه الدولة . زاد هذا الجزء من النشاط الاقتصادي الدولي من النشاط الاقتصادي الوطني الذي يعتمد في ازدهاره على الاقتصاد العالمي ، هذا هو معنى العولمة .

القول أن العولمة عبارة عن مظهر للسياسية الأمريكية والرغبة في الهيمنة هذا كلام لا يستند الى أساس صحيح فلا بد أن يكون عندنا قدرة على أن نميز بين أمرين مختلفين كل الاختلاف ، لأننا نحن نخلط بينهما لأن الوضع العاطفي والعقلاني لكل مفكر عربي الذي يدين بشدة السياسة الامريكية إزاء الشرق الأوسط ، هذه مسألة ظالمة كل الظلم ، ومن حقنا أن نصرخ الى عنان السماء ضدها ، هذه ناحية ، وناحية اخرى أننا نلحق كل شيء بأن أمريكا هي المسؤولة عنه ، ولا نواجه أنفسنا ونقول نحن الى الآن لم نسلك الطريق الذي يمكّننا من الاندماج والتعامل مع ظاهرة العولمة . وظاهرة العولمة كما قلت حقيقة واقعة إما أن تتعامل معها أو لا ، إذا تعاملت معها تستطيع أن تكسب مكاسب كبيرة جداً وتستطيع أن تنمي نفسك وترفع مستوى معيشتك وطبعاً فيها تتعرض لبعض المحاذير لكن هذه المحاذير ممكن الكلام عنها والتحوط ضدها . أما أن تقول أن العولمة هذه عبارة عن هيمنة أمريكية وهي مؤامرة على العالم هذا أمر لا يستند الى أي أساس . وشكراً .

د . **علي الدين هلال** : شكراً سيدي الرئيس . أود أن آخذ منك سيدي الرئيس المدخل : إن إحدى مشاكلنا تكمن في التفكير العمومي ، أو التفكير المجرد ، الذي ينطبق على كل حالة وفي كل زمان ومكان مثل الدعوة الى الديمقراطية ، انما لابد أن نتعمق بعض الشيء ، شعار الديمقراطية أو ما سميّ وقتها الدستورية ، كان أحد الأفكار الرئيسية ، لمفكري النهضة في نهاية القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين ، يعني نحن في الحقيقة نكرر قولاً عمره ١٠٠ سنة ، إذا ما هو الجديد ؟ ولماذا لم تتحقق الديمقراطية في بلادنا ؟ وما هي المعوقات الحقيقية لها ؟ وهل هذه الديمقراطية مطلب شعبي بحق ؟ أم أنها مطلب مجموعة من المثقفين والمفكرين ؟ هل ثقافتنا السياسية سواء الحديثة أو التقليدية تكرس مفاهيم الديمقراطية ؟ تنظيمنا العائلي أو الديني أو النقابي أو الجامعي يكرس مفاهيم الديمقراطية ؟ يقول المصريون في أحاديثهم العامية (بأمارة إيه) يعني بأي حق تطالب بهذا . فعندما نطالب بالديمقراطية هذا يعني أريد أن أركز على عدة نقاط . أن نظمنا العربية على درجات مختلفة من مراحل التطور السياسي ، من ثم شعار الديمقراطية ينبغي أن

يتحول الى جدول أعمال ، مهام ديمقراطية ، لكن هذه المهام سوف تختلف من دولة الى اخرى ، هناك دول عربية ليس فيها دستور أصلاً... هناك دول عربية لا يوجد فيها تنظيم نقابي أصلاً... هناك دول عربية لا تعترف بالتعددية السياسية أصلاً . بل تعتبر أن التعددية السياسية صوره من صور الخيانة... كم دولة عربية تتوفر على ما ما يمكن أن تقول عنه مجتمع مدني مستقل . إذا كان المطلوب أن نبرىء ذمتنا كمجموعة من المثقفين حباً وكرامة . وأنا أول السائرين في هذا المضمار ، وربما وقد يعتبر بعض أخوتي في هذا المقام ما سوف أقوله نوعاً من الإنتقاص أو النكوص عن مفهوم الديمقراطية ، انما أتصور أنه في بعض البلاد العربية قد تكون المهمة الآنية للديمقراطية تختلف عن بلد عربي آخر ، عن بلد عربي ثالث ، ومن ثم لا بد أن نتحدث عن مهام ديمقراطية مختلفة من بلد عربي لآخر حسب ظروفه . إنما الجوهر نقطة البدء في تقديري ما هي المهمة الديمقراطية الرئيسية في كل البلدان ، وضع فكرة السلطة المسؤولة ، أن كل سلطة تقابلها مسؤولية ، يعني فكرة عرفتها دول متقدمة من أكثر من ١٠٠ سنة . فكرة الدولة القانونية ، أن هذه الأرض يحكمها القانون ولا يحكمها أهواء الرجال . هذه فكرة القانون . أن يكون القانون وعلى رأسه الدستور هو الحَكَمْ . إذا كنا نريد أن نكون أيضاً في باب المكاشفة هل الذين يطالبون في الديمقراطية في بلادنا أكثر ديمقراطية من النظم الحاكمة .

نحن لدينا دراسة على بلدي وهي مصر ، عن الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية . يتبين لك أن كثيراً من الأمراض التي تنسب الى النظام الحاكم ، موجودة في بنية وهياكل المؤسسات السياسية ، بل ومؤسسات المجتمع المدني ، الذي يعتبره الكثيرون منا خشبة الخلاص .

لا أريد أن يفهم من الحديث أن الديمقراطية غير هامة ، ولا أن يفهم أنها غير ضرورية ، وإنما أدعو الى مزيد من التأمل فيما يتجاوز رفع الشعار . أن نبحث في بعض البلاد العربية ابدأوا في تدريس قضايا حقوق الإنسان ، وفكرة التعدد في المناهج المدرسية ، بعبارة اخرى كيف نتعامل مع المعطيات المختلفة سواء الثقافية اوالاقتصادية او التعليمية التي تدشن فعلاً أو تضع قواعد حقيقية للتطور الديمقراطي في بلادنا .

د . نشأت الحمارنة : عندي ملاحظة بسيطة من قراءة الورقة المتعلقة بالتنمية السياسية ، ربما كنت حساساً قليلاً ، هذه اللهجة في الحديث عن الإسلاميين لا تريحني ، الإسلاميون بما هم تيارات عديدة فيهم من هم على درجة رفيعة من الثورية... وحينما نتكلم عن الديمقراطية وحقوق الانسان ، يجب أن لا ننسى هذا التيار وهو أحد المتغيرات الهامة

في تاريخ العرب ، وتاريخ المسلمين ، وتاريخ هذا القرن ، لا أدري إذا كان مثل هذا الأمر قد شغل أذهان البعض ، لكن على الذين يتحدثون عن التطور والتقدم والصراع من أجل الأحسن . أن يفكروا أيضاً في أن الوسط الاسلامي ، يشكل مجالاً لنا للنضال من أجل الحصول على أحسن ما يمكن الحصول عليه من إنجازات يحملها الاسلام في بنيته الاساسية . في روحه الإسلام مع الكادحين ، ومع المستضعفين ، وهذا الأمر يجب أن لا يفوت أي مفكر في البلدان الاسلامية... أقول هذا الكلام تعليقاً على مسألة أن الديمقراطية لها علاقة بالاسلام ، والاسلام له علاقة بالديمقراطية الخ...

في تقديري يجب أن يصاغ هذا الأمر وفق شعاعين :

الشعاع الأول : الإسلام ليس ملكاً للظلاميين . ملك لنا جميعاً وهو سلاح بيد التقدم وليس بيد الرجعية ولا بيد حكام التجزئة ولا بيد الاستعمار ولا بيد أعداء الأمة .

والمسألة الثانية يجب أن نعترف أن هناك مفكرين إسلاميين يرون هذا الرأي وعلينا أن نتعامل معهم .

د . أحمد برقاوي : الورقة المتعلقة بالتنمية السياسية تتحدث عن الديمقراطية ، ولكن لماذا الديمقراطية مسألة مهمة وضرورية . قبل أن نشخص بنية الدولة العربية الراهنة ونبرز أنها صارت متناقضة مع مستوى تطور المجتمع لا حاجة للديمقراطية... فيجب إذن قبل كل شيء أن نعلن في هذه الورقة أن مجموعة النظم السياسية السائدة الآن . في الدولة العربية الراهنة صارت متخلفة عن مستوى تطور المجتمعات وبالتالي إذا كان هذا القول صحيحاً يجب أن تكون الديمقراطية هي الصورة المطابقة لمستوى تطور المجتمع ، وعندها تغدو الديمقراطية حاجة ضرورية وإلاّ ، لا حاجة للديمقراطية في الحقيقة ، فالورقة يجب أن تشير دون استحياء الى بنية السلطة في الدولة المعاصرة العربية ، إشارة تفكك فيها جملة الآليات التي تمارسها السلطة ، وتعيد إنتاج نفسها على ما هو عليه . وإلاّ يبقى حديث الديمقراطية حديثاً تبشيرياً .

هناك لغة الورقة ، لغة في الحقيقة لا تريد أن تغضب أحداً فيها نوع من المسايرة الشديدة . فهناك دول طبقت آليات ديمقراطية في أوقات قصيرة استناداً على أسس أو بنى وتقاليد كانت تعتقد انها لا تصلح للديقراطية ، فعل وجودها وألخ... من هي هذه الدول التي طبقت آليات ديمقراطية في وقت قصير ؟... مع أن بناها التقليدية كانت لا تسمح بها ؟ من هي ؟ ، أنا على الأقل لا أعرف ، عرفونا من هي وإذا كان هذا القول صحيحاً ؟

إذا كانت المشكلة فقط وجود آليات اقتراع ، آليات الاقتراع ليست هي الديمقراطية ،

اطلاقاً مضمون الاقتراع ، طريقة الاقتراع ، قوة الاقتراع ، هذه التي تحدد ، فيما إذا كانت هناك ديمقراطية أم لا ؟ من مثل اللغة أيضاً ، «لا بد أن تكون هناك قناعة تستند الى تحليل صحيح لأوجه التشابه بين الشورى والديمقراطية» هذا حديث أصبح مُمِلاً الشورى لا علاقة لها بالديمقراطية الشورى فكرة اسلامية ظهرت في بداية العصر الاسلامي . العصر الراشدي بشكل خاص . استندت الى أقوالٍ نبوية شريفة . لاعلاقة لها بالديمقراطية ، الديمقراطية نظام حديث ١٠٠٪ . فلماذا يجب أن نعود الى النقاش بين الشورى والديمقراطية . فهناك آلاف الصفحات دبجت حول هذا الموضوع ، أما إذا أردنا أن ندرج ، من خلال القول بأن هناك علاقة ما بين الشورى والديمقراطية الإسلامية فهذا أسلوب ليس مثمراً من هذه الزاوية ، بالكعس يجب أن يكون مكاشفة أو صراحة ، إن الشورى مسألة غير الديمقراطية وبالتالي أيها الاسلاميون إذا ما أردتم نظاماً ديمقراطياً فهو على هذا النحو ، هذه اللغة الملتبسة غير الواضحة وغير صريحة ، هي مضرة أيها الأعزاء الى أبعد الحدود ، فيجب أن يكون هناك مكاشفة وليغضب من يغضب ، لسنا هنا في إرضاء الناس أو إغضابهم إطلاقاً ، لذلك أنا أرى التغيير حقيقي في هذه الورقة .

د . كامل أبو جابر : الحقيقة أن الأوراق (التلخيصات) صيغت بسرعة ولذلك عندي اقتراح محدد ، انه لربما بعد شهر أو أسبوعين حسب ما يرى المركز العربي للدراسات الاستراتيجية . يمكن دعوة ثلاثة أو أربعة أشخاص ، لوضع المقومات الاساسية لما يمكن أن نسميه مشروع نهضوي في المجال السياسي مثلاً والاقتصادي... ومحدد من صفحتين أو ثلاث أو أربع صفحات... وتقدم هذه الى المسؤولين وربما الى الأقطار العربية . أقول هذا وفي ذهني التالي : أن هناك فراغاً سياسياً وفراغاً عقائدياً بالأحرى في الوطن العربي . وفي ضوء الانهيار والتجارب الاشتراكية والقومية إن كان على الصعيد الدولي أو على صعيد المنطقة . إضافة الى ذلك وجود فوضى سياسية وبالأمس في اللجنة أشرت الى وجود فوضى سياسية حتى في مسميات الدول العربية ، التي تنتقل من المشيخة الى السلطانية الى الجمهورية الى ما يسمى بالدولة ، الى نظام فريد بالعالم ما يسمى بنظام الجماهيرية . هناك فوضى على صعيد الوطن العربي ككل . وفوضى داخل كل نظام في الوطن العربي . يتحسس أو يحاول كل نظام أن يتحسس طريقة نحو المستقبل وغير واضح في ذهنه ما هو المطلوب ، فإذا كان هناك إمكانية لجمع مجموعة صغيرة ، وأريد أن أقول ما هي مقومات النهضة السياسية .

هنالك كلام حول الخلاف ما بين الشورى والديمقراطية ، اقترحت أن الدمج ما بين الاثنتين الأصل هو المشاركة وربما نسميها الشورقراطية ، كيف تشارك الناس النواة

موجودة في التراث وموجودة في العقيدة وموجودة حتى في الممارسة على الصعيد الاجتماعي ، ان كان مصر أو الأردن والخليج ، المدن حديثة معظم السكان من الأرياف وكان هناك نوع على الصعيد الاجتماعي نوع من الأخذ والعطاء ما بين من يتخذ القرار ومن يلتزم بالقرار . فاعتقادي أن أحد أهم المقومات هو تطوير ثقافة سياسية جديدة تعتمد على مبدأ الشوراقراطية التي تأخذ من الذات ومن الأصالة . وأيضاً تأخذ من الواقع الآن ، ومقوم آخر اعتماد أسلوب التطور ، بدل الثورة ، انه لا بد من بناء هذه الأمور على مدى عقدين أو ثلاثة من أجل خلق ثقافة سياسية جديدة لتحل محل الفوضى الحاصلة تقريباً في كل بلد ، مع احترامي لكل البلدان ولكل الأنظمة العربية . إن الأمر بحاجة الى وقت ، وربما أن تطمئن الأنظمة العربية الى وجودها ، إن الأنظمة العربية أصبحت حقيقة واقعة . وكلما دخل المثقف العربي بصدام معها بالاصرار على ما يسمى بالوحدة الشاملة والتي يجب أن تحصل الآن كان يجب أن تحصل أول أمس ، كلما اشتد عود الأنظمة الحاكمة وبالذات في الوسائل الأمنية . وعلى مدى القرنين الماضيين أصبح من الواضح أن الصراع مع هذه الأنظمة غير مجدي ، لذلك لا بد من التعايش معها والالتفاف حولها . تطمينها الى وجودها ، وأن هذا الوجود لا بد أن يتطور مستقبلاً على غرار ما تطورت أمنياً...

الديمقراطية أيضاً تطمين الأنظمة أن الشورقراطية ، أو الديمقراطية أو الشورى ليس مهماً المصطلحات يجب أن نستمر ولا نتوقف ، نتعدى المصطلحات إلى المضمون ، أن هذا النظام الجديد المطلوب لا يهدد هذه الأنظمة إطلاقاً بل يطمئنها الى وجودها ويعطيها القوة .

البدء في بناء مؤسسات المجتمع المدني أو الأهلي كما يسميها الدكتور ناصر الدين الأسد . النقابات ، الأحزاب التي تلتزم بأفكار ضمن العقيدة الخ... وأخيراً تطوير نظام التعليم ، الأصل الديمقراطية هي ترجمة للعقلانية السياسية . يعني عندما نقول نريد الاحتكام الى العقل سياسياً . يعني هذا إن صانع القرار أكثر من شخص ، مجموعة سمها ما شئت برلمان ، مجلس أمة ، مجلس شعب ليس مهماً . لكن الاحتكام للعقل يعني فيما يعني أن القرار يتخذ من أكثر من شخص واحد . لكن هذا لا يحصل إلا إذا احتكمنا الى العقل أصلاً في النظام التعليمي الذي لا يزال ضد العقل تقريباً في كل الأنظمة العربية نظام التعليم عندنا ضد تطوير فكر الطفل في أن يتعامل مع أمور الحياة بالاحتكام الى التجريبية الى وسيلة عملية الى العقلانية ، لذلك لا بد من تطوير العقل الناقد ، (طبعاً ضمن الآداب) وتطوير أدب الحوار وكيف نطوره ، وأن الاختلاف صحة وعافية وأن الخلاف ليس مظلمة لا للحاكم ولا للمظلوم .

د . مصطفى العبد الله : في الواقع تحدثنا في هذه الورقة السياسية عن الديمقراطية وكأن كل أمورنا الأخرى بخير وكأنه لم ينقصنا إلا الديمقراطية فقط ، حتى نحقق النهضة الثالثة ، الواقع الديمقراطية حتى نطبقها تحتاج الى مناخ ، طبعاً كل ما أقوله أنا صواب ويحتمل الخطأ... وكل ما يقوله الآخرون خطأ ولكنه يحتمل الصواب وتحدث الأستاذ كريم مروة أمس وقال أننا نحن مشكلتنا في التيارات الثلاثة الماركسي والاسلامي والقومي أن كل تيار يظن أنه هو الذي يملك الحقيقة لوحده ، الآخرون لا يملكون شيئاً من الحقيقة يجب أن يكون هناك نوع من التعاون بين هذه التيارات الثلاثة وتكون هناك خطة عمل موحدة لكي يكون هناك صياغة معينة تخلق جواً من الديمقراطية ، وقبل أن تتحقق الديمقراطية يجب أن يكون هناك تحرير ، وهذا التحرير أقصد به تحرير الوطن ، وتحرير المواطن من التخلف الاقتصادي ومن التبعية ، والأمية والجهل ومن العديد من الأمراض التي نعاني منها في وطننا العربي . وبالتالي أنا أؤمن بالديمقراطية . واعتبرها مدخل من المداخل . ومدخل رئيسي ، ولكن هي ليست كل شيء . إلى جانب هذه الديمقراطية يجب أن يكون هناك أمور أخرى ، نستطيع من خلالها أن نخلق المناخ المناسب للديمقراطية .

السفير سعود العنسي : في الواقع هناك بعض الملاحظات : لقد أتيحت لي الفرصة بأن أحضر الحلقة الخاصة بالتنمية السياسية لكن لاحظت أنه يوجد في الورقتين بعض النواقص .

- في الورقة الخاصة بالتنمية السياسية : تم التركيز على تلخيص الورقتين المقدمتين من د . فارس السقاف ود .عبد الإله بلقزيز . دون أن يؤخذ بعين الاعتبار المناقشات التي جرت من قبل الموجودين ، وكان هناك اقتراح وجيه جداً من د .هيثم الكيلاني بأن كل المحاور وكل ورش العمل التي عملت تناست شيئاً مهماً جداً والذي هو (وضع إطار أشمل لمفهوم الأمن القومي العربي) لما أنا أتكلم في قضايا التنمية السياسية في الوقت الذي تتناسى فيه التنمية الاجتماعية والثقافية والفكرية والعلاقات العربية - العربية . والواقع العربي الراهن والواقع الدولي المحيط بنا الآن عندنا قنابل نووية اسلامية وهندية . بينما ليس لنا ما يحمي مستقبل العالم العربي من الإطار المحيط بنا . فأرجو في الورقة الخاصة للتنمية السياسية أن تؤخذ بعين الاعتبار الاطروحات التي طرحت من قبل المحاضرين في حلقة النقاش وليس مجرد التركيز على الورقتين المقدمتين من الذين ساهموا في هذه الحلقة .

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية أتمنى أن تضم الخواطر التي وزعت الآن والتي ذكرها الدكتور عبد العزيز حجازي . للإطار العام التي تلخص في هذا الاطار وأن يكون فيها هذان الإطاران معاً في إطار شامل لمفهوم الأمن القومي العربي ومأخوذاً بعين الاعتبار ما طرحه

الأخوان عن واقع الوطن العربي الراهن والتدرج وما يمكن تحقيقه وليس مجرد وضع المزيد من المقترحات .

د . أحمد نافع : في الواقع أنا أتكلم عن الآليات . هناك شيء هام ينقص في العمل العربي المشترك ، وأخذاً بالديمقراطية مهما كانت المعوقات ، أعتقد أن الوقت حان للبحث في مسألة تشكيل المجلس الشعبي العربي الذي هو ناقص في أروقة الجامعة العربية . وبعض المفكرين يعتبرونه العمود الفقري الغائب لحد الآن المحاور الرئيسية في رأي الكثيرين تتركز في القيادات الحزبية والبرلمانية والمهنية والنقابية ، ورجال الأعمال ، هؤلاء جميعاً هم ضمير الأمة القيادات الحزبية مثلاً يمكن أن نأخذ منها الأحزاب التي حظيت بالشرعية في كل دولة عربية ، وتتمتع بهوية قومية ضمن جهاز الشعب العربي المقترح ، بأسلوب يضمن التمثيل العادي لأحزاب كل دولة ، وفقاً لتعداد السكان ، بالنسبة للبرلمانيين يمكن الإهتداء بفكرة ونظام الجمعية البرلمانية الأوروبية التي تتبع المجلس الأوروبي منذ عام ١٩٤٩ مقرها في ستراسبورغ تضم برلمانيين يمثلون ٢١ دولة أوروبية معينين تعييناً . وهي لا تتخذ قرارات ، لكنها تؤثر في القرارات الحكومية ومن شأن تطبيق مثل هذه الفكرة تمهيد السبيل أمام الوصول لفكرة البرلمان العربي الموحد .

الحركة النقابية العربية : تتسم في الواقع الآن بالعقلانية بالبحث والدراسة بعيداً عن العواطف والانفعالات ، يمكن تحديث اتحادها النقابي حتى يتسنى لها المشاركة الإيجابية . رجال الأعمال العرب لا بد أن يمثلوا في المجلس ، استجابة لروح العصر الاقتصادي الرأسمالي . في الواقع مهما كانت معوقات الديمقراطية ، يمكن الأخذ بهذه الفكرة الآن ، أخذين بالاعتبار أن تطوراً هاماً في العمل الديمقراطي العربي قد تم منذ عام ١٩٨٥ حتى الآن أذكر أنه أول مؤتمر عربي بحث التطبيقات العربية دعي في سنة ١٩٨٥ لاجتماع ، لم تقبل عقده أي دولة عربية ولكنه عقد في قبرص . ومن قبرص أعلن مولد منظمة حقوق الإنسان العربية ، ومنذ ذلك الوقت أخذت معظم الدول العربية تتحدث عن حقوق الإنسان ، فالمسألة ممكنة وقابلة للتطبيق فيما لو فكرنا الآن في كيفية اخراجها الى حيز التنفيذ .

د . فارس السقاف : الدكتور برقاوي تحسس كثيراً من إقران أو عقد قران بين الديمقراطية والشورى وأعتقد أن هذا تحسس لا مبرر له ، لأننا كمفكرين يجب أن نعتقد أو نعترف بأن الحركات الاسلامية والإسلام السياسي سمه ما شئت هو حقيقة واقعة ولا بد من محاورتها ، أما أن نلغي حتى دخولهم في مناقشة مثل هذا الأمر وكيف يمكن الاستفادة من الديمقراطية ودمجها في الشورى ، وانجاز عمل مشترك يمكن الاستفادة من التراث

الانساني والتجارب الانسانية كقاسم مشترك فاعتقد أن هذا التحسس لا مبرر له وهو تحسس يبدو أنه أيضاً وأخيراً سياسي ولا يخضع للمعايير العلمية والفكرية . علينا مناقشة الاشكالية هذه بين الديمقراطية والشورى فهي اشكالية موجودة يجب محاورتها ، يجب مقاربتها ، لأننا نعتقد أن هذه الحركات الاسلامية والاسلام السياسي انما مارس العمل هذا الذي يبتعد أو يقترب من تصورنا للديمقراطية لأن في أذهانهم تصور مختلف عما نتصوره مثلاً عن الديمقراطية . وهم يعتبرون أن العمل فرع عن هذا التصور ، والتصور هذا هو دليلهم النظري للممارسة العملية الواقعية . نحن قلنا في ورقتينا أن الشورى مبدأ والديمقراطية آلية . هي التي تحيل هذا المبدأ الى النظام السياسي الواقعي من خلال الممارسة وأن الاجتهاد مطلوب ، متواصل ولا يجب أن يتوقف والتأصيل أيضاً لا بد منه . الحركات الاسلامية كما قلت : هناك تفاوت فيما بينها وكثير منها يتقرب من هذا الفهم المتطور والمستنير لهذه القضية ويجب أن نوسع من دائرة هؤلاء حتى تحاصر ما هو متطرف وما هو خارج عن هذا النظام الديمقراطي الحديث الذي توافقنا عليه ونبشر به كما قال البعض . أيضاً مما قلناه ضرورة ادخال الديمقراطية في نظام التربية والتعليم حتى لا يصبح منحة فوقية تعطي وتوهب من الحاكم ثم تنتزع منه متى شاء (تنتزع من الشعب ، متى شاء هذا الحاكم) . إذاً لا بد أن ندخل في بنية هذا النظام التعليمي وبنية النظام الاجتماعي والاقتصادي ، وقد يعتقد بعض مفكرينا أننا نغرق في الترف النظري وأننا نسرف في الجدليات والمناقشات الكلامية وهذا غير صحيح . نحن الى الآن لم نسلك الطريق الصحيح للمناقشات والجدل . حتى الكلام ، والكلام لا يجب أن ننظر اليه على أنه ترف وأنه لا مبرر له . التصور النظري ضرورة ومدخل أساسي وخطوة أولية نحو العمل ، حينما ندخل عملاً ما ، دون أن نسلك تصور نظري ، نخطىء كثيراً في الممارسات ، نحن لم نبدأ حتى الآن بصياغة مشروع نهوضنا الحضاري ، فما بالنا ونحن نقول أننا قد أسرفنا في الكلام ، واحداث الاشكاليات والجدليات بين الشورى والديمقراطية والى غير ذلك . أعتقد أن يجب أن يكون الجهد والاجتهاد متواصل في هذا الأمر وهي اجتهادات قابلة للخطأ والصواب .

السفير سعود الزبيدي : الواقع نريد أن نشير الى نقطة مهمة جداً ، الديمقراطية فعلاً مطلب أساسي للأمة العربية ولا نريد أن يدخل في كلامي أن الشورى مبدأ والديمقراطية آلية ، نحن نبحث في هذا الكلام منذ سنين ولكن بعدها نسينا أن بعضنا استخدم الاشتراكية وبعضنا استخدم الرأسمالية ، وأنظمتنا كلها استبعدت الاسلام ، حتى التي تحكم بالاسلام ، فرجاء شديد أن هذه الورقة تتكلم على استحياء . فلماذا لا نضع النقاط على الحروف ونقول

أننا نريد ديمقراطية ، نريد دستوراً يوضع ، لأنه لا يمكن أن تنظم علاقة الحاكم والمحكوم في الهواء ، أو تنظمها بالقمع ، أو تنظمها بالأمن ، الإنسان العربي إنسان خائف من داخله .

فنحن بالحقيقة يجب أن نضع الاستخلاصات في صورتها الواقعية لا تدخل في نقاش خصوصاً في الورقة القادمة سدي الرئيس .

د . علي عبد الكريم : أريد أن أتوقف أمام كلمة واحدة أثناء مناقشة الديمقراطية التي استمعت إليها قيلت وترددت في هذه القاعة وأثناء المناقشات ، أن هناك كلمة وهي ليست ديمقراطية أبداً ألا وهي كلمة (يجب) يجب... ويجب... ويجب هذه كلمة آمرة لا تستخدم في إطار المناقشات العلمية . وفي إطار تنوير الطريق لمخرج من واقع الأزمة . فالتأكيد على كلمة يجب ، يجهض الديمقراطية من أساسها من ناحية المنادين بها ، المثقف يتعامل مع هذه المقولة ينبغي أن يخرج من كافة التلوينات التي تلون هذه الكلمة ويؤخذ علينا أن نستعمل هذه العبارة كثيراً في أحاديثنا .

أما فيما يتعلق بموضوع الشأن الاقتصادي أنا لن أطيل كثيراً . ولكن كنت أتوقع أن تكون هذه الجلسة مدخلاً لوضع الآليات ، تساعد بها كإطار مثقف مستلهم فعلاً أفاق الأزمة الإقتصادية القائمة والمشكلة الاقتصادية العربية . وتضع مخارج عملية تساعد في بلورة مجموعة آليات تسمح في المدى الطويل والقصير ، للخروج من الحلقة المفرغة التي نعيش فيها . فعلى سبيل المثال أنا أريد أن أحدث تعديل فقط في العبارات التي طرحت في الورقة مع تقديري في الصفحة الثانية أولها . وأنا أعتقد أن العقل العربي سواء في إطاره الرسمي والشعبي ، سقفه الزمني توصل الى آلية معينة وافترض أنها هي نهاية المطاف فيما يتعلق بالخروج من أزمة العلاقات العربية ـ العربية في جانبها الاقتصادي وطرح ، آلية تسمى منطقة التجارة الحرة العربية هذا هو السقف الذي وصلوا إليه . نحن لدينا تصورات عمليات تساعد على التعجيل بتنفيذ هذا الأمر . على الأقل نكون حققنا شيء يستطيع أن يفسح المجال أمام الفترات السابقة كي نتمثل بحقيقة مادية . الاتفاقية هذه تنص ببنودها على التنفيذ التدريجي لمدة ١٠ سنوات... والعشر سنوات في إطار هذا الزمن كثير تماماً والتخفيض أيضاً ١٠٪ أيضاً قليل . فأنا أريد من هذه الفقرة أن تعاد صياغتها ، بما يؤدي الى اختصار المدى الزمني للاتفاقية بدل الـ ١٠ سنوات أعتقد أن تكثف الجهود العلمية والاطروحات بشأنها بحيث تختصر الى ٣ سنوات مع العمل على تفعيل القرارات السابقة التي ارتبطت الحكومات أيضاً بإطارها . وهو التحرير المتبادل التي تراه الحكومات في إمكانيات الدخول بإلغاء كل القيود

الماثلة أمامها ، كيف يتم هذا الدفع ، هذا يستطيع أن يتمثل بآليات من خلال هذه الندوة ومن خلال هذه الورقة .

د .ماهر الشريف : ملاحظتي الأولى على الورقة الاقتصادية تتعلق بما في السطرين الأخيرين منها . عن «وجود ما يبدو أنه فرصة لتجميع الدول العربية على أسس اقتصادية قد تحقق ما فشلت فيه السياسة عبر أكثر من ٥٠ سنة من التاريخ العربي الحديث» يبدو لي أن هذا الاستخلاص يعيدنا من جديد الى الوضع الاقتصادي في مواجهة السياسي أو لنقل إعطاء الأولوية ، للاقتصادي على السياسي ، في تحقيق مشاريع العمل الاقتصادي العربي المشترك ، في حين أن تجربة العقود الخمسة أو الأربعة الفائتة في هذا المضمار قد بينت أن من الخطأ وضع السياسي في مواجهة الاقتصادي ، أو الاقتصادي في مواجهة السياسي ، عند الحديث عن مشاريع العمل الاقتصادي العربي المشترك ، فهناك علاقة جدلية بين العاملين لا يمكن أن نتجاوزها .

الملاحظة الثانية : أعتقد أن هناك سبباً رئيسياً لفشل تجارب العمل العربي المشترك أغفلته الورقة . وهو سبب بدأ يبرز خصوصاً بعد الطفرة النفطية التي أعقبت حرب تشرين /اكتوبر . وأعني به التفاوت في توزع الثروة العربية . وتعمق الهوة في مستوى التطور بين البلدان العربية ، وهذا السبب هو اليوم في اعتقادي أحد أهم الأسباب التي تعيق مشاريع العمل الاقتصادي العربي المشترك .

الملاحظة الثالثة : أعتقد أنه من الضروري التمييز بين القاعدة التي يجب أن تقوم عليها مشاريع العمل العربي الاقتصادي المشترك وهي قاعدة المنافع والمصالح المشتركة ، ويجب أن تتضمن في الورقة ، وبين الية الوصول الى تحقيق وحدة اقتصادية عربية مستقبلاً ، هذه الآلية هي آلية سياسية ، بينما القاعدة هي قاعدة المنافع والمصالح المشتركة . التي يجب أن يشعر المواطنون في كل بلد بأهميتها وربما إذا أقيمت مشاريع العمل المشترك على هذه القاعدة قد يمكننا من تجاوز العقبة المتمثلة في تفاوت مستوى الثروة هذا إن أمكن ذلك .

إذاً طالما أن الآلية هي سياسية يعني آلية الديمقراطية ، الملاحظة الأخيرة . تتحدث عن غياب الإرادة السياسية باعتباره سبباً أساسياً لفشل المشاريع العمل العربي المشترك وهذا صحيح . ولكن الكلام عن الإرادة السياسية ، يجب أن ينص بأن الإرادة السياسية لا يجب أن تبقى أسيرة مواقف الحكام ومزاجهم المتقلب وإنما يجب أن يكون للشعوب العربية دور في صنع هذه الإرادة السياسية وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا باعتماد معايير النظام الديمقراطي الحديث الأمر الذي يؤكد سيدي الرئيس أننا لم نكن موفقين في الفصل في

نقاش الورقتين من الجانبين السياسي والاقتصادي ، لأننا عدنا مرة أخرى في مناقشة الورقة الاقتصادية الى عامل الديمقراطية وعامل ضرورة وسيادة معايير النظام الديمقراطي الحديث .

د . مهدي الحافظ : بالحقيقة أنا عندي ملاحظة أولى حول منهجية طبيعة هذه الأوراق الموصوفة بأنها استخلاصات ورش العمل . هي بالحقيقة ليست توصيات أو قرارات لهذه المجاميع ، هي تقارير عما جرى لهذه المجاميع وبالتالي يجب أن لا نشغل أنفسنا ، بالحديث عن بعض الصياغات وبعض الأفكار التي لا يجري الاتفاق حول المشاركة ، لكن ما هو مهم هو الاستخلاصات العامة التي يتقدم بها الأخ الدكتور علي الدين هلال . حيث أنها ستعطي الوجهة العامة لهذا المؤتمر .

الملاحظة الثانية : حول الورقة الاقتصادية ، أعتقد أن بعض الصياغات وهذه لغرض الدقة العلمية ، يجب أن تراجع من قبل المركز ، لأنها فيها شيء من عدم الانسجام لبعض الوقائع والحقائق ، والفقرة الثانية في الورقة تتحدث عن إطار التعاون الاقتصادي العربي وتضعه وكأن هناك بدائل له مثل إتفاقية (الجات) التي هي اتفاقية التجارة الدولية ، وكذلك اتفاقية الشراكة مع أوروبا ، وطبعاً في نفس الوقت مذكور موضوع مؤامرات الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، إذا كان النقد يرد هنا بالنسبة لمؤتمرات الشرق متوسطية . فإنها لا ترد بالنسبة لا لإتفاقيات الجات ولا بالنسبة لاتفاقيات الشراكة . لأنه ليس هناك تعارض بين الاثنين ، حتى المجموعة العربية بإمكانها أن تدخل ككتلة ضمن اتفاقية منظمة التجارة الدولية ، والنقطة الثانية : بالنسبة لاتفاقات الشراكة مع أوروبا ، أعتقد أن هذا الموضوع بحاجة الى تقييم أدق ، ليس هنالك معارضة جديَّة من قبل الدول العربية بهذا الشأن ، حتى سوريا مؤخراً دخلت وقطعت شوط كبير . باتجاه التوصل لاتفاقية من هذا القبيل . لهذا السبب أنا أعتقد حرصاً على الدقة العلمية لا بد أن يعاد النظر لصياغة الفقرة الثانية . الفقرة الثالثة : حول التطورات الاقتصادية في العالم وذكر العولمة . في الواقع أنا أبديت وجهة نظري أمس حول هذا الموضوع ، وأنا أؤكد على ما ذكر الدكتور سعيد النجار ، يجب عدم النظر الى العولمة على أنها اجراء اقتصادي شأنه شأن الاتفاقيات الدولية . مذكورة هنا وكأنها فعل اختياري ، أمام الحكومات العربية ، في الواقع العولمة هي ليست اتفاق شراكة ، وليست هي اتفاق تبادل تجاري ، وليست اتفاقاً دولياً . هي ظاهرة موضوعية مرتبطة بتطور القوى المنتجة وبشكل خاص بالتقدم العلمي والتكنولوجي . فلذلك أن التعامل معها وكأنه بالعبارة الواردة قد لا تكون مفيدة للإقتصادات العربية وهي ترتبط بالهيمنة هذا توصيف غير دقيق . يمكن

نقد استخدام آليات العولمة لصالح الشركات عابرة القارات . ولصالح بعض الحكومات والمؤسسات هذا وارد ، لذلك النقطة التي أشار إليها الدكتور نجار جديرة بأن تراعى في هذا الاجتماع . إن آثام النظام الدولي شيء يجب لعنها ويجب أن نعمل ضدها . والتصدي لظاهرة موضوعية ترتبط بتطور القوى المنتجة شيء آخر . التمييز بن الاثنين في غاية الأهمية ، يجب أن لا يفهم من هذا الكلام بأن هناك تغاضي عن الدور الأمريكي ، أو عن دور النظام الدولي ، الذي قيل عنه أوصاف كثيرة وفي نفس الوقت أن يجري التنديد بظاهرة موضوعية حيث أعتقد أنها ستستمر بصرف النظر عن قرارات الحكومات ، وقرارات المؤتمرات ، أو ورشات العمل .

لهذا أعتقد أن هذه الصياغة يجب أن يعاد النظر فيها .

أ . **محمد عبد السلام** : ليست مهمتي أن أعقب على أي شيء . يعني بعض المسائل الإجرائية الخاصة بإعداد الورقة . وطبعاً أشكر الدكتور مهدي الحافظ على آخر كلام تحدث به . إن هذه الورقة ليست من ضمن الأوراق الرسمية للمؤتمر ولا تعد وثيقة من وثائقه . والاستاذ كامل أبو جابر من أجل أن يطمئن عليها . هي مجرد تقرير لما تم أمس لإبلاغه لنطاق أوسع لإعادة مناقشته مرة اخرى . والأوراق التي قدمها الدكتور مصطفى العبد الله ، والدكتور عبد الإله بلقزيز ، ود . فارس السقاف نوقشت من حوالي ٢٠ شخص . تتضمن الورقة الاتجاهات الرئيسية للنقاش فهذا الذي تم لمناقشته وإعداد استخلاصات نهائية . ثم الكتاب النهائي .

الكلام عن مسألة حقوق الإنسان : أن عدم ذكر هذه المسألة في الورقة . فهذا لا يعني أن الورقة الرئيسية لم تتحدث عنه . قيل الكثير عن حقوق الإنسان في الأوراق المقدمة كواحدة من أسس الديمقراطية .

مسألة الصياغات في بعض الأحوال . والورقة ربما لم تتكلم عنها بشكل حماسي والناس لم تتكلم عنها بحماس . والناس كانت حساسة في البداية ومن ثم تطور النقاش في النهاية . وقيل بعض الأمثلة المحددة .

ومسألة لا تريد أن تغضب أحد ، الناس نفسها في المناقشة لم تكن تريد أن تغضب أحداً ، والورقة تعبر عن الاتجاه الرئيسي للنقاش ، الذي ينطوي على توافق بين التيارات المختلفة لا يوجد من قال شيء بتحديد أكثر مما ذكرته الورقة . أو هذا التيارالعام ولكن التيار العام هو الذي تشير اليه الورقة .

مشروع النهضة العربية الثالثة:

التنمية الاجتماعية

قضايا الإندماج والتكيف الاجتماعي
في الوطن العربي

محمد بركات *

المقدمة

في بداية بحثي ، لا بد لي ان أوجه تحية لعلماء واخصائيين وميدانيين سبقونا على مرّ ربع قرن في صياغة خطط للتنمية العربية ، واكتشفوا الكثير من معوقات النهوض ، ووضعوا أسساً عملية للانطلاق بالواقع العربي تنموياً نحو مستقبل أفضل . فإن استذكارهم والاشادة بمساهماتهم واجب الباحث المنصف ، ذلك ان المواثيق والاستراتيجيات التي وضعوها في التربية والعمل الاجتماعي والاقتصادي والاعلام وغيرها من ميادين الحياة العربية لاتزال مرجعاً هاماً ، وان كانت لم تطبق . ولو أمكن تطبيقها لكنا بوضع أفضل الآن .

●

إننا نعيش عصر العولمة ، ونشهد الوحدة الأوروبية التي قامت متجاوزة تباين القوميات واللغات والمصالح والمستويات المعيشية ، وعندما أشير الى أن معظم ما جاء في المواثيق والاستراتيجيات العربية بقي حبراً على ورق ، فأنا لا أعبر عن تشاؤم أو أدعو الى استسلام ، ولا أدين العروبة التي قد تعرضت للتجريح من أبنائها بأقصى مما افتراه عليها أعداؤها ، بل أنا أدين الأنظمة القطرية والكيانات العربية التي لم تكتشف بعد بأن وحدة العرب هي ثروتهم الحقيقية ، وكأنها نسيت أو تناست عصي « قس بن ساعدة » التي لم يتمكن أحد من كسرها مجتمعة ، في حين تكسرت تباعاً عندما استفردت واحدة بعد اخرى .

* مدير عام مؤسسات الرعاية الاجتماعية - رئيس المجلس الوطني للخدمة الاجتماعية في لبنان أمين عام مؤتمر الخير العربي .

وفي نظري انه من الآن ، والى حين تصبح الشعوب العربية أكثر وعياً لحقوقها ومصالحها ، ستبقى الأنظمة الحاكمة مسؤولة عن التخلف العربي السائد ، لأن الحكومات هي التي تتولى مسؤولية التنمية سواء بوعيها لأهمية التنمية ، أو بتوعيتها للشعوب . فإن من أهم مسؤوليات الحكام الاهتمام بنهضة مجتمعاتهم وتحسين اوضاعها .

●

المدخل

يُعرض هذا البحث ضمن ورشة التنمية الاجتماعية التي تم تقسيمها الى موضوعين :

الأول : قضايا الاندماج والتكيف الاجتماعي في الوطن العربي التي سأتولى طرحها في هذا الموضوع .

الثاني : دور المنظمات العربية الأهلية الـ NGO في التنمية الاجتماعية ، الذي ستتولى عرضه الدكتوره أماني قنديل .

وبهذا التقسيم تحدد البحث ضمن ما هو معروف بالرعاية والخدمات الاجتماعية المتاحة للأفراد الضعفاء وغير القادرين ، وتخفيف الآلام الناجمة عن عدم التكيف ، وعن البؤس ، وعن الويلات والكوارث في حال وقوعها . لذلك أود أن اتناول الموضوع من خلال عنوانَيْ الرعاية والتنمية .

غالباً ما توصف الخدمات الرعائية بأنها تقوم على الصدقات والإحسان والخير وكأن هذا الوصف في نظر البعض ، هو للانتقاص من قيمتها ، مع أن الربع الأخير من القرن العشرين شهد ارتباطاً بين مفهوم الرعاية ومفهوم التنمية ، أي بين عملية التنمية وبين حل المشكلات الاجتماعية بغية تحقيق اندماج الفئات غير القادرة أو غير المتمكنة او المهمشة او المرفوضة وتكيفها مع البيئة الاقتصادية في نطاق النظام السياسي السائد .

تقوم الرعاية على التصدي لأسباب الخلل وتحديد المسار والبرامج التي تبنى عليها قضايا الاندماج والتكيف . أما التنمية فهناك دعوة رائجة لقيامها على اساس النهوض والمشاركة وتوسيع الخيارات .

على أن ما نشهده على أرض الواقع في الأقطارالنامية ، ومنها الأقطار العربية ، من تطبيقات ونتائج لعمليات التنمية يجعلنا في خشية من ان تتخذ التنمية مدلولاً مختلفاً ، يذكرنا بالمدلول المختلف الذي اتخذه الاستعمار ما بين انطلاقته ونتائجه .

لقد اعتدت الرجوع الى معاني الكلمات العربية في امهات المعاجم ، ذلك أن معاني الكلمات في لغتنا غالباً ما تكون أبعد عن التجريد وأبلغ في التعبير . وفي هذا السياق وجدت في موسوعة لسان العرب للعلامة ابن منظور ان أصل الاندماج هو الاستقامة ، والاجتماع على الشيء ، وهو كذلك الشيء القوي المحكم ، وهو أيضاً جعل الشيء كالحبل المفتول بعضه مع بعض .

كما وجدت ان أصل كلمة التكيف هو الجمع ، كوضع الرقعة(وهي الكيفة في الثوب) ، وقيل ان التكيف بمعني التجمع .

أما كلمة التنمية فهي من النماء أي الزيادة ، ومن معانيها ايضاً وجه الاصلاح وطلب الخير والارتفاع بالشيء .

مع تأييدنا للتنمية بشكل عام ، فإننا سنشير في المقارنة التالية الى الفرق الكبير بين التنمية التي يروج لها نظرياً ، وبين التنمية الجارية على أرض الواقع بما تحمله من مخاوف لجهة تسببها بمشلكات اجتماعية سوف تتطلب المزيد من جهود الاندماج والتكيف لمعالجتها ، وقد أوردنا في هذا عدداً من الأمثلة على ذلك .

التنمية نظرياً كما يروج لها:	التنمية واقعياً كما يخشى من نتائجها:
وسيلة لبناء المجتمع ورقيه	وسيلة لزعزعة تماسك المجتمع
استغلال للطاقات والإمكانات البشرية والطبيعية	استغلال للطاقات والامكانات البشرية
لخير كافة فئات المجتمع .	وخيرات المجتمع لمصلحة فئة واحدة من ابنائه
اشباع لإحتياجات الفرد والمجتمع	تخمة عند قلة من الأفراد يقابلها تزايد الحاجات عند باقي أفراد المجتمع
انبثاق للتنمية من الواقع	انبثاق للتنمية من مستلزمات خدمة مصالح الشركات والمصالح الربحية
توفيق بين مبادىء العدالة وبرامج التنمية	انتشار للظلم والتخلف
إحداث للتوازن والتكامل بين البرامج الاجتماعية والاقتصادية	اخلال بالتوازن بين البرامج الإجتماعية
برامج ومشاريع مرتكزة على التخطيط كأساس لعملية التنمية الشاملة	إبقاء للتخطيط في حيزه الورقي والتحدث عنه مطولاً دون أي تنفيذ عملي
اهتمام دولي ذو أثر تجاري واستهلاكي	اهتمام بتهجين المجتمع وتغريبه

اضافة الى الوصف آنف الذكر والى المقارنة التي عرضناها بين النظرية والتطبيق ، فإن بعض تطبيقات التنمية الوافدة قد تؤثر على الأغنياء والقادرين العرب ليعدلوا من تبنيهم لمفاهيم الخير والإحسان والبر والصدقات التي جعلت من هذا العصر بدون أدنى شك عصراً ذهبياً للخير . وليتحولوا بأموالهم وأنفسهم عن الاسهام الخيري المتسع والمتجه نحو تمكين الفقراء وغير القادرين .

وترصد حالياً جهود حثيثة لتحويل الأموال الخيرية العربية التي تزيد سنوياً على ثلاثة مليارات عن توجهها نحو أعمال الخير والرعاية التي يستفيد منها أكثر من ١٢ مليون عربي . هذه الأموال الخيرية هي التعبير الأسمى والأرقى عن مفاهيم الغنى الإنساني عند العرب وهي الشكل المعاصر للكرم والتكافل والبر والإحسان . ومن هنا ، وتحت عنوان العولمة ، قد يحاول هذا النظام الجديد «القوطبة» على هذه الأموال بالتصدي لتوجيهها وتغيير مسارها ، عن طريق معابر ودهاليز المنظمات الدولية وشعاراتها التي تحاول اقناع اصحاب الأموال بأن مفهوم التنمية الصحيح يتحقق بالتخلي عن الخير والإحسان وباستبدالهما بمفهوم للتنمية البشرية بجلعها « عملية توسيع لخيارات الناس» .

فأية خيارات تنموية هذه التي عرّت أقطاراً افريقية بكاملها من زراعاتها التقليدية لتزرع ما تستهلكه مطاعم الغرب ودول الشمال الغنية ؟

وأية خيارات تنموية هذه التي حكمت سلوك الشباب ليغيروا الملابس سنوياً بل فصلياً تبعاً لما تنتجه الشركات من تصاميم لسراويل « الجينز » والقمصان ؟

وأية خيارات تنموية هذه التي عممت مطاعم الهمبرغر والبيتزا وجعلت الناشئة يلهثون وراء تناول هذه الأطعمة المستوردة ؟

وأية خيارات تنموية هذه التي أبعدت الأطفال عن صدور أمهاتهم ليرضعوا الحليب المجفف المستورد ؟

وأية خيارات تنموية هذه التي جعلت الكبار والشباب والصغار يهتزون « طرباً » لمايكل جاكسون ومادونا ، ويتقززون عند سماع الغناء العربي وألحانه ؟

أجل أن التنمية هي عملية توسيع خيارات الناس . على ان تكون تلك الخيارات من ضمن مجتمعاتهم وتراثهم وأصالتهم وعاداتهم وتقاليدهم . وما عدا ذلك ، تصبح التنمية عملية تغييب لخيار الأصالة والانتماء الصحيح في مقابل استيراد الغرابة والنتاجات الأجنبية .

يأخذنا ذلك الوصف للواقع المُعاش الى تصور أنني أقول أننا أمام مؤامرة خارجية من قوى تتربص بنا شروراً لا تنتهي . وأنا لا أريد هذا القول .

ذلك أن الدول القوية ماتزال ماضية في تحقيق مصالحها على حساب مصالح الشعوب الضعيفة ، واللوم لايكون عليها أبداً بل على الضعفاء والمنقادين لها وعلى رأسهم العرب حكومات وشعوباً بشكل يعطي أمثولة نادرة للتمادي في الاستكانة والاستسلام تحت وطأة مخلفات عصور الانحطاط وتطلعات الدهشة والانبهار الى مصائد الاستهلاك التي تبدّد الثروة العربية على الكماليات والانفاق غير المنتج .

لكي تتوضح الرؤية فيما نعرضه ضمن محاولة استكشاف ملامح مشروع النهضة العربية في القرن الواحد والعشرين ، لا بد من تناول مفهومين اساسيين :

الأول : مفهوم الاندماج والتكيف القائم على الرعاية أو الحق المعلوم ، ويتصارع فيه اتجاهان : احدهما يدعو للحفاظ على الرعاية وما تتضمنه من خير وتكافل وعدالة ، وعكسه اتجاه يعتبر أن ما ينفق على الاندماج والتكيّف هو هدر للأموال بلا أي عائد انتاجي .

الثاني : مفهوم التنمية القائم على توسيع خيارات الناس . وهنا نجد اتجاهين أيضاً ، اتجاه يدعو لاعتبار ان التنمية تقوم على تكوين وتمكين القدرات البشرية عن طريق تحسين الصحة والمعرفة والمهارات لكي يعيش الناس حياة مديدة وسعيدة ولكي يحصلوا على الموارد اللازمة لضمان ذلك . واتجاه معاكس يرى بأن التنمية هي استخدام لقدرات الناس المكتسبة في الاغراض الانتاجية وتمضيه أوقات الفراغ في ممارسة نشاط فكري أو سياسي أو ترويحي .

بين هذين المفهومين والاتجاهات المذكورة ، تبدو الاشكالية التالية التي تعنينا في الموضوع :

لا للرعاية لأنها موضة قديمة . تقابلها نعم للتنمية كثوب وموديل عصري في شقها الاستهلاكي

وتحفل تقارير وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بحلول ووصفات سحرية رائعة لهذه الاشكالية تثير الجدل وتترك الحسم لمن هو أقوى وأقدر على حسم النتيجة لمصلحته .

يقول العرب «اذا اردتم ان تحيروهم فخيروهم» وهذا ما قد تفعله تقارير الأمم المتحدة في دعوتها إلى تنمية تقوم على توسيع خيارات الناس .

فماذا يعني مفهوم توسيع الخيارات في المجتمعات العربية ؟

نحن أمة تعبد الله وتحرم العبودية لغيره عز وجل ، ومع ذلك ، فإننا نجد الشعوب في

معظم الأقطار العربية محكومة بنظم أقرب ما تكون الى الاستعباد منها الى الاعتراف بحقوق المواطنة ، وفي ظل أنظمة كهذه ، أي خيار يكون وأي توسيع للخيارات ؟

أما الخيار المتاح في أقطارنا العربية فهو في أن نمتلك أجمل السيارات ، وفي أن تطوق معاصمنا أغلى الساعات ، وفي أن نستهلك أحدث الملابس ، وفي أن نقتني أغلى الأشياء ، ومؤخراً صرنا نحمل أحدث ما توصلت إليه التقنية من الهواتف النقالة والحاسبات الآلية ، علماً بأننا لم نستعمل حتى الآن أكثر من ١٠٪ من امكانات أقدم هذه الأجهزة .

وخيارنا حر أيضاً في ان نتسمر أمام شاشات التلفزة لنشاهد مباريات كرة القدم ، مطبقين القول المشهور للكوميدي العربي المرحوم نهاد قلعي (حسني البورظان) في أحد مسلسلاته مع الفنان دريد لحام (غوار الطوشي) : «اذا أردنا أن نعرف ماذا في ايطاليا ، علينا أن نعرف ماذا في البرازيل» ، ولننتظر نتائج سباق «الفورملا وان» للسيارات بين هاكنين وشوماخر ومباريات التنس بين بيت سامبراس ومارشيلو ريوس . في الوقت الذي يغترب فيه الجواهري ويدفن بعيداً عن وطنه ، ويعيش أدونيس في باريس ، ويموت نزار قباني في لندن ، ونختلف على مشروعية زواج المسيار والمتعة ، ونلهث وراء اميركا لتقنع نتانياهو بالتخلي عن ١٣,١ من الأراضي المحتلة من فلسطين عام ١٩٦٧ . وبينما يتسكع في شوارع مدننا العربية ملايين الأطفال ، ويهجر الملايين من شبابنا العربي بلدانهم للعمل في أوروبا في مهن شتى ، في الوقت الذي نستورد فيه العمالة الآسيوية والافريقية ، كما أن مئات آلاف الأدمغة اختارت السفر والإقامة والعمل بعيداً عن البلاد العربية ، ومع ذلك يتزايد دخلنا القومي وترتفع معه ، في مفارقة عجيبة ، اعداد الأميين والفقراء في الأقطار العربية .

مجتمعنا العربي اليوم «أولاد ست وأولاد جارية» . وأنا لا أتحدث عن وجود الأغنياء ومتوسطي الحال وذوي العيش المستور ، بل أتحدث عن ممارسات بعض الأنظمة العربية المؤدية الى تشجيع عدم الاحساس بالمشاركة لدى شعوبها ، بحيث نجد أفراد معظم المجتمعات العربية ، على اختلاف مواقعهم ومراكزهم المالية والاجتماعية . يُدفعون دفعاً للإحساس بأنهم ليسوا شركاء في وطن واحد ومجتمع واحد ، ويتصرفون على هذا الاساس . مما أوجد هذا البون الشاسع والمتزايد الذي يولد مشكلات تتطلب جهوداً لتحقيق الاندماج والتكيف . وها هي قوة التباعد المؤدية الى المزيد من الاختلال تزداد قوة وخطورة مع قصور الجهود الحكومية المبذولة في معظم البلاد العربية عن تحقيق المشاركة .

حتى ليتساءل المرء عما اذا كان المواطنون غير المتكيفين وغير القادرين مدركين او

مقتنعين بأن الجهود التنموية التي تبذلها الحكومات هي في مصلحتهم . أم تُرى العناوين والمضامين الاستهلاكية باتت تطغى على هذه الجهود ؟

ليس مفهوماً على الاطلاق لماذا تقف الحكومات لا مبالية أمام تزايد الاستهلاك غير المنتج للثروات العربية . بل لماذا تفرح وتهلل لدخول الشركات التجارية الدولية إليها فتقيم الاحتفالات ابتهاجاً بوصول شراب البيبسي كولا وشطائر الماكدونالد والبيتزاهات ومطاعم كنتاكي ومقاهي هارد روك وأزياء بنيتون وغيرها .

ان الاعتراض ليس على دخول هذه الشركات ، وإنما على ترجيح كفة هذه الشركات رسمياً واحتفالياً ، مما يشجعها على جمع الأرباح الطائلة ونقلها بعيداً الى خارج الأقطار العربية .

ثم اننا في البلاد العربية ، نجد ان المحلات والمعارض تبيع التحف والمجوهرات والساعات والأزياء بكميات تفوق بكثير استهلاك أي بلد آخر مقارنة بالدخل القومي وعدد السكان . فكل اقتصاد البلاد العربية ذات المئتي مليون عربي لا يوازي اقتصاد اسرائيل المتقشفة ذات الأربعة ملايين نسمة .

أعتقد بأن السقف العربي يدلف ، أي أن المياه ترشح منه ، والحل لا يكون بوضع وعاء لتلقي المياه المنهمرة من السقف ، بل بمعالجة أسباب التسرب ومنعها . واعتقد ان المشكلات الاجتماعية التي نواجهها والتي تتطلب جهوداً حثيثة لتحقيق الاندماج والتكيف ، لا تقتصر على توفير البرامج والخدمات بعد تفاقم الأزمات ، بل تتطلب معالجة المسببات أيضاً ، ولمعالجة المسببات لا بد من أن تجهد الحكومات في توعية كل الناس لحقوقهم ولواجباتهم ، ويتم ذلك بيسر عندما يجتمع الناس والحكام على المشاركة والمحبة والانتماء ، لأن الناس يبادلون الحكام حباً بحب ، بقدر ما يبادلونهم الاستهتار والتسلط بالكراهية . ان المحبة المتبادلة ممكنة ، وهي الكفيلة بتضييق الهوة ما بين الحكام والشعوب .

ولمعالجة المسببات أيضاً لا بد من جهود الحكومات في توزيعٍ أفضل للموارد وفي تمكين الناس من المشاركة ، وهذه هي التنمية بمفهومها العادل .

كما يدخل ضمن مهام الحكومات وقوى الانتاج الفاعلة اظهار المضمون الاجتماعي أو الوجه الانساني للتنمية ، ليس من حيث اقتصارها على زيادة الدخل فقط . وهنا استعير العبارة التالية من تقرير للأمم المتحدة حول التنمية : « هناك أربعة عناصر رئيسية في مفهوم التنمية البشرية ، هي الانتاجية والانصاف والقابلية للاستدامة والتمكين » .

ولعل اخطر ما يواجهه الواقع الاجتماعي الذي نبحث في نطاقه اليوم ، هو الدور الذي يلعبه الاعلام في تشجيع التسوق والاستهلاك من خلال شيوع وتوفر وسائله . اذ يتسبب بزيادة عدد غير القادرين وغير المتمكنين ويدفع بهم نحو عدم الاندماج وعدم التكيّف نتيجة لتعاظم مدى الفوارق .

على من تقع أعباء الاندماج والتكيف

وحيث لا يُرجى تحقيق الكثير على الأصعدة الحكومية ، فإن المسؤولية الكبيرة تقع على كاهل القطاع الأهلي والتنظيمات غير الحكومية ، لتحمل الأعباء وللضغط على الأجهزة الحكومية ، حيث أمكن ذلك . للإهتمام بالإندماج والتكيف .

لا بديل بالمطلق حالياً عن مؤسسات العمل الأهلي غير الحكومي في تحقيق الاندماج والتكيف الذي يستهدف الفئات غير المتمكنة والتي تتزايد أعباؤها يوماً بعد يوم ، علماً بأن هذه المؤسسات الأهلية تؤمن مواردها من مصدرين رئيسيين هما التبرعات التي يقدمها الافراد والمخصصات الحكومية . إن معظم جهود الرعاية والإندماج والتكيف في الوطن العربي . تتولاها حالياً مؤسسات العمل الأهلي ، وإن لم يكن هكذا الحال في بعض الأقطار ، فإن الاتجاه غالب لأن تتولى الهيئات الأهلية ذلك في وقت ليس ببعيد . اذ ان ظهور القطاع الثالث المستقل عن القطاع الحكومي وعن القطاع الربحي . يبدو حتمياً كلما تطورت الدول نحو الحداثة والتقدم .

لكن امكانات الإندماج والتكيف المتاحة عبر التنظيمات الأهلية تصطدم بمحاولات لاستيعابها أو للحصول على مواردها ومقدراتها أو لإلغاء دورها .

أما لجهة الاستيعاب ، فإننا نرصد محاولات مستمرة من السلطات والقوى السياسية للسيطرة على المؤسسات الإنسانية والاجتماعية أو التضييق عليها أو تحجيمها من خلال اعطاء الصفة لبعض «الدكاكين» لتكون بمثابة مؤسسات انسانية .

واما لجهة حرمانها من بعض مواردها ، فيتم ذلك عن طريق التوجه بالمورد نحو أنشطة التسلية والترويح بعد جعلها تستحوذ على الاهتمام الأول للواهبين والممولين . من مدخل التساؤل مثلاً عن الجدوى الاقتصادية والاعلامية التي يحققها مصرف كبير او شركة مملوكة لرجل أعمال من خلال الاسهام في رعاية المتخلفين عقلياً أو ادماج المعوقين أو إعادة تأهيل

المنحرفين ، بالمقارنة مع ما قد يحققه من اقامة عرض للأزياء ، أو مسابقة لانتخاب ملكات الجمال ، أو مسرحية ، أو حفلة غنائية .

وأما الاستحواذ على جزء من موارد التنظيمات الأهلية العربية ، فيتم عن طريق تنظيمات عالمية ذات مكانة وقدرات هائلة تعمل انطلاقاً من بلاد متقدمة وغنية . هذه التنظيمات تستعلم وتستخبر عن امكانات المتبرعين العرب فتعرض عليهم عبر محافل في مراكز الثقل الاقتصادية العالمية ، مثل جنيف أو لندن أو نيويورك وغيرها ، وفي مناسبات ضخمة ومغطاة اعلامياً ، ان يتبرعوا لجمعية تعنى بالحفاظ على نوع من الحيوانات اللبونة في القطب الشمالي ، وهذا أمر هام بدون شك ، ولكنه ليس الأهم بالنسبة للوطن العربي الذي لاتزال البلهارسيا والملاريا والمجاعة والسل تنهش أجساد الملايين في العديد من أقطاره .

المعايير المعتمدة
في الادماج والتكيف الاجتماعي

الإنسان أولاً وأخيراً . وكذلك احتياجاته الاساسية وحقه في عيش كريم ومشاركة فاعلة . من هنا لا بد لنا أن نضع الأولويات التنموية التي تبدأ عند الإنسان العربي وتنتهي عنده أيضاً بسرد حقائق مجردة ومن غيروعظ .

ان القيم الدينية تشكل حوافزاً للتكافل الاجتماعي واستقرار الأسرة وتماسك المجتمع .

وابراز ما يزخر به المجتمع العربي المعاصر من قيم ومنجزات أمر ضروري جداً للأجيال الجديدة التي لا تكاد تجد في متناولها اليوم إلا كل ما هو أجنبي افرنجي ومستورد .

ان ترسيخ الاتجاهات الايجابية في مجال القيم العامة يدفع باتجاه تأكيد قيمة العمل وتحفيز الاقبال عليه وعلى اكتساب المهارات اليدوية وتحسين انتاجية العمل ورفع مستوى الادخار والحد من الاستهلاك ، وكلها تسهم بإيقاظ الحس الاجتماعي لدى الناس . وان الاستثمار بالحث على هذه القيم وبتعزيز الانتماء وتأكيد الذات العربية لا يقل أهمية عن الاستثمارات المالية في دفع عجلة المجتمع نحو التطور .

لا بد أن تكون الأولوية للفئات غير المتمكنة ، التي تشمل الطفولة المحرومة والناشئة والمعوزين وذوي الدخل المحدود وكبار السن . وكذلك المعوقين على اختلاف أشكال اعاقاتهم ، والمهجرين والنازحين لأي سبب كان ، والعمال المهاجرين سعياً وراء رزقهم .

كما يجب أن تلحظ الأولوية في التنمية وضع المرأة والأسرة . فإن أحد أبرز ما يحقق

العوائد التنموية المرتفعة هو تصحيح وضع المرأة العربية وتعزيز دورها في المشاركة . كما يدخل هنا واجب الاهتمام الخاص بأسر المهاجرين كما يدخل تأثير العمالة الوافدة وهجرة الأدمغة .

ولكي يحقق الموضوع شموليته ، لا بد ان نشير ، ولو بالعناوين فقط الى أهمية العمل على استقرار أهل الريف والحد من الهجرة الداخلية والخارجية وتطوير المجتمعات المحلية ضمن برامج تلحظ وضع البدو الرحل والى ضرورة الاهتمام بالأمن الغذائي .

في مطلق الأحوال ، فإن الأولويات يجب ان تنطلق من الدور العلاجي الى الدور الوقائي والإنمائي ، واتساعاً ، من التركيز على خدمة الفرد الى خدمة الجماعة والمجتمع .

ان لكل قطر عربي ظروفه الخاصة وامكاناته المختلفة التي تؤثر في سياسته الاجتماعية المرتبطة ـ غالباً ـ باعتبارات معقدة . ومع ذلك ، فإن التوجه الاساسي يبقى في لزوم تركيز الخطط القطرية على تعميق وتوسيع الدور العلاجي ، أي العمل على تحقيق الادماج والتكيف ، بما يؤمن انطلاقة الدورين الوقائي والانمائي .

أما التنمية الاقتصادية التحتية ، فلا بد من شرحها ببساطة ووضوح للفئات الشعبية كي تدرك عناصرها الاجتماعية والإنسانية ، وتعي ان شق طريق رئيسي عريض أو انشاء مصنع كبير أو ما شابه ، يتضمن محتوى اجتماعياً اذ يوفر فرص العمل للشباب ذكوراً واناثاً ، ويوفر موارداً لتحسين عملية التنمية التي تشمل بدورها حماية الطفولة وتعزيز الرعاية الأسرية وتحسين نظم الضمان الاجتماعي والصحي وتساعد على الحد من الهجرة .

وكما يتوجب شرح المردود الانساني للتنمية الاقتصادية ، فإنه ينبغي التأكيد على المردود الانمائي للأنشطة الرعائية ولعمليات الادماج والتكيف من حيث علاقتها المتلازمة بالتنمية الشاملة .

لن ينتهي بحثنا عند هذا المؤتمر ولا عند سواه ، ذلك ان مشروعاً للنهضة العربية على مشارف القرن الواحد والعشرين لا بد ان يكون فعل إرادة مستمرة يقوم به الواثقون بأمتنا العربية والمتفائلون بمستقبلها لحين حدوث النهضة المنشودة .

ولا بد من التفاؤل ، على الرغم من واقع الانقسام العربي والتشرذم والنزعات القطرية والعصبيات السائدة ، وعلى الرغم من الاستسلام الذي يبدو مسيطراً على جماهيرنا .

أجل ، لا بد من التفاؤل . لأن نواة التغيير والنهوض تتشكل في رحم الأمة في ظروف الهزيمة والتخلف تكمل نموها وتطورها حتى تحين ساعة الولادة . وهذا ليس كلاماً خيالياً ، بل هو عودة الى صفحات تاريخنا ، الى زمن رزحت فيه منطقتنا العربية تحت نير الاحتلال

الصليبي ودكتها فيه سنابك جيوش المغول . وما كان بأفظع من تلك الفترة في انقساماتها وانهزامية طروحاتها .

في تلك الفترة الحالكة من تاريخ أمتنا العربية ، تلازم أمران :

أولهما : عسكري سياسي انتهى باخراج الصليبيين وانهزام جيوش المغول وتراجعهم .
وثانيهما : اجتماعي ، أظهر لأول مرة الدور البالغ الأهمية لمؤسسات العمل الإنساني في تحقيق تماسك المجتمع واشاعة روح المودة والرضى عند الناس .

ونحن هنا نشير الى النهضة الاجتماعية في عصر الانحطاط السياسي . وهذا هو بيت القصيد ، أنه في زمن الإنحطاط السياسي (وما أشبه اليوم بالبارحة) ، اكتشف الحكام والأمراء والأغنياء أهمية العمل الأهلي الاجتماعي وعملوا على إنشاء مئات المشافي والحمامات والمياتم والبيمارستانات والأسبلة ودور العلم على أرقى طرز فن العمارة ووقفوا الأملاك والأطيان للانفاق عليها ، والأهم من ذلك كله انهم ، وهم المتسلطون في زمن الجبروت السلطوي ، وضعوا لتلك الأوقاف نظاراً من الأهلين وليس من رجال السلطة .

ومازال الكثير من المؤسسات الوقفية والخيرية التي انشئت منذ قرون قائم في بلدان عربية واسلامية كثيرة من بينها صنعاء وبغداد وحلب والقدس والقاهرة والقيروان ، وكلها منشآت تخلد ذكرى بناتها وتشهد بالنهضة التي كبرت في رحم زمن الانحطاط .

ان المجتمع العربي المعاصر يحقق انجازات بالغة الأهمية في مجالات الخير والرعاية والتنمية والادماج والتكيف . والاثرياء العرب يتبرعون بأرقى الأشكال كماً وكيفاً للمنظمات العربية غير الحكومية ، لمساعدة غير القادرين كي يصبحوا أكثر قدرة .

انه زمان الخير ما انقضى بعد ، ولن ينقضي بإذن الله . ومن هنا نقدم متفائلين نحو مرحلة من العمل الجاد لتحقيق التكافل والعدالة ضمن مشروع النهضة العربية الشاملة . ومن هنا يكون علينا واجب تشجيع مؤسسات العمل الأهلي وتحييدها عن أية غاية ربحية أو أي تيار سياسي يحاول استقطابها .

سيكون علينا دائماً ان نناضل لتبقى مؤسسات العمل الأهلي مستقلة ، ولتبقى مستقطبة للخير وعاملة من أجل تعميمه من خلال سيرها على نهج الرعاية والتكافل وتقديم العون لمن يحتاجه من جميع فئات المجتمع . كما أن الآمال معلقة على الأجيال الجديدة في ان تستوحي من أمجاد الماضي فجر نهضة جديدة من أجل مستقبلٍ أفضل .

هنالك دائماً محتاجون ، أيتام ولقطاء ومعوقون وذوو دخل محدود وحالات اجتماعية صعبة ، فلنفتح أمامهم أبواب مؤسسات الرعاية والادماج والتكيف ، ولنذهب الى حيث تكمن المشكلات . ومن هنا تبدأ التنمية الاجتماعية معتمدة بشكل أساسي على ارادات الخير التي تزخر بها أمتنا العربية .

●

دور المنظمات الأهلية العربية الـ «NGOs» في التنمية الإجتماعية
موقع المنظمات الأهلية في مشروع النهضة العربية

د. أماني قنديل *

مقدمة

لعل من أهم الموضوعات التي ينبغي التطرق إليها ووضع رؤية مستقبلية لها ، في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية وفي ضوء استشراف المستقبل ، هو تحديد موقع المنظمات الأهلية العربية على خريطة النهضة في القرن الحادي والعشرين ، إن طرح هذا الموضوع ومناقشته في مثل هذا المؤتمر ، يفجر عدد من القضايا المهمة ، قد يكون أهمها هو دور المنظمات الأهلية في العالم العربي ، في إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وبعبارة أخرى تقييم دورها الحالي في التنمية البشرية العربية ودورها المستقبلي .

هناك تساؤلات عديدة ترتبط بالقضية السابقة من بينها : هل المنظمات الأهلية العربية لديها رؤية ولديها وعي نقدي يسمح لها بالإسهام في التغيير ، ومن ثم يوجد لها موقع على خريطة مشروع النهضة العربية ؟ هل هناك دور « كفاحي » تتبناه هذه المنظمات وقيادات العمل الأهلي أي أنها تقوم بدور « مسكن » للآلام والجراح العربية ؟ ، وهل يمكن أن تتوافر « الرؤية » للمنظمات الأهلية التي تزيد في العالم العربي عن مائة ألف منظمة ـ وذلك بمعزل عن رؤية قومية تنموية شاملة ؟...

* المدير التنفيذي للشبكة العربية للمنظمات الأهلية ـ مصر .

أولاً: أهمية الحوار القومي
حول موقع المنظمات الأهلية ضمن مشروع النهضة

هذه هي بعض التساؤلات التي ترتبط بإثارة دور المنظمات العربية في مشروع النهضة، والموضوع يكتسب أهمية كبيرة في ضوء عدد من الاعتبارات العملية والعلمية (الأكاديمية) من أبرز الإعتبارات العملية التي تكسب موضوعنا أهمية خاصة، أننا نستقبل القرن الحادي والعشرين ومعه اهتماماً متصاعداً بدور القطاع الثالث، فلم يعد الاهتمام قاصراً على القطاع الأول وهو الدولة، والقطاع الثاني وهو القطاع الخاص، وإنما امتد للقطاع الثالث الذي نطلق عليه في العالم العربي القطاع الأهلي، هذا القطاع في العالم العربي وفي العالم كله قد تضخمت وتنوعت منظماته واكتسب أدواراً جديدة، ولم يعد يقنع بتقديم الدور الإنساني التقليدي الذي اتسم به تاريخياً، وبرزت دراسات عالمية[1] تنبه الى أن القطاع الثالث أضحى قوة اقتصادية كبرى. فهو يوظف ٨,١١ مليون عامل في ٧ دول صناعية كبرى ويوفر فرصة عمل من كل ثمان فرص في قطاع الخدمات... إن المصروفات المادية لهذا القطاع ٦٠١ بليون دولار في الدول السبع، والغالبية العظمى من إنفاقه تتجه الى ٤ مجالات أساسية، وهي التعليم والبحث، الصحة، والخدمات الاجتماعية، والثقافة والترويح... معنى ما تقوله الدراسة السابقة لجامعة جونز هوبكنز ـ والتي شارك فيها الكاتب ـ إن هناك إعادة تقييم لدور الدولة وأن هناك قوة اجتماعية واقتصادية متصاعدة يطرحها القطاع الثالث، والذي فرض بقوة تنوعاً في الأنماط المؤسسية بعيداً عن الدولة والقطاع الخاص... إن ما تقوله الدراسة السابقة المذكورة ودراسات أخرى عربية[2] وأجنبية هو أنه مع الاقرار بهذه القوة الاجتماعية والاقتصادية التي تجتذب الاهتمام يوماً بعد يوم، فإن دور هذه المنظمات في التغيير، خاصة منظمات الدفاع والتأثير والرأي Advocacy يمثل قوة كامنة للتأثير في السياسات العامة والتأثير على الرأي العام... ولا شك أن الدور الفاعل لمنظمات حقوق الإنسان في العالم العربي ـ والذي بدأ في عقد الثمانينيات ـ قد نجح في خلق «مرصد» لرقابة الحكومات بنفس الشكل الذي نجح فيه في طرح قضايا حقوق الإنسان على الساحة العربية، صحيح أن هناك محددات كثيرة تحيط بدور منظمات حقوق الإنسان، بعضها يرتبط بالمناخ السياسي والاجتماعي ويرتبط البعض الآخر منها بالمنظمات ذاتها[3]، إلا أن المحصلة النهائية في تراكمها، هي إيجابية خلال العقدين الماضيين.

إذن الاعتبار السابق يؤكد على الأهمية العملية لمناقشة وطرح موقع المنظمات الأهلية العربية على خريطة النهضة في القرن الحادي والعشرين ، ليس فقط بسبب تصاعد الاسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي (القطاع الثالث) ولكن لإسهام جانب من منظماته في إحداث التغيير بدفاعه عن قضايا وفئات ، وتأثيره في سياسات عامة ، وتأثيره في الرأي العام .

ويرتبط بما سبق عامل آخر مهم هو تصاعد دور أهمية المنظمات الأهلية في العالم العربي ، والذي انعكس على نسب نمو هذه المنظمات ، وتنوع أنماط نشاطها ، وتبين بذور «بيئة مهيئة» أو مواتية لنشاط هذه المنظمات ، من أبرز معالمها طرح فكرة «الشراكة» بين القطاعات الثلاثة (الحكومة ، والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية)... إن معالم الدور الجديد الفاعل هذا ، قد أتى في إطار العولمة التي فرضت توجهاً اقتصادياً عالمياً يدعم القطاع الخاص ، وما يعرف «بدولنة الرأسمالية»... في ضوء ذلك تبرز المنظمات الأهلية (أو المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية) كآليات للتعامل مع الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية التي تتوجه نحو الخصخصة ، ومن ثم - وفي إطار العولمة - فإن المنظمات غير الربحية Non Profit Organization تدعم وتكمل دور المنظمات الربحية (القطاع الخاص) . أيضاً في إطار العولمة تطرح مبادىء الديمقراطية والتعددية السياسية لاستكمال المضمون الاقتصادي ، ومن ثم فإن المنظمات الأهلية هي بمثابة قنوات لتوفير التعددية واللامركزية ، وهو المناخ الملائم لازدهار الرأسمالية العالمية والشركات متعددة الجنسيات ، في هذا السياق تدفق التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية في الدول النامية ، بشكل غير مسبوق ، ويذكر تقرير صادر عن البنك الدولي عام ١٩٩٠ : إن «٥,٥ مليار دولار تعبر عن طريق المنظمات غير الحكومية» وفي تقرير آخر صادر عن البنك الدولي عام ١٩٩٥) ما يؤكد أن ٤١٪ من المشاريع المعتمدة من البنك في العام المذكور ، تشارك فيها المنظمات غير الحكومية ، خاصة فيما تعلق بالآثار الاجتماعية والبيئية للنشاطات التي يمولها البنك الدولي ، في الوقت نفسه فإن أحد وثائق الأمم المتحدة التي نشرت قبل انعقاد مؤتمر قمة العالم للتنمية الاجتماعية تشير الى أن «حصة متزايدة من المساعدات العامة توجه الى البلاد النامية ، عبر المنظمات غير الحكومية ، إذ كانت تمثل ٣٥٪ من دخول تلك المنظمات عام ١٩٨٨ ، مقابل ١,٥٪ عام ١٩٧٠ ، مع زيادة مذهلة في عدد المنظمات غير الحكومية التي تساهم في التنمية(٤)» .

وإذا كان تدفق التمويل العالمي من المؤسسات العالمية ، ومن الحكومات ومؤسسات

التمويل المختلفة ، قد صاحب المنظمات غير الحكومية في الثمانينيات والتسعينيات ، فإن هذا يؤكد أن هذه المنظمات أصبحت جزء لا يتجزأ من الإطار العالمي والتحولات الكبرى التي تسبق القرن الحادي والعشرين ، ومن ثم يصبح من الضروري طرح ومناقشة دور المنظمات الأهلية العربية في صياغة مشروع النهضة ، بل وموقعها ضمن هذا المشروع ، ويصبح من الضروري التوقف لتقييم مسارها ومدى توافر الرؤية لديها بما يحمله المستقبل لها من أدوار ومسؤوليات .

وإلى جانب الاعتبارات العملية السابقة التي تؤكد على أهمية مناقشة موقع المنظمات الأهلية ضمن مشروع النهضة في القرن الحادي والعشرين ، هناك إعتبارات أخرى علمية/ أكاديمية ترشح هذا الموضوع لأن يحتل موقعه ضمن أولويات أجندة البحث العلمي في العالم العربي ، وعلى الرغم من أن المنظمات الأهلية تعود بشكلها المؤسسي المقنن إلى القرن التاسع عشر في عالمنا العربي ، إلا أن الاهتمام بالدراسة المنظمة له لم يبدأ ـ إلا خافتاً ـ في الثمانينيات ، ثم بدأ الاهتمام يتصاعد كرد فعل لجهود منظمة بذلتها جهات عربية معنية ، لعل من أهمها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (ومن قبل ١٩٨٩ـ١٩٩٧ لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية)[٥] .

في هذا الإطار ، فإن الطرح العلمي لدور المنظمات الأهلية في عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، هو ضرورة للوقوف بدقة على معطيات الوضع الحالي واستشراف المستقبل . هناك جدل علمي دائر في الأوساط الغربية المهتمة بقضايا القطاع الثالث ، تناقش ـ ما بين مؤيد ومعارض ـ دور القطاع في التغيير ، فالبعض يرى أن هناك تغيرات ملموسة على الأصعدة كافة ـ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ـ لدور القطاع ، ويركز هؤلاء على أنماط جديدة من مجالات النشاط ترتبط بالثقافة والتوعية والرؤية الناقدة للمجتمع ، بالإضافة إلى الإسهام الاجتماعي والاقتصادي ، والبعض الآخر يرى أن منظمات هذا القطاع ، تقدم «مسكنات» لآلام المجتمع ، وتشبع احتياجات ومطالب فئات عديدة عن طريق الخدمات ، إلا أنها في النهاية آليات للحفاظ على الوضع الراهن ، وعلاج لسلبيات المجتمع الرأسمالي ، ومن ثم فإننا في العالم العربي في حاجة الى دراسات منظمة متطورة ، تسهم فيها أفرع العلوم الاجتماعية المختلفة ، لكي تقيم موقع هذا القطاع في عملية التغيير ، وأجد أن هناك عدة مجالات تحتاج من الجماعة الأكاديمية الى اهتمام ، منها :

تقييم رؤية هذه المنظمات للتغيير ، قيمة إسهامها الاجتماعي والاقتصادي وقدرتها على تحقيقها التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، مدى إدراكها لما ستعكسه العولمة من آثار عليها ،

آفاق الدور الذي تطمح إليه المنظمات الأهلية ، تقييم الممارسة الديمقراطية داخل هذه المنظمات... وغير ذلك من موضوعات مهمة تحدد في النهاية قدرات المنظمات الأهلية العربية على إحداث التغيير المنشود .

الخلاصة إذن هي أن هناك اعتبارات عملية وأخرى علمية تكسب موضوعنا أهمية خاصة ونحن نخطو الى القرن الحادي والعشرين ونناقش مشروع نهضوي عربي ، سوف تحتل فيه المنظمات الأهلية مكانة مهمة .

ثانياً: إمكانات ومتطلبات تفعيل دور المنظمات الأهلية العربية

قد يكون من المهم في البداية إبداء بعض الملاحظات الأولية ، لتحديد نطاق المناقشة ، أول هذه الملاحظات ماذا نقصد بالتحديد من المنظمات الأهلية ؟ ، إن العالم العربي يشهد ـ وكذلك كل مناطق العالم ـ مصطلحات ومفاهيم متعددة تعبر عن مجموعة من المنظمات لا تنتمي إلى الحكومة ولا إلى القطاع الخاص ، وهذا التنوع في المفاهيم والمصطلحات له ما يبرره من ارتباط بنسق اجتماعي واقتصادي وسياسي محدد ، وكذلك في حداثة الاهتمام العلمي بهذا القطاع ، ومن ثم ففي العالم العربي نحن نستخدم مصطلحات الجمعيات الأهلية ، والمنظمات الأهلية ، وجمعيات النفع العام ، والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك ، كي نعبر عن مجموعة من المؤسسات أو المنظمات لا تنتمي الى الحكومة أو الى السوق ، فهي غير ربحية ، وهي رسمية مقننة ، تُحكم وتدار بشكل ذاتي ، ترتبط بدرجة ما من التطوع ، تتبنى أهداف عامة وليست تجارية . والتعريف بالسمات هو المتفق حوله في الدراسات العالمية حتى نبتعد عن دائرة التنوع والغموض في المصطلحات والمفاهيم(٦) .

ثاني هذه الملاحظات يتعلق بأنماط المنظمات الأهلية العاملة على الساحة ، ويمكن تصنيفها في المجالات الآتية : الصحة ، الخدمات الاجتماعية (الرعاية الاجتماعية) ، المساعدات الخيرية ، التعليم والبحث ، الثقافة والترويح ، البيئة ، التنمية ، الدفاع والرأي والتأثير Advocacy والثقافة المدنية Civic Culture ، بالإضافة الى جماعات رجال الأعمال والروابط المهنية* .

لقد كشفت الدراسات السابقة لواقع المنظمات الأهلية في العالم العربي عن تنوع

* معنى ذلك أن هناك بعض المنظمات التي تخرج عن دائرة التصنيف السابق ، والتي ترتبط بمؤسسات سياسية حزبية ، أو ترتبط بشكل أساسي بمؤسسات ودور العبادة ، وكذلك التعاونيات التي تعتبر حالة حدية .

المنظمات/ المؤسسات وفقاً لمجالات النشاط سابقة الذكر[٧] ، وهنا يمكن إبداء الملاحظات التالية للتعرف على أوزان هذه الأنماط والنشاطات :

١- إن منظمات المساعدة الخيرية أو ما يعبر عنه بالأنماط الوسيطة الخيرية ترتفع نسبتها الى حد كبير في البناء الهيكلي للمنظمات الأهلية في أغلب الأقطار العربية ، وإلى ما يزيد عن ٣٤٪ (حالة مصر) الى ٨٠٪ في دول الخليج العربي ، والى ما بين النسبتين السابقتين في لبنان وفلسطين وسوريا والمغرب العربي . والقليل من هذه المنظمات قد تبنى حديثاً اقتراباً جديداً يدعم الاعتماد على الذات ، ويخرج بالعلاقة بين المانح والمتلقي الى أبعاد أرحب تقترب من التنمية ، وهو الأمر الذي يشكل اتجاهاً مهماً لتحقيق التأثير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٢ ـ مع اتجاه الدولة العربية ـ في معظم مناطق العالم العربي ـ نحو الأخذ بسياسات السوق والاصلاح الاقتصادي ، ومع التراجع غير المنظم من جانب الدولة لدعم السلع والخدمات ، تصاعد عدد وأنماط المنظمات الأهلية العربية النشطة في المجالات الآتية : الصحة ، الخدمات الاجتماعية (سواء للمجتمع ككل أو بعض فئاته) ، ومكافحة الفقر بأشكال تقليدية ومستحدثة . هذا الدور المتصاعد جاء كرد فعل لقصور السياسات العامة ولنقص حقيقي في اشباع مطالب أساسية للسكان . ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه في السنوات القادمة ، بل وتزايده .

٣ ـ إن المنظمات الأهلية العربية العاملة في مجال التنمية والهادفة الى اشراك وتطوير مجتمعات محلية تنشط فيها ، لا تزيد في أحسن الحالات عن ربع المنظمات الأهلية ، والأهم من ذلك أنها تعاني «أزمة في الرؤية» و«أزمة في المشاركة» . إن الرؤية التنموية لدى هذه المنظمات قاصرة الى حد كبير ، ولا تتسم بالشمول ومن ثم فإن جزءاً كبيراً منها يركز على تبني مشروع أو اثنين لتوليد الدخل أو للقروض أو التأهيل والتدريب دون أن يسعى الى تحقيق نقلة ثقافية واجتماعية لدى المجتمع المحلي... وإن كان هذا لا يمنع من التأكيد على أن هناك نماذج رائدة لمنظمات تتبنى اقترابات تنموية شاملة ولديها رؤية واضحة للمتسقبل وما تسعى إليه . من جانب آخر فإن الرؤية الثقافية المجتمعية لهذا النمط من المنظمات ، أنها تقوم بدور من أدوار الدولة أو مدعمة من الدولة بشكل أساسي ، ومن ثم هناك قصور واضح في المشاركة التطوعية في هذه المنظمات (سواء مشاركة

المستفيدين أو مشاركة المواطنين بالمال أو الوقت) . ولهذا فإن هناك احتياج حقيقي لتقييم مسار منظمات التنمية وتقييم انعكاساتها على المجتمعات المحلية .

٤ ـ هناك أنماط وأشكال جديدة من المنظمات الأهلية استجابت لقضايا جديدة أفرزها الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وعكست «حاجات مجتمعية» ، منها مثلاً المنظمات المعنية بأطفال الشوارع أو عمل الأطفال ، ومنظمات التوعية القانونية المدنية لحقوق المرأة ، ومع ذلك مازال الواقع العربي في حاجة ماسة الى المزيد من هذه المنظمات التي تقوم بدور تنويري ثقافي ودور تنموي في نفس الوقت بالنسبة الى الفئات المهمشة .

٥ ـ إن منظمات الدفاع والتأثير والرأي Advocacy مرشحة للقيام بدور أكثر فاعلية في القرن الحادي والعشرين ، ولا نقصد بذلك مجرد منظمات حقوق الإنسان ، ولكن المقصود هو المفهوم الأوسع الذي يضم «منظمات التغيير» ، وهي تلك التي تسعى الى التأثير في السياسات العامة والتشريعات والتوعية بالحقوق القانونية والمدنية والتأثير في اتجاهات الرأي العام(٨) .

٦ ـ إن ارتباط التدفق الأجنبي لبعض المنظمات الأهلية ، بمجالات مُعيّنة ، ووفقاً لأولويات المانح الأجنبي (وليس المجتمع المحلي) ، تحتاج الى إعادة نظر . من ذلك مثلاً تدفق الملايين من الدولارات في السنوات القليلة الماضية لدعم مشروعات البيئة وبدون ارتباط بقضايا تنمية المجتمعات المحلية ، وهو ما يثير الجدل في بعض الأقطار العربية بخصوص فاعلية التدفق الأجنبي لهذه المجالات ، وفي إطار مساحات من الفقر والفقراء تتزايد باستمرار (حالة لبنان ومصر نموذج لذلك) .

إن الملاحظات السابقة مجتمعة ، تلقي الضوء على واقع المنظمات الأهلية العربية ومن ثم على إمكاناتها الحالية والتي تشير الى مجموعة من المتطلبات التي تؤثر إيجاباً على تفعيل دورها المستقبلي...

● أولها هو ما تعلق باستقلاليتها في ضوء طبيعة علاقتها بالحكومة والقوانين الحاكمة لها من ناحية ، وفي ضوء تدفق التمويل الأجنبي وارتباطه بمجالات محددة (قد لا تكون هي أولويات المجتمع) من ناحية اخرى . ويفرض ذلك أدواراً دفاعية Advocacy أكبر للتأثير في التشريعات الوطنية لكي تمهد المناخ لدور أكثر فاعلية للمنظمات الأهلية ، ولكي تؤثر أيضاً

في المفاوضات مع المانح الأجنبي للتوجه نحو أولويات مجتمعية . إلا أن ذلك يتطلب بالضرورة رؤية واضحة لدى المنظمات الأهلية لمجالات عملها الحالية والمستقبلية ولطبيعة مسؤولياتها ، كما يتطلب منها التصدي بأشكال مبتكرة لأزمة التمويل ومجتمعاتنا العربية زاخرة بمصادر التمويل وبالخير ، فقط نحتاج لبناء الجسور مع مصادر قومية ، ويتطلب ذلك بناء الثقة من خلال إبراز الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للمنظمات الأهلية ، والاستناد على مبادىء الشفافية والمحاسبية .

• المتطلب الثاني المهم لتفعيل الدور هو تحقيق المؤسسية ، فالمنظمات الأهلية في نهاية القرن العشرين وفي القرن الحادي والعشرين ، لا يمكن أن تستند فقط على «النوايا الحسنة» ، إنما المؤسسية هي التي ستنقلها نقلة نوعية . ونعني بذلك إعمال قواعد القانون واحترامها ، وضمان دوران السلطة أو تدوير النخبة داخل المنظمة ، وإقرار المساواة ، وتوفير ضمانات ممارسة الديمقراطية على مستوى صنع سياسات المنظمة . هذا وقد أبرزت الدراسات السابقة قصور الممارسة الديمقراطية والقصر المؤسسي عامة . كما كشفت ثلاث ورش عمل تدريبية ، قامت بها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية في ثلاث دول عربية ، وتوجهت نحو رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات ، عن قصور واضح في العمل الجماعي والممارسة الديمقراطية ، وهو مايجب أن نركز عليه في السنوات القادمة .

• إن التحديث الإداري والبناء المؤسسي للمنظمات الأهلية يتطلبان نشر ثقافة مؤسسية جديدة ، داخل هذه المنظمات ، وهو ما يستلزم تغيير «في العقول» «تغيير في السلوك» ، والعمل على تحقيق مستويات جديدة من الأداء المهني المتميز القادر على تشبيك المتطوعين بالمهنيين المتخصصين ، وبدون توترات بين الطرفين .

• إن تعبئة المشاركة المجتمعية لمساندة ودعم دور المنظمات الأهلية ، هو متطلب آخر للقرن الحادي والعشرين فانسحاب أو تراجع قيمة التطوع أو المشاركة لدى المواطن العربي (خاصة الشباب) تحتاج الى إعادة نظر ومراجعة ، ومن المؤكد أن هناك مسؤولية مشتركة تقع على الجانبين ، فمن ناحية هناك نوع من «التعتيم الإعلامي» على فاعليات المنظمات الأهلية ، ربما يرتبط أساساً بعدم وضوح الجدوى الاجتماعية والاقتصادية لهذه المنظمات . ومن ثم نحن نحتاج الى مجهودات منظمة علمية لتعبئة مشاركة المواطن وإبراز قيمة مشاركته ، وهناك نماذج ناجحة عديدة على المستوى العربي تشهد بعطاء المواطن إذا دُعي لمشاركة ـ وبملايين الدولارات ـ لبناء مركز الأمل لعلاج السرطان)... على الجانب الآخر فإن المواطن العربي ـ وبفعل ممارسات الدولة لعقود متتالية ـ قد «اختار» الموقف

السلبي والعزوف عن المشاركة ، ثم تراكمت الأعباء الاقتصادية فلم تفسح له مجال المشاركة .

• إرساء قيمة ومفهوم «الشراكة» على أسس واضحة سليمة ، فالدعوة الى الشراكة قائمة على المستويات كافة ، ولكن الأهم هو بناء جسور الثقة والتفاهم بين الأطراف : المنظمات الأهلية ، والحكومات ، والقطاع الخاص ، والإعلام ، ومؤسسات التمويل . يرتبط بذلك احترام الأطراف لاستقلالية المنظمات الأهلية ، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات . مع توجيه أهمية خاصة للدور الإعلامي «المتفهم» الذي يسهم في توفير المناخ المهيىء لمزيد من فاعلية المنظمات الأهلية .

• في هذا الإطار العام ، فإن مفهوم بناء القدرات للمنظمات الأهلية ينبغي أن يتسع ويجد مكاناً عملياً للتطبيق(٩) ، والمفهوم يعني «عملية تدخل خارجي لتحسين وتطوير أداء المنظمة ، في علاقتها برسالتها mission وأهدافها ، وفي علاقتها بالإطار الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي توجد فيه ، وفي توظيف مواردها ، بما يحقق لها الاستدامة» . ومن ثم فإن إدراك بناء القدرات باعتباره تدريب المنظمات ، هو إدراك قاصر لأن التدريب هو أحد الآليات ، وهناك إلى جانب البحوث وقواعد المعلومات وورش العمل ، والاتصال وتبادل الخبرات ، والتشبيك Networking . ومن المهم في هذا السياق الأخذ في الاعتبار أهمية التوقف لتقييم عملية بناء القدرات ، كما تمت في الواقع العربي ، والتعاون من أجل تحديد استراتيجية وسياسات بناء القدرات في المرحلة القادمة .

• وأخيراً فإن العمل الأهلي العربي المشترك يصبح ضرورة ، ونحن على عتبة أبواب القرن الحادي والعشرين ، حيث تسود العولمة والتجمعات الاقتصادية والسياسية والاحتكارات الكبرى وأيضاً الشبكات العالمية للمنظمات غير الحكومية(١٠) ، فمن خلال الشبكات العربية للمنظمات الأهلية يمكن تنظيم المبادرات القومية ، وتوفير استراتيجية لبناء القدرات ، وتوفير محافل عربية للتعاون العربي الشعبي ، وكذلك التأثير في السياسات .

هناك مكان فاعل وفسيح للمنظمات الأهلية العربية في مشروع النهضة العربية في القرن الحادي والعشرين ، ولكن لكي تحتل هذه المنظمات مكانها علينا أن نتفهم واقع المنظمات الأهلية في الإطار الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي العربي ، ثم نحدد متطلبات واحتياجات هذه المنظمات ، لكي تكون أكثر فاعلية .

المراجع

١ - Lester M.Salamon & Helmut K.Anheier, The emerging sector, Baltimore: The Johns Hopkins university, 1994, PP1-3.

٢ - د . أماني قنديل ، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، ١٩٩٨ .

٣ - بهي الدين حسن (محرر) تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان ، القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ١٩٩٧ ، ص .ص ١-٣٠ .

٤ - ميجال كريستوبال ، «بشأن المنظمات غير الحكومية» ، ترجمة يوسف درويش ، مجلة الحقيقة الفرنسية ، نوفمبر ١٩٩٥ .

٥ - صدر عن لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية (الشبكة العربية لمنظمات الأهلية) ، مجموعة قيمة من الدراسات من أهمها :

- بحوث ودراسات المؤتمر الأول للمنظمات الأهلية العربية ، ١٩٨٩ .

- بحوث ودراسات المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية ، ١٩٩٧ .

- د . أماني قنديل ، المجتمع المدني في العالم العربي - دراسة للجمعيات الأهلية ، القاهرة : سيفكس ، ١٩٩٤ .

- مواطنون ، مجموعة دراسات عالمية مترجمة ، القاهرة ، سيفكس ، ١٩٩٥ .

- د . أماني قنديل ، تنمية قدرات المنظمات الأهلية العربية ، القاهرة : ١٩٩٧ .

- شهيدة الباز ، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، القاهرة : لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية ، ١٩٩٧ .

٦ - راجع نتائج الدراسة العالمية لجامعة جونز هوبكنز ، م .س .ذ . ص٥ .

٧ - د . أماني قنديل ، المجتمع المدني في العالم العربي - دراسة للجمعيات الأهلية ، م .س .ذ .

٨ - د . أماني قنديل ، «منظمات الدفاع والتأثير والرأي» في د . أماني قنديل ، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي م .س .ذ . ، ص .ص٥٥-٦٠ .

٩ - د . أماني قنديل ، بناء قدرات المنظمات غير الحكومية ، تحت النشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

١٠ - د . أماني قنديل ، شبكات المنظمات غير الحكومية ، الضرورة والإشكاليات ، عمان : مؤتمر العمل التطوعي ، ١٩٩٨ .

المداخلات

سلوى ناصر : أود هنا أن أذكر بعض ملاحظات حول نشأة المنظمات غير الحكومية نعلم جميعاً أن ضغوط المشاكل الاجتماعية حول البعد الإنساني بأي مجتمع محلي هو الذي يثير اهتمام بعض أبنائه لتنظيم عمل اجتماعي ، يهدف الى مساعدة الفئات الأقل حظاً في اجتياز مشاكلها الآنية ، وجهود مثل هذه المنظمات تعتبر أدوات مساعدة للجهود الرسمية ، ويعتبر العمل التطوعي أبرز مظاهر العطاء والتكافل الاجتماعي . حيث يساهم المواطنون باختلاف مراكزهم ومستوياتهم الاجتماعية في عمل الخير طواعية منطلقين مع ذلك من إيمان عميق بضرورة مساعدة من حرمتهم ظروفهم الاجتماعية والصحية من العيش براحة واطمئنان ، كما تساهم هذه المنظمات في تقديم الاستشارات القانونية للمرأة حول حقوقها القانونية وتساعد على زيادة إسهام المرأة في العملية التنموية ولزيادة مشاركتها في العملية الديمقراطية . كما تعمل هذه المنظمات على تعزيز حقوق الإنسان عموماً وحقوق المرأة والطفل خصوصاً . وتعمل هذه المنظمات برؤية متباينة . وهي تهدف الى إدماج المجتمع في التنمية الشاملة . ومن هنا أريد أن أؤكد فقط على ما تم ذكره في الصباح على وضع آلية ، وإذا أردنا أن نعير الاهتمام الى هذه المنظمات نرجو من الجهات الممولة العربية أن تهتم بدعم هذه المنظمات حتى لا ينحصر دعمها على الجهات الممولة الأجنبية وهذا يعزز ما ورد في ورقة التنمية الاجتماعية عن أهمية المنظمات الأهلية وموقعها على خارطة القرن الحادي والعشرين المقبل .

مداخلة... ... ... : في الحقيقة لن أتكلم عن أهمية التنمية الاجتماعية ولا عن المشاريع الخيرية ، ولا عن بعدها الإنساني ، ولا بعدها الانتاجي ، ولكن سأتكلم عن آلية محددة اقترحها في التعامل مع هذا الجانب . وأقتبسها من الأسلوب الغربي الذي قننها ضمن

موسسات قادرة على العطاء وغير خاضعة للاعتبارات الحزبية أو الاعتبارات والتوجهات لأفراد تلك الموسسة ، بمعنى أن تنشأ مؤسسات وقفية غير ربحية ، تحدد لها أهداف ، لا تخضع لمن يملكها اليوم أو غداً ، ولكنها تستمر في خدمة تلك الأهداف ، وتستحق المساعدات وفقاً لشيئين اثنين ، لالتزامها بتلك الأهداف ، والتزامها بتوصيل تلك المساعدات الى الجهات المستحقة ، وفقاً لخطة زمنية محددة ، وميزانية معتمدة ، وتقدم كوثيقة مشروع الى جهات التمويل . بمعنى أن Foundations تقتصر على عملها في ثلاث قضايا . القضية الأولى التشخيص المرضي أو المشكلة . القضية الثانية تحدد بوضوح القطاعات التي يمكن خدمتها مثلاً في القضايا ذات البعد الإنساني ، نتكلم عن الإعاقة الجسدية ولا نتكلم عن الإعاقة الفكرية طبعاً . والقضية الثالثة هي قضية الخدمات الصحية التابعة للبعد الاجتماعي . وفي القضية الأخرى البعد الإنتاجي كالأسر المنتجة وكذلك أتكلم عن قضية أخرى وهي إعادة التأهيل والتدريب بحيث أنه يمكن أن يكونوا أفراداً منتجين في المجتمع . ثم توجد قنوات وصلات دائمة مع مؤسسات التمويل بحيث تستطيع الحصول على الدعم طبقاً لاستمرارها في تبني سياستها المؤسسية واضحة المعالم ، بحيث السيولة تنتقل بوضوح الى الجهات المستفيدة ، وتشتغل وتعمل على المستوى القطري وعلى المستوى الإقليمي وشكراً .

د . مهدي حافظ : بالحقيقة ، في ضوء ملاحظتك الأخيرة أريد أن أبدي بعض الأفكار لأنه كان عندي صعوبة في فهم بعض الأشياء في هذه الورقة . وخاصة أنني لم أستطع أن أقرأ الورقة الأصلية المقدمة من الأستاذ محمد بركات ولم أحضر مجموعة العمل .

النقطة الأولى هي فيما يتعلق بمسألة التنمية البشرية . في الحقيقة موضوع التنمية البشرية هام لأنه يجب أن نتعدى المفهوم التقني لهذه المسألة ، هي تتعدى كونها مسألة إعداد كفاءات ومهارات فنية ، وإنما يجب التركيز على ما هو أبعد من ذلك ، ولاسيما في المفهوم الحديث الذي طرحته منظمة الأمم المتحدة ، هو توفير فرصة ، حياة ، في مجال التعليم أو في مجال الصحة الخ . فالتوسع في هذا المفهوم ، من شأنه أن يزيل كثيراً من التحذيرات الواردة في الورقة ، بصراحة أنا لم أعرف الى أي مدى جرى استخدام هذا التعبير في أثناء المناقشة الواردة في الفقرة (١) . يذكر أنه «انطلاقاً من دراسة الواقع الاجتماعي والإجابة عن مشكلاته بعيداً عن مفهوم مستورد للتنمية» إن المفهوم المستورد للتنمية يمكن أن يضع قيداً بعض الشيء على بحث هذه القضايا لأن أكثر المفاهيم هي مفاهيم عالمية ، ليست مقتصرة على بلد دون آخر ، فمسألة استيراد الأفكار هذه أعتقد أنه يجب ألا نتداولها .

النقطة الثانية : أعتقد أنها مهمة وهي مسألة المرأة ، التعرض لتصحيح أوضاع المرأة ، أنا أعتقد أنه يجب تثبيت النص بشكل واضح بل والتأكيد على حقوق المرأة كاملة ، وليس فقط الإشارة الى تصحيح وضع المرأة . لأن هذا له أهمية كبيرة وشكراً .

د . خيرية قدوح : شكراً للفت النظر لتجاوز المسألة أمس عندما اخترت أن ألتحق في هذا المحور كنت أفهم أو كان في رأسي مفهوم معين للتنمية ، وأن هذا الجانب من جوانب التنمية الاجتماعية ، ففوجئت هل يعني هذا النوع من العمل التطوعي كل شيء كما أشير ولكن انطلاقاً من مفهوم التنمية البشرية ؟ لنفترض أنه ليس مستوردة ، لنفترض أنه نتاج العلم وتطور العلم على هذا المفهوم بصرف النظر عن استخدام أو ممارسة هذا المفهوم ، بالنسبة لي كان المفهوم الذي أخذني الى هذا المحور هو تمكين شباب ونساء... الخ من المشاركة في القرارات ولن أكمل المعزوفة لأنها معروفة ما يهمني هو التمكين والمشاركة في القرارات التي تعني كما أظن بالنسبة للتنمية البشرية ولمشروع النهضة الشيء الكثير .

من ذلك أرى أن التربية مثلاً هي ما دفعني أيضاً الى هذا المحور ، ووجود التربية في هذا المحور تحديداً يعني أداة التمكين ، تمكين من الأنماط السلوكية المساعدة لاتخاذ القرار في الاقتصاد وفي السياسة وفي الثقافة ، من هنا أفهم الملاحظات التي قيلت بالنسبة للمحور السابق حول أهمية التربية والتعليم ولكن ليس فقط أيضاً بمعنى التقنيات الحديثة الكومبيوتر والانترنت كلنا نعلم كم يساء استخدام الكومبيوتر والانترنت ووسائل الاتصالات . ولكن هنا أقترح وأشدد على إمكانية مشروع النهضة ، إمكانية وضع مشروع تربوي ليس فقط للمؤسسة المدرسية وهذه أحد الأخطاء التي نقع فيها سواء كنا حكومات أو تيارات معارضة في فهم التربية كمدرسة ، بينما التربية الأهم التي تمر هي التي تمر في وسائل الإعلام وفي الأسرة وفي المؤسسات المهنية والدينية . إذاً لابد من الانتباه في هذا الأمر للتخطيط لمشروع تربوي نهضوي يساعد في التمكين من الأنماط السلوكية النهضوية .

نقطة أخيرة : هي أهمية التقييم وليس فقط في التربية ، التقييم والمتابعة ، نحن نضع خططاً تربوية ، خططاً اقتصادية ، وخططاً نهضوية ، وخططاً سياسية ، وخطط مشاريع ، الخ... ثم نأتي بعد سنوات عدّة لنقول لم نتوصل الى تحقيق أي شيء وما العمل لابد أن الدول ، لابد أن الغزو الثقافي ، لابد أن التخلف... الخ والمشكلة برأيي هي مشكلة عدم متابعة وتقييم للبرامج والمناهج والخطط التي نضعها ، فأرجو التنبه تحديداً الى هذه النقطة لأن مفتاح العقلنة ومفتاح التوصل الى أي أهداف يتم شيئاً فشيئاً وإلا سنبقى دائماً نقول ونردد ، وخاصة أنه

يوجد لدينا استراتيجية تطوير للتربية العربية وطبعاً فيه دراسات حولها ، وطبعاً من الممكن الآن وضع استراتيجيات أخرى ولكن ستبقى دون معنى إذا لم تتابع عن طريق أجهزة ، وأشدد على كلمة أجهزة التقييم والمتابعة سواء أكانت حكومية أم غير حكومية .

دولة الرئيس عبد العزيز حجازي : في رأيي أن موضوع التنمية الاجتماعية مرتبط أساساً بموضوع التنمية البشرية ، باعتبار أن أي هدف للتنمية حالياً ، هو الإنسان ، أنا سوف أتكلم من ناحية التجربة المصرية ، لأن هذا موضوع عملي وواقعي ، صحيح أن الورقة ركزت على الجمعيات الأهلية ، فأنا أقول مثلاً يوجد ١٤ ألف جمعية أهلية ، ولا نصفها ولا ربعها يقوم بأداء عمل جاد وواقعي ، كل مجموعة تذهب وتعمل جمعية ، فليس هذا هو الحل الوحيد الذي يمكن ، وبالتالي أنا سوف أركز على الجوانب الايجابية لمواجهة موضوع التنمية الاجتماعية ، موضوع التنمية البشرية بالحقيقة يرتبط بمستوى الدخل وعلاقته بالاحتياجات ومشكلة الفقر . ونحن نرى في أمتنا العربية أن مستوى الفقر هو مستوى الفقر بالشكل المتدني أو المستوى المتوسط للدخل ، تجربتنا نحن أخذنا تقرير التنمية البشرية الذي تصدره المنظمة الدولية ، وصلنا به الى المحافظات كل محافظة على حدة . ووجدنا تفاوتاً كبيراً جداً بتوزيع الخدمات على المحافظات وهذا يمكن الخطوة الأولى التي يجب التركيز عليها وهو تفصيل التقرير الرئيسي الى علاقته بمدى الفقر الموجود في المحافظات أو الوحدات التي يتكون منها القطر ، وهذا كشف أشياء كثيرة جداً حتى الحكومة في توزيعها للاعتمادات ، غير متوازنة وبالتالي نحتاج الى نوع من إعادة توزيع لمواجهة مطالب هذه الطبقات الفقيرة وهذا موضوع ذو أهمية .

فقرة ثانية : هل تعتمد التنمية الاجتماعية على المعونات وعلى المنح والصدقات الخ... ؟ أنا أعتقد أن هذا موضوع لابد أن ننتقل الى منع المعونات والهبات ، في بعض الأحيان تنجح وتحقق نتيجة ، ولكن في معظم الأحيان لا يمكن أن تغطي مطالب الفقراء ، يبقى الخط الثاني هو إتاحة الفرص لتشغيل الفقراء ، ومن هنا نستطيع أن نلجأ الى بعض التجارب الدولية وتجربة بنغلاديش تعتبر أحد التجارب الرائدة في هذا الموضوع ليس بالضرورة أن نطبق نفس الفكرة الخاصة في تجربة بنغلاديش ولكن ما هو هام كيف تحول هؤلاء الفقراء الى ملاك ، الى قادرين على أن يشكلوا فيما بينهم طاقة إنتاجية ، تضيف الى البلد تجربة بدأت بـ (٢٧) دولار الآن فيها الملايين بل مئات المليارات حتى تطور هذا المشروع . من بنك الفقراء الى شركات للصناعات الصغيرة والحرفية وتمتد الى الأرياف . يعني تكون المرأة هي الأساس في التجارب وبعض النساء هن نصف متعلمات . وهنا ندخل

جانب رجال الأعمال ، حيث أن رجال الأعمال بدأوا يهتمون بهذه الفئة ونقول لهم بأن مساهماتكم بدأت تحل بعض الأزمات وأن مساهماتكم يمكن أن تحل محل الزكاة ، من أجل خلق طبقة من المنتجين ، التجربة طبقت في أكثر من موقع ، والنتائج ممتازة ، حيث تم تشكّل طبقة من ذوي الأعمال البسطاء . تبدأ التجربة بمبالغ ضعيفة جداً ولكن تنمو هذه التجربة في داخل القرى وبالتالي تخلق حركة إنتاجية في المجتمع لا تعتمد على التبرع ولكن تعتمد على الأسس الاقتصادية . على الحكومة أن تقوم بدور ، وهنا أنا نسيت التجربة في فرنسا حيث أن أموال التنمية الاجتماعية التي تحصل عليها الدولة تتجه نحو المحليات ولا تدخل في ميزانية الدولة لمشروعات كبيرة ولكن الهدف منها خدمة المحليات يعني الناس سواء العجزة أو المعوقين الخ... هم أسسوا ما أسموه صندوق التأمينات تتجمع فيه هذه الأموال .

وأحب أن أنبه إلى أن هنالك أموال متاحة على المستوى الدولي من كبار الشركات العملاقة ، وقد عُقِدَ مؤتمر في العام الماضي في واشنطن وترأسته مسز كلينتون يقال إن المبلغ يصل الى ١٠٠ مليار دولار جاهزة لدعم مثل هذه المشروعات على مستوى العالم العربي ، نحن في مصر نعمل مشروع حول هذا الموضوع عندنا خمسة الى ستة مشروعات ناجحة ، أيضاً هناك مشروع اليوم لبنك الفقراء في لبنان... يعني أقول على المستوى العربي يجب أن نستفيد من هذه التجارب حتى لا تعتمد عملية التنمية الاجتماعية على التبرع والهبة ولكن على أساس التشغيل للطاقات المعطلة الموجودة في الوطن العربي .

مداخلة... ... ... : نقول في الكتابات الأدبية الاقتصادية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكن ما نراه وما رأيناه في الخمسين سنة الماضية أن العمل تركز على التنمية الاقتصادية فقط دون العمل على التنمية الاجتماعية . وضعت منذ أكثر من عشر سنوات اقتراحاً محدّداً لكيفية عمل الدولة في مجال التخطيط الاجتماعي . وعرضته على وزير التخطيط في ذلك الوقت فقال لي : نحن بالكاد ننجح في التنمية الاقتصادية مع وجود الأرقام والإحصائيات والمتغيرات المدروسة فكيف بنا وأنت تدخل علينا في مجال التخطيط الاجتماعي ، وليس لدينا أي أرقام أو معطيات وما الى ذلك . ورغم ذلك نشرت الاقتراح ولكن لم يستفد منه نهائياً . لذلك علينا العمل على تقنين التنمية الاجتماعية ، نحن عندما كنا نقول تنمية اقتصادية واجتماعية فإنه مجرد شعار لم ينفذ أي شيء في التنمية الاجتماعية . أو لا يوجد لإنجاز هذا التخطيط الاجتماعي وتحقيق أهدافه . ماذا سيفعل هذا التخطيط الاجتماعي ، مهمته الأساسية البحث عن الحالات الشخصية التي لا مكان لها لا في أجهزة الدولة ولا في الخطة الاقتصادية . إنسان مريض تعطل عن العمل لم يعد لديه قوت يومه من يبحث عن هذا

الإنسان . نقول له إذهب الى الوزارة وبعد سنة سوف ترد عليه . في هذه الحالة يكون قد توفي وانتهت المشكلة . فمهمة التخطيط الاجتماعي هي البحث عن حالات البطالة مثلاً الفقر ، المرض ، الجهل ، سوء المعاملة ، أو سوء السلوك ، القهر الشخصي عندما يشعر الإنسان بالقهر يجب أن يحيل هذا القهر الى من هم مرتبطون به ، أول خطة لرفع القهر عن المرأة العربية هي التي ذكرت بالورقة أي رفع القهر عن الرجل العربي ، لأنه هو الذي سيعكس ما يجد به من قهر على من يحيط به ، طبعاً من المهم جداً دعم العمل الأهلي التطوعي لأنه هو الوحيد الآن القادر على البحث عن مثل هذه الحالات الفردية وغيرها ومحاولة حلها . إحدى الجمعيات الخيرية بدمشق تصرف سنوياً حوالي ٢٥ مليون ليرة سورية أي نصف مليون دولار على التعليم والرعاية الاجتماعية التي تأتي من التبرعات الطوعية من الأفراد وليس للدولة أي علاقة بهذا . وتشرف عليه طبعاً الدولة كنوع من الرقابة والتوجيه .

فلذلك اقتراحي هو أن نقنن عملية التخطيط الاجتماعي بآلية مدروسة ومعروفة وتوكل هذه المهمة إلى منظمة حكومية أطرافها المنظمات الأهلية أو جمعيات العمل الخيري .

عبد الله المصري : أريد أن أحدد أن حضوري شخصي للاستماع ، ولكن أردت أن أعطي رأيي وخبرتي بعد تسع سنوات تطوع في الخدمات الاجتماعية بإيطاليا فرجوعي الى لبنان كان هو هروبي من تحمل المسؤولية كمتطوع في مجلس للأجانب غير المقيمين ، أريد أن ألفت نظركم أن عملية التطوع هي عملية ناجحة بأوروبا وليس في البلدان العربية ، في أوروبا يوجد من يؤمن لهم معاشهم آخر الشهر وخاصة أننا يوجد لدينا فقر وليس فقر بالمادة ، بل فقر بالتنظيم المادي إذا كنا شباب أم بنات لم نستطع أن نؤمن احتياجاتنا ومتطلباتنا خلال الشهر . فلن نستطيع أن نتفرغ للعمل الطوعي بالخدمات الاجتماعية وإنما تبقى محصورة على بعض الفئات من الناس .

وألفت النظر أيضاً أنه في أوروبا نفس المشكلة التي هي الحلم الأمريكي الذي تفضل به أمس الدكتور بركات وتكلم عنه . الفزع من أنه محو التراث والعادات والتقاليد بالنسبة للشعب الأوروبي ومن وراء قضية الجنزات ، والهمبرغر ، التفكير المادي للحياة اليومية بأوروبا . أتأمل أن يخرج المؤتمر بنصيحة فوق الذي ذكر وهو فتح مجال الجمعيات الخيرية مع أن دولة الرئيس قال أنه يوجد آلاف الجمعيات المسجلة ولم تعمل أو تأخذ نقوداً من غير إنتاج... نحن كان عندنا علاقات مع دول عربية ودول أمريكا اللاتينية بخصوص التبرعات وإنشاء مشاريع زراعية وغير زراعية بالمناطق المحرومة ومن بينهم كان لبنان ونيكاراغوا

وفلسطين ومصر وغيرهم . فتح مجال أمام الناس الذين نتأكد من أنهم يعملون للجمعيات الخيرية أو NGOs لتأسيس جمعيات بزيادة الرأسمال من ناحية قانونية للتأسيس يعني بدل أن يعمل بسنة ممكن في أقل من ذلك .

كنا في إيطاليا نؤسس جمعية للأجانب بمدة ٤٨ ساعة بمجرد أن نسلم الأوراق لكاتب العدل ، وأجبرنا على أن نعد سجلاً خاصاً مثل السجل التجاري ، كنا مجبورين أن نقدم مثل هذه المشاريع ، وأن نفتح مجالاً للجمعيات الأهلية الموجودة في العالم العربي على إنشاء علاقات أو توأمة إذا كنا نريد أن نحددها مع جمعيات لها اتصالات في أوروبا . وهذا يساعدنا على تبادل الخبرات وتبادل المشاريع التي تفيد البلد . لأننا نحن متعطشون لتحسين وضع أهلنا ومناطقنا وهم بدورهم يريدون أن يتعرفوا علينا .

ليندا مطر : أولاً أعتذر أنني لم أتمكن من الاستماع الى الورقتين اللتين قُدمتا بالأمس ، لعدم حضوري .

ولكن من خلال خلاصة هذه الورقة المقدّمة ، أريد أن أؤكد على شيء مختلف عما جاء في كلام الباحثين والدكاترة ، أريد أن أؤكد على دور القطاع الأهلي ، دور المنظمات الأهلية ، فدوره يختلف في نهاية القرن العشرين عما كان سابقاً . إن دور المنظمات الأهلية ليس فقط للمساعدات اليومية أو مساعدات بالمناسبات المتاحة . الدور هو دور التوعية قبل كل شيء . والتوعية ليست فقط للتنمية الاجتماعية . إن كانت التنمية الاجتماعية تجمع أيضاً تنمية اقتصادية وثقافية وسياسية ، كلٌ لا ينفصل عن بعض ، كل هذه التنميات وإلا لماذا الأمم المتحدة مثلاً أخذت على عاتقها في السنين القليلة الماضية الاهتمام بدور القطاع الأهلي وتكليفه بدور التنمية البشرية المستديمة . يعني كل هذه التنميات من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، ودور القطاع الأهلي وتحديداً المنظمات التي تعنى بقضايا المرأة والطفولة الخ... دورها بتوعية المرأة ، العائلة ، الأسرة ، على حقوقها على القوانين على كل ما هو غائب عنها . ووسائل الإعلام لا تهتم به . هذا هو الدور الذي أظن وأتمنى أن يشار إليه ، إن دورنا على مشارف القرن الحادي والعشرين يجب أن يتطور الى أن يكون دوراً فاعلاً ، ودوراً مثقفاً ، وهنا أعود الى كلمتك عندما قلت إن التنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية ، لا يفترقان وأنا أوافق على ذلك ، لأن التثقيف أيضاً يأتي عن طريق القطاع الأهلي إذا كان هذا القطاع الأهلي يعي دوره كما هو لازم . أما بالنسبة للنهضة العربية أنا أؤكد أن هذه النهضة ضرورية ، ولكن حتى الآن مازلنا في البداية . لأننا لم نتخذ الآليات التي يمكن أن نتخذها ، لأن يكون هناك تواصل دائم ، وتوافق حول كثير من القضايا ، وأخذ

على سبيل المثال قضية المرأة ، حتى الآن قضية المرأة في عدد من البلدان العربية تختلف بشكل أساسي ، والنظرة الى المرأة تختلف بشكل أساسي ، إن كان على صعيد مشاركتها في القرار أو على الصعيد العائلي ، أو على صعيد التربية والتعليم ، الخ...

د . مصطفى العبد الله : عطفاً على كلام د . مهدي حافظ والدكتورة خيرية كان الأجدر بالورقة أن تركز أكثر على موضوع التنمية البشرية ، يجب التفريق بين التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية . التنمية البشرية تعني إيجاد وسائل للعيش ، كريمة تشمل كل الناس تقريباً ، حددت الأمم المتحدة لاحقاً بعض المقاييس والمعادلات لحساب هذه التنمية ، استناداً الى .U.N.D.P برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكن أنا أقول إن هذه التنمية البشرية ترتبط بتأمين السكن اللائق وترتبط بتأمين الخدمات الصحية المناسبة والخدمات التعليمية المناسبة والغذاء المناسب للمجتمع بشكل عام .

بينما تنمية الموارد البشرية هي إعداد وتأهيل القوى العاملة والكوادر وهذا هو الفرق بين الإثنين .

النقطة الثانية التي أريد أن أتحدث عنها هي موضوع المنظمات الأهلية والتي ركزنا أنه لابد أن يكون عندنا كذا وكذا . المشكلة عندنا ليست مشكلة وجود أو عدم وجود الـ .N.O.G إنما المشكلة هي في خلق الوعي لدى المواطنين الذين يؤمنون بالمشاركة حقاً والمساعدة على التنمية الاجتماعية . مسؤولية المواطن ، أن نعلم أطفالنا أن نظافة هذه المدرسة هي مسؤولياتنا كلنا عندنا الطفل يعلم أنه يوجد آذن هو المسؤول عن التنظيف ونترك هذا الأمر ، لا ؟ لابد أن يكون هناك نوع من خلق وعي ، وهذا الوعي ينمو ويكبر مع الطفل يساهم في صنع المجتمع ، وصنع التنمية البشرية ، والتركيز على العمل الاجتماعي . عندما يحاولون التركيز على موضوع الفردية ، الفردية المكرسة عندنا تنمو وتزداد عند أطفالنا ، برامجنا التعليمية لا تؤكد على ذلك . وأنا أحب أن أؤكد على مسألة خلق الوعي هي أهم بكثير من وجود المنظمات لأنه كما قال الدكتور عبد العزيز حجازي أنه يوجد عندنا ١٤ ألف جمعية ولكن أكثرها لا يعمل . إذاً الموضوع هو موضوع خلق الوعي وهو أهم من وجود أو عدم وجود مثل هذه الجمعيات .

د . محمد بركات : كثيراً ما استعملت كلمات كان الأجدر بالباحث وكان الأجدر بالورقة . بالحقيقة الى جانب هذا الأجدر ، كان الأجدر ببعض الإخوة المناقشين أن يقرأوا الورقة . يعني مشكلة القراءة قضية مهمة . ليس التلخيص هو الذي يناقش ، بل تناقش الورقة كورقة . موضوعنا كان التنظيمات الأهلية ودورها في جانبي الاندماج والتكيف ، هذا

الموضوع على قلة الاهتمام به كموضوع ، يعني موضوع المهمشين وموضوع الفئات غير القادرة ، أدرج في المؤتمر وبحثته اللجنة التنظيمية وكلفتنا نحن الذين نهتم بهذا الموضوع وحددته لنا . لذلك أشارت الأوراق مراراً بأنه ليست هذه الورقة ضد التنمية بمفهومها الأعم والأشمل ، وليست ضد التنمية بأي شكل من الأشكال ، إنما قالت هذه الورقة وطرحت أنه في الوقت الذي نشاهد فيه ازدياد الوعي وازدياد الثروة وازدياد الدخل في البلاد العربية ، يزداد فقر الفقراء ، ويزداد غنى الأغنياء . وأن هذه الهوة تتزايد . لذلك قلنا لابد لهذه الساحة المسماة المهمشين والفقراء والذين لم يصلوا الى أمريكا ولا شاهدوا ما فيها ولا النظم الموجودة هناك أن تحظى بنصيب من التنمية ، وقد أشارت الورقة بأن مفهوم التنمية الذي نتخوف منه هو دخول مطاعم البيتزا ودخول الجينز والذي لا يلبس الجينز كذا... حتى أصبحنا نطرب لمايكل جاكسون أكثر مما نطرب بمغني عربي . نحن تكلمنا بأمور بسيطة كثيراً . وقد تم التكلم عنها في تلك الأبحاث . نحن نريد من جهتنا أنا والدكتورة أماني قنديل أن نحافظ بكثير من الدقة والوعي على المفاهيم القديمة التي لا تتغير للخير والإحسان والصدقات . أنا لا أدري لماذا نحن متضايقون منها كثير من الناس أحياناً . يطرحون القضية وكأن هناك تضارب بين التقدم وبين هذا الموضوع . ليس هذا الأمر صحيحاً . وقلت إن مفهوم التنمية الذي نتحفظ عليه هو التنمية لزيادة الاستهلاك ، وتكلمت عن أشياء أساسية بأنه يجب أن تستخلص دائماً الجوانب الاجتماعية من المشروعات الاقتصادية ، يعني من الأتوستراد ، من المصنع الكبير ، من المتجر العظيم ، إذا استخلصنا الجوانب الاجتماعية نحن نأتي ونتكلم عن الجانب الاقتصادي وتأثيره ، دعينا الى هذا الموضوع .

أخيراً : يوجد أنموذج لبناني هذا الأنموذج مهم كثيراً . لا أريد أن أقارنه بأي قطر عربي ليس من أجل شيء لأنني أنا قومي عربي ولست إقليمياً أبداً . يقول إن الأنموذج اللبناني كل سره في أنه تهدمت بيروت ٧ مرات وسبع مرات أخرى خلال ١٥ سنة ولكن مع هذا الوقت زاد عدد المقاعد الجامعية . وزاد عدد الأسرة في المستشفيات ، وزادت مؤسسات المعوقين ٢٠ ضعفاً ، ونقص عدد الأيتام الذين هم بالشوارع . وهذا الوعي لسبب وحيد فقط وهو ، أن هذه المؤسسات الأهلية ، خاصة للمحتاجين ، خاصة للناس غير القادرين كانت قادرة أن تعمل شيئاً في هذه الظروف الصعبة . لذلك أرجوكم أن نميز على قلة عدد الحضور أمس وقلة عدد المهتمين . ولكن المهتمين سمعوا هذا الكلام ، هذه الزاوية التي اسمها المؤسسات التي تعنى بالعمل بالمفهوم القديم ، والمفهوم الحديث هذه

بحثت بالبحثين . وأرجوكم رجاءً خاصاً بغض النظر عن الانتقاد لبعض الاستخلاصات أو الرغبة في التوسع ، ولكن موضوع العمل الخيري والعمل الإحساني وعمل التنظيمات الأهلية مهتمة الإهتمام بأفقر الفقراء والمهمشين أرجو أن تبقى أيضاً في حيزها الذي أدركه منظموا هذا المؤتمر .

د . **عبد العزيز حجازي** : أنا أريد أن أطمئن الأستاذ محمد بركات . ربما النقد لا يوجه الى التكليف بالورقة ، ولكن ربما حرصنا على هذا الموضوع يدفعنا لأن نطلب أن يكون العنوان أكثر من هذا ، الجزء التطوعي نحن نؤمن به . وأنا نائب رئيس الجمعيات الأهلية في مصر حالياً ونحاول أن نبقى ١٤ ألفاً حتى نركز على مجموعة عملية منها . فأنا أرجو أن يكون ذلك أحد التوصيات لأن الموضوع سيتوسع ، وستكون التنمية البشرية وتحتها دور الجمعيات الأهلية ودور الحكومات ثم دور قطاع رجال الأعمال فنحن لا نلوم الورقة .

مشروع النهضة العربية الثالثة:

التنمية الثقافية

الثقافة العربية وحوار الحضارات

د. حامد خليل *

لن أدخل في متاهات التعريفات المتعددة والمتباينة جداً للثقافة ، لا سيما وأنها تربو الآن على المائتي تعريف ، وإنما سأكتفي بالإشارة الى تمييز أقل عمومية وأكثر تداولاً ، وهو ذلك الذي يميز بين «الحضارة» باعتبارها النتاج المادي والفني للمجتمعات البشرية ، وبين «الثقافة» باعتبارها نتاجاً روحياً (قيماً وأفكاراً وأدباً وعلوماً...) ومن هنا فإنني سأعتمد فهماً للثقافة العربية من حيث هي المفاهيم والأفكار التي تتعلق بإنتاج المشروع المجتمعي العربي في كل مجال من مجالات احتياجات تأسيسه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والأمنية والثقافية... وغيرها ، وتحديد آليات فعله التي تتوافق مع انجاز هدفه المتمثل بتجاوز التخلف من جهة وتحقيق التقدم من جهة أخرى .

على أن ذلك لا يجب أن يعني ان الثقافة العربية ، بالمعنى المذكور ، هي معطى جاهز أو أنها تتكون مرة واحدة والى الأبد ، وإنما يعني أنها هي ذاتها بحاجة الى المراجعة والتدقيق والتجديد والتنمية كلما اقتضت الشروط الموضوعية لسيرورة تطور المجتمع العربي ، بآلياته الداخلية وعلاقاته الخارجية ، ذلك .

ولكي تضطلع الثقافة العربية بالدور المذكور ، فمن الطبيعي أن ينصب اهتمامها مثل كل شيء ، على حركة الواقع توصيفاً وتحليلاً وتفسيراً بغية الكشف عن الشروط الموضوعية والذاتية التي أفضت الى حالة الإخفاق الراهنة ومن ثم تحديد منظومة القيم وآليات الفعل التي تفي بمتطلبات مواجهتها ، والسيطرة على حركتها ، والتحكم بها بهدف تجاوزها .

على أن الذي يحدث هو أن الثقافة المذكورة لا تفي بالمطلوب ، ولا تقوم بالدور

---

* عميد كلية الآداب ـ جامعة دمشق ـ سوريا .

المذكور . ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى أن أصحابها من أنصار التيارات الايديولوجية القائمة لا يتوجهون في الغالب بالقراءة الى الواقع من أجل معرفة قضاياه ، ولا يحتكمون إليه للتثبت من صحة أدواتهم المعرفية ، وأفكارهم وانما هم محكومون أحياناً بنسج ميكانيكي لمقولات ثقافية جاهزة كانت قد صيغت استجابة لواقع ذي تركيب وفاعلية مختلفين ، وأحياناً أخرى بمعلومات سطحية هزيلة تم تلقفها عن طريق الأفواه ، وليس بالقراءة الفعلية والدقيقة لمصادرها الحقيقية ، وفي أحيان ثالثة بتصورات ذاتية إرادوية كانت تصاغ بالتأمل المجرد ، أو وفق الرغبات ، وبما يتفق مع النوازع الكامنة في النفوس .

والأخطر من ذلك فإن الأولوية في عملية صياغة الفكر لا تعطى لإنتاج المشروع المجتمعي العربي المذكور ، وإنما تعطى لتسويغ القوالب الجاهزة التي تشكل مرجعيات للتيارات الايديولوجية القائمة في الوطن العربي ، والمنظور إليها على أنها صيغ تكونت مرة واحدة وإلى الأبد ، وفي لحظة ماضية من التاريخ يجب ان يقدّ الواقع العربي على قدّها ، ويمتثل لأوامرها .

والخطير أيضاً أنه بدلاً من أن تحل لغة الحوار البناء والهادف بين التيارات المذكورة انطلاقاً من الإيمان بنسبية الحقيقة وتعدد الروافد المفضية الى اكتشافها ، فإن لغة التصادم المفتعل والمجاني والذي يدور حول الشكل أكثر مما ينسحب حول المضمون ، هي اللغة التي يستخدمها أنصار تلك التيارات في علاقتهم بعضهم ببعض ، انطلاقاً من الادعاء بإمتلاك الحقيقة كاملة والإيمان بضرورة فرضها على الجميع .

ولكي يتكرس هذا الوضع ، ولكي تضمن لنفسها الاستمرار في التربع على عرش الكانتونات القائمة فقد عمدت نخبة تلك التيارات إلى تلقين الأعضاء كلماتها هي طالبة منهم حفظها عن ظهر قلب من دون استيعاب لها ، ومحذرة إياهم من إقامة أي نوع من الحوار إلا مع رفاقهم أو إخوانهم في التنظيم ، بحيث لا يسمع الاسلامي غير آراء الاسلاميين ، ولا يسمع القومي غير آراء القوميين وكذلك الماركسي والطائفي والاثني والمؤيد والمعارض... الخ .

ويبدو أن الاتجاهات الثقافية السياسية العربية المذكورة (القومية والماركسية والاسلامية والليبرالية) أصبحت تعكس الوضع العربي الراهن بما هو عليه من تجزؤ وانقسام ، فتنقسم وتتباعد ، ليس فيما بينها فحسب ، بل في الاتجاه الواحد نفسه ، ويصبح الانقسام والاختلاف داخل الاتجاه الواحد في كثير من الأحيان ، أشد تباعداً منه بين الاتجاه والاتجاه الآخر .

وبينما نجد بين الحضارات والثقافات الحية تسابقاً نحو المستقبل (المستقبلية العالمية ، ما بعد الحداثة ومجتمع المعلومات) . فإن الماضي يتغلب على الحاضر والمستقبل في الثقافة العربية ، فنجد دائماً هاجساً ملحاً للبحث عن عنصر تميز قومي وديني ، يستمد غالباً من الماضي «الذهبي» الذي لن يعود ويدعم ذلك انكساراً للأحلام والرغبات ، مرشحاً استجابة النكوص إلى الماضي ، فينعدم التوجه المستقبلي وبالتالي التخطيط المستقبلي للثقافة العربية . وهذا التخطيط في الاستراتيجيات الثقافية العربية ، ان وجد فإنه غير قابل للإجراء ، وأقل ربما يكون قابلاً لكل شيء ما عدا أن يكون قابلاً لتطبيق محدد .

ولا بد من التذكير هنا بضرورة تجنب الثقة المطلقة ، المجانية والديماغوجية أحياناً ، بالقول باستمرار وجود ثقافة عربية مشتركة ، تفيض عن حدود الكيانات السياسية العربية المتعددة ، والاتجاهات السياسية المتعددة ، والاطمئنان البليد ، غالباً ، لذلك ، وعدم تجاهل واقعة معاكسة ، منذ فترة ليست قصيرة ، تتمثل في تنامي نشاط آلية تكريس ثقافات فرعية من داخل الفضاء النفسي والاجتماعي والجغرافي القطري ، الوطني وما قبل الوطني كالعصبويات الفرعية المحلية الطائفية ، والمذهبية ، والقبلية والعشائرية إضافة الى قوة الاختراق الاقتصادي والسياسي والثقافي الغربي للفضائين القومي والقطري[٣] .

لكل ذلك نرى أن الثقافة العربية اليوم هي أشد حاجة الى الحوار الداخلي بين اتجاهاتها وأقسامها من جهة وبين أقطارها من جهة ثانية . فالصراعات وانعدام الحوار داخل الثقافة العربية ، والثقافات الوطنية داخلها ، وداخل التيار الواحد من تياراتها القطرية أو القومية ، مسألة لا بد من إيجاد حل لها للتمكن من الحوار الايجابي مع الحضارات والثقافات الأخرى ، خصوصاً ما يسمى الحضارة العالمية الآن .

بمعنى آخر أقول إنه لا بد أولاً ، وكضمانة لاستمرار وجودنا في حوار الحضارات الآن ، من إعادة بناء وحدة الفضاء الثقافي العربي ، وتداول المعلومات والأفكار والمنتجات الفكرية والأدبية والفنية ، وتدعيم النشاط الابداعي العلمي والأدبي القومي ، وتحريره من الممنوعات والمحرمات ، وتوفير الحريات التي من دونها لا يمكن أن يزدهر الابداع والخلق تمهيداً للإسهام في حوار الحضارات بشكل فعال وأصيل . وبكلمة أقول إن الحاجة ملحة الآن لإقامة حوار حضاري عربي عربي ، قبل التوجه الى الخارج لاقتراح مبادرات انسانية في حوار الحضارات .

في حوار الحضارات قديماً ، يمكن ان نميز بين سيرورتين :

١ ـ سيرورة مغفلة وموضوعية تمثلت تاريخياً بالاحتكاكات بين الشعوب ، بفعل الحروب والتجارة والتجاور ، فأدت الى انتقال العناصر الثقافية والمعرفية بين المجتمعات فطورت ثقافاتها وأغنتها . كاتصالات اليونانيين بالحضارات الشرقية ، أو احتكاك العرب المسلمين بالحضارات الفارسية والبيزنطية ، أو اتصال الاوربيين بالعرب منذ الحروب الصليبية .

٢ ـ حركة ذاتية إرادية تمثلت في التوجه المقصود لنقل المعارف والعناصر الحضارية بين الحضارات . هكذا استوعبت حملة الاسكندر الى الشرق عدداً كبيراً من الحكماء لنقل معارف الشرق ، فكانت الحضارة اليونانية في الفلسفة والمنطق والآداب الكلاسيكية . يقول روجيه غارودي في هذا الخصوص : «إن ما اصطلح الباحثون على تسميته باسم (الغرب) إنما ولد في (ما بين النهرين) وفي (مصر) أي في آسيا وافريقيا[٤]» . وهكذا أيضاً ترجم العرب أدب وحكمة الفرس والهند والمنطق اليوناني في سيرورة حضارتهم وهكذا ترجم الأوربيون علوم العرب وآدابهم واستثمروها في بناء نهضتهم الحديثة .

والملاحظ أن انتقال العناصر الحضارية في كل الحالات القديمة والوسيطة ، كان اختيارياً حراً ، فلم تقم أية حضارة سابقة بفرض قيمها ورؤيتها تعسفاً على الحضارات الأخرى . ربما لأن كل الاتصالات السابقة كانت تتم على أسس من التقارب والتشابه ، أقلها التكافؤ الكبير في مستويات تطورها الانتاجي (الزراعة ، الحرف اليدوية البسيطة ، الاسلحة والقوة العسكرية) .

●

أما اليوم فإن حوار الحضارات الحديث والراهن يختلف عن سابقه اختلافاً نوعياً وجوهرياً . ذلك أنه يتم على قاعدة من اختلاف مستويات التطور . فهناك الآن شمال وجنوب ، دول صناعية متقدمة ودول متخلفة وتابعة ، دول تنتج التكنولوجيا والاعلام والسلع المغرية والحياة الحديثة ودول تستهلكها . فهل يستوي وضع هذه وتلك في حوار الحضارات ؟

لقد بدأ الخلل في الحوار منذ تبلور النزعة الاستعمارية الأوربية واحتياجها إلى مشروع ثقافي مطابق ، تمثل في حركتي الاستشراق والتبشير . لقد أكد «وجيه كوثراني» بالوثائق صلة الاستشراق الفرنسي بغرفة تجارة ليون[٥] .

ويقول اللورد «سالزبورى» : «يأتي المبشر أولاً ثم التاجر وفي أثرهما البارجة الحربية[٦]» . ويقول المبشر الأمريكي «جب» : «من العناية الالهية العظيمة أن المطبعة الامريكية ، والمدارس الأمريكية في سوريا ، كانت وسيلة لاعداد رجال ونساء كثر ليكونوا مواطنين امريكيين[٧]» .

لقد بدأ الحوار والتثاقف والاحتكاك الحضاري ، يأخذ منحى جديداً في العصر الحديث فمن «جب» إلى «بوش» جرت محاولات مستمرة ودؤوبة لفرض نسق وقيم حضاري محدد هو نسق القيم الرأسمالي . يقول جورج بوش في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣/ايلول عام ١٩٩١ : «... تعلمَ العالم أن السوق الحرة توفر مستويات من الازدهار والنمو تعجز الاقتصاديات المخططة مركزياً عن توفيرها[٨]» إلى أن يقول بصريح العبارة : «إننا سنقدم صداقة وقيادة...» وهنا جوهر الخطاب قيادة أمريكا للعالم . وليست هنالك حاجة للتذكير برسالة الإنسان الأبيض ، ونزعة التمركز الأوربي ، والتمعن في التدفق الاعلامي الغربي والامريكي خاصة ، وقوة الشركات المتعددة الجنسية والعابرة للقوميات ، لنتأكد أن المسألة لم تعد مسألة حوار حضارات حر وبريء ، بقدر ما هي مسألة فرض قسري وقهري لثقافة المهيمنين على العالم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً .

●

منذ ظهور المجموعة الجديدة من الدول المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية ، بدأت محاولات لنقل حوار الحضارات من شكله العفوي المغفل وشكله الهيمني الى شكل اكثر عدالة وانسانية برعاية اليونسكو ، كاجتماع لجنة الخبراء والدراسات المقارنة للحضارات في اليونسكو عام ١٩٤٩ ، الذي دعا في تقريره إلى ضرورة الاعتراف بالقيم المشتركة في الحضارات المختلفة ، والاجتماع الفكري في ساوباولو في آب ١٩٥٤ ، ثم الاجتماع الدولي تحت عنوان «العالم الجديد وأوربا» في جنيف في ايلول ١٩٥٤ ، ثم الاجتماع الدولي في جنيف أيضاً عام ١٩٥٧ بعنوان «أوربا والعالم» . إضافة الي المشروع الرئيسي لليونسكو عن «الفهم المتبادل للقيم الحضارية للشرق والغرب» الذي استمر في عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦٦ ، حيث صدر «اعلان المبادىء للتعاون الثقافي الدولي» سنة ١٩٦٦ ، والذي أصبح أحد المحاور الاساسية لعمل اليونسكو في المجال الثقافي والذي ينص فيما ينص على :

١ ـ كل حضارة لها اعتبارها وقيمها التي يجب المحافظة عليها واحترامها .

٢ ـ كل شعب له الحق وعليه واجب تنمية حضارته .

٣ ـ كل الحضارات بكل ما فيها من تنوع واختلافات عميقة وتأثير متبادل على بعضها البعض جزء لا يتجزأ من الإرث العام للبشرية[٩] .

لا شك في أهمية هذا التوجه المنظم في أنسنة حوار الحضارات والثقافات ، ولا شك في أهمية دعمه ودفعه وتنشيطه ، ولكن ماذا كانت جدواه حتى الآن ؟

لقد استمرت سيرورة العالم سيرورة مهيمناً عليها من جهة واحدة ، تتدفق منها التكنولوجيا والسلع والثقافة والقيم فترد ثقافات الشعوب الاخرى وعاداتها وقيمها الى ما هو بدائي ولا عقلاني والى الممات التافه ، الى مجرد فولكلور ومخلفات عصور بائده . فهل المسألة اذا هي صراع حضارات لا حوار حضارات ؟ .

لقد قال صموئيل هنتنغتون نصف الحقيقة ، يقول هنتنغتون : «ان المنبع العميق للصراع في هذا العالم الجديد لن يكون ايديولوجيا ولا اقتصادياً بالدرجة الأولى... المنابع الأولى للصراع ستكون ثقافية... إن الصدام بين الحضارات هو الذي سيهيمن على السياسة العالمية... سيشكل الصراع فيما بين الحضارات الحلقة الأخيرة من تطور الصراع في العالم الحديث[١٠]» .

فهل الأمر كذلك حقاً ؟ إننا نفترض أن «صدام الحضارات» وصراع الثقافات «هو الشكل الرمزي للصراع الاقتصادي والسياسي للهيمنة على العالم . ورغم أن هنتنغتون بعد الانتقادات الكثيرة التي وجهت إليه ، يعيد تقديم اطروحته على أنها «نموذج إرشادي» جديد اكثر قدرة على تفسير وتنظيم العديد من جوانب «الفوضى الغامضة الصاخبة» لعالم ما بعد الحرب الباردة[١١] ، ولكن هل يحتاج المرء الى كثير من النباهة ليجد أن الحضارة الأكثر تطوراً اقتصادياً وتكنولوجياً ما فتئت هي التي تفرض «ثقافتها» ومفاهيمها وقيمها وأنماط حياتها ولا تعبأ بأي حوار أو صدام أو «تدافع[١٢] . من أي مستوى من المستويات . والواقع أن كثيرين لم يجدوا في «نموذج «هنتنغتون» الارشادي الجديد» اكثر من فطيرة من مطابخ الحرب الباردة تمت اعادة تسخينها[١٣] .

هل يمكن بعد ذلك الحديث عن حوار الحضارات بمعزل عن علاقات القوة والهيمنة في العالم الراهن ؟ بتعبير آخر ، هل يمكن أن يكون الحوار متكافئاً بين أطراف غير متكافئة ؟ وهل يمكن تجاوز اشكالية العلاقة بين الثقافة وتحولات الواقع الاجتماعي الاقتصادي ، وخاصة العلاقة بين التكنولوجيا والعلاقات التقليدية في المجتمعات المتخلفة ؟ وبشكل عام ، إذا كان منطق المصالح الاقتصادية والسياسية هو الذي يحرك العالم ، فإلى أي درجة يمكن تعليق أو تحييد هذا المنطق ليكون الحوار أكثر جدوى في إثراء الحضارة الإنسانية ؟ .

يقول روجيه غارودي : «إن حوار حضارات حقيقياً ليس بجائز إلا إذا اعتبرت الإنسان الآخر ، والثقافة الاخرى ، جزءاً من ذاتي ، يعمر كياني ويكشف لي عما يعوزني[١٤]» .

فما هو واقع الحال منذ مدة طويلة وحتى الآن ؟ هل هناك من حاجة للحديث عن صورة العرب والشرقيين والافريقيين عموماً لدى الغرب ؟ يفيدنا غارودي :

«حزت درجة التخرج في الفلسفة واجتزت امتحاناتي دون أن أعرف كلمة واحدة عن فلسفة الهند والصين والاسلام... باستثناء الاخصائيين فإننا نجهل جهلاً مطبقاً كل ما يتصل بالثقافة اللا أوروبية[١٥]» .

فما هو مصير الثقافات والحضارات وحوارها في هذه الظروف ؟

يرد في التقرير الختامي لندوة القاهرة في آذار ١٩٩٧ حول «صراع الحضارات أم حوار الثقافات» : «إن الفكر الامريكي يقود الحضارة اليوم ، وهو يقوم بتفريغ الإنسان من الشعور... إن الغرب يحاول إرساء نفسه بوصفه الحضارة الوحيدة . وهو يختزل التنوع الثقافي ، وينظر الى تجاربه باعتبارها تجارب كونية[١٦]» . هذا هو واقع حوار الحضارات اقناع جميع الشعوب والدول ، والحضارات والأمم أنها إذا أرادت أن تتقدم وتتحدث «تصبح حديثة» ، فما عليها إلاّ أن تتبع النموذج الحضاري الأوربي ، الأمريكي بلا منازع الآن .

لقد قدم «غارودي» في كتابه «حوار الحضارات توصيفاً رائعاً ورشيداً لمشروع حوار إنساني متكافىء بين الحضارات ، ولكنه مرهون بالتخلي عن إرادة القوة والهيمنة في المنطق الاقتصادي المادي للحضارة الأوربية الامريكية . فهل ذلك ممكن ؟

●

ثم ما هي العلاقة بين حوار الحضارات ومسألة العولمة التي هي حديث وفعل الساعة والتي عمت شهرتها الآفاق؟

هل تجدُّد الدعوة الى حوار الحضارات هو رد فعل هلع من العولمة أم أنهما من طينة واحدة ؟ واذا كانت نتيجة حوار الحضارات هي واقعياً فرض العناصر الحضارية للأقوى على العالم ، فهل يختلف نصيبنا وموقعنا في العولمة عن ذلك ؟

قبل أن نعلن العولمة وننذب وضعنا التعيس وحظنا السيء فيها ، لا بد أن نميز بين جانبين في سيرورة العالم الراهن نحو التوحد والاندماج : جانب موضوعي يفرضه التطور الكبير للاقتصاد والتجارة الدولية ، والسلع الاستهلاكية العامة ، وتعميم قانون القيمة على

الصعيد العالمي ، وتطور المجتمع المدني العالمي والنزعة الإنسانية المرتبطة به بما فيها حقوق الإنسان والمحافظة على سلامة هذا الكوكب الخ... والجانب الثاني جانب سياسي ايديولوجي يحاول ويسعى الى استغلال هذه الحركة الموضوعية الى العولمة ، لفرض هيمنة دولة محددة أو حضارة محددة ، أو تسويق ثقافة أو نمط حياة محدد ، أو مصالح اقتصادية وسياسية محددة على العالم (الامركة أو الدولرة) .

إن رفض ومقاومة هذا الاتجاه الايديولوجي ، أمر ممكن ومشروع وملح وقائم في آن معاً ، وله ارهاصاته وتجلياته في العالم الآن (أوربا ، اليابان ، الصين ، روسيا) .

إن مقاومة فرنسا مثلاً ـ بمناسبة مفاوضات «الغات» ـ ودفاعها عما بات يعرف بإسم «الاستثناء الثقافي» ، هي مقاومة حقيقية وشرسة للأمركة ، «وليست مجرد مسرحية سياسية للضحك على ذقون العالم الثالث[١٧]» . والمقاومة الثقافية هنا مشروعة وملحة بنظر فاسلاف هافل حين تستهدف أشكال الهيمنة الثقافية التي تستجرها معها عملية عولمة الحضارة ، في سياق التطابق ما بين الحضارة العالمية وبعض الثقافات القومية المركزية الغالبة والمهيمنة ، ولكن هذه المقاومة تعدّ انتحاراً ثقافياً حقيقياً إذا كانت موجهة ضد الحضارة نفسها[١٨]» . أي إذا كانت مقاومة أو رفضاً للعولمة بالمعنى الأول التاريخي الموضوعي يصبح الرفض عندئذ حكماً على الذات بالنفي خارج العالم والتاريخ ، مع أن ذلك غير ممكن أساساً ، بسبب الضعف وقلة الحيلة وقصر ذات اليد ، إذ أننا سنقحم وندمج في العالم دون أن نستشار ، بل نحن في لجة العالم والعولمة ، بارادتنا أو بدونها .

لذلك ليست المسألة في القبول أو الرفض ، الانفتاح أو الانغلاق ، بل في كيفية خوض التجربة مع الحد الأدنى من الخسارة المادية و الثقافية .

ولن يكون ذلك بأقل من الاستعداد المادي الاقتصادي ، والفكري العلمي والعملياتي ، والعمل على تطوير المجالات المادية التي يمكن من خلالها تقديم شيء مميز للعالم والتأثير والفعل في سيرورته الراهنة . أما الاكتفاء برفع المصاحف واشهار الأخلاقية والقيمية «الأزلية» في وجه هذه الدنيا الفانية وهذه العولمة الغاشمة الجائرة ، فذلك ما لا جدوى منه . فلا فاصل في العولمة بين متغيرات الاقتصاد والسياسة وبين الثقافة والقيم ، بين ثورة الاتصالات وبين الوعي الكوني ، بين حركة المواد الخام والسلع المنتجة ورؤوس الاموال العالمية والعمالة والخبرات الغنية المتعددة الجنسية ، وبين منظومة العلاقات الاجتماعية والثقافية المتشابكة عالمياً[١٩] .

قد تكون حالات الانغلاق والانكفاء الثقافي القائمة إحدى أوليات الدفاع وشكلاً من

أشكال الممانعة الثقافية ضد الاستسلام للعولمة أو الحضارة العالمية ، حضارة الاخر الغاشمة . نعم . ولكن ذلك «موقف سلبي» غير فاعل . ذلك لأن فعله الموجه ضد الاختراق الثقافي ، لا ينال الاختراق ، ولا يمسه ولا يفعل فيه أي فعل ، بل فعله موجه كله إلى الذات بقصد تحصينها . والتحصين إنما يكون مفيداً عندما يكون المتحاربان على نسبة معقولة من تكافؤ القوى والقدرات «أما في الحالة الراهنة من عدم تكافؤ القوى فإن الانغلاق يتحول الى موت بطيء ، وصاحبه محكوم عليه بالاخفاق[٢٠] .

●

لقد انقضى ذلك الزمن الذي كان البشر فيه يرضعون الثقافة مع حليب أمهاتهم وحل الآن زمن يتعرض فيه الآباء والأمهات والأبناء لتخليق جديد وسريع . ليس في العالم اليوم أي مجتمع أو أي نموذج اجتماعي ثقافي صافٍ ونقيٍ لم يتعرض للاختراق بشكل ما ، ولا أي بنية اجتماعية غير منفتحة على العالم بكل نزعاته ونزاعاته الاقتصادية والسياسية والايديولوجية . وتتسع دائرة التفاعلات الحضارية واقعياً ، وينزع العصر التكنولوجي الجديد بالتدريج إلى إضعاف رقعة الشطر المحلي وزيادة رقعة العناصر الشاملة في الثقافات[٢١] .

لا بد أن يلاحظ المرء هذا التفكك المتصاعد والمستمر ، وفي كل مكان من العالم ، لكل البنى الاجتماعية التقليدية ، والتغيرات النوعية في أنماط السلوك والتفكير والقيم ، وهذه السيرورة نحو توحيد أو دمج الثقافات على مستوى العالم . ولا بد أن نلاحظ أيضاً أن ذلك إنما يتم في ظل أو بفعل ، تعميم النموذج الحضاري الأوربي الغربي ، التعميم الذي ييسره الدمج الاقتصادي والاجتماعي المرتبط بالتطور الصناعي والتكنولوجي وتضاعف وسائل الاتصال والثورة الاعلامية والاستهلاك بحيث أخذ الناس تدريجياً يتنفسون جواً جماعياً واحداً الى درجة كبيرة .

والهيمنة الغربية تعيد تشكيل البنية الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المتخلفة رادة الثقافات التقليدية والدينية إلى ما هو بدائي واذا كان الإنسان هو فعلاً ابن السياق ووليد الثقافة فإن ذلك إنما يحدده ويوجهه والى درجة كبيرة نموذج الغرب لأن الانتشار الاقتصادي أساساً للغرب وهيمنة الشركات العابرة للقوميات والتي تجعل الحدود القومية مجرد مخلفات سياسية ، سيرافقه أو ينتج عنه انتشار ثقافي بدءاً من تغيير الحاجات والسلوك المظهري والأعياد والفولكلور وحتى أرقى انتاج فكري .

إن عمليات الانتشار الثقافي ، أو التثاقف ، أو التمثل الثقافي ، وغير ذلك من مفاهيم

التفاعل الثقافي ، الى حوار الحضارات إلى العولمة ، لا يمكن فهمها بمعزل عن علاقات القوة في هذا العالم الحديث ، وفي هذا المستوى الذي نبحث فيه ، ولعله من الواضح الآن أن هذا الحوار ليس ، بأي حال ، حوار أنداد . فما يحدث الآن إنما يحدث في ظروف هيمنة الغرب وتفوقه ، والتثاقف في ظل هذه الظروف لم يعد يعني تلك الاحتكاكات الحضارية الثقافية والاجتماعية التي تؤدي إلى الانتقال الحر للثقافة ـ إذا جاز التعبير ـ والى التداخل بين الحضارات فتؤدي إلى تقدمها وازدهارها . ليست عمليات الانتقال الثقافي ، من هذا المنظور ، عمليات بريئة أو اختيارية أو تحضيرية فمدنيته فرضتها شمولية العلاقات الحضارية والإنسانية بل هي في ظروف العلاقات غير المتكافئة عبارة عن فرض قسري لثقافة المهيمن ، وهي تصاحب وتعبر عن منطق ومحتوى العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والايديولوجية التي يفرضها من يمتلك التكنولوجيا الاكثر تطوراً والبضائع الأكثر انتشاراً .

لقد بدا أن تجربة أوروبا مزودة بقدرة غير محدودة على التوسع والانتشار الثقافي ، وهي قدرة تكمن في تفوقها الاقتصادي والتكنولوجي بالدرجة الأولى ، فإذا كان صحيحاً أن تنوع الثقافات وتبادلها هما اللذان يغنيان التجربة الإنسانية ويفسران التقدم ، وأن التقدم التكنولوجي والاقتصادي الغربي هو الذي أتاح الاتصال بثقافات أخرى ونشر نماذجه فيها .

فالمسألة بالأساس تعكس تفوقاً وقوة مادية راسخة للآخر ، إذ ليس ما ينتشر هو الثقافة ، هكذا وبشكل مجرد ، بل هو في الواقع البضائع والسلع واسلوب استهلاكها واستخدامها ، إنه نمط حياة متكامل مادياً وثقافياً ، نمط فشل أسلافنا منذ عصر النهضة العربية في تجزئته إلى نتاج مادي ونتاج روحي بحيث يستجلبون الأول ويستبعدون الثاني محافظة على أصالتهم وعلى كيانهم الحضاري والروحي ، فنحن نستورد ونستهلك ليس فقط البضاعة بل ، شئنا أم أبينا ، نستورد ونستهلك معها نوعاً من العلاقة بين الإنسان والإنسان وبين الإنسان والوجود . فالانتشار السريع للنزعة الاستهلاكية للبضائع الغربية المستوردة قد أدى الى «تجنيس» نمط حياة المستهلك العربي بما يحاكي النمط الغربي بمختلف جوانبه ، وتبدأ المحاكاة باستهلاك البضائع ولكنها تتزايد لتنتقل إلى السلوك[٢٢] .

إن ما يستهلك فعلاً ليس فقط البضاعة ، بل ومصاحباتها أيضاً من تقاليد وقيم وسلوك ، كل ذلك يفعل فعله بقوة في اختراق الشخصية الثقافية وإعادة تكوينها وفق الأنماط التي يريدها الغرب .

فالتغلغل الاقتصادي الغربي عموماً ، يرافقه تدفق إعلامي وثقافي هائل يغير أيضاً في الأفكار والأذهان والسلوك ويفرض البضاعة وأنماط السلوك الغربية ومعها مصاحباتها الثقافية

والقيمية والسلوكية ، ولن يستطيع الماضي التليد ، مهما بلغ من «عزّ» ومهما كان «ذهبياً» أن يحمينا أو يحافظ على الخصوصية والانسجام والتماسك والاختلاف والتميز الثقافي في اطار استمرار هذه السيرورة .

فأنماط حياتنا الآن تتكون موضوعياً وفق معايير الغرب ، بدون اختيار وبدون إرادة سياسية أو ثقافية ، بل وفق أنماط اجتماعية اقتصادية استهلاكية مغفلة وعدوانية ، والخصوصية المفترضة ، المكونة لثقافتنا العربية تخضع لتشويه وتمويت مستمرين ، بفعل تفوق الغرب (امريكا) وتعميمه منطقه ونموذجه الحضاري من جهة ، والاستجابة البليدة للقوى القائدة للمجتمع العربي لهذا النقل من جهة أخرى .

وقد لا تمثل دعوات الأصالة والخصوصية الحضارية وحق الاختلاف والمغايرة المتحمسة سوى ردود فعل تعكس الصدى التدميري لهيمنة ثقافة الغرب على الثقافات العربية ، وقد لا يعني أيضاً الحديث عن التثاقف أو التمثل الثقافي أو الحديث عن الثقافة العالمية أو الكونية توحد واندماج الثقافات ، موضوعياً ، أكثر من فرض قسري لنموذج (الثقافة الغربية) وإبطال إلغاء وتشويه القيم الثقافية الأخرى وإزدرائها وردها الى الممات التافه .

●

العالم يتغير بسرعة كبيرة ، ويتحول تحولات كيفية غير مسبوقة ، ويتبلور الآن بشكل سريع مجتمع معلومات كوني ، تنتقل المعلومات فيه بسرعة عجيبة على شبكات «الانترنيت» محطمة كل الحدود القومية ، غير عابئة بأي أمن ، أو أخلاق أو دين ، أو تقاليد ثقافية .

واذا كانت مراكز المعلومات القومية الآن يمكن أن تتحكم في المعلومات التي ترغبهاالدولة ، فإنها لن تستطيع أن تتابع ذلك في مستقبل قريب جداً ، بل لم يعد لأي دولة الآن قدرة على الرقابة والمنع ، فثورة الاتصالات توسع بشكل عجيب الآن انتقال المعلومات ، وبشكل لا يعبأ بأي معارضة ويتجاوز كل المصالح القومية والثقافية .

ويجري التساؤل القلق الآن ليس عن موقفنا وتواجدنا في العالم ، بل عن حجم التواجد الثقافي العربي على شبكة الانترنيت العالمية ، مقابل حجم تواجد الآخر الذي إما لا يهتم بهذه الثقافة أو على الأغلب يقدم صورة مشوهة عنها .

فشبكة المعلومات الكونية ، والأقمار الصناعية ، المدعومة بالقوة الاقتصادية والعسكرية ، هي الآن الأدوات الأهم في حوار الحضارات وفي نقل الصور والأفكار والمعارف بينها .

في مثل هذا المناخ الرهيب ، فإننا نتساءل : ما مصير سؤال حوار الحضارات ، والى أي حد يظل سؤالاً مشروعاً ؟

أعتقد أن المدخل الصحيح للجواب هو أن نسأل أولاً : كيف نقيم حواراً بين «الطوائف» الثقافية العربية القائمة ، ثم نسأل بعد ذلك : كيف نقيم مثل هذا الحوار مع حضارات الجنوب ، وربما يكون من المفيد التساؤل أخيراً : كيف يمكن توظيف بعض التمايز وبعض الاختلاف المرشحين للتوسع مستقبلاً بين أقطاب العولمة لتطوير ثقافتنا وحضارتنا بحيث يصبح لنا في المستقبل دور ما في صنع الحضارة العالمية ؟

إن تساؤلي ليس تساؤل عقل حالم ، وإنما هو سؤال مشروع . فالعرب يمتلكون أسلحة كثيرة لم يستخدموها بعد ويأتي في مقدمتها أن يعوا أن حجم مصالح الغرب لديهم ربما يوازي حجم مصالحهم لدى ذلك الغرب . وربما تمثل هذه المسألة لديهم أفضل نقطة للإنطلاق .

المراجع

١ ـ سمير أمين : نحو نظرية الثقافة ، ص١٧١ .

٢ ـ مبارك ربيع : «الثقافة العربية والمتغيرات العالمية الجديدة» ، ورقة قدمت الى ندوة : الثقافات العربية والنظام العالمي الجديد ، أصيله/ المغرب ، آب ١٩٩٢ .

٣ ـ عبد الإله بلقزيز : «الثقافة العربية بين القومية والعالمية : من أجل الأمن الثقافي» ، ورقة قدمت الى ندوة : الثقافات العربية والنظام العالمي الجديد ، أصيلة/ المغرب ، آب ١٩٩٢ .

٤ ـ روجيه غارودي : حوار الحضارات ، ترجمة عادل العوا ، منشورات عويدات ، بيروت ١٩٨٦ ، ص١٧ .

٥ ـ وجيه كوثراني : بلاد الشام : السكان ، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في بداية القرن العشرين قراءة في الوثائق ، معهد الانماء العربي ، بيروت ١٩٨٤ .

٦ ـ مصطفى الخالد وعمر فروخ : التبشير والاستعمار في البلاد العربية ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٧٠ ، ص١٧٠ .

٧ ـ المصدر السابق ، ص٢٦٦ .

٨ ـ السيد ياسين : «الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمي ، ورقة قدمت الى ندوة الثقافات العربية والنظام العالمي الجديد ، أصيلة/المغرب ، آب ١٩٩٢ .

٩ ـ السيد ياسين : «حوار الحضارات في عالم متغير» ، مجلة النهج ، صيف ١٩٩٧ .

١٠ ـ صموئيل هنتنغتون : «صدام الحضارات» ، مجلة فورين افيرز الامريكية ، صيف ١٩٩٣ .

١١ ـ صموئيل هنتنغتون : «ان لم يكن صدام حضارات فصدام ماذا ؟» مجلة فورين . افيرز الامريكية ، ت١ . ك٢ ١٩٩٣ .

١٢ ـ لقد اختلف المنتدون في ندوة القاهرة (صراع الحضارات أم حوار الثقافات) في آذار ١٩٩٧ ، حول المفهوم هل هو صراع أو حوار ، وخرج الاسلاميون منهم بحل فذ : لا هذا ولا ذاك ، انه «التدافع» .

١٣ ـ ريتشارد وبنشتاين وى . كروكر : «نتحدى هنتنغتون» ، مجلة فورين بوليسي الامريكية ، خريف ١٩٩٤ .

١٤ ـ روجيه غارودي ، مصدر سابق ، ص١٨٦ .

١٥ ـ المصدر السابق ، ص ١٨٦ ـ ١٨٧ .

١٦ ـ «صراع الحضارات أم حوار الثقافات ؟» «ندوة القاهرة ١٠/ ١٢ مارس ١٩٩٧ ، التقرير الختامي مجلة النهج ، ربيع ١٩٩٧ .

١٧ ـ عبد الإله بلقزيز : «العولمة فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات الإنسانية» صحيفة القدس العربي ٢٧/ ١/ ١٩٩٨ .

١٨ ـ جورج طرابيشي : «وحدة الحضارات وتعددية الثقافات بنظر هافل» ، جريدة الحياة ١٨/ ١/ ١٩٩٨ .

١٩ ـ جابر عصفور : «العولمة والهوية الثقافية» ، جريدة الحياة ١١ أيار ١٩٩٨ .

٢٠ ـ محمد عابد الجابري : «عشر اطروحات حول العولمة والهوية الثقافية «جريدة السفير ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٧ .

٢١ ـ فالح عبد الجبار : «تأملات في الثقافة العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين» مجلة النهج ، شتاء ١٩٩٨ .

٢٢ ـ سميح فرسون : «البناء الطبقي والتغير الاجتماعي في الوطن العربي في العقد القادم» ، ندوة العقد القادم : المستقبلات البديلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٦ .

نحو تعددية ثقافية عربية

أ. د. كامل أبو جابر *

(١)

إطار تاريخي عام

دخل العرب القرن العشرين وهم غير مهيئين لا نفسياً ولا سياسياً ولا اقتصادياً له ، إذ جاء دخولهم الى هذا القرن بعد انقطاع عن حكم أنفسهم والحيلولة بينهم وبين التصرف بمقدراتهم دام قرون عدة وصاحبه انقطاع شبه تام عن مواكبة التطورات التكنولوجية والحضارية التي كانت تجري في عالم الغرب ، وهو العالم الأقرب إليهم والعالم الأشدّ تنافساً وعداوة لهم في الوقت نفسه .

وفي البحث ـ الذي كان طابعه العام في أحيان كثيرة يتسم بالسطحية ـ حول الأسباب الكامنة خلف البون الشاسع بين الشرق ، والغرب بحضارته التوسعية والغازية التي تعتمد التنافس والتناحر كأحد أهم حوافز التقدم لديها... جاءت الإجابات بسيطة ، بل وفي الغالب الأعم مبسطة ، فيما كانت الأسئلة تدور ـ حقيقة ـ بشأن أمور بالغة التعقيد واجهتها المجتمعات العربية .

وهكذا جاءت محاولات الإصلاح العربية النهضوية الأولى ، مشوبة بالكثير من الحنين الى الماضي ، أو حتى الهروب نحو هذا الماضي ـ أحياناً ـ ، وهو رد فعل يبدو أكثر معقولية لشعب يعيش في مكان أقل أهمية استراتيجية من الموقع الجيوسياسي للعالم العربي ، الذي

* رئيس المعهد الدبلوماسي الأردني .

أضاف اكتشاف النفط في بقاعه بعداً آخر لأهميته الاستراتيجية ، سواء في جانبها الأمني أم السياسي أم الاقتصادي .

أما محاولات الإصلاح ، فلم تتمكن من مواجهة التأخر بأبعاده المختلفة ، الأمر الذي مازلنا نشهده حتى يومنا هذا من خلال تكرار الأسئلة والإجابات نفسها من قبل مثقفينا وقادتنا ، بدءاً بمحمد علي الكبير في مصر ومروراً بالقادة العسكريين الذين تتالوا على الأمة منذ ذلك الوقت ، إذ تتوجه الإجابات ـ بصورة عامة ـ الى معالجة نواحي القصور والخلل العسكري في المواجهة مع الخارج ، وبإيحاء يقول أن استيلاء العسكر على السلطة وتغذية الأجهزة العسكرية بالعتاد وغير ذلك من تجهيزات ، هو الكفيل بأن تستوي أمور البلاد والعباد في نهاية المطاف . وقد غرب عن بال هؤلاء أمران أساسيان لا بد منهما :

الأول : أنه لا يمكن عزل عامل التغيير في ناحية واحدة من نواحي الحياة ، دون أن يؤثر مثل هذا العزل بالتالي على باقي النواحي الأخرى ، وأن خطورة كبيرة تحدث جراء هذه المحاولة ، كون الخلل الناجم عن ذلك يشكل ورماً سياسياً واجتماعياً يستحيل حصره في النواحي العسكرية فقط .

أما الأمر الآخر : فهو اعتقاد العسكر الذين بيدهم وحدهم احتكار القوة داخل مجتمعاتهم أنهم الأقدر والأصلح للقيادة . وقد عزز هذا الاعتقاد الإرث السياسي القائل بمركزية السلطة ، لا بل بمحورية القائد الفرد صاحب السلطة والسلطان ، الذي لا يشاركه أحد في اتخاذ القرار . هذا القائد الذي وصل الأمر به إلى حدّ تنزيهه عن الخطأ وإضفاء صفة الريادة والإلهام عليه .

من هذا المنظور التاريخي إذاً ، لا بد من النظر ملياً في أمر التوجه نحو تعددية سياسية وثقافية عربية ، قد يكون من المستحسن النظر إليها في ضوء الملاحظات التالية :

الملاحظة الأولى تتعلق بكيفية التوصل إلى مثل هذه التعددية التي ترتكز فيما ترتكز إليه من قواعد إلى قاعدة قبول التنوع والاختلاف داخل المجتمع الواحد . وهنا تجدر الإشارة إلى الإرث السياسي الاجتماعي الذي استمر في معظم أرجاء الوطن العربي إلى ما بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية ؛ فالشرعية السياسية والولاء السياسي كانا للدولة الامبراطورية الممتدة ، ممثلة بالخليفة (السلطان) . وكانت هذه الدولة الامبراطورية تشكل الإطار السياسي الجامع لمختلف الملل والنحل التي تشكل بدورها قاعدة النسيج الاجتماعي .

لقد أدى البُعد الجغرافي لمركز الامبراطورية ـ في الاستانة ـ الى تباعد نفسي أيضاً بين الامبراطورية ورعاياها ، فهي لا تتدخل في شؤونهم إلا كشرطي أمن حارس للنظام أو كجاب

للضرائب ، مما ساعد الى حد بعيد في ازدياد أهمية الملل التي أصبحت تشكل الإطار الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي لحياة الأفراد والجماعات داخل كل ملة . ومع نهاية العهد العثماني أصبحت كل ملة أو طائفة تتمتع بشبه استقلال ذاتي ؛ فكل واحدة من هذه التجمعات تتدبر أمورها وفق معتقدها ، وبمباركة من الدولة المظلة التي كانت ترى في مثل هذه الممارسة تأكيداً على ضمان ولاء جميع الملل والنحل لها ، وفي الوقت نفسه السماح لهذه التجمعات (Subcultures) بالمحافظة على تراثها ولغتها ومعتقدها ، دون تدخل من الدولة .

ولا شك أن هذه السياسة أفسحت المجال لاستمرار الثقافات المتنوعة داخل الامبراطورية ، مما جعل الدولة العثمانية بحق رمزاً للتعددية . ولكن هذه التعددية لم تقد إلى تفاعل الثقافات مع بعضها البعض ، نظراً لانعدام قنوات الاتصال بين هذه الثقافات من جهة ، وعدم تشجيع الدولة لمثل هذا التواصل لأسباب أمنية من جهة أخرى . وكانت كل ملة ـ في واقع الحال ـ بمثابة ثقافة منفصلة ومنعزلة عن الثقافات الأخرى ، لا تعرف الواحدة منها عن الأخرى إلا القليل القليل ، وقد يشوب ذلك ـ في بعض الأحيان ـ معلومات خاطئة ومعارف مشوهة .

صحيح أن الولاء السياسي الأسمى كان لشخص السلطان ، لكن الولاء الاجتماعي والاقتصادي وأحياناً السياسي كان يعتمد في المقام الأول على المكانة التي يتمتع بها الفرد داخل ملته ؛ فالملّة كانت تعزز قياداتها فيما كانت الدولة تقوم أحياناً باستقطابهم الى كوادرها لتعزز بذلك مكانتها داخل الملة المعينة . وقد قاد هذا الأمر الى تطور مستويات متعددة للولاء زاد من أهيمتها أن الولاء الملي ولاء ممتد على مدى الملة ، لا حدود جغرافية له ، الأمر الذي مازال يشكل أحد القضايا التي تعاني منها بعض المجتمعات العربية .

إن الدولة العربية الحديثة ، وبسبب من قلة خبرتها وانعدام السوابق لديها ، لم تتمكن من تحديث نظام الملة ليحافظ على التعددية داخل حدودها الجغرافية ، وهي الحدود التي يصعُب ، بل يستحيل تغييرها ـ على الأقل في هذه الحقبة التاريخية الطاحنة ـ ، ويصعب كذلك إيجاد البديل المناسب لها . وللأمر أهمية خاصة تنبع من التباين بين الإرث السياسي الملي من جهة ، وإصرار الدولة الحديثة على سواسية جميع المواطنين أمام دستورها وقوانينها ، وإصرارها كذلك على الولاء لها ، ولها وحدها من جهة أخرى . وتبرز أهمية هذا الأمر بمجمله من خلال تركيبته المعقدة التي مازلنا نشاهد بعض معالم من إفرازاتها ماثلة في تجارب معظم البلدان العربية المشرقية والمغربية على حدّ سواء ؛ فالنظام الملي الموروث

وإن لم يتحدث عن المساواة لا سلباً ولا إيجاباً إلا أنه كان يفترض بعض الأمور المتعلقة بأولوية بعض الملل على الأخرى ، وهو أمر كانت جميع الملل والنحل تعرفه وتتقيد به عرفاً ، دون إلزام أو نص قانوني .

(٢)
إشكالية الغربة الثقافية والانتقال الحضاري

مازلنا نشعر أننا غرباء في هذا العصر بسبب استقواء التيار الرافض للتعامل مع قضايا العصر بالاحتكام الى العقل والوسيلة التجريبية . وما الهروب الى العقائد العلمانية وغيرها إلا نوع من الاستمرار لهذا التيار الذي تغذيه الذاكرة الجماعية والميراث السياسي والاجتماعي للأمة ، الأمر الذي يفسر استمرار حال الانتقال الحضاري الذي طال بنا أكثر من أية أمة أخرى والذي يبدو وكأنه لا نهاية له... وكأننا لا نعي قوله تعالى : « ...إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم... » (الرعد : ١٠) .

والسؤال الذي يطرح نفسه في ظل هذه الأزمة ، كيف تمكنت بعض المجتمعات الأخرى من تخطي ثقافاتها التقليدية لتتعامل مع الحداثة بيسر ؟... ولعل محاولة الإجابة على هذا السؤال أمر لم يجرؤ إلا نفر قليل من مثقفينا على الخوض فيه وفي البحث عن أسباب ضعف انفلاتنا من الوشائج والأوتاد التي تشدنا الى ما نحن فيه . وقد يكون السكون نوع من البدائل ، ولكنه بديل باهظ الثمن ، ولا سيما انه يحكم على المستقبل بأن يكون استمراراً للحاضر . والأمر في غاية الأهمية إذا ما تذكرنا أن القضايا والتحديات التي ستواجهنا في المستقبل ، ولو أنها غير مرئية الآن ، إلا أنها ستكون أشدّ حدّة وعمقاً ، مما سيزيد حاجتنا إلى إعمال العقل في تدبر أمور الحياة أكثر من أي وقت مضى .

إن فشلنا في بناء مجتمع سياسي قادر على مواجهة التحديات الخارجية وقضايا التنمية لإعادة بناء الحضارة السابقة التي نتوق إليها يعود بالدرجة الأولى إلى عدم اعتماد العقلانية في التعامل مع أمور الدنيا . وما استمرار البحث عن الهوية والجدلية المستمرة والعقيمة بين العروبة والإسلام أو الوطنية المحلية والقومية إلا أحد أعراض إشكالية البلدان العربية الآن .

لنعترف بأننا فوجئنا حين ولجنا باب القرن العشرين ، باكتشافنا مدى ما يواجهنا من تحديات ، وحين اكتشفنا البون الشاسع بما يجول في وجداننا من أحلام وما نحن فيه من واقع والفرق الرهيب بين ما كنا عليه وما نحن فيه ، أدركنا المأزق الآخذ بتضييق الخناق على

أعناقنا . مثل هذه الصدمة تفسِّر إلى حد ما حال العجز عن تخطى الواقع أو القفز فوقه أو الالتفاف حوله ، بحيث أننا مازلنا نطرح الأسئلة نفسها التي طرحها المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي (١٧٥٤ ـ ١٨٢٢) في مؤلّفه الشهير (عجائب الآثار في التراجم والأخبار) إبان حملة نابليون على مصر في نهاية القرن الثامن عشر .

يقول المؤرخ والفيلسوف البريطاني أرنولد توينبي : إن أحد أهم أسباب انهيار حضارة ما هو عجزها عن التجاوب المعقول مع تحديات العصر . وهو أمر يدعو الى العجب في حال أمتنا التي مازالت تبحث عن وفي جذورها كما لا تفعل أية أمة اخرى ، وكان بالإمكان تجاهل الحاضر ناهيك عن تناسي المستقبل . فهل المستقبل مزيد من الحاضر ؟ هذا السؤال في منتهى الخطورة ، إذ أننا في انشغالنا أو تشاغلنا بتسابق الأحداث نعمل وكأننا في حال من الغيبوبة التي تغنينا عن عناء التفكير ، ناسين أو متناسين أن الكائن الذي لا يخطط لنفسه سيقوم الآخرون بالتخطيط له . وإذا كان ما يميز الدولة لا بل الأمة العربية اليوم عجزها عن مواكبة متطلبات العصر والتجاوب المعقول مع تحدياته ويفسر استمرار حال الحيرة والتخبط وانعدام المؤشر الحضاري . ولا يضاهي الفوضى السياسية التي هي حال الأمة الآن إلا تلك الاقتصادية المتأرجحة التي تفسر التنمية غير المتوازية ، لا على صعيد العالم العربي وحسب ، بل وداخل كل دولة وحتى كل مدينة عربية كذلك .

أما على الصعيد الاجتماعي ، وعلى الرغم من تزايد أعداد المتعلمين ، إلا أن هذا التزايد لم يقد إلى مزيد من الوعي والإدراك الاجتماعي ، بل سار بنا الى نوع من الغربة الجديدة داخل المجتمعات العربية . واحدى السمات الرئيسية لهذه الغربة اختلاط الأسطورة مع الواقع وتعميق الهوة الفاصلة عن العقلانية . وإلا فكيف لنا أن نفسر أنه كلما تقلصت نسبة الأمية وازدادت نسب التعليم كلما ازداد تمسكنا بالفكر الجاهز والغيبي إلى حدّ الاغتراب عن الواقع ؟ وما هوالسبيل للخروج من هذا الحال ؟

(٣)
الاعتراف بالواقع... ووسطية الطرح

إن الاعتراف بالواقع أو بأن للمجتمع تراثاً سياسياً حضارياً واجتماعياً معيناً لا يعني التسليم به من منطلق الانهزامية بمقدار ما يعني ضرورة التفاعل معه بحكمة وروية . مثل هذا التوسط في التعامل مع قضايا البشر ليس استكانة أو إحجاماً عن اتخاذ قرار ، بل جوهر ما

فيه إعمال الفكر والعقل بانتقائية بالغة الدقة في تدبر معاملات الدنيا دون التخلي عن العبادات ، وهذه مسألة ملحة في حاضرنا تدعونا إلى الانتهاء دون رجعة من النقاش السلبي والعقيم حول مفهوم العلمانية التي لا ينبغي أن تعني بأي حال من الأحوال التخلّي عن القيم الروحية بمثل ما تعني حُسن التدبر في فن إدارة شؤون الحياة . وليس في الانتقائية من عيب أو ضرر ؛ إذ انها سمة العاقل المتفكر في شؤونه لا ذاك الذي يستهلك الغث مع الغثيث ، وبها كذلك البصر والبصيرة والرأفة والرحمة والتأني في أخذ الأمور ومعالجة الشؤون ، كما وأن بها تواصلاً مع الماضي تبجيلاً واحتراماً ، ومع الدين والتراث إيماناً وذوقاً ، وإنسانية توفق وتزاوج بين الجوامع وتحترم الفروقات ، فلا تلفظ ولا تقهر ، بل تطور نسقاً متجدداً ومنهجاً سمحاً يجمع الفضائل بين هذا وذاك .

ولا يمكن للتعددية الثقافية أو السياسية أن تنمو إلا من خلال الوعي بضرورة احترام الرأي والرأي الآخر في ظل أنظمة منفتحة على ذاتها ، القرار فيها جماعياً ومن خلال مؤسسة من أهم شروطها ضرورة إفساح المجال للحوار كي تتوصل الجماعة إلى رأي يمثل الأغلبية مع احترام رأي الأقلية في الوقت ذاته .

والحسم في المفاضلة بين الشورى والديمقراطية أمرله ما يبرره إذا كان التأكيد على أن القاعدة التي تجمع بينهما هي المشاركة الحقيقية في صنع القرار ، بدلاً من التجاذب غير المثمر بين هذين المصطلحين . ولعل في استخدام اصطلاح الشوروقراطية التي تجمع بين المصطلحين ما يقود الى حسم هذا التجاذب .

فالشوروقراطية تفترض فيما تفترض المصالحة الاجتماعية على صعد عدة ، أهمها مصالحة الحاكم مع المحكوم وتحديد دور كل منهما في عملية البحث عن العدالة والسلام الاجتماعي وهي في واقع الحال اعتماد العقلانية في مجال الحياة السياسية . والسياسة كما أكّد الفيلسوف الاغريقي أفلاطون هي ملكة العلوم لأنها علم الملوك ، أي علم الدولة بمعناه الواسع سياسياً واجتماعياً واقتصادياً .

مازال مجتمعنا فسيفسائي الطابع يمر بمرحلة انتقال صعبة ، إحدى قدميه في الماضي بطيب عبقه وتراثه المستحب ، والأخرى مشدودة الى الحاضر تتلمس دروبها في تردد ، وأحياناً على وجل . مع أن هذا المجتمع نفسه كان الى لحظة قريبة تاريخياً متعدد الثقافات والأقوام ، لا بل واللغات والحضارات كذلك ، التي وإن تجاورت جغرافياً إلا أنها لم تكن تعرف عن بعضها البعض إلا القليل . أما اليوم فقد تعددت سبل العيش وتعددت المشارب والمناهل الحضارية المتاحة من خلال وسائل الاتصال الحديثة التي قادت إلى مزيد من البلبلة

والحيرة فيما يتوجب اختياره ، وانتقل معظم السكان في الأرياف والبوادي الى المدن والقرى ، وانتشر التعليم ، ولكن لم تنتشر معه بنفس الدرجة عملية التربية الاجتماعية أو السياسية أو حتى أدب الحوار .

إن دولة المجتمع المدني التي هي الترجمة العقلانية لقبول التعددية الثقافية تفترض حتى تعايش الأضداد وقبولهم لبعضهم البعض ، لا من منطلق التسامح فحسب ، بل القبول الرضائي كذلك ؛ فالتسامح قد يحمل في ثناياه معنى التغاضي عن نقيصة أو أمر غيرمرغوب فيه كالمنظر المؤذي أو الرائحة غير المستحبة ، بينما القبول يفترض رضى كل ذات لا عن ذاتها وحسب بل وعن الآخرين كذلك .

وحسبنا أننا نجد النظرية موجودة في صلب عقيدة الإسلام التي يتوجب فقط تفعيلها لتصبح أحد أهم ركائز المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة ؛ فالأصل البشري من ذكر وأنثى واحد ومسؤولية كل فرد أو جماعة فيما يتعلق بالعبادات أمام الخالق الذي بيده وحده أمر المفاضلة وفقاً للتقوى من منطلق مساواة جميع الخلق أمامه . أما في الحياة الدنيا وشؤونها فقد تم قبول الاختلاف عن رضى لا عن إكراه ، ذلك ما تدل عليه الآيتان العظيمتان اللتان تمثلان بالفعل قمة الانفتاح حتى في السماح للإنسان أن يخالف ما يؤمن به المؤمنون : «لكم دينكم ولي دين» (الكافرون ٦:) ، «فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» (الكهف ٩:) .

فالبحث إذاً عن معادلة جديدة أو نموذج حياتي قابل للتطوير يحقق طموحات الأفراد والجماعات من جهة والمجتمع من جهة أخرى ، هو أمر ضروري وحيوي للتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبالذات أننا على مشارف القرن الواحد والعشرين وما قد يحمله هذا القرن من تحديات .

ولكن يجب مع هذا كله أن ندرك بأن الابتعاد عن الإرث السياسي الاجتماعي والروحي ، بل الانسلاخ عن هذا الإرث سيعيدنا من حيث شئنا أم أبينا الى دوامة الضياع والاغتراب القسري عن هويتنا الثقافية والحضارية... ومن أولى الأولويات هنا الاحتكام الى العقل في أمرين ، أولهما في انتقاء ما هو نافع ومستحب من قيمنا وتراثنا مما نرغب في الحفاظ عليه ، والآخر في البناء على القاعدة السمحة للعقيدة والتذكر بأن الإنسان العربي عموماً متدين بالسليقة ، الأمر الذي يستحيل القفز فوقه دون تكلفة عالية من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي . كما ينبغي علينا أن نتذكر في هذا المجال أيضاً إصرار الثقافات المختلفة العرقية منها والمذهبية وغيرها الحفاظ على هوية معينة لها .

إن البحث عن هذه المعادلة لا بد وأن ينطلق من المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان اللصيقة به والتي تشكل القاعدة الأساسية للفكر الإسلامي . وهنا لا بد لنا أيضاً من التفكر والتأمل فيما يمكن أن يكون عليه شكل المجتمعات العربية الاسلامية إذا ما تم تفعيل منهجي للآيات القرآنية الكريمة التي تدعو الى المشاركة في عملية اتخاذ القرار وعدم احتكار هذا الأمر بيد الحاكم وحده ، إذ تقول إحدى هذه الآيات «وأمرهم شورى بينهم» (آل عمران : ١٥٩) . بينما تأتي الأخرى بصيغة الأمر فتقول : «...وشاورهم بالأمر...» (الشورى : ٤٣) .

(٤)

نحو إعادة صياغة الخطاب العربي الثقافي

لم يتمكن العرب من الحيلولة دون تنفيذ التجزئة التي فرضتها التسوية بين الحلفاء حسب نصوص معاهدة سايكس بيكو ، ونتيجة لذلك أصبحت الأمة العربية المقسمة الى دول ، حقيقة تلت الحرب العالمية الأولى ، ولكنها حقيقة لم تترسب لا في وجدان المواطن ولا في وجدان المثقف العربي الذي كان يتوق ويحن الى الوحدة السابقة ـ إلى عقيدة الوحدة والقومية العربية والى روعتها وضرورة الالتزام الوجداني بها ، وبمقدار ما قدم هذا الحلم من راحة نفسية للإنسان العربي ، فقد جرّه الى إرباكات وتعقيدات لم تنته حتى اليوم .

لقد تمكنت أوروبا ، وعلى اختلاف اللغات والمذاهب والأقوام فيها ، وعلى الرغم من الصراعات والأحقاد بين شعوبها من السير باتجاه هوية ثقافية أوروبية تسمو على الثقافات المحلية ، الأمر الذي يدعونا الى التفكير بعمق فيما يتوجب علينا أن نفعله . ولعل بداية الطريق تكمن في اعتراف الدول العربية ببعضها البعض تماماً كما تعترف فرنسا بإيطاليا وهذه بإيرلندا ، وتوجيه الهدف من التركيز على الوحدة السياسية الى التنمية الثقافية ، بحيث يتحول الجهد من التركيز على الوحدة الثقافية كخطوة أولى نحو العمل المشترك . ولعله من المفيد أن نتذكر أن الاعتراف بالدول العربية هو أمر بحد ذاته يشكل نوعاً من التعددية التي نتطلع نحوها... وهكذا تكون الخطوة الأولى في العمل على بناء البيت الصغير أولاً ومن ثم العمل باتجاه بناء البيت الكبير .

ولعله من المناسب طرح التساؤل حول إمكانية من الفشل في بناء البيت الصغير ، وهل هناك من فرص لإمكانية النجاح في بناء البيت الكبير... فالعقل والمنطق يقولان بضرورة

التدرج بدلاً من محاولة القفز مرة واحدة . والحفاظ على التعددية أو العمل على إفساح المجال أمامها أمر أيسر بكثير داخل القطر الواحد منها على صعيد الوطن العربي بأكمله ، وبالذات أن اللحظة التاريخية الراهنة لا تبدو وأنها تسمح بغير ذلك ، إضافة الى حيرتنا عبر عقود هذا القرن والتي إن أثبتت شيئاً فهو أنه كلما ازداد التركيز على ضرورة الوحدة ، لا بل كلما تزايد اللغط حول هذا الأمر كلما ازداد تباعد الأنظمة لا بل وعداؤها لبعضها البعض . فالتعددية المطلوبة لا بد وأن تفترض بداهة ضرورة الاعتراف بالأنظمة الحالية كولايات عربية شرعية بدلاً من الجهد الضائع في محاربتها ، ومن ثم التدرج نحو اتجاه واحد في المجالين السياسي والاقتصادي والاقتداء بالخبرة الأوروبية التي نشاهد ثمارها اليوم تلو الآخر .

مثل هذا التوجه إذن يفترض ضرورة إعادة صياغة الخطاب العرب من خلال التثقيف المكثف الذي يركز على العصرنة والمصالحة الاجتماعية وإعادة تعريف القومية لتصبح هوية ثقافية .

عزوف الشباب عن السياسية

د. كلود حجار *

ان العالم العربي يتهيأ اليوم لاستقبال الألفية الميلادية الثالثة بوصفها منظومة ثقافية متباينة . ان امكانات الحداثة التي وفرتها بدايات القرن العشرين لم يقدّر لمعظمها التحقق في إطار المجتمع العربي .

في هذا المجال لا يسعنا إلا أن ننوه بدور التعددية الثقافية العربية المنتشرة في كل أنحاء المعمورة والتي ولّدت متنوعات من الخبرات والتجارب ، يمكن القول معها بأنه مما يسعدنا ويشرفنا كوننا نحن المنحدرين من أصل عربي في العالم الجديد كوكبة من حملة رايات هذه الثقافة المعطاءة ، وإذ نشارك في هذا اللقاء نخبة مختارة من مفكري وطننا الأم الذين ضربوا موعداً في هذه الربوع ، بيروت النور والاشعاع ، عاصمة لبنان البلد الذي مارس عبر العصور دور جسر تواصلت عبره وامتزجت وتماسكت الحضارات الانسانية لا يمكننا ونحن نتطلع الى مشروع النهضة العربية للقرن الحادي والعشرين أن نغفل الحقيقة السيكولوجية التي يفرزها واقع كوننا أمريكيين وعرباً .

لئن كنا أمريكيين في طرق التفكير والعيش ، فإن الأحاسيس التي تعتمل في نفوسنا تتمثل بمشاعر التعاطف مع هذا العالم العربي الذي ننتمي إليه بعاطفتنا ونتمنى له اطراد التقدم والتطور ليستمر في حمل المشعل الذي به أضاء في عهود غابرة ظلمات خيمت على العديد من شعوب الأرض جهلاً وافتقاداً لمعاني الثقافة والحضارة .

حيال الواقع المُعاش اليوم ألا يمكن للمرء أن يتساءل عما وراء الحداثة المشارفة على نهايتها ، والتي يترافق زوالها مع زوال كل ما هو سياسي .

---

* مستشارة رئاسة فآراب أمريكا .

ان الأزمة الجديدة المطلة علينا سوف تخضع لظاهرة التنقل المأساوي بما يتسم به من خصائص الدفق والحركة والترحال العشوائي . لئن كان الأوروبيون والأمريكيون يعتنقون المفهوم المأساوي للوجود ، حيث يمكن دوماً ايجاد الحلول للمنازعات وحيث الحياة تُبنى دوماً حول هذا البحث عن الحلول ، فإن المفهوم الفاجع للحياة يؤكد مسبقاً بأن لا حلول نهائية للمنازعات حيث الرهان يشمل كل ما في الحياة ، وحيوية الوجود والخبرات .

ان المسرح المرتقب للقرن الحادي والعشرين يتماثل في كل حال ، مأساوياً ومثيراً للقلق ، والبشر المتكتلون في مجموعات قبَلية حقيقية لا بد لهم من العمل على ايجاد صيغ جديدة للتعايش والاحترام المتبادل ، وإلا فإن الانسانية ستجد نفسها أمام خطر الضياع في متاهات الصراع بين الأخوة .

في بدء هذا التحول وجدت احتكاكات هي من طبيعة عملية التحويل الشامل للشكل ، والمجموعات الاجتماعية وجدت صيغاً جديدة للتعايش . وفي هذا الحين ، أخذ العالم بالاستحالة الى شيء يختلف اختلافاً جذرياً عما تصورته في بداية القرن التاسع عشر طروحات كبار مفكري الحداثة ، من إصلاحيين ، ومحافظين ، وليبراليين ، وثوريين وما تم تخيله في إطار كل ما هو سياسي ينطوي على شغف دائم بوضع مشروع لمستقبل هو الآن في طور الاستنزاف .

هكذا فإن الحاضر هو الذي يستقطب الاهتمام من الآن فصاعداً . وفي حاضرنا يبدو جيل الشباب عازفاً عن السياسة ، فهنالك بون شاسع بين الذكاء المتواجد اليوم في السلطة وبين الأجيال الفتية التي لا ترى في الفكر السياسي السائد أي انعكاس لها . والساسة المحافظون والتقدميون على السواء يعتمدون نفس الأساليب القديمة في التفكير ، حتى الفئة المثقفة إياها ، لم تزل بشكل عام مبهورة بطابع الفكر السياسي والفلسفة السياسية اللذين سادا في القرن التاسع عشر . وإذ نفكر بالقرن الحادي والعشرين لا بد لنا من معرفة تشخيص الحاضر بنظرة الماضي الذي مافتىء يحدد مستقبلها الذي يزداد حضوره أمامنا وضوحاً باطراد .

ان كان نمطنا السياسي لا يروق لشبابنا فهذا يدعونا للشعور بضرورة تعلم وإدراك ما يجري بالنسبة لشبيبتنا التي هي حاضرنا . ففي عالم اليوم يبدو جلياً أن المستقبل ملتق بالحاضر ، بما هو يومي ، ومن هنا ينبع الاهتمام بضرورة بناء واقع يومي مرضٍ وثمين بإيجاد الظروف التي تضمن لنا صنع تاريخ متجانس مع طاقات كل مجتمع ، فالمستقبل هو الحاضر حقاً .

ان هذا لا يضير فكرة «الآفاق المستقبلية» ذلك أنه في هذا الاطار المستقبلي نستطيع أن نؤطر الواقع اليومي على أساس كونه المسيرة التي سوف توجه حياتنا إبان القرن القادم ، دون وعود زائفة ، ودون أحلام غير قابلة للتحقيق ، وفي إطار بناء واقع يومي واعٍ ، كريم ، كفؤ ، سعيد ومتكامل ، يمكن للمرء كتابة التاريخ اليومي وصنع المستقبل مع الإدراك بأن النهاية السعيدة هي لحظة ذاتية التحقيق . مجرد سراب يُدرك في لحظات وجيزة تكون الأساس لمسيرة جديدة . وقفة خاصة في خضم المعركة الدائمة التي هي الحياة . ان النظرة السحرية التي يعد لها الحاضر دوماً بسعادة مستقبلية أو لاحقة ، لم تعد تجد قبولاً لدى شباب جيل المعلوماتية ، حيث الوسائل الالكترونية والانترنيت والتكنولوجيا الحديثة ، أوجدت حدوداً جديدة ، وقلصت المسافات ودمجت العالم بكل فوارقه في إطار تكتلات جديدة لمجموعات من البشر . فاليوم عندما يحكى عن تجمع ما فإنه لا يقصد به مدينة ما بل والمراد في ذلك أيضاً هو تجمع الفكرة تجمع المصالح ، تجمع الصلاحيات في الإطار العملي .

إن المبادىء التي توجه عالم اليوم ليست بتلك التي عُرفت بالأمس ، التي سادت في نهايات القرن التاسع عشر إلا أنها مبادىء حيوية ذلك أن الحياة الاجتماعية أخذت باكتساب أشكال جديدة حيث السلوكية والمبدأ الحياتي يحددان أشكال السلوك المتلائم مع القيم والاحتياجات .

الحديث عن نهاية ما هو سياسي ، يعني بذلك نمطاً سياسياً مفهوماً مجرداً لهدف سياسي مضمون .

في كل لحظة تبتكر طريقة جديدة للتجمع . فالدعوات الى التكتل تزداد باطراد ، وهذا يُعبّر عنه من خلال الحاجة الى طريقة تنظيمية أكثر تجانساً مع الواقع . فالمدن باقية وتسييرها ينبغي أن يتم وفق رغبات واحتياجات كل فريق . وهذا التسيير سوف يوجه ضمن أطر أصغر وأقرب . والصفة السياسية لا تتعدى كونها أحد أشكال الحداثة . لست أدري بما أسمّي ما يجري ، إلا أن هذه الصيغة تنبثق حكماً .

مع نهاية ما هو سياسي ، يستوجب الأمر ايجاد قيم اجتماعية بديلة ، ولئن كان التفكير القديم مسيراً بدينامية السياسة ، فإن هذا التسيير لم يعد لينسجم مع الحاجة الإنسانية الراهنة ولا مع الواقع اليومي . اننا نلحظ أن الأمر لا يتعلق بتمويه إصلاحي بل بالتخلي عن درب والأخذ في بآخر . الهدف هو ايجاد «عقل حساس» أي الجمع بين العقل والاحساس ، وهما أمران فصلت الحداثة بينهما ، وهذا الانفصام البادي في كافة مجالات العلوم أخذ

بالاتساع بفعل ما هو يومي ، (الحياة اليومية للأشخاص) انتشر في إطار أشكال التنظيم ، وعبر العلوم راح يكتسب شرعيته . ان هذا التقسيم (spaltung) بين العقل والاحساس ، وكذلك معطيات العلم الممثل للمرحلة الأخيرة من القرن التاسع عشر هما اللذان حددا طريقة التفكير في اطار الحداثة .

وفي الحداثة ترتكز المعرفة القومية على التمثيل ، على الخلق وعلى عزل «الآخر» الذي يدعي «شيئاً» ويصفه الفاعل بأمر مستقل عن أية مداخلة خلاقة للفاعل .

التمثيل يقود ايضاً الى التباعد وبقدر ما تكون المسافة الناتجة كبيرة تتعاظم موضوعية المعرفة . بيد أن المعرفة الحديثة والحقيقية والقريبة سوف تكون عناصر متناقضة .

بعكس ذلك هي «ما بعد الحداثة» التي تكون لصالح ما هو قريب على حساب ما هو حقيقي .

ان المنهجية المبرمجة تعني تناول موضوع الواقع أو الحقيقة انطلاقاً من النتائج . وبقدر ما تصغر المسافة بين العمل والنتيجة فإن المعرفة البنَّاءة تزداد بسهولة وتصبح ضرورة أشد الخاصية .

ان كون الأمر قريباً لأهم من كونه حقيقياً . في إطار الحداثة كل انسان ينتمي الى طبقة اجتماعية معينة إلى ايديولوجية محددة ، وإلى دين محدد والى جنس معين . وفي التنقل الترحالي ، يكون الأمر بعكس ذلك حيث تتسع بقعة انتشار المجتمعات ، لا يبقى وجود لهويات جامدة سواء من الناحية الايديولوجية أو الاجتماعية أو من ناحية الجنس ، وما يتواجد الآن هو مجرد تلاعب في الأفكار لا يبقي وجوداً للأسرة ، بل ومن خلال التكوين الأسري عن طريق المعايشة يتم انجاب أولاد وتختلف الزيجات وتتعدد ، وقد يقوم التقارب بين الضرائر ، لدرجة قيام المعايشة بينها أحياناً . هكذا ، تتلاشى الطرق والبنيات القديمة لتفسح المجال أمام التساهل والتسامح .

وفي المجال المهني يتضاءل اليوم باطواد التفكير «بالتخصص الكبير» الدراسة على مستوى رفيع ، بالنسبة للأبناء . وبعكس ذلك فالآباء باتوا يتوخون ابتعاد الأبناء عن التقيد باختصاص وحيد . ويروجون لهم مهارات متعددة ، بها يستطيعون تدبير أمورهم .

البنية الاجتماعية بشكل عام غدت أكثر ليونة وفقدت صرامة الماضي . لقد أصبحت عشوائية التسيير لتأخذ بهذا مسارها في المتاهات . إن نهاية القرن تفرز مرجلاً حقيقياً

يمور بالتقييمات لمشاريع ، وفلسفات ، وطرق ، ومنازعات ، وبالتالي لمقترحات ورهانات ومنجزات لبني البشر . وهذا الانبثاق يتطلب طريقة جديدة في التفكير ، التفكير بنفس الشيء ولكن وفق منظور آخر ، التفكير بما أنجزته أجيال الحداثة ولكن من منظور الأجيال الفتية الطالعة .

إن الاحتراس أمام خطر التردي في أنظمة فكرية جديدة مغلقة ، تترتب عنه ضرورة امتلاك القدرة والمعرفة للعود الى البدء من جديد .

المداخلات

د . حسن كايد الصبيحي : الحقيقة أنا أود أن أشير الى جانب مهم جداً ربما لم يذكر في الأوراق المقدمة ولا في النقاش الذي دار إلا لماماً ، ولكن شكراً للرئاسة حيث ذكرت الموضوع الآن في تقديمك ويتعلق في التعليم .

أولاً هناك القاعدة الذهبية التي تؤكد على أن التعليم بشكل عام ، والتعليم العالي بوجه خاص . هو مفتاح التطور الانساني ، الاقتصادي ، والسياسي ، والثقافي ، والاجتماعي ، في الآونة الأخيرة بدأ جلياً أن الاستخدامات الحديثة لما يسمى بـ Multi Midia وهي وسائل الاتصال المتعددة الأغراض ، لا سيما في مستويات التعليم العالي أصبحت هاجس الدول الكبرى قبل غيرها وحدث فيها تطور واستخدامات متفاوتة بحيث أنه يمكن أن يقال أن الولايات المتحدة الامريكية تسبق أوروبا بما يساوي ٦ سنوات في هذا الجانب . فلنتخيل مثلاً الهوة الآن التي تفصل ما بيننا وما بين الولايات المتحدة ، أو بيننا وبين أوروبا في استخدام مثل هذا التعليم ، هو الذي جعل الرئيس الياباني يلتقي بريغان عام ١٩٨٧ في لوس أنجلس ، حين اجتمعا ليتحدثا حول ايقاف الحرب الاقتصادية التي كانت ستدور بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان . في ذلك اليوم قال رئيس الوزراء الياباني لريغان ، إذا أردت أن توقف نشوب هذه الحرب ، فلتقم بتغيير المناهج التعليمية في المدارس الأمريكية ، نستطيع أن نتصور بطبيعة الحال ، قوة هذه الإيماءة من رئيس وزراء اليابان . ولنتخيل أن رئيساً عربياً همس في أذن رئيس عربي آخر وقال له غير نظام التعليم في بلادك ؟

لا أتصور أن ينجح أي مشروع نهضوي عربي دون أن نبدأ بالنظر في مناهج التعليم في مدارسنا وجامعاتنا . مناهجنا متخلفة إلى درجة مزرية نعرفها جميعاً ، ومناهجنا تخدم مبدأ

تكريس نماذج من أميَّة المتعلمين ، تخيلوا أنني أقوم بتدريس مادة مبادىء الاتصال ، وعندما ذهبت لأبحث عن مراجع عربية في هذا الجانب وجدت بعض المؤلفات صادرة سنة ١٩٩٧ في حين أن المراجع المستخدمة في هذه المؤلفات تعود إلى ١٩٨٧ أو ١٩٨٥ ، هذا في إطار الإعلام الذي نعرف جميعاً درجة التغيير التي تحدث فيه كل يوم ، لذلك أنا أنصح إخواني مثلاً عندما يشاهدون أي كتاب عربي لا يكفي أن ينظروا الى تاريخ صدوره ، ولكن ينبغي أن يشاهدوا المراجع المستخدمة فيه . نحن مدارسنا متخلفة ووزير التربية والتعليم في الكويت يعرف هذا الكلام وربما هو موجود بيننا الآن . ومدرسونا أميون لأنهم لايستخدمون الكومبيوتر ، الأمية لم تعد هي عدم استخدام الكتابة والقراءة ونحن مازلنا نحارب الأمية بتعليم القراءة والكتابة ، الناس الآن لها مفهوم آخر نحو الأمية مختلف تماماً . يعني اتذكر أن آل غور وهو مسؤول عن مسألة ادخال الكومبيوتر إلى المدارس الأمريكية ، جلس مع أصحاب شركات الكومبيوتر وقال لهم : «أنا أريد أن أوصل كل المدارس والمستشفيات في عام ٢٠٠٠» .

ونحن اذا كنا نتحدث عن نهضة لا بد أن نتحدث عن الجانب المتعلق بالتعليم ويجب أن نعطيه حقه من الاهتمام ولا بد أن يتضمن مشروعنا أو توصياتنا هذا الجانب وتدعو له بقوة .

د . أحمد الربعي : أنا أريد أن أكمل حديث زميلنا في موضوع التعليم . لأنني على ثقة أنه لا يمكن الحديث عن مشروع النهضة في القرن الواحد والعشرين دون أن ندوس على حقل الألغام المتفجر وهو قضية التعليم .

وتجربتي المتواضعة كوزير للتعليم في دولة عربية جعلتني في وسط معمعة طويلة وعريضة ، شعرت فيها أننا في أزمة خانقة وحقيقية فيما يتعلق بالتعليم ، لدينا الآن في الشرق الأوسط حوالي « ٦١ » مليون أمي سيصبحون حوالي «٦٩» مليون أمي خلال ٣ سنوات سيدخل نادي الأمية في الشرق الأوسط «٧» ملايين شخص جديد خلال سنوات قليلة ، الأزمة طاحنة ، الأزمة تتعلق في أمن قومي للعالم العربي ، تتعلق بمواجهتنا للعدو الصهيوني ، وتجربة العالم الآخر يجب أن نأخذها كمثال . عندما هزمت ألمانيا في الحرب كتب فيلسوف ألماني أو صرخ «إنها ليست هزيمة عسكرية إنها هزيمة تربوية» . حكومة فرنسا المؤقتة التي شكلت في الجزائر عندما هزمت فرنسا في الحرب ، ووضعت تقريرها الشهير وكان أهم مفصل فيه أنها كانت هزيمة تربوية . هزيمة للمنهج التربوي الفرنسي . نحن أمة تعيش أزمة ليست بعيدة عما كانت تعيش ألمانيا وفرنسا بعد الحرب . بل نحن قد

نكون الآن في أوضاع أسوأ مع الأسف من أوضاع هذه الأمم التي نهضت بسرعة . إذاً نحن الآن أمام مشكلة حقيقية . وهناك مثال أن طالباً في المدرسة الثانوية اتصل بي وقال لو سمحت أنت كوزير تربية وأنا عندي بحث ، عن جمهورية قازاخستان السوفيتية ، فأرجو أن تساعدني لأن الأستاذ أعطاني عنوان البحث ، ولكنه لم يقل لي أين أجد المراجع ، وأنت وزير سألت مديرة المنطقة ولم تعرف وأنت وزير لابد أن تعرف ، وأعتقد أن الأخ يعتقد باستطاعة الوزير أن يجيب على كل الأسئلة ، أما جمهورية قازاخستان لم أكن أعرف عنها البتة فقلت له سوف اتصل بوازرة الخارجية وأبحث لك عن معلومات . ولأنه شاب صغير ونحن عادة نهمل الشباب الصغار ولا نعطيهم أهمية فبدل أن التزم بالموعد خلال يومين ، تأخرت ٣ أيام وإذا به يتصل بي وقال لي شكراً دكتور حلت المشكلة ، كيف حلت المشكلة ؟ قال لدي ٦٠٣ صفحات عن جمهورية قازاخستان دخلت أنا وصديقي الانترنيت واتصلنا بوازرة الخارجية السوفيتية مباشرة ، وأحالونا الى المكان كذا وكذا ، ودخلنا في مكتبة الكونجرس الأمريكي ولدينا الآن ٦٠٣ صفحات إذا كنتم أنتم تحتاجون لها ممكن أن نزود بها وزارة التربية .

فأنا أقول أننا نواجه الآن مشكلة حقيقية إن التعليم في القرن الحادي والعشرين ومدرسة القرن الواحد والعشرين لن تستمر مدرسة تقليدية ، من السهل الآن أن تستمر في مدرسة فيها مدرس وطبشورة وكتاب قديم ، ولكن هذا ليس تعليماً وأنا من الناس الذين تلقوا التعليم تحت الشجرة في بلادي ، عند المطوع .

نحن الآن في عصر فك الشيفرة والثورة البيولوجية والاستنساخ ومواجهة التكنولوجيا المعاصرة ، ولذلك مدرسة القرن الحادي والعشرين مدرسة مكلفة ، المدرسة الحديثة مكلفة وعندما تدرس أرقام التعليم وميزانية التعليم في العالم العربي الوضع مخيف ومزرٍ ، ولا يستطيع وزير تربية ياباني ولا تستطيع مجموعة وزراء في دولة متقدمة أن تدير التعليم في هذه الموازنات الحالية . نحن الآن نواجه شحاً في ميزانيات التعليم وكرماً زائداً في ميزانيات التسلح ، هذه ظاهرة خطيرة جداً ، نتسلح لأن نقاتل بعضنا البعض وفي نفس الوقت عقول شبابنا فارغة من التعليم الحديث . وتعليم متطور ولذلك أتمنى أن تؤخذ قضية التعليم كأولوية ولو كان الوقت يكفي لكنت أعطيت الأرقام التي تدل على أننا سنقع في كارثة قريبة وقريبة جداً . ونتمنى أن نتعلم من أعدائنا أن نتعلم من الاسرائيليين ماذا يصرفون على البحث العلمي ، ماذا يصرفون على التعليم ، ماذا يفعل الآخرون وأكرر أرجو أن يؤخذ موضوع التعليم بعين الاعتبار وإعطاءه الأولوية .

ولمعلوماتكم نحن لم ندخل القرن الحادي والعشرين بعد بل ندخل القرن السابع عشر...

مداخلة ... ... : النقطة الأولى : اثني على ماذكره الدكتور الربعي ولكني أريد أن أبدي القلق بصفة خاصة على مضمون العملية التعليمية في عدد كبير من البلاد العربية . وفي بلدي بالذات مصر ، مضمون العملية التعليمية في مصر بالنسبة للأطفال ، يعاني من ثلاثة أشياء أساسية يعاني أولاً من استخدام التلقين كأداة لنقل المعرفة بشكل يشوه قدرة الطالب على التفكير والابتكار .

دخول عناصر غيبية في تعليم الطفل ، بحيث ليس هناك فصل كافٍ بين العقلانية اللازمة في العملية التعليمية وبين الغيبيّة التي قد يكون لها مكان في الايمان الديني وما إلى ذلك .

وأخيراً الخلط ما بين وظيفة المدرسة ووظيفة المسجد في نظامنا الاجتماعي ، إذا لم نعالج هذه المسائل لا أعتقد ان العملية التعليمية عندنا سوف تؤدي الوظائف المرجوة منها .

النقطة الثانية : يجب أن نكون أكثر حذراً من ناحية استخدام بعض الشعارات التي اصبحت منتشرة دون أن نعرف مضمونها . الفقرة الخاصة وهي المتكررة في هذه الورقة . خطر الغزو الثقافي . ما هو الغزو الثقافي الذي نحن نخاف منه .

نحن ٩٩٪ من تفكيرنا مدينٌ للغزو الثقافي . نحن ضد الغزو الثقافي لكننا لسنا ضد تفاعل الثقافات ما هو تعريف الغزو الثقافي... نحن نقول أننا ضد الانغلاق... فهذه بعض الاصطلاحات التي يجب أن نكون نحن على حذر منها .

النقطة الأخيرة . أيضاً بعض الاصطلاحات أقرب إلى الشعارات منها الى مضمون عقلاني علمي... سوف أقرأ بعض الفقرات .

إذا كانت هذه تعبر عن وجهة نظر مثقفين يجب أن نعلم نوعية الألفاظ التي نستعملها نحن بالضبط . وسوف أقرأ ما جاء بالاستخلاص التالي : «ان المسألة كما تجسدت بالفعل هي مسألة صراع حضارات لا حوار حضارات . فالشروط الضرورية لإدارة حوار متكافىء بين الحضارات يصعب توافرها بين أطراف غير متكافئة» ما هي الأطراف غير المتكافئة والأطراف المتكافئة في الحوار ، أو في الصراع ، هل هي الدول الحضارية التي تنتمي الى دولة أقوى... إذن المسألة هي علاقة ما بين دولة أقوى ودولة أضعف... ما هو معنى حوار الثقافات إذا كان هناك عدم تكافؤ ، وما هو معنى عدم التكافؤ . وكيف نقيس عدم التكافؤ بين الحضارات ؟

وما هي الثقافة الأقوى والضعيفة ، بهذه الحالة يجب أن نحاسب أنفسنا لأن هذا ليس

كلام أحزاب سياسية ، هذا كلام ناس مثقفين يجب أن يحاسبوا أنفسهم حساباً عسيراً على الكلمات التي يستخدمونها .

في الاستخلاصات النهائية يجب أن نتفادى أي كلمة أو أي اصطلاح أو أي عبارة ليس لها مدلول واضح محدد . بحيث نعرف ماذا نتكلم عن أي شيء نتكلم .

د . **مصطفى سليمان** : باعتقادي أن أحد أبرز أسباب تعثر مشاريع النهضة إلى اليوم هو بقاء العرب أسرى ثنائية الأصالة والمعاصرة ، وشرط تحقيق مشروع نهضة عربية ثالثة في القرن الواحد والعشرين ، هو ان نخرج من هذه الثنائية ، ويبدو لي أن المصطلح الذي يستخدمه د . كامل أبو جابر . الشورى والديمقراطية (الشوراقراطية) هو أبرز تعبير عن بقائنا في أسر تلك الثنائية... . في المصطلحات في المستوى الثاني كنت أذكر أستاذي د . أنيس أبو فرح وهو أستاذ في الإحصاء آتٍ من مالطه قد يحدثني عن لغة مالطا بالحرف اللاتيني ولكنها عربية . وقال وقعت على وثيقة أتت من مركز أبحاث عربي يُعرِّب الديمقراطية بـ (مقرطه) ، حاشاكم من سماع هذه الكلمة ، فقلت أعوذ بالله كلمة محششة وتلك الكلمة وسواها يجب أن نتخذ في البلاد العربية قراراً قانونياً ملزماً للشركات التي تصدر الأحذية أحياناً بحرف MiKA وغيرها ومن أمثالها أنها كلمات نابية يجب أن لا يستخدمها أطفالنا ويلبس أحذيتهم ويقولون هذاالكلام الذي يسمعه الجيران أميون أو متعلمون فيخجلون ويتهمونا بسوء الفعل والأخلاق ، هذه التعابير سأقف عند شورى ديمقراطية . وأعيذ زملائي من هذا النحو ، لأن هذه المصطلحات وإن اصطلحنا عليها لا تكون مفهومة باللغة . انني أرى مع أساتذة من الأقدمين ، أن نلجأ الى تأصيل الكلام نطقاً ، فتصبح الكلمة مفهومة كما في أي كلمة ، وثم تكون مفهوماً ثم نصطلح عليها . وعلينا ألا نصطلح على أي كلام غير مفهوم . إذا المصطلحات هي من المفاهيم ، وأرى أن نقول الانتخاب والشورى ، وهناك صراع فوقي تحتي على هل الانتخاب قبل أم الشورى قبل ، فإذا وقعنا بين الشورى والانتخاب فنقول أننا نقرر رئيساً ثم نعمَدُ للاستفتاء ، وإذا قلنا بالانتخاب ثم الشورى فتكون هذه نماذج الديمقراطية الغربية ننتخب البرلمان ثم نشكل الحكومة ويتشاور الوزراء والنواب ، فتكون من الانتخاب الى الشورى . وهذه مصطلحات مفهومة .

وهناك كثير من هذا الكلام .

العنوان الثاني : في العلم والمعلومات : أثرنا أمس في جلسة الاقتصاد حول مسألة المعلومات ، صحة المعلومات ، ومصادر المعلومات ، إذا كنا كلنا علماء في علم الاقتصاد

أو في أي موضوع ، وجئنا نشتغل بعملنا على تحليل الوضع الاقتصادي العربي ووجدنا أمامنا جداول كلها غلط . إذا كانت المعلومات غلط ، والإحصاءات غلط . فبأي شيء سنصحح وكيف ؟ إذا كان تحليل الدم غلط فكيف نستطيع أن نعطي الدواء للمريض . إذاً استخدام العلم الصحيح بالمعلومات الصحيحة . وهذا أساس من الأخطاء الهامة والمدمرة في الوطن العربي . لا المعلومات السياسية صح ولا المعلومات الاقتصادية صح ، ولا المعلومات الثقافية والاجتماعية صح . إلى ما هنالك تعالوا نحرر أدوات المعرفة ، مع ثورة المعلوماتية نحن أصبحنا ودخلنا الى ثورة المعلومات . إذ ا حشونا الكومبيوتر والانترنيت معلومات غلط ماذا يأخذ التلميذ الذي سألك يا حضرة الوزير . يأخذ معلومات غلط طبعاً .

إذن نحن بحاجة الى تأسيس أساساً في الاحصاء والمعلومات ثم نستخدم ثورة المعلوماتية لتكون أساساً للتخطيط ، وهذا التخطيط يصبح في إطار إنماء صحيح وإلا نحن أمام مخططات تؤدي الى الغلط ، واستهلاك الأموال والأجيال والدول . بهذا الإطار انتقل الى فكرة اساسية في المحور الاجتماعي والمحور السياسي أيضاً هي استخدام تقنية الإحصاء الدقيق في مسألة طورناها في بيروت واستخدمناها وتسمى (استطلاعات الرأي العام) عندما تكون هناك تقنيات وطرق لاستطلاع الرأي الدقيق والمحايد ، تصبح في خدمة الشعب في خدمة الاعلام في خدمة الديمقراطية ، في خدمة السياسة ، القرار الصحيح من الرقم الصحيح قيل لنا قبل عامين لا فقر في لبنان ، في الاحصاءات اثبات أن هناك فقر... فتراجعت الحكومة والدولة ، ورئاسة الجمهورية ، بكل احترام للمعلومات . وهنا لا نقول أننا ثرنا على صاحب القرار بل نقول نورنا صاحب القرار .

أنتقل الى مسألة الثقافة والعلم والغرب : نحن بحاجة الى أن نغزو الغرب سراً وعلانية لسحب المعلومات ووسائل التعليم وطرق الاختيار وطرق الصناعة ، التجسس الصناعي عرف من قبل الصين واليابان ومازال على قدم وساق في العالم . اسرائيل تتجسس على أمها وابنتها الولايات المتحدة الامريكية في المعلومات . فنحن أكثرنا تعلمنا من الغرب واكتسبنا علماً إذا تغربنا عيب ، إذا تعلمنا صح ، هذا مطلوب ولا غير . نحن بالفعل تصدر ثقافتنا وتاريخنا من الجاهلية يا دكتور جورج جبور إلى الاسلام وكل مراحل التاريخ مازلنا ننتج ثقافة وحضارة عريقة ، أهلنا الأميون بينهم عقود وعهود شرف أرقى من الديمقراطية الغربية . العشائر في بعلبك علاقتهم أرقى وأشرف من علاقات في بيروت في ظل المليشيات وظل الحكومات أحياناً . لا أريد أن أتكلم سوى عن بيروت .

هذا ديمقراطي أو السياسي العربي بحاجة الى تحفيز العلم وتحفيز مراكز الاختبار والصناعة المحلية .

آخر مسألة أصل الى موضوع المشروع النهضوي الذي أتشرف بالالتقاء فيه هو مشروع نهضة : يجب أن نبني مشروعنا الحضاري على أساس حريتنا وحرية دورنا بين الأمم والشعوب . وليس على أساس غلبونا الاميركان سلموا لهم بالقرار وبيعوا لهم كسر الدبابات والنفط وكل شيء . نريد أن يقوم مشروعنا الحضاري على حق في الوحدة . فلماذا يسمح بالوحدة لكل الشعوب إلا للعرب كما يقول الرئيس أحمد بن بلا . كل الشعوب حتى الألمان يكسرون الحائط وثاني يوم يتحدون ، الفيتناميون يخرجون الجيش الأمريكي وثاني يوم يتحدون ، إلا العرب ليس مسموحاً لهم .

وهنا أحيي الرئيس اليمني وأهل اليمن الذين صنعوا الوحدة في زمن الردة وزمن الإنهزام .

نريد مشروعاً حضارياً يقوم على حقنا في تحرير أرضنا المحتلة بعد ما لم يبقَ في العالم استعمار في بداية القرن الواحد والعشرين إلا في فلسطين وجنوب لبنان والجولان ، نحن لا بد وفي النص أطلب وأريد ويجب أن نؤكد على حقنا في المقاومة وبالكفاح المسلح وهنا أيضاً أذكر اليمن وأذكر الجزائر والمقاومة بوجه الارهاب الصهيوني وتحديداً وبالاشارة بوجه الاحتلال العسكري الاميركي لمنابع النفط ، إذا كنا نحن نستحي أن نقول أن الأمريكان احتلوا منابع النفط ، فهم لا يستحون يا أخواني . فهذا أمر يجب أن يدخل في فهم المشروع وفهم المشروع الحضاري في القرن الحادي والعشرين .

د . **ماهر الطاهر** : ملاحظات بسيطة : الملاحظة الأولى أظن أن أحد الجوانب المفيدة لعمل مثل هذه الندوات العلمية ، أن تقدم بعض الاقتراحات العملية... وأن لا نكتفي فقط بالتصورات النظرية العامة . يعني على سبيل المثال : الآن موضوع القبول للطلبة في الجامعات العربية ، من السهل جداً أن يقبل طالب في جامعة في أمريكا أو بريطانيا ، وفرنسا ، ومن أصعب الأمور أن يقبل طالب عربي في جامعة عربية ، ألا يستحق مثل هذا الأمر أن يقدم كمقترحات من قبل مثل هذه الندوات العلمية ؟ توحيد مناهج التعليم : أنا أعتقد أن هذا من أهم الخطوات التدريجية ، التي تؤدي الى موضوع الوحدة العربية على المدى الاستراتيجي . تشجيع مراكز البحث العلمي في إطار البلدان العربية ، البعض يقول أن المقارنة بالنسب بين اسرائيل والعرب ، اسرائيل لديها مراكز بحث تتجاوز بأضعاف ما هو موجود في جميع البلدان العربية . مقترحات من هذا النوع بتقديري مفيدة . أن نؤكد عليها بمثل هذه الندوات .

الملاحظة الثانية : لفت نظري بالورقة عند الحديث عن الأفكار التي طرحها الدكتور كامل أبو جابر . أنه كل مازاد تركيز الخطاب على الوحدة العربية تباعدت الأنظمة العربية ، لذا فإن التعددية تقتضي ضرورة الاعتراف بالأنظمة العربية كولايات شرعية ، أعتقد في ظل واقع قائم بدأت بعض الاتجاهات فيه تطرح أن مسألة الوحدة العربية باتت من مخلفات الماضي ، واننا في عالم اليوم نكون غير واقعيين إذا طرحنا مسألة الوحدة العربية وأن هذه الأفكار ثبت فشلها خلال نصف القرن الماضي ، أنا اعتقد أننا نخاطب بخطاب الوحدة بالأساس الشعب العربي والجماهير العربية ، لأن الأنظمة العربية لها ، مصالح محدودة هي التي تشكل العقبة الأساسية أمام هذا الموضوع . وبالتالي أنا أخشى من مسألة ان لا نركز على موضوع خطاب الوحدة وأن نقر بشرعية الولايات العربية ، الواقع العربي يشير إلى وجود أقطار عربية هذا واقع نعترف به . ولكن يجب أن نؤكد باستمرار على شرعية توحيد الأمة العربية . لأن المعركة باعتقادي معركة حياة أو موت بالنسبة لنا كعرب ، وهذا ليس مبالغاً به .

أ . سمير فخرو : في الحقيقة هناك مرجعيات لهذا اللقاء أحب أن أشير الى بعضها المرجعية الأولى ذكرها د . عبد العزيز حجازي . في خواطره . والثانية للدكتور حازم الببلاوي عندما تكلم عن أن ليس للعرب أمجاد ولكن على وسائل التمكين وأدوات التمكين ، في كل عصر من العصور هناك أدوات تختلف عن الأدوات التي استعملت في العصور السابقة . ولكن هذه الأدوات هي الجانب العصري الذي يجب التركيز عليه . النقطة الثالثة : ذكرها د . أحمد الربعي في مقدمته عندما بدأ في جلسة الصباح ، إنما تكلم عن ضرورة الخطوات الإجرائية وليس الكلام الإنشائي . بمعنى أسلوب الوصول الى الهدف المنشود وليس مجرد الرغبة ونشوة الرغبة للوصول الى هذا الهدف . القضية مبنية على أساس أن هناك وضوح رؤية يتمثل في تحديد المفهوم وتحديد أرقام تكاليف واضحة محددة ضمن خطة زمنية للوصول إلى ذلك الهدف ، والاقتصار في الطموحات على هدف موضوعي محدد ، تستطيع فيه أن تقنع أي صندوق تمويل ليضع أمواله في خدمة مشروعك أنت ، بدلاً أن تضع أموالك في مشروعه هو . ماذا يريد الشخص ويتصف بذاتية محددة ، وصفها والت ديزني في رائعته أليس في بلاد العجائب ، عندما سألت أليس ذلك الرجل وقال لها من أنت... ؟ فلم تعرف أن تجيب وظلت في رحلتها بالضياع . وهذا واقع العالم العربي الذي لم يحدد بالضبط ماذا يريد وبالتالي لم يستطع أن يتوقع احترام الشعوب والحضارات والدول الاخرى له . لا كدولة ولا كحزب ولا كأمة . وهذا الواقع المتخلف يصل ويصف الكثير من

التيارات ، التي تختلف في كل شيء إلا في كونها أنها قد أتسمت بآفات هذه الحقبة وليست كأفراد وليست كشعوب ولكن مع الأسف جاءتها مع التلوث الحضاري في هذه الحقبة التي نعيش فيها في الوقت الضائع . لذلك أرجو التركيز على استخدام الأدوات العصرية في التعامل مع المنجزات المطلوبة . مطلوب تحقيقها والتعامل مع الوثائق المحددة ، مع المنظمات القادرة على التنفيذ مع تمويل واضح المعالم لكي نصل بهذه الأفكار الى مشاريع . وبتلك المشاريع الى مؤسسات ، وبتلك المؤسسات الى شيء قادر أن يعبر الحدود ، كما فعلها الغربيون ونتباكى عليهم ، وقد أصابوا من حيث نفع مصالحهم . وعلينا أن نعرف ماذا نريد ؟ وكيف نحقق هذه المصالح بطريقتنا . وعليه فقد اقترحت طبعاً مجموعة من الأدوات المقترحة في الندوة الاقتصادية وطبعاً أنا اسف ولكني أضفتها الى المحضر منها أسواق المال العربية وخلافه وهذا ليس في مجال جلستنا ، وأذكر ما يتعلق بالثقافة مكملاً ما ذكره الآخرون وليس مكرراً لهم... الناحية الأولى في الثقافة هناك التقنيات الحديثة كالانترنيت ، وأنا طبقت هذا الكلام ولا أقوله إعتباطاً ، والحاسبات المتطورة لنقل الثقافة ، هناك ISON وهناك Pentum2 وقد أنشأوا الرسيد وهو الجيل القادم هذا يمكنك من نقل الفيديو ، وبالتالي التعليم عن بعد ، ونقل برامج التدريب عن بعد ، من المشفى وغرف الجراحة الى مكان التدريب . ومن المعمل الى الجهة المتخصصة ، لب الفكرة بأن هناك تعليم عن بعد بغرض محو الأمية عن الناس .

قضية الوضع الثقافي ، المناخ الثقافي الملائم لإعادة الكفاءات الهاربة إلى الدول العربية وهذه أيضاً إعادة مناخ الحرية وأيضاً مناخ الوضع الاقتصادي الملائم ، بتوطين هذه الكفاءات .

القضية الثالثة : تشجيع الاستثمارات الخاصة في انشاء مؤسسات التعليم العالي . على أساس أن هذه المؤسسات لا تكون خاضعة لإعادة وقولبة الدول لتلك المؤسسات التابعة لها . وأيضاً الاهتمام بمعاهد التدريب والتنمية البشرية لأنها مهمة في بناء الإنسان ، الكفؤ القادر غير المعوق ، الذي يستطيع أن يحقق الأهداف والطموحات وتحتاج الى بشر لتحقيق أهدافك .

القضية الأخيرة : الاهتمام بإنشاء مؤسسات خدمات المعلومات عبر الانترنيت . وهي التي تنقل الصورة الصالحة أو الطالحة ، لكنها الواقعية عن مؤسساتنا وثقافتنا العربية الى أنفسنا والى الآخرين بأيدينا وبوسائل وتقنية موجودة كما هي الحال لكن المشكلة أن الكل يكتب عنا إلا نحن .

أ . محسن أحمد بن شملان : شكراً للأستاذين حامد خليل وكامل أبو جابر على ما قدما . وكلا الورقتين متفقتان على عدد من المسارات والنقاط المهمة منها الانفتاح على الثقافة الغربية بصورة خاصة مع أخذ الحيطة والاحتراز مما سمي بالورقة الأولى بخطر الهيمنة بالنسبة للثقافة الاخرى أو ما سمي بالورقة الثانية بالتأثيرات السلبية الكثيرة كالإغراق في الجوانب المادية وتقديس الثروة ، والسؤال هل هناك إتفاق بين المفكرين العرب على ما يعرف بالثوابت الثقافية للأمة مما يمكن الإشارة إليها في البيان الختامي ؟ أم أن مصطلح ثوابت هو نفسه بحاجة الى جدل ؟ وكيف لنا أن نفصل بين أنماط السلوك السلبي المنقول إلينا عبر الوسائط الاعلامية المتنوعة والمتعددة ؟ كيف يمكن فصل ذلك عن الثقافة العالمية إذا لم تكن لدينا هناك ثوابت محددة متفق عليها ومكرسة في المناهج التعليمية والاعلامية .

الاستخلاصات العامة

لحلقة النقاش المكرسة

لمشروع النهضة العربية الثالثة

التنمية السياسية

كانت القضية الرئيسية التي تُناقشها هذه الحلقة هي «الشروط السياسية» لمشروع النهضة العربية الثالثة ، والتي ترتبط حسب تصميم برنامج المؤتمر بقضية الديمقراطية ، من خلال سؤالين أساسيين :

الأول : إلى أي مدى ينطبق نموذج الديمقراطية الغربية على المجتمع العربي .

الثاني : هل يمكن أن تحلّ الشورى الإسلامية محل الديمقراطية الغربية .

كانت الإجابة التي قدّمها الدكتور عبد الإله بلقزيز على السؤال الأول واضحة ، وهي نعم ، يمكن أن ينطبق النظام الديمقراطي على المجتمعات العربية ، فالنموذج الديمقراطي الغربي في النهاية نموذج له مصادره ، لكن هناك ما يسميه «النظام الديمقراطي الحديث» ، الذي لا يرتبط بالغرب بالضرورة ، فالديمقراطية قيمة كونية ، لا يفرضها الغرب على الدول العربية ، وربما يكون العكس هو الصحيح ، فليس من بين أهداف القوى الغربية في المنطقة إرساء الديمقراطية .

كانت الإجابة التي قدّمها الدكتور فارس السقاف على السؤال الثاني لا تقل حسماً ، فالشورى لا تتعارض مع الديمقراطية . الشورى مبدأ والديمقراطية آلية ، يمكن من خلالها تطبيق هذا المبدأ ، فهي ليست أيديولوجية ، مُشيراً إلى أنه «عند هذا الحد يمكن أن يكون هناك اتفاق» .

في النقاش العام حول ما قُدم في ورقتي العمل ، كانت هناك اتجاهات أساسية ، باستثناءات محدودة ، ومعتادة ، يمكن رصدها في النقاط التالية :

١ ــ أن الشرط الأول للتفكير في أي مشروع حضاري ، أو صياغته ، أو تنفيذه ، أياً كان التعبير المُستخدم ، هو «الديمقراطية» ، بمبادئها الأساسية المعروفة ، أياً

كان المُسمى الذي يُطلق عليها ، وأياً كان النموذج الذي يتم إتباعه في إطارها . وتلك المبادئ هي :

- التعددية السياسية في إطار حرية الرأي والتعبير والتنظيم .
- الانتخابات الحرة .
- تداول السلطة .

٢ - أن الديمقراطية قيمة كونية ، تطرح في ظل المرحلة الحالية التي يمر بها النظام العالمي ، تُحيط بنا وتفرض نفسها على الجميع ، ولا يمكن تجاهلها ، فالديمقراطية ، أو صيغ مختلفة منها ، آتية ، بصرف النظر عن اختلاف المدى الزمني لإتباعها من دولة لأخرى ، أو طبيعة النموذج الذي سيتم اختياره لتطبيقها من دولة لأخرى . وبالتأكيد ستكون هناك مقاومة من قوى مختلفة داخل الدول ، كالتشكيلات التقليدية ، والهياكل العسكرية ، لكن هذه المقاومة قد لا تصمد طويلاً مع الوقت ، وسيكون ثمة ثمن لعدم التعامل مع قضية الديمقراطية .

٣ - أن هناك قوى تعيق التطور الديمقراطي في الوطن العربي ، لكن ليست هناك في حقيقة الأمر عوامل تُعيق هذا التطور . فالقول بأن الدول العربية ليست مؤهلة بعد لأن تكون ديمقراطية ، أو أن لها خصوصيتها التي تجعلها ترفض الديمقراطية ، وليس نموذج معين منها ، هو مجرد أعذار . فهناك دول طبقت آليات ديمقراطية في أوقات قصيرة ، استناداً على أُسس أو بُنى أو تقاليد كانت تعتقد أنها لا تصلح للديمقراطية بفعل وجودها ، إلا أنها أرست في وقت قصير تقاليد ديمقراطية ، على مستويات معينة ، تستحق الاحترام .

٤ - أن كافة المشكلات التي يُفترض أنها - وفق التفكير السائد في بعض الدول العربية - تعوق تحقيق الديمقراطية ، لن تحل أصلاً إلا إذا تم تطبيق آليات ديمقراطية في التعامل معها ، بل أن هناك علاقة وثيقة بين التطور الديمقراطي والتقدم الاقتصادي ، فعند مرحلة معينة ، لن يستمر التقدم الاقتصادي إلا إذا تم تحقيق نوع من الإصلاح السياسي . وينطبق ذلك على الجوانب الاجتماعية والثقافية ، فالديمقراطية - في أحد جوانبها - مناخ يُتيح للتطور الشامل أن يحدث ، فهي مدخل لكل البوابات .

٥ - أن «النموذج» ليس المشكلة ، وإنما المبادئ ، فلا يمكن نقل تجربة أو نظام من دولة إلى أُخرى ، والنماذج الغربية ذاتها ليست متماثلة ، لكنها تستند على

نفس المبادئ داخل إطار ناظم واحد مشترك هو الثقافة السياسية الحديثة ، لقد أخذت دول عربية بنُظم اقتصادية رأسمالية أو اشتراكية ، وتعايشت معها ، وحققت نجاحات أو إخفاقات فيها ، لكنها لا تقدم بنفس الحماس على التعامل مع نُظم الديمقراطية .

٦ ـ أنه لا يجوز التذرع بالإسلام في التعامل مع قضية الديمقراطية ، أو الحديث عن استثناءات وخصوصيات ، فهذه أولاً ذرائع ، وثانياً تُضر بالإسلام ، وثالثاً تستند على تفسيرات معينة للدين ، فقد تركت التشريعات في المجال السياسي لسلطة الاجتهاد وسلطة العقل ، ورسم الإسلام إطاراً للسياسة والسلطة ، ومبادئ الحكم تكفل المشاركة العامة في شؤون الجماعة ، وقد لا يكون النظام الديمقراطي الحديث أفضل ما يكفل الحقوق ، لكنه الأقدر من بين كافة النُظم القائمة ، على تحقيق أهداف الجماعة ، فهو يوفر المساواة بين الناس ، ويكف الحكام عن المواطنين ، ويعبّر عن روح الشورى في الإسلام .

٧ ـ إن الحركات الإسلامية في الوطن العربي يجب أن تأخذ مسألة الديمقراطية موقف الجد ، وليس في إطار «تكتيكات» ، فهناك مخاوف من أن تستخدم الآليات الديمقراطية للوصول إلى سلطة تُتيح إلغاء مبدأ تداول السلطة . وبالطبع لا يجوز أن يُحاسب أحد على مجرد نوايا ، لكن لا بُد وأن تكون هناك قناعة تستند على تحليل صحيح لأوجه التشابه والاختلاف بين الشورى والديمقراطية ، والأرجح أنه لا توجد اختلافات أساسية ، وفي كل الأحوال علينا أن نجتهد ونُقدم رؤية واقعية تستند على فقه متوازن لا يتعامل مع الديمقراطية بمنطق الرفض أو القبول ، فهناك شروط ، وهناك إمكانية للفصل بين الديمقراطية كمجموعة آليات وترتيبات تنظيمية ، وبعض الأُسس الفلسفية المستندة عليها .

كانت النقاط السابقة تُعبِّر عن مُجمل الإتجاهات العامة للنقاش حول قضية الديمقراطية في إطار مشروع النهضة العربية الثالثة .

التنمية الإقتصادية

اعتمدت هذه الحلقة على طرح أسئلة تاريخية : لماذا لم تتكامل الدول العربية اقتصادياً ، وما هي العوامل التي أعاقت ، أو لا تزال تعيق خطوات التكامل الاقتصادي العربي ؟ ولماذا لم تتمكن السوق العربية المشتركة من تحقيق الأهداف المرجوة منها ، وما هي إشكاليات السوق العربية المشتركة ، وآفاقها المستقبلية ؟ هذا ما اجتهدت ورقة الدكتور مصطفى العبد الله في الإجابة عنه ، وعلى هامش تلك الأسئلة طُرحت بعض القضايا الاقتصادية الكُبرى ، إضافة إلى المعضلات السياسية المرتبطة بها .

في هذا السياق ، يمكن طرح أهم النقاط التي تضمنتها الحلقة كالتالي :

١ ـ إن كافة الاتفاقيات الاقتصادية الجماعية والثنائية العربية قد فشلت ، خاصة اتفاقية تسهيل التبادل التجاري ، وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية (١٩٥٣) واتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة (١٩٦٤) ، واتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية (١٩٨١) ، وذلك لعدة أسباب :

ـ تخلف الهياكل الإنتاجية .

ـ اختلاف النُظم الاقتصادية بين الدول العربية .

ـ غياب الإرادة السياسية .

المشكلة الأساسية أن هذه العوامل لا تزال قائمة حتى الآن ، فإذا أُضيف إليها ضعف آليات تنفيذ الاتفاقيات العربية ، واختلاف أساليب التنمية العربية ، والحواجز القائمة أمام حركة الشعب العربي ، يتضح أن العمل الاقتصادي العربي يتراجع على كافة مداخله ، والأهم أنه يصعب أن يتقدم إذا ظلت الأوضاع الحالية على ما هي عليه .

٢ ـ أن هناك بدائل مطروحة لإطار التعاون الاقتصادي العربي ، فحتى وقت قريب كانت فكرة السوق الشرق أوسطية قائمة ، ولا تزال المؤتمرات الاقتصادية للتعاون بين دول الشرق الأوسط تُعقد . كما أن هناك إطاراً للشراكة الأوروبية ـ المتوسطية ، المطروحة على دول شمال إفريقيا ، والتي تُعبّر عن نفسها في شكل تعاقدي قابل للتنفيذ . كما أن هناك الإطار العالمي الذي سيتم من خلاله تحرير التجارة الدولية ، وهو الجات . ويطرح ذلك أسئلة جذرية حول مستقبل التعاون الاقتصادي العربي ـ العربي من أساسه ، وحول اتجاه الدول العربية إلى التفكير في تحرير تجارتها في أُطر أُخرى موازية ، أو بديلة للإطار العربي ، في حين لا يحدث ذلك عربياً ، كما توضح خبرة عملية تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة العربية الكُبرى الذي يفترض أن يكون قد دخل حيّز التنفيذ في يناير (١٩٩٨) الماضي ، دون أن يبدو أن ذلك قد حدث بالفعل .

٣ ـ أشار اتجاه إلى أن الظروف التي نشأت فيها السوق العربية المشتركة تختلف عن الظروف القائم حالياً ، فالظروف الحالية قد تكون مواتية للتفكير في تدعيم العلاقات الاقتصادية العربية ـ العربية ، وأهم متغيراتها ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة ، والعولمة ، إلا أن اتجاهاً آخر يُشير إلى أن إقامة تكتلات اقتصادية عملاقة كانت ترتبط دائماً بإرادة سياسية لا تزال مفتقدة عربياً ، كما أن العولمة قد لا تكون مفيدة للاقتصادات العربية ، فهي ترتبط بالهيمنة ، وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات وتعمل أكثر لصالح الدول الغنية القادرة على المنافسة . إلا أن الجدال يستمر ، فثمة آراء تقرر أننا لا يجب أن نجعل من التطورات العالمية «شماعة» نُعلّق عليها مشاكلنا ، فقد تم الإضرار بالإقتصادات العربية من جانب الحكومات ، بأكثر مما تم الإضرار بها من جانب الأطراف الخارجية .

٤ ـ أننا يجب أن نتعامل بمنهج مختلف مع قضية العلاقات الاقتصادية العربية ـ العربية ، فقد ساد اتجاه تقليدي يركز على ما يجمع الدول العربية ، أو ما يمكن أن تحققه إذا تجمعت ، لكن يجب التركيز بصورة أكبر على خبرات المرحلة الماضية لمحاولة الاستفادة منها . فلماذا فشلت تجربة التجمع الاقتصادي العربي ، رغم أن هنا ما يجمع العرب ، ورغم أن هناك فائدة مؤكدة من هذا التجمع . وقد تكون الإجابة السهلة هنا مرتبطة بمسألة الإرادة السياسية ، أو القرار السياسي ، لكن يبدو أحياناً أن القضايا الاقتصادية لم تُدرس كما يجب ، كما لم تحلل طبيعة

القوى أو العناصر المسيطرة على الاقتصادات العربية ، ولا توجد بيانات كمية متكاملة حول مؤشرات تلك الاقتصادات ، والطريقة التي تتم بها عملية حساب العائد والتكلفة بالنسبة لكل دولة عربية ، فهناك دول لم تنضم إلى السوق العربية المشتركة .

٥ ـ قدمت مداخل جديدة للتعاون الاقتصادي العربي ـ العربي كأُطر للتفكير بشكل مختلف ، منها التعامل مع المنطقة العربية اقتصادياً ، ليس كإقليم واحد ، وإنما كمناطق فرعية يمكن أن تضم تكتلات أو تجمعات إقليمية في الخليج العربي والمغرب العربي والمشرق العربي ، استناداً على عوامل التشابه والاختلاف بين الأقاليم العربية ، وضرورة التركيز على الإنتاج ، أو إعادة هيكلة عملية الإنتاج ، ووضع سياسة تصديرية واضحة لكل تجمع ، مع إحداث تغيرات جذرية في هياكل الآليات التي تتم من خلالها إدارة العلاقات الاقتصادية العربية ـ العربية .

إن قضايا النقاش في هذه الحلقة لا تزال مفتوحة في نفس الإطار . فمن الواضح أن العمل الاقتصادي العربي المشترك يواجه مأزقاً قد يؤدي به إلى الأبد ، إذا لم تتم تحركات مركّزة في وقت قريب ، خاصة مع تزايد أهمية العامل الاقتصادي في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، ووجود ما يبدو أنه فرصة لتجميع الدول العربية على أُسس اقتصادية قد تحقق ما فشلت فيه السياسة عبر أكثر من ٥٠ سنة من التاريخ العربي الحديث .

التنمية الاجتماعية

تركزت حلقة النقاش الثالثة التي تناولت التنمية الاجتماعية حول ورقتي عمل قدمت أولاهما الدكتورة أماني قنديل تحت عنوان «دور المنظمات الأهلية العربية الـ NGOs في التنمية الاجتماعية» في حين تناول الأستاذ محمد بركات في الورقة الثانية «قضايا الاندماج والتكيف الاجتماعي في الوطن العربي» .

أكّدت الدكتورة أماني قنديل على أهمية المنظمات الأهلية العربية وعلى موقعها في خريطة النهضة في القرن المُقبل ، انطلاقاً من تقييم دورها الحالي في التنمية البشرية العربية ودورها المستقبلي عبر إثارة السؤال التالي : هل لدى المنظمات الأهلية العربية رؤية ووعي نقدي يسمح لها بالإسهام في التغيير ضمن منظور رؤية قومية تنموية شاملة ؟

وفي سياق إجابتها حول السؤال السابق شدّدت الدكتورة أماني على أهمية القطاع الثالث ، أي القطاع الأهلي باعتباره يعمل ضمن منظور تنموي يضم الدولة من طرف والقطاع الخاص من طرف آخر ضمن صيغ التكامل ، مع التشديد على حفاظ المنظمات الأهلية على استقلاليتها في ضوء المتغيرات الدولية وما يمكن أن تعكسه العولمة من آثار عليها .

وقد لاحظت الورقة أن المنظمات الأهلية العربية بوصفها جمعيات للنفع العام ولا تبتغي الربح ، وفي نفس الوقت تتبنى أهدافاً عامة تتوزع على طيف واسع يتضمن الخدمات الاجتماعية والمساعدات الخيرية والتعليم والبحث والصحة وقضايا البيئة والدفاع والرأي والتأثير والثقافة المدنية . مما يعني أن دورها الاجتماعي الواسع يتعاظم وخصوصاً بعد انسحاب الدولة وتراجعها غير المنظم لدعم السلع والخدمات لينشأ فراغ لا بد من تغطيته من قِبل هذه المنظمات .

ثم انتقلت الباحثة لتحليل متطلبات تفعيل دور هذه المنظمات ، وبإشراك وتطوير مجتمعات محلية تنشط فيها ، ورأت الدكتورة قنديل أن نسبة المنظمات الأهلية التي تعمل في مجال التنمية لا تزيد عن ربع المنظمات الأهلية علاوة على أنها تعاني من أزمة في الرؤية وأزمة في المشاركة . ولتجاوز الحالة الراهنة أشارت الورقة إلى أهمية الانتقال إلى المؤسسية عبر القوانين والممارسات الديمقراطية داخل كل منظمة بما يُحقق استقلاليتها ودوران السلطة والنُخب داخلها ، علاوة على التحديث الإداري ونشر ثقافة جديدة تكفل حشد المشاركة المجتمعية المتعاطفة مع هذه المنظمات والفاعلة في نفس الوقت .

وقد تمحورت اتجاهات النقاش الأساسية حول القضايا التالية :

١ ـ أهمية المنظمات الأهلية ودورها في التنمية .

٢ ـ إرساء مفهوم المشاركة بين أطراف العملية التنموية عبر بناء جسور الثقة والاحترام .

٣ ـ الانتباه إلى دراسة وتقصي الأهداف التي تكمن وراء التمويل الأجنبي لدعم منظمات قائمة أو لإنشاء منظمات جديدة .

٤ ـ القيام بمجهود علمي مُنظم يستهدف تعبئة مشاركة المواطن وإبراز قيمة هذه المشاركة ، وخصوصاً أن السمة الأهم للعمل الأهلي هي التطوع .

٥ ـ ملاحظة ظهور منظمات جديدة تستجيب لمستجدات الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي كالمنظمات المعنية بأطفال الشوارع وعمل الأطفال ، ومنظمات التوعية القانونية المدنية لحقوق المرأة .

٦ ـ أثار المناقشون أهمية التعاون والتكامل بين المنظمات الأهلية في الساحة العربية وإمكانية استفادتها من منجزات العلم عبر بناء الشبكات العربية للمنظمات الأهلية لسهولة تبادل الخبرات والتنسيق فيما بينها .

٧ ـ لاحظ المشاركون تبديل اهتمامات بعض المنظمات ونقل عملها من قطاع لآخر ، حسب ما تمليه مصادر التمويل التي تُشجع هذا الخيار دون ذاك ، كالتركيز على شؤون البيئة ، وهي على أهميتها ، تقلل من أهمية أولويات أخرى مثل محاربة الفقر والمرض والإعاقة...إلخ .

وجاءت ورقة الأستاذ محمد بركات لتتكامل من زاوية أخرى مع الورقة الأولى عندما ناقشت الاندماج والتكيف الاجتماعي في الوطن العربي وربطت بشكل واضح بين الرعاية والتنمية . حيث تقوم الرعاية بالتصدي لأسباب الخلل وتحديد المسار والبرامج التي تُبنى

عليها قضايا الاندماج والتكيف ، في حين تقوم التنمية على أساس النهوض والمشاركة وتوسيع الخيارات .

أثار الأستاذ بركات مسألة الفرق بين التنمية كما يُروّج لها نظرياً وبين التنمية الجارية على أرض الواقع ، كما يخشى من نتائجها بحيث تكون وسيلة لزعزعة تماسك المجتمع إذا ما اعتمدت على استغلال الطاقات البشرية لمصلحة فئة من أبنائه ، وإذا ما انبثقت من مستلزمات خدمة مصالح الشركات الربحية واستمرت بتهجين المجتمع وتغريبه .

وفي سياق استعراضه لأهمية العمل الخيري ، أكّد الباحث أن العمل الخيري العربي يعيش مرحلته الذهبية ، وأنه لا يتعارض مع مفهوم التنمية ، بل هو التعبير الأسمى عن مفاهيم الغنى الإنساني عند العرب .

وفي سياق استعراضه للخيارات التنموية المتاحة ، شدّد الأستاذ بركات على ضرورة التنبه للنموذج الاستهلاكي الذي يتمظهر في العديد من نماذج السلوك والألبسة والاهتمامات التي تصدّر إلينا عبر أجهزة الاتصال الحديثة ، واعتبر أن التنمية الفعلية هي التي تركز على خصوصيات وحاجات مجتمعاتها .

أما مفهوم الاندماج والتكيف القائم على الرعاية فيتصارع فيه اتجاهان :

أحدهما يدعو إلى الحفاظ على الرعاية بما تتضمنه من خير وتكافل وعدالة ، وثانيهما اتجاه معاكس يرى أن ما يُنفق على الاندماج والتكيّف هو مجرد هدر للأموال بلا أي عائد إنتاجي .

وفي تقييمها لجهود الاندماج والتكيّف شددت الورقة على ضرورة معالجة أسباب الأزمات بدلاً من الاكتفاء بتقديم الخدمات بعد تفاقم الأزمة . بهذا المعنى تكون التنمية البشرية عاملاً محفزاً لزيادة الإنتاجية ولتحقيق الإنصاف ، ومن هنا تكتسب مقدرتها على الاستمرارية أيضاً .

وقد تركزت اتجاهات النقاش حول المحاور الرئيسية التالية :

١ ـ تهتم التنمية الفعلية بتعظيم إمكانات الناس وتلبية احتياجاتهم الفعلية انطلاقاً من دراسة الواقع الاجتماعي والإجابة عن مشكلاته بعيداً عن مفهوم مستورد للتنمية لا يعمل إلا على تقوية نزعات الاستهلاك في مجتمعاتنا .

٢ ـ العمل على مواجهة الصعوبات التي تواجه العمل الأهلي والتنبه إلى محاولات استيعاب المنظمات الأهلية والحصول على مواردها أو إلغاء دورها .

٣ ـ إعطاء أولويات الاندماج والتكيف للفئات الأكثر عوزاً في المجتمع كالأطفال والمعوزين وذوي الدخل المحدود وكبار السن .

٤ ـ التأكيد على مشاركة المرأة العربية وتصحيح أوضاعها وتعزيز مشاركتها في التنمية .

٥ ـ ظهر اتجاه في النقاش يتحفظ على إعطاء العمل الخيري أكبر من حجمه ، باعتبار أنه يحصر العلاقة بين المانحين والممنوحين ، في حين أن الانتقال إلى الصيغ المؤسسية التي تعمل وفق تمويلها الذاتي وتعتمد على العمل الطوعي لأعضائها هو الأكثر قابلية للبقاء ، والأقدر على المساهمة في حل المشكلات التنموية .

٦ ـ لاحظ بعض المشاركين أن الاندماج والتكيف ليسا مفهومين مطلوبين وإيجابيين دائماً ، إذ كيف نصف الأوضاع القائمة بالتردي وندعو بنفس الوقت إلى التكيف معها ، بهذا المعنى يمكن أن يكون اللا تكيف موقفاً إيجابياً يفرز متغيرات جديدة .

٧ ـ اهتم المناقشون بكيفيات تشجيع المساهمين المحتملين في العمل الأهلي على التبرع بالأموال أو بالعمل التطوعي وضرورة استنباط الوسائل المناسبة لتشجيعهم .

٨ ـ شدّد المشاركون على أهمية التعاون والتكامل بين قطاعات المجتمع الثلاثة : الحكومي والأهلي والخاص ، مع الحفاظ على استقلالية القطاع الأهلي بما يضمن مساهمته الجدّية في التنمية .

التنمية الثقافية

تضمنت حلقة النقاش ورقتي عمل ، قدّم الدكتور حامد خليل الورقة الأولى تحت عنوان «الثقافة العربية وحوار الحضارات» ، في حين قدّم الدكتور كامل أبو جابر الورقة الثانية بعنوان «نحو تعددية ثقافية عربية» في إطار تعيينه للثقافة العربية .

لاحظ الدكتور حامد خليل أن الثقافة العربية ليست مُعطىً جاهزاً ، أي أنها لا تتكون مرة واحدة ، لذلك فهي بحاجة إلى المراجعة والتجديد والتدقيق ، مما يعني ضرورة التنبه إلى خطرين أساسيين يتمثلان في تنامي وتكريس ثقافات فرعية ما دون وطنية كالعصبويات المحلية والطائفية والمذهبية والقبلية والعشائرية من جهة ، إضافة إلى خطر الاختراق الاقتصادي والسياسي والثقافي العربي للفضائين القومي والقطري من جهة أخرى .

من هنا ركّز الدكتور خليل في تحليله على أهمية إقامة الحوار العربي بين فصائل وتيارات الثقافة العربية وإعادة بناء الفضاء الثقافي العربي على أُسس الحرية بما يمكن العرب من إقامة حوار إيجابي مع الحضارات والثقافات الأخرى .

وقد ميَّزت الورقة بين نوعين من الحوار الحضاري ، نوع جاء نتيجة الاحتكاك بين الشعوب عبر الحروب والتجارة ، ونوع آخر من الحوار جاء نتيجة لحركة ذاتية وتوجه مقصود لنقل المعارف والعناصر الحضارية وتبادلها . وفي العصر الحديث أخذ الحوار والتثاقف والاحتكاك الحضاري يأخذ منحىً جديداً يُكرّس استفراد أمريكا بالعالم عبر مقولة ما يُسمى برسالة الرجل الأبيض والتركز الأوروبي وصولاً إلى الهيمنة . وقد جاء التوجه الجديد الذي عبّرت عنه اليونسكو لنقل مقولة حوار الحضارات إلى أُفق إنساني جديد تمثل بمظاهر عديدة من أهمها إعلان المبادئ للتعاون الثقافي الدولي . وهنا يتساءل الدكتور خليل عن الجدوى العملية لهذا التطور وليبين أن المسألة كما تجسدت بالفعل هي مسألة صراع

حضارات لا حوار حضارات . فالشروط الضرورية لإدارة حوار متكافئ بين الحضارات يصعب توفرها بين أطراف غير متكافئة . هذا علاوة على تعارض عميق يحكم المسألة ويتعلق بالفرق بين منطق المصالح الذي يحرك العالم وبين منطق الحوار المطلوب .

وفي سيرورة العالم نحو التوحد والاندماج ثمة جانبان : موضوعي يفرضه التطور الكبير للإقتصاد العالمي وتطور المجتمع المدني والنزعة الإنسانية على صعيد حقوق الإنسان والحفاظ على سلامة البيئة ، وجانب أيديولوجي يحاول استغلال هذه الحركة الموضوعية للعولمة لغرض هيمنة دولة أو حضارة محددة . وبعد أن تشدد الورقة على أن الانغلاق ليس حلاً ممكناً أو مطلوباً وتحذر من مفاعيل التغلغل الاقتصادي والتدفق الإعلامي المتصل بثورة المعلومات والاتصالات ، تدعو إلى إقامة الحوار بين الطوائف الثقافية العربية المرتبط بتمهيد الحوار مع دول الجنوب والاستفادة من هامش التمايز والاختلاف بين أقطاب العولمة ، وذلك لتطوير الثقافة والحضارة العربيتين تأسيساً على الإمكانيات والأسلحة التي يمتلكها العرب والتي تُشكّل لديهم أفضل نقطة للانطلاق .

في بحثه المعنون «نحو تعددية ثقافية عربية» يرى الدكتور كامل أبو جابر أن محاولات الإصلاح العربية النهضوية الأولى جاءت مشوبه بالكثير من الحنين إلى الماضي . ومحاولات الإصلاح لم تتمكن من مواجهة التأخر بأبعاده المختلفة ، الأمر الذي لا زلنا نشهده حتى يومنا هذا .

ومن المنظور التاريخي الطويل ، لا بُد من التمعن ملياً في أمر التوجه نحو تعددية سياسية وثقافية عربية في ظل بعض الملاحظات أدناه .

ترتكز التعددية إلى قواعد من أهمها القبول بمسألة التنوع والاختلاف .

كيف تمكنّت بعض المجتمعات الأخرى من تخطي ثقافاتها التقليدية واستطاعت التعامل مع الحداثة بيسر ؟! وبالنسبة للعرب فإن هذه المعضلة تعود إلى عدم اعتماد العقلانية مع أمور الحياة أو الدنيا . ولذا لا زلنا نطرح نفس الأسئلة القديمة . كما عجزت الأمة العربية عن مواكبة متطلبات العصر والتجاوب المعقول مع تحدياته ، ناهيك عن التخطيط للمستقبل ، مما أدى إلى التخبط في المشاريع السياسية والاقتصادية . وعلى الصعيد الاجتماعي ، فإن تزايد المتعلمين لم يقد إلى مزيد من الوعي والإدراك الإجتماعي ، بل صار الكثير أقرب إلى الغربة ، وذلك يتمثل في اختلاط الأسطورة مع الواقع ، والركون إلى الفكر الغيبي الجاهز والانفصال عن الواقع .

يلاحظ الدكتور أبو جابر أن هناك تراثاً سياسياً وحضارياً واجتماعياً ينبغي الاعتراف به

والتعامل معه بحكمة وروية . وهذا يتطلب استعمال العقل والفكر بانتقائية بالغة في تدبر معاملات الدنيا دون التخلي عن العبادات أو العقائد .

ولا يمكن للتعددية الثقافية ، أو السياسية ، أن تنمو إلا من خلال احترام الرأي والرأي الآخر ، كي تتوصل الجماعة إلى رأي يمثل الأغلبية ، دونما اضطهاد رأي الأقلية . وهذا يقودنا – في هذا المجال – إلى ضرورة الحسم في المفاضلة بين مصطلحي الشورى والديمقراطية ما دام أن القاعدة التي تجمع بينهما هي المشاركة في صُنع القرار . ولهذا فإن استخدام (الشوروديمقراطية) يحسم التجاذب بين المصطلحين . والشوروديمقراطية ، بهذا المعنى ، تفترض المصالحة الاجتماعية بين الجميع ، وعلى رأسها بين الحاكم والمحكوم ، وهذه المصالحة تقوم من منطلق مبادئ التسامح والقبول الرضائي . وهذا المفهوم ، بأية حال ، موجود في صُلب الإسلام وتعاليمه ، ولذلك ينبغي تفعيل هذا المفهوم . وإذا كان ما سبق صحيحاً ، فإن هذا يعني إمكانية البحث عن معادلة جديدة أو نموذج حياتي قابل للتطوير يخدم التنمية العربية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

كي ينجح العرب في الوحدة الموعودة يرى الباحث أنه لا بد من استدراك بعض الملاحظات :

أ ـ ضرورة التدرّج .

ب ـ الحفاظ على التعددية أمر أيسر في القطر الواحد .

ج ـ كلما ازداد تركيز الخطاب على الوحدة ، تباعدت الأنظمة العربية ، ولذا فإن التعددية تقتضي ، أيضاً ، ضرورة الاعتراف بالأنظمة العربية كولايات عربية شرعية ، ومن ثم التدرّج نحو اتجاه واحد في المجالين السياسي والاقتصادي ، فضلاً عن الاستفادة من التجربة الأوروبية .

ولهذا كله يصبح من المطلوب إعادة صياغة الخطاب العربي من خلال التثقيف المكيّف الذي يركّز على العصرنة والمصالحة الاجتماعية وإعادة تعريف القومية العربية لتصبح هوية ثقافية .

اتجاهات النقاش
في حلقة التنمية الثقافية

أولاً : من الواضح أن موضوعي الورقتين متلازمان ويكمّل أحدهما الآخر ، وقد ركزت الورقتان على معالجة الجوانب الثقافية العربية سواء من حيث القضايا الداخلية للثقافة أو في علاقاتها مع الآخر .

ثانياً : لم تتم معالجة الوضع الثقافي الراهن ، بعد ، بالصورة المطلوبة ، فقد انصرف الكثير ، من قليل ، إلى تناول مسائل ثانوية أو فرعية ، ولم يجر نقد حقيقي للثقافة العربية ، والمشكلات لازالت عديدة وصعبة . ولذا فإن المطلوب هو إجراء نقد ثقافي جديد .

ثالثاً : شدّد النقاش على ضرورة وضع مشروع محدد لمواجهة خطر الغزو الثقافي الغربي . فإذا كان للثقافة الغربية تأثير إيجابي يجب أن يؤخذ به ، مثل احترام العقل والعلم وحقوق الإنسان ، فإن لها تأثيرات سلبية كثيرة كالإغراق في الجوانب المادية وتقديس الثروة . والمطلوب إذن فرز الجوانب السلبية والإيجابية في ثقافة الغرب ، ووضع استحكامات وتحصين للثقافة العربية ، إضافة إلى أهمية الاستفادة من الثقافات الشرقية (الصين – اليابان) لوجود روابط وقيم مشابهة مع الثقافة العربية .

رابعاً : يجب أن تُولى مسألة الثقافة أولوية خاصة من قِبل المثقفين ، وذلك عبر وضع برنامج أو رؤية محددة ، خاصة بعد الإحباطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ولأن الثقافة هي الحصن الرئيس الذي لازال يستطيع أن يدافع عن الهوية . وبهذا المعنى تستطيع الثقافة أيضاً أن تؤثر على الجوانب الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

خامساً : ينبغي التعامل مع الثقافة كمشروع جدّي للتنمية ، وإن كان ثمارها قد لا يُؤتى عاجلاً ولكن بعد زمن طويل . والثقافة العربية تتحرك أو ينبغي أن تتحرك ضمن ثلاث مستويات متلازمة ، وهي : الوطني (القطري) والقومي والعالمي ، ويبقى التساؤل عن كيفية التعامل مع تلك المستويات . ولحُسن الحظ أن هناك عناصر إيجابية توحيدية في الثقافة العربية ، مما يتطلب ضرورة استثمارها . ومع هذا ، لابد من إدراك صعوبة أو استحالة كف السلطة أو الدولة عن التأثير في المجرى الثقافي ، وربما التأثير السلبي . والمطلوب هو التلاقح والتفاعل الثقافي العربي ، وبلورة سياسة ثقافية واضحة ، والحوار الواثق مع الآخر .

سادساً : لفهم إشكاليات الثقافة العربية لابد من الإحاطة أو التعامل مع الواقع الموضوعي للثقافة العربية ضمن المنظور التاريخي الطويل . والمعروف بأن الثقافة الأقل أو الضعيفة لا تستطيع أن تصمد أمام الثقافة الأقوى ، كما أن الثقافة ذات التطور البطيء ، فجزء منها يتجه إلى الارتقاء ، وجزء آخر يظل مراوحاً لمكانه مثل الاعتقادات والعادات والتقاليد... إلخ . إضافة إلى هذا وذاك ، ينبغي التفريق بين روح وجوهر الثقافة وما يمكن أن يسمى أنماط الحياة والسلوكيات كالحياة المعيشية والمادية التي تبدو وكأنها تعبّر عن روح الثقافة وهي ليست كذلك ، ومن هنا أُثير السؤال : هل نحن نتعامل مع نمط حياة وسلوك أم مع ثقافة أجنبية .

سابعاً : أشار النقاش إلى خطورة الحظر الخارجي الذي لا يستطيع أحد إنكاره ، والمتمثل في نمط الحياة الغربية الذي يجتاحنا ، فالخوف ليس من الثقافة الغربية ، بل من أنماط الحياة والسلوك التي تنقل إلينا من الغرب . بهذا المعنى فإن حوار الحضارات يحدث فقط بين صاحبي حاجة كلٌ للآخر ، وهذا ما حدث عندما كان الغرب بحاجة إلينا ، أما اليوم فإن لغة الحوار ملغية تماماً ، بل ومستبدلة بلغة الصراع .



خاتمة

د. علي الدين هلال *

الاستخلاصات العامة للندوة

السيدات والسادة

أرجو أن أضع ما سوف ألقيه في سياقه السليم ، هذا ليس ببيان ختامي . ولا هي توصيات خرجت بها الندوة . ذلك أنه بعد تشاور مع عدد كبير من الزملاء ، فاتضح لنا أنه لا يوجد الوقت في ندوة فكرية تبث قضايا هامة لا يوجد الوقت الكافي لعمل البيان . ومن ثم فقط تقبلنا الرأي الذي تقدم به الأخ الأستاذ الدكتور كامل أبو جابر ، أن المركز سوف يعكف خلال شهر لإعداد وثيقة ، تصدر باسم المركز تلخص ما دار فيها من نتائج هذا الحوار . وربما تعقد لجنة مصغرة لمراجعة هذا ، ولكن تكون هذه الوثيقة منسوبة الى المركز العربي للدراسات ، كاستخلاص وليس للمشاركين فيها .

بسم الله الرحمن الرحيم

في هذه الندوة المباركة ، حاولت أن أجلس وأرصد خواطري والملاحظات التي خرجت بها وأستطيع أن أمحورها حول ثلاث موضوعات رئيسية .

الموضوع الأول : القضايا المنهجية . تحت عنوان القضايا المنهجية تثور عدة مسائل .

أولاً : قضية المصطلح والمفهوم ماذا نقصد بمشروع النهضة العربية . يقصد بها مجموعة الأفكار ، التصورات ، المفاهيم التي يمكن أن تكون أساساً لحركة المجتمع وتقدمه ،

---

* عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ القاهرة .

وازدهاره ، النهضة بهذا المعنى مفهوم شامل يتضمن الثقافة ، والاقتصاد ، والسياسة ، والاجتماع ، يتضمن الفرد والدولة والمجتمع ، النهضة تنصرف الى الفرد ، التمكين ، حياة أفضل مادياً ، أخلاقياً روحياً . الى المجتمع ، الحفاظ على هويته وثقافته ، الدولة ، الاستقلال . المجموعة من الأفكار التي يمكن أن تسمى بمشروع للنهضة ينبغي أن يتوفر فيها أو ينبغي أن تستجيب لثلاث متطلبات : أن تطرح أهدافاً يسعى إليها المجتمع ، أن تطرح الأساليب والآليات التي يمكن انتهاجها ثم أن تتعرف على القوى أو العناصر الاجتماعية التي يمكن أن تتبنى هذا الشيء ، سؤال النهضة سؤال قديم جديد . سؤال سألوه في لبنان في بيروت في دمشق في بغداد في القاهرة في أواخر القرن التاسع عشر . كان هناك سؤالان : لماذا التخلف ؟ وكيف النهضة ؟ وأتذكر الكتاب الشهير (لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم) في نهاية القرن العشرين يجب أن يضاف سؤال آخر . الى جانب لماذا التخلف وكيف النهضة . وهو حصاد القرن العشرين لماذا لم ينجح العرب في نهضتهم الأولى والثانية أو على الأقل ماذا جنوا منهما وما الذي لم يحققوه ؟

ثانياً : إن أي حديث عن مشروع فكري ينبغي أن نفهم أنه ليس عملاً فردياً ولا هو إبداع لمفكر أو فيلسوف أو عبقري ، إنما هو عمل جماعي كما أنه ليس مجرد أفكار ، لأن أي فكرة تظل فكرة . ما لم تتحول الى إرادة فعل اجتماعي وإرادة تغيير ومن ثم أية أفكار سوف تظل على الورق ما لم يتم تبنيها من جانب قوى سياسية معينة . حركات اجتماعية معينة .

أهداف هذه الأمة النقطة الثالثة . لا أريد أن أقول ثابتة لكن معروفة قد تتغير الصياغات ، العلم ، الديمقراطية ، الوحدة ، العقلانية ، العدالة الاجتماعية ، تحرير المرأة ، الاستقلال ، التعامل مع التحدي الصهيوني ، رفع مستوى معيشة المواطن ، الرفاهية الاجتماعية ، الخصوصية الثقافية . وكل أحزابنا الكبرى ، هي في واقع الأمر مشاريع حضارية ، عندما نتأمل في الأحزاب الكبرى التي ظهرت إبان الحرب العالمية الثانية وما بعدها هي في واقع الأمر قدمت تصورات وأفكار لمشاريع نهضوية .

النقطة الرابعة : أن النهضة حتى بمعناها اللغوي تعني الانبثاق الداخلي لا يمكن لنهضة أن تكون مفروضة من الخارج ، أو أن تكون عملاً خارجياً ، وإنما النهضة تستند في المقام الأخير الى انبعاث ، انبثاق ، تحرك ، نهوض ، استيقاظ ما لم تستند أي نهضة في أي دولة من الدول ، أو في أي بقعة من بقاع العالم الى قوى داخلية تظل هشة .

وعندما كنا نتحدث أن من الواضح في هذه القاعة يتردد في أصدائها أكثر من تصور

واحد للنهضة . بحكم أننا أتينا من مشاركة فكرية وايديولوجية مختلفة ومن ثم ربما لا ينبغي أن نتحدث عن مشروع واحد للنهضة العربية . وإنما أن نتحدث عن حق كل التيارات السياسية والفكرية في بلادنا العربية أن تطرح تصوراتها . وربما كانت نقطة البدء لا أن نتحدث عن مشروع واحد ، وإنما عن ماهية المشروعات المطروحة على الساحة . ويلقي كل منا بفكره وآرائه ومن خلال الحوار يمكن للرأي العام أن يحدد ، ولكن ليس من حق أي نخبة سياسية أن تدعي أنها تعرف ما هو الصالح العام وأن تفرضه على الناس بشكل قسري .

العنوان الثاني: هو دروس الماضي

ومن واقع البحوث التي ألقيت والمناقشات نستطيع أن نحدد مجموعة الدروس غير التراكمية في مرحلتي النهضة الأولى والثانية التي شهدهما الوطن العربي ، العلاقة مع الغرب ، وأزمة هذه العلاقة ، ودور الغرب في ضرب أو تعطيل أو تعويق هذه المحاولات . غياب الديمقراطية ، التوحيد القسري للمجتمع ، رفض أولئك الذين تزعموا حركات النهضة أو مشروعات النهضة في القبول بالرأي الآخر . الخلط بين الاستراتيجية والتكتيك ، وطرح أهداف معينة ، لم تكن قد توافرت بعد ، لظروفها الموضوعية والتاريخية . ثم الاقتتال بين أصحاب التوجهات الفكرية ، والعقائدية بزعم كل منهم أنه يمتلك الحقيقة المطلقة ، ومن ثم تصبح الحرب حرب حياة أو موت فيما بينهما .

الموضوع الثالث والأخير : في النهضة العربية المنشودة ، هذه النهضة تتم في سياق تاريخي محدد ، في إطار دولي محدد ، هو ما أسمي بالعولمة أو الكونية . هذه العولمة أو الكونية بغض النظر عن رأينا في بواعثها أو مصادرها . فإنها حقيقة واقعة . أي أننا علينا أن نتعامل مع تداعيات معينة لهذا الأمر في مجال الاتصال والإعلام والاقتصاد والسياسة أي أن هناك عملية تاريخية هذه العملية يمكن القول إنها تقدم فرصاً كما أنها تفرض تحديات ومحاذير . الاتفاق المشكلة ليست في العولمة ، المشكلة في كيف تتعامل الدول العربية مع هذه العولمة ؟ وكيف يتعامل العرب بهذه العولمة ؟ بعبارة أخرى حجم المكاسب أو حجم المخاطر التي يمكن أن تحدث بلادنا العربية على مستوى كل بلد أو على المستوى الكلي ، تتمثل أو تتحدد بكيفية التعامل مع السياسات التي تقوم بها كل دولة في مجال التعامل معها . ما هو جوهر النهضة المنشودة ؟ جوهر النهضة يتمثل في تعبيرات تكررت في هذه القاعة إطلاق ، توسيع ، تمكين ، استنفار ، إطلاق إبداعات وقدرات الإنسان ، توسيع

الخيارات المفتوحة للإنسان ، تمكين البشر من تحقيق ذواتهم ، وخصوصاً المرأة والشباب ، استنفار طاقات القوى الصاعدة في المجتمع ، عندما نتحدث عن تمكين أو إطلاق أو استنفار الخ... إذا المعنى المستتر هو الديمقراطية . إنه لا يمكن أن تحقق مثل هذه الأمور توسيع دائرة الاختيار الإنساني أو استنفار الجهود أو تمكين البشر في ظل بنيات سلطة استبدادية . ومن ثم وتقريباً في كل ورشات العمل قاد الحديث الى موضوع التعددية وقاد الحديث الى موضوع الديمقراطية ، سواء في الجانب الاقتصادي ، أو الجانب السياسي ، أو في الجانب الثقافي ، أو في الجانب الاجتماعي . بدت وكأن الديمقراطية هي المفتاح الأساسي للتطور ولكن كيف أثير ؟ وما هي المهام الديمقراطية المحددة في كل بلد عربي ؟ باعتبار اختلاف مراحل التطور السياسي والاجتماعي والثقافي في هذه البلاد . إنما يبدو أننا كنا نبحث في هذا المجال إعادة التعريف لمفهوم الدولة ولعلاقة الدولة بالأطراف الأخرى . وتردد أيضاً في القاعة أننا ربما نتجه الى نوع من المشاركة ولا أقول للشراكة وهو للأسف تعبير بدأ ينتشر تحت نفوذ المنظمات الدولية التي ترجمت كلمة Partnershep الى شراكة وأصبحت كلمة الشراكة متداولة رغم أنها ليس لها أصل في اللغة العربية إلا بالشرك . إنما المشاركة أننا في إطار تطور في ثلاثة عناصر رئيسية الدولة ، القطاع الخاص ، القطاع الأهلي أو المنظمات غير الحكومية ، وأن التنمية سوف تكون ثمار علاقة صحية تتضمن تحديداً للأدوار والاختصاصات بين هذه الأطراف الثلاثة الدولة تظل هي القوة الكبرى . في حياتنا ، وإنما يدور الحديث حول إعادة اكتشاف الدولة . وإعادة تحديد أدوار الحكومة ، القطاع الخاص إذا كان العالم يتكلم عن التخصيصية أو الخصخصة لابد أن نتكلم في نفس الوقت عن المسؤولية العامة للرأسمال ، وعن المسؤولية الاجتماعية للرأسمال ونكرس مفهوماً أصيلاً في تراثنا العربي والإسلامي . وأن الملكية وظيفة اجتماعية . ثم القطاع الأهلي أو الجماعات غير الحكومية . وبالذات النقاش الخصب الذي دار في الجلسات الأخيرة ، أنها ليست فقط عمل من أعمال البر والخير وإنما لها دور تنموي رئيسي في قضايا التطور السياسي وأكتفي بما ورد بالصباح وأيضاً فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي أكتفي بما تم في الصباح وأصل في النهاية الى القول بأن هذه الندوة في المناقشات كشفت بوضوح عن أن التقسيم الى سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي ، هو تقسيم من أجل تيسير البحث ، فمن الخطأ التصور بأن هذه أمور منفصلة عن بعضها البعض لأن الإصلاح الاقتصادي استمراره رهين بحدوث إصلاح سياسي ، والإصلاح الاقتصادي يقود الى توترات اقتصادية واجتماعية نتيجة الإجراءات الاقتصادية ، والإصلاح الاقتصادي ممكن أن تكون له آثار سلبية على موضوع

البطالة وموضوع العدل الاجتماعي . إذن لابد أن ننظر الى منظومة التغير ، الى عناصر النهضة بشكل متكامل .

يبقى أخيراً سيداتي سادتي : عندما نتحدث عن أي من هذه الموضوعات الهواجس العربية ، التحدي الإسرائيلي ، الهوية القومية ، الأمن القومي العربي ، الاستقلال ، الوحدة ، العدل الاجتماعي ، الديمقراطية وحقوق الإنسان ، السوق العربية المشتركة ، نجد اجابة متكررة . نقول ان هذه الأمور لم يتم النجاح فيها بسبب غياب الارادة السياسية . ونكتفي جميعنا بالوصول الى هذه النتيجة . أعتقد أن علينا وأحد الأشياء التي نخرج بها من هذه الندوة طيب لماذا تغيب الارادة السياسية ؟ بعبارة أخرى لا نعتبر غياب الإرادة السياسية هو خبر الجملة ومنتهاها وإنما سيكون مبتدأ ولا مندوحة من أن نتعامل مع هذا الأمر الخاص بـ لماذا تغيب الارادة السياسية في بعض هذه الموضوعات وبعبارة أخرى ينبغي أن نتجه ليس فقط الى تحديد الأهداف وإنما نتحدث أيضاً عن الآليات . إذا كنا نريد نهضة عربية لابد أن نسأل ما هي شروط هذه النهضة ؟ وملامح هذه النهضة ؟ وما هي مؤشراتها ، ما هي مظاهرها ؟ كيف نعمل ؟ كيف يعمل المثقفون على توفير هذه الشروط والملامح . وبعبارة أخرى ، التحدي الحقيقي هو ليس في تحديد الأهداف وإنما في البحث عن الشروط والآليات والأساليب .

وشكراً

أ. بشارة مرهج *

يتجه العالم اليوم وعلى منقلب قرن ، في حركة متسارعة نحو اقامة تجمعات او وحدات او متحدات اكبر ، هي مهما تعددت التسميات مظهر من مظاهر الصراع من اجل البقاء في عصر العولمة . اذ لن يستطيع الصمود طويلاً ، من لايملك الموارد البشرية والمادية والطبيعية والقدرة على استغلالها وادارتها بالشكل الأفضل .

اسس لهذه الحركة ويسرّع خطواتها :

أولاً تقدم مذهل في تكنولوجيات حديثة اهمها تكنولوجيا الاتصالات التي قربت المسافات حتى تكاد تختصرها وعبرت الحدود حتى تكاد تمحوها .

وثانيا تناقص في الموارد الطبيعية يقابله تزايد هائل في عدد السكان مع سوء ادارة لم يشهدها الانسان من قبل ، لما تبقى من هذه الموارد ، مما ادى بالتالي الى تنافس القوى على امتلاك هذه الموارد و/ او السيطرة عليها بطريقة اوبأخرى .

وثالثاً مناخ ديمقراطية ملائم لانتشار مفاهيم وقناعات جديدة اهمها قبول الآخر والتعاون لمصلحة الطرفين ، وها اوروبا وتاريخها ، مذ وعت على الحضارة ، تاريخ حروب عرقية وقومية ، تتناسى كل ذلك وتتخطى في حركتها نحو الوحدة حتى الانتماء القومي سعياً وراء البقاء قوة عظمى .

ونتساءل بألم وصراحة : اين نحن في هذا العالم العربي المترامي الاطراف بكل غناه من موارد بشرية وطبيعية من حركة العصر ؟

* وزير الدولة لشؤون الاصلاح الاداري ، ممثلاً السيد رئيس مجلس الوزراء الاستاذ رفيق الحريري .

ماهو قائم يدعونا الى العمل والجهد المضاعف لتجاوز حالة التشظي الهائل الذي اصاب امتنا خلال العقود الأخيرة ، والانتصار على اليأس ، والعمل سوية لبناء رؤيا جديدة لنهضة عربية في القرن الآتي ، تؤسس لحركة تكون من داخل العصر متصلة بشروطه وامكاناته وتعبيراته وآفاقه .

هذه الرؤيا الواضحة هي بداية الطريق ، اذا ما توفرت الارادة الواعية ووحدة الولاء القومي وتكرّس المناخ الملائم لتفعيل طاقتنا الكامنة .

ان هذه الرؤيا تهيء لإطلاق نهضة تؤسس بدورها لحركة نحو التكامل الاقتصادي خطوة نحو التكامل السياسي والاجتماعي . وحتى ننجح في اطلاق نهضة عربية وانجاحها ،علينا ان نضمّن الرؤيا عناصر لا غنى عنها ولا غضاضة في الاستفادة من تجارب الغير بشرط ان تكون هذه الاستفادة مدخلاً الى انتاج حضارة اصلية كنا السباقين فيها منذ القدم .

اول هذه العناصر : ان نواكب العصر وهو عصر العولمة ، مستفيدين من تجربة اوروبا ، حيث النهضة بدأت ثورة صناعية ، ثم تطور فحواها الاقتصادي الى النواحي الأخرى حتى توصلت الى اشاعة مناخ من الحرية سمح بالحوار وقاد الى الوحدة .

ومن ثم اصرار على اقامة مناخات ديمقراطية اثبتت انها وحدها القادرة على تحرير العقل واحتضان حركة نهضوية : تنميها وتحميها وتتيح للعقل العربي ان يرتفع الى مكانته الاساسية ، كما تنمي وتحمي مفهوم الحوار الايجابي وقبول الآخر ، مع اعتماد العلوم والتكنولوجيات الحديثة وتطويرها بما يتناسب مع حاجتنا ، حيث اصبحت هذه العلوم والتكنولوجيات وبالاخص تكنولوجيا المعلومات تلعب دوراً حيوياً في نشر الوعي واحداث التغيير في القناعات واضفاء الشفافية والمصداقية على كل ما نقوم به ، حكومات وشعوباً .

خطوات بسيطة لكنها فعّالة ، الا اننا في هذا العالم نحتاج اولاً الى نشر الوعي وتعزيز القناعات بحتمية هذه الحركة من اجل البقاء .

بذلك ندخل هذا العصر الجديد مؤهلين لمواجهة تحدياته فنحقق سيادتنا على ارضنا ومواردنا ، وبذلك نتغلب على عوامل التشظي الذي يمنع الحركة نحو التكامل .

ايها السيدات والسادة ،

في الختام ، لا بد لي من التوجه بعميق الشكر والامتنان ، باسم السيد رئيس مجلس الوزراء الاستاذ رفيق الحريري الذي لي شرف تمثيله في هذه الجلسة الختامية ، لكل من

المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ومنظمة الاسكوا وجامعة الدول العربية لإقامة هذه الندوة الهامة جداً بالنسبة لنا جميعاً ، لانها لقاء عربي علمي تنويري يؤسس للمستقبل .

ونتمنى ان تكون ابحاثكم ومناقشاتكم قد اثمرت توصيات يجب ان نتضافر جميعاً على وضعها موضع التنفيذ خدمة لشعوبنا ودولنا وبالتالي ليعود هذا العالم العربي الى مركز الصدارة ، حيث يستحق ان يكون .

أمين عام جامعة الدول العربية

الأخ ممثل دولة رئيس مجلس الوزراء

الأخ الرئيس علي ناصر محمد، رئيس المركز العربي للدراسات الاستراتيجية،

الأخ الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

السيدات والسادة ،

الحضور الكرام ،

اسعد الله مساءكم بالخير .

انه لمن دواعي الغبطة والسرور ان اشارككم ختام اعمال هذه الندوة التي كرست للحديث والبحث حول موضوع غاية في الاهمية ناقلا الى شخصياتكم الكريمة تحيات السيد الدكتور احمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية ، معرباً لكم وللجهات المنظمة لهذه الندوة عن ثنائه وتقديره لاسهاماتكم القيمة ولثراء المناقشات وعمقها والتي برزت عند تناولكم لكافة اوراق العمل ومحاورها والتي عبرت بدلالتها العميقة عن الحرص والتفاعل الايجابي الذي يعكسه المثقف العربي تجاه هموم امته وقضاياها المصيرية . ذلك الحرص الذي تبدى من خلال دقة التحليل لعناصر ازمة العمل العربي في مجالاته المختلفة والوقوف بالتالي امام المعوقات التي ضاءلت من جهود التنمية العربية وحدت بشكل كبير من درجة تأثير المجموعة العربية سواء في إطار سعيها التكاملي المنقوص او في اطار علاقاتها وتأثيراتها الدولية مع كل ما توافر لها من امكانات مادية ماثلة مدعومة بمزايا الموقع الجغرافي مع استعداد جماهيري ظل ولازال مناصراً ومؤازراً لأي جهد حقيقي تتمثله النخب السياسية بشكل يعكس تطلعاتها ويحقق طموحاتها حتى البسيط منها .

السيدات والسادة ،

لقد اتسمت نقاشات وحوارات الندوة بواقعية التبني لرؤى وبرامج تتسم بالمرونة والواقعية والطموح ولكنه طموح يستدعي الماضي ليعيد تقييم عناصره لاستخلاص عناصر وشروط صنع المستقبل من موقع الدفع بعناصر القوة ورفدها بعناصر الثبات والاستمرار ، الثبات ليس بمعنى الجمود ولكن الثبات الذي يعكس الالتزام بتنفيذ ما يتفق عليه والاستمرار بمعنى تطوير آليات العمل بحكم التطور المستمر في مجريات الامور على المستويين الداخلي والخارجي .

السيدات والسادة ،

ونحن في ختام اعمال هذه الندوة في لبنان الشقيق الا يحق لنا الاعتقاد بأن الزمن قد حبانا بمكرمة نعتبرها من حسن الطالع ومحاسن الصدف لنناقش مشروعا للنهضة على ارض لبنان بتاريخه الحضاري وتراثه الثقافي ودوره التاريخي المبكر في عملية التنوير ويعيد حاليا اعادة صياغة تقاليده الديمقراطية عبر انتخابات البلديات وهو امر ينظر اليه بعين الاعتبار والتقدير تقديراً لمكانة لبنان رئيساً وحكومة وشعباً ولهم الشكر والتقدير لكل ماقدموه من دعم ومساندة لإنجاح هذه الندوة والشكر موصول لكرم ضيافتهم وحسن استقبالهم .

السيدات والسادة ،

ان الاهمية تقتضي الاشادة بمستوى الشفافية التي سادت اجواء الندوة وذلك امر اهلها لتخرج بتوصيات تعكس الاهتمام الذي كرست من اجله الندوة وذلك امر يضع على عاتق الجهات المنظمة والمشاركة مهمة التواصل المستمر مع هذه التوصيات حتى لا تختنق في الاضابير وتطويها اوعية التعليب بعيداً عن الدفع بها لتجد طريقها بشتى الوسائل الممكنة الى متخذي القرار السياسي .

اشكركم والسلام وعليكم ورحمة الله وبركاته .

د. حازم الببلاوي *

معالي الأستاذ بشارة مرهج وزير الإصلاح الإداري وممثل دولة الرئيس رفيق الحريري

فخامة الأخ الرئيس علي ناصر محمد رئيس المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

الدكتور علي عبد الكريم الأمين المساعد لجامعة الدول العربية

أصحاب الدولة والمعالي والسعادة سيداتي سادتي

بختام هذه الندوة الهامة لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير أولاً لدولة لبنان على ما قدمته من رعاية وكرم ضيافة وللمنظمات المشاركة معنا ، في إعداد هذه الندوة ، صاحب الفكرة وقام على هذه الفكرة بإعداد هذه الندوة هو المركز العربي للدراسات الاستراتيجية نتقدم له بخالص الشكر على اختياره لواحد من أهم الموضوعات التي تواجه منطقتنا في هذه المرحلة الحرجة . نشكر أيضاً مساهمة جامعة الدول العربية المنظمة الأم التي تعطي لهذه المنطقة الإطار التنظيمي والهوية الأساسية لها . ونحن في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، نسعد بأن نشارك مع المنظمات الإقليمية في كل ما من شأنه لدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما ترتبط به أيضاً من تمهيد الأرض لرؤية مستقبلية حول مستقبل هذه المنطقة الهامة في عالم يموج بالتطورات التي آن لهذه المنطقة أن تشارك فيها مشاركة إيجابية وخلاقة .

استمعت في هذه الجلسة الى التلخيص الذي قدمه الأخ الصديق الدكتور علي الدين هلال . وانتهى فيه الى مجموعة من الاستخلاصات الهامة لعل أهمها ونحن نواجه هذا العالم ،

* الأمين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

المتلاطم بالأفكار والتطورات لا نستطيع أن نواجهه بفكرة واحدة وإنما ينبغي أن نهيئ السبل لمزيد من المشاركة الجادة لجميع الأفكار والتيارات .

ويحضرني في هذا الصدد أن أشير الى ثلاث قضايا أعتقد أن منطقتنا عليها أن تواجهها بصراحة وبكل أمانة وبدون مواربة .

قضايا أو مشكلات آن الأوان أن نواجهها

المشكلة الأولى : هي علاقتنا مع الرب علاقة الدين مع الحياة . ما هو مكان الدين في الدولة . هذه قضية يجب أن تواجه بصراحة وبأمانة في ضوء تجربة تاريخية طويلة وفي ضوء ما يحدث بالعالم .

قضية ثانية : علاقتنا مع الحاكم ، لا تقل أهمية قضية الديمقراطية ما هي علاقة الحاكم بالمحكوم .

قضية ثالثة : علاقتنا بالغير وبوجه خاص علاقتنا بالغرب . ما هو موقفنا من الغرب هل هو المناطحة ؟ هل هو الرفض ؟ هل هو العداوة ؟ هل هو الاستفادة ؟ هل هو الإسهام المشترك ؟

ثلاث قضايا أعتقد ينبغي أن تطرح بكل أمانة وبكل صدق ، علاقة الدين مع الحياة ، علاقة الحاكم بالمحكوم ، علاقة الغرب معنا .

أشكر للسادة المشاركين على يومين من المناقشات الجادة أثيرت فيها قضايا متعددة وآراء هامة . وأعتقد أننا جميعاً استفدنا وأشكركم ونرجو لهذه الأمة دوام التوفيق .

كلمة الرئيس علي ناصر محمد

معالي الوزير بشارة مرهج – وزير الإصلاح الإداري – ممثل دولة رئيس مجلس الوزراء

الدكتور حازم الببلاوي – المدير التنفيذي للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا).

السيد ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

على مدى يومين كاملين حافلين بالحوار والنقاش والبحث في موضوع المشروع الحضاري العربي للقرن الحادي والعشرين ، قمنا بمناقشة قضايا هامة تخص الأولويات الإستراتيجية التي تواجه أمتنا العربية والتي ينبغي أن تستعد لمواجهتها في القرن المُقبل .

وكما اتضح من المناقشات التي دارت هنا ، وكذلك من الأبحاث المقدمة إلى المؤتمر ، فإننا لم نبحث فقط في كيفية الانطلاق من الواقع الراهن الذي تعيشه هذه الأمة في هذه الظروف الصعبة من تاريخها فحسب ، بل حاولنا تحليل هذا الواقع والخروج بالدروس المُستفادة من خبرات النهضتين العربيتين السابقتين ، الأولى والثانية . وأيضاً – وهذا هو الأهم – حاولنا ملامسة عناصر بناء القوة ومجابهة أسئلة المستقبل ضمن رؤية حضارية عصرية جديدة .

وبقدر ما أجرى المؤتمر تقييماً للواقع الراهن وصعوباته العديدة ، والتحديات التي نواجهها في عصر العولمة ، فإنه في الوقت نفسه كشف عن الاتجاهات والفُرص المُتاحة

---

* رئيس المركز العربي للدراسات الاستراتيجية .

لتجاوز هذه الصعوبات ، ودخول القرن الجديد بمشروع حضاري للنهضة العربية بكافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وكشف المؤتمر من خلال ما جرى فيه من حوار ، وما أثاره من قضايا حيوية أن الواقع الراهن الذي تعيشه الأمة ، بالرغم من تعقيده وصعوبته ليس أمراً حتمياً ينبغي الاستسلام له ، بل أن هذه الصعوبات والتعقيدات تتطلب منا أن نبحث عن السُبل والبدائل الكفيلة بتجاوزه إلى ما هو أفضل بما يُعلي من شأن هذه الأمة لتأخذ مكانتها التاريخية التي تليق بها .

ونعتقد أن المؤتمر اكتسب أهميته لأنه عُقد أساساً لكي يبحث في كيفية الوصول إلى صياغة مشروع عربي للمستقبل ، وهو أمر نعتقد بأننا تلمسنا الطريق المؤدية إلى البداية الصحيحة له . لكن قضية بهذه الجدية المصيرية في حاجة إلى مزيد من البحث والحوار حتى نهتدي إلى مشروعنا الحضاري المنشود .

وأنا على يقين بأن هذه القضية ستحظى بالاهتمام الذي يليق بها سواء من قبلنا في المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، أو من بقية المراكز ومجموع المثقفين لاقتناعنا بأهميتها المصيرية حتى يتحكم التفكير العقلاني في منطقنا وتفكيرنا وحركتنا السياسية إزاء كافة قضايا الأمة ، ليس على مستوى المثقفين والمفكرين العرب فحسب ، بل على مستوى الحكومات ، وسائر أفراد المجتمع ، حتى نُحقق التقدم الذي ننشده لأمتنا العربية .

السيدات والسادة

في الوقت الذي أُشيد فيه بجهودكم في إنجاح المؤتمر بفضل مشاركتكم الإيجابية بالحوار والنقاش وإثراء الموضوعات التي طرحها ، وبفضل جهود الباحثين المتميزة ، فإنني في الوقت نفسه أتوجه بالشكر إلى لبنان رئيساً وحكومةً وشعباً ، خاصة دولة الرئيس رفيق الحريري رئيس مجلس الوزراء اللبناني الذي بفضل رعايته الكريمة ، واستضافة لبنان الشقيق للمؤتمر ، توفرت له كل فرص النجاح . وهذا ليس أمراً غريباً على لبنان الذي كان دائماً منارة للحرية والديمقراطية ، وسباقاً إلى تبني قضايا أمته العربية الحضارية .

ويتوجب توجيه الشكر أيضاً للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) وأمينها التنفيذي الدكتور حازم الببلاوي الذي يعود إليه فضل كبير في عقد المؤتمر في مقر الأسكوا في بيروت ، وإلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ولكم جميعاً بدون استثناء جزيل الشكر وعظيم الامتنان .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الفهرس

يقدم المركز العربي للدراسات الإستراتيجية في هذا الكتاب أبحاث ومناقشات مؤتمره السنوي الثالث الذي عُقِدَ خلال الفترة ٢٨ - ٢٩ أيار / مايو ١٩٩٨ في العاصمة اللبنانية بيروت .

لهذا جاء محور المؤتمر حول النهضة العربية خياراً موفّقاً ليُناقش الباحثون العرب ، المشاركون فيه الجوانب المختلفة لهذه النهضة تاريخياً وواقعاً راهناً ومنظورات مستقبلية ، في الإطار المتصل بالمسائل الكونية وضغوطات العولمة ، والتوجهات العالمية الجديدة وهو ما يُفسّر إعطاء المؤتمر اهتماماً مركزياً لمسائل التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومناقشة أزماتها وتحليل آلياتها وتصوُّر نماذجها المستقبلية الممكنة والمحتملة .

والمركز العربي للدراسات الإستراتيجية إذ يضع أمام صنّاع القرار والباحثين والمتابعين والمهتمين بشأن النهضة أبحاث وحوارات مؤتمره في كل ورشاتها ومحاورها ، يهدف إلى تعميق الحوار حول هذه المسائل وتكوين تصورات مشتركة تجعل النهضة الثالثة ممكنة وبما يحقق استعادة المجموعة العربية لسيطرتها على مصيرها وامتلاكه وأن يكون لها دور في هذا العالم .

